المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي

العدد (٢٣٨+٢٤٣) المجلد الثالث والعشرون (١+٦)
كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

عدد سنويّ خاص
٢٣٨ - ٢٤٣

في هذا العدد

ملفان خاصّان

النّدوة الفكريّة السنويّة

المواطنة في الوطن العربيّ

الرّباط: ٢١ - ٢٢/٤/٢٠٠٨

المؤتمر الشّبابيّ الثّالث

نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ

عمّان: ١٤ - ١٥/٧/٢٠٠٨

منتدى الفكر العربي

الأمين العام	الرئيس والراعي
Secretary General	سموّ الأمير الحسن بن طلال
الدكتور حسن نافعة	President & Patron
Dr. Hassan Nafaa	HRH Prince El Hassan bin Talal

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقرًّا لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهامًا فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ، ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضرًا ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الإستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

منتدى الفكر العربيّ
ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum
P.O.Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197
E-mail: atf@atf.org.jo
URL: www.atf.org.jo

سعر النسخة: عشرة دنانير (أربعة عشر دولارًا أمريكيًا)

المنتدى
Al Muntada
مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرة كل شهرين
A Bimonthly Cultural Magazine
منتدى الفكر العربيّ
Published by the Arab Thought Forum (ATF)
عمّان - الأردن
Amman - Jordan

العدد (٢٣٨-٢٤٣)

المجلد الثالث والعشرون (١+٦) كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

هيئـة التّحـرير

إرشـادات عـامـة لكُتّـاب المجلّة

* يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
* يرجى إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
* يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
* يُرجى من الكتّاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
* يُقلل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
* يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
* تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضروريًا.
* تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

* الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبّر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ١٣١/٢٠٠٣/د





كلمة أولى

أ. د. هُمام غَصيب
رئيس التّحرير

يصدرُ هذا العددُ بعْدَ انقطاعٍ طويلٍ طويلٍ، وكأنّ المجلّةَ أصبحتْ سنويّةً! لكنْ، إذا عُرِفَ السّببُ بَطَلَ العجبُ؛ والأسبابُ هنا متعدّدةٌ، مَعَ أنّ المجالَ لا يتّسعُ للخوضِ فيها.

المهمّ أنّنا صامدون. ونحاولُ أنْ نُعوّضَ القارئ عن هذا الانقطاعِ - ولو جُزئيًّا - بعددٍ ضخْمٍ طافحٍ بشتّى المساهماتِ الفكريّةِ والثّقافيّة. ولمْ ننسَ أخبارَ أعضائنا، وحتّى حصادَ عامِنا.

إلاّ أنّ التّعويضَ الحقيقيّ سيكونُ في أعدادِنا القادمة. فسنُكثّفُ المادّةَ الفكريّةَ إلى أبعدِ الحدود. وسنحيلُ الأخبارَ والتّقاريرَ إلى **نشرة أنباء المنتدى** التي تُوزّعُ إلكترونيًّا على أوسعِ نطاق. وبذلك، نكون قد اقتربْنا من تحقيقِ حُلمِنا الذي تحدّثْنا عنه في العددِ الخامسِ من المجلّدِ العشرين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

نأمُلُ أنْ تصبحَ مجلّةُ **المنتدى** مرْصدًا يُشارُ إليه لأبرزِ مُنجزاتِ المفكّرين العربِ في كلِّ مكان، وملتقى متأجّجًا بالفكرِ المتألّقِ والحواراتِ الهادفةِ حوْلَ أبرزِ القضايا التي تُشغلُ وطنَنا العربيّ. فهل نطمعُ في أنْ يكونَ كلُّ عضوٍ من أعضائنا مراسلاً للمجلّة، يُمِدُّنا بالزّادِ الفكريّ الرّصينِ بلغةٍ عربيّةٍ ناصعة؟

دعْنا نحاولُ معًا رسْمَ الطّريقِ، خطوةً خطوة. ولنسْعَ إلى ثقافةِ الإتقان؛ مُعزّزين بفلسفةِ الإنتاج، بكلِّ ما يَعنيه ذلك. والسّلام. ■

المحتويات



مقالات

دراسة العدد

حوارات

مراجعة كتاب

اللقاءات الشّهريّة

تقارير

أخبار

شبابيات

مع أعضاء المنتدى

من مكتبة المنتدى

كلمة أخيرة

«نشرة» المنتدى قبل (عشرين +) عامًا

المنتدى

نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي

السنة الأولى العدد الثاني عشر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

المحتويات

منتدى الفكر العربي
الرئيس: سمو الامير حسن بن طلال
الأمين العام: الدكتور سعد الدين ابراهيم
المحرر: الدكتور فهد الفانك

ARAB THOUGHT FORUM
Chairman: H.R.H. Crown Prince Hassan
Secretary General: Dr. Saad Eddin Ibrahim
Editor in Chief: Dr. Fahd Fanek

ص. ب ٩٢٥٤١٨ تلفون ٦٧٨٧٠٧ تلكس ٢٣٦٤٩ عمان / الأردن
P.O. Box 925418. Tel. 678707/8 Tlx. 23649 ATF 80 Amman - Jordan

● أنظر أيضًا (ص ٢٤٥ – ٢٤٧) من هذا العدد.

افتتاحيات

(١)

أيّ منعطف تاريخي يستمرّ ستّين عاماً؟!*

الحسن بن طلال

صدمني أن أرى الكمّ الهائل من المقالات والتقارير والبرامج التلفزيونية التي تستذكرُ نكبة فلسطين في عامها الستين. وتساءلتُ في نفسي: هل تختلف الحالُ الآن عما كانت عليه في الذكرى التاسعة والخمسين؟ وهل ستختلف أيضاً في الذكرى الواحدة والستين؟ ونحنُ لا نزال نراوح أماكننا بين ندبٍ ورثاءٍ وشعارات.

ستون عاماً ولم نتمكّن من اجتياز المسافة التي اعتدنا أن نسميها «المنعطف التاريخي». في حين أن أمماً أخرى اجتازت مسافات أطول في ظل ظروف أكثر قسوة. فما الذي حدث؟ وما الذي يجب فعله حتى لا تظل الذكرى تمرّ شبحاً يثير دموعنا ونحيبنا ثم نستسلم بعدها لنومٍ غير هانىء.

أقول إن قضية فلسطين هي في الأساس قضية حقوق وواجبات. وهنالك من الكفاءات والعقول ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية ما يكفي للمرافعة عن الحقوق الفلسطينية في المحافل القانونية الدولية. فالفكرة الأساسية وراء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كانت حملَ القضية القانونية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين لتلك المحافل؛ إذ إن وعد بلفور الذي تحدث عن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تحدّث أيضاً عن عدم المساس بالحقوق الأساسية للسكان الأصليين. ولكن هذا الشق الثاني قد تم إهماله.

لقد تجسّدت مأساة فلسطين أكثر في الانتهاك الصارخ لكرامة الإنسان التي منحه إيّاها ربّ العالمين. لذا لا بدّ من ترسيخ مفاهيم الأمن الإنسانيّ والمواطنة والإرادة الجمعيّة ضمن خطة مدروسة تأخذ بالحسبان القدرة الاحتماليّة للموارد البشريّة والاقتصاديّة في المنطقة. ولا أدري إلى متى ستظل القدرة النفسية لمواطني الشرق تحتمل عبثية ما يحصل.

ويجب ألا ننسى أن في صميم الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ قضايا أساسيّة، تسْتدعي الحكمة أن تعالج من منطلق الأمن الإنسانيّ؛ منْها: قضيّة اللاجئين وحقّ العودة، وجدار الفصل العنصريّ. فاللاجئون والنّازحون أُلحِقَتْ بهم أضرار ماديّة ومعنويّة ونفسيّة.

---

* نُشرت في جريدة الدستور الأُردنيّة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٨.

ولا يزال الأمل في عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم يعتملُ بقوّة في صدورهم. والتغييرات في التكوين الديموغرافيّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلة مستمرّةٌ بسبب جدار الفصْل العنصريّ الذي لا يزال تنفيذه قائماً. وعلى الرّغم من قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة ٢٠٠٤، الذي يطالب إسرائيل بإنهاء هذا الوضع غير القانونيّ، لا تزال الآثار المترتبة على بنائه حقيقةً واقعةً تضرّ الحياة اليوميّة لسكان الأراضي المحتلة.

وإن كنا نؤمن بقضية فلسطين، ليس على مستوى الشعارات فقط، فعلينا تصويب الفكر لتهيئة العمل من أجل بناء المجتمع الفلسطيني الحديث. كما علينا التفكير جدياً بمعاناة الإنسان على أرض الواقع، دون تحيّز عقائدي أو انغلاق فكري، وتعظيم الصالح العام تحت اسم فلسطين والقدس. ويجب إبراز الوجه الإنسانيّ للشعب الفلسطينيّ من أجل استعادة الاحترام العالميّ له ولرسالته النضاليّة؛ تلك الرسالة التي تكاد تغيب عن الأذهان في خضم كثير مما يحدث من فوضى في العالم.

ولا يغيب عني أن أدعو أيضاً إلى البدء بإقامة سيرورة (عملية) للحفاظ على ذاكرة فلسطين والقدس وسائر المدن الفلسطينية. فأينكم يا معشر المحامين ورجال القانون والممولين من القيام بواجبكم تجاه الإنسان الفلسطيني في المهجر وتزويده بالتفاصيل عن أصوله وجذوره وحقائق قضيته.

لقد عشنا عقوداً من الحديث عن الحلول الظرفية والتوازن العسكري، ونسينا أن القضية هي قضية إنسان. إنسان له حقّ في الحياة الكريمة والسوية. لهذا نحتاج إلى تطوير مفهوم عالميّ لبنْيةِ التضامن الإنسانيّ يستندُ إلى أسسٍ أخلاقيّة وقانونيّة. ودون ذلك لا يمكن تثبيت ميثاق حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن الإنسانيّ. وهنا أجدد الدعوة إلى قيام نظام إنسانيّ عالميّ جديد، كنتُ دعوْتُ إليه منذ عقود، وتبنّته الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة بالإجماع في كلّ دورةٍ من دوراتها منذ أواخر الثمانينيّات وحتى الآن.

لقد كان لقضيّة فلسطين أثر عميق في توحيد الشعوب والمجتمعات العربيّة. فأجزاء الوطن لا تربطها الحدود الضيّقة المرسومة على الخريطة، بل تربطها العاطفة الوطنيّة المشتركة الراسخة في قلوب الأفراد والشّعوب. ولا تحْيا قضية بدون شعْب. وستبقى الكلمة العليا للشعوب التي تملك الروح الوثّابة إلى التحرّر، والعزيمة التي لا تلين، والأمل الذي لا يذْوي أو يتهاوى. ولن أفقد الأمل في الشعوب العربيّة الغنيّة مادياً وروحياً.

فإذا ما أردنا أن يأتي الوقت الذي يكون فيه لمواقفنا دور حاسم في ترسيخ معالم المستقبل المزدهر، علينا إيلاء الأمن الإنسانيّ لهذه الشعوب الدور الجوهريّ في وضع السياسات. وهذا بدوره سوف يخلق توازناً مطلوباً بين المصلحة والعاطفة في عمليات اتّخاذ القرارات؛ فلا تذوب المُثُل العليا في سبيل الغايات الماديّة.

إن العمل الجمعي في سبيل قضية فلسطين كان يجب أن يركّز على حقائق التغيير السلبي على الأرض. وأستذكر في هذا السياق أن الجدّ المؤسس الملك عبدالله الأول، في حديثه عن الرصاصة الأولى للثورة العربية الكبرى التي أُطلقت في العاشر من أيار عام ١٩١٦، دعا إلى استنهاض البحث عن كرامة الإنسان الفلسطيني والعربي وحقّه، كما تحدّث بصراحة ووضوح عن

أهمية العمل الاتحادي العربي.

فلْنرفع أصواتنا بكلّ عزيمة في سبيل الإنسان الفلسطيني والعربيّ، والعمل – ولو بأضعف الإيمان – على سدّ جزء من العجز في ميزان كرامته ووقاره. ولعلّ تعزيز مفهوم المواطنة والسلم الأهلي والقواسم العالمية يكون عوناً لنا في إطلاق ذلك العمل. فالمواطنة تعني إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق؛ بل إعادة هندسة الكينونة العربيّة من أجل أن نكون جزءاً من المواطنة العالميّة. فننطلق من خُصوصيتنا وهويتنا نحو الإنسانيّة المشتركة الواحدة. وهذا لن يتحقق من دون تغيير في الذهنيّات أو الأنفُس؛ من دون عقل تحليلي ناقد؛ من دون قاعدة معلوماتية ومعرفية إقليمية شاملة، لتدوين الاختراقات التي ارتُكبت من قِبل الأطراف كافة، على غرار أرشيف المجتمع المفتوح في بودابست، الذي يعدد الفظائع بحقّ الإنسانية في الحرب العالمية الثانية، والقمع والاحتلال والسلطوية في الحقبة التي عُرفت بـ «الحرب الباردة». إذ لا بدّ من تعزيز معرفة كلّ مواطن بحقوقه وواجباته حتى يكون له سهم في هذا المشروع الكبير.

والاعتناء بالإنسان وتوعيته يجب أن يكون في صميم الحديث في إطار الوطن والأمّة، وإزاء العالم الخارجي. وتقتضي المسؤوليّات الإنسانيّة المشتركة في الخطاب والحوار النهوض بعملية بناء تشاركي معرفي قانوني يمكّن هذا الإنسان، وتلك الأغلبية المغلوب عليها بالصمت، من أن تمارس حقوقها وواجباتها أمام هذا العالم المستقطب بأشكال صناعة الكراهية.

نحن في حاجة إلى معايير واضحة تشمل كافة الفرقاء، عربياً ودولياً؛ معايير تُلزم الجميع بالمواطنة الدولية وإنهاء التباين بين قوانين خاصة للأغنياء وأصحاب النفوذ وأخرى للمهمّشين والفقراء إلى الله تعالى.

لقد حطّ عام ١٩٤٨ على منطقتنا بقوارعه ونوازله التي لا نزال نعيش آثارها القاسية والمريرة حتى يومنا هذا. وفي ذلك العام اغتيل الكونت برنادوت، الوسيط الدوليّ في النزاع العربيّ الإسرائيليّ؛ كما اغتيل الزعيم الهنديّ الأكبر المهاتما غاندي، وقُتِلَ الإمام يحيى حميد الدين، إمامُ اليمَن، في مجزرةٍ أشعلت الحرب الأهليّة في البلاد. فإلى أين المصير إذا لم نخرج – كعرب – من دائرة التأثّر والفردانية إلى دائرة التأثير والحكمة والإرادة الجمعية.

ستون عاماً تدفعني إلى القول – بل إلى الصراخ: يا محبي السلام، مسلمين ومسيحيين ويهود، لا يُبنى المستقبل بالاستذكار والندب والرثاء، إنما بالعمل الجادّ معاً لإعادة الحق إلى نصابه، وتذكير الأجيال المقبلة بحقائق التاريخ ووقائع الحياة، وتغليب القيمة الأسمى في هذا الكون على سواها من القيم، ألا وهي: الإنسان. ■

(٢)

المواطنة العربيّة والقواسم العالميّة المشترَكة*

الحسن بن طلال

لعل من أهم التحديات التي تواجه وطننا العربي ترسيخ مفهوم المواطنة في الأذهان وتجسيده في حياتنا، بالرغم من العوائق التي تُرى والتي لا تُرى.

وإذْ نرحّب – مع من يرحّب – بكل جهد يصبّ في هذه السيرورة، فإننا في منتدى الفكر العربي ما فتئْنا نحاول خطوة خطوة إرساء إعلان مواطنة في الوطن العربي كي يكون مرشدًا ودليلاً للأفراد والجماعات. والإعلان المنشود هو الآن في طور الصياغة بعد الجهد الجماعي الذي بُذل في الندوة الفكرية السنوية للمنتدى تحت عنوان «**المواطنة في الوطن العربي**». وقد عقدت هذه مؤخرًا في الرباط باستضافة كريمة من جلالة الملك محمد السّادس، حفظه الله ورعاه.

وقد كنت قد أبديْت ملاحظات أوليّة حول هذا الموضوع في مقال سابق نُشر قبل بضعة أشهر في جريدة الأهرام المصرية وجريدة الدستور الأردنية. والملاحظات الآتية تمثّل مساهمة أخرى في حديث موصول حول المواطنة.

أقول: إذا أردنا أن نفعّل العمل العربي المشترك، لا بد أن تتصدر كرامة الإنسان العربي قائمة أولوياتنا. ويتحقّق الحفاظ على هذه الكرامة بترسيخ مفهوم المواطنة التي تعني إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق؛ بل إعادة هندسة الكينونة العربيّة من أجل أن نكون جزءًا من المواطنة العالميّة. فننْطلق من خصوصيّتنا وهُويّتنا نحو آفاق الإنسانيّة المشترَكة الواحدة.

تستند المواطنة المنشودة إلى المفاهيم الآتية:

- الإرادة الجمعيّة التي تحدِّد التوازن بين الحرية والمسؤولية.
- المِلكية التشاركية وإدارة الثروات وتوزيعها.
- تمكين الفرد وتفويضه من أجل ممارسة حقوقه وواجباته.
- الشفافية في الاتصال والتواصل.
- السيادة بكل أبعادها: على الذات أولاً؛ ومن ثم سيادة الوطن.
- الديمقراطية التشاركية المستندة إلى الحوار الموصول.
- التنوّع ضمن إطار الوحدة.

* نُشرت في جريدة الدستور الأُردنيّة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٨، وجريدة الصّباح المغربيّة بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٨.

- إطلاق الإمكانات الفردية والجماعية.
- الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات.
- القواسم العالمية المشتركة التي تتعدّى الحدود الوطنيّة والإقليمية.
- بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني فيما بيننا أولاً، ومع الآخر ثانيًا.
- تطبيق المعايير والدّساتير الدولية.

إننا نشترك جميعًا في القواسمَ العالمية التي تتعدّى الحدود الوطنيّة، مثل الغذاء والمياه والاحتباس الحراريّ والأوبئة واللاجئين. كما تمثّل القواسم العالميّة بُعدًا جديدًا للعمل الجماعي يمكن أن يساعد في التعامل مع تحديات العولمة والنظام المتعدّد الأطراف.

إن بناء تحالف يعتمد قواسم عالمية تشترك فيها الأمم بحاجة إلى جهود القطاعيْن العام والخاص. يضاف إلى ذلك القطاع الثالث الذي يأخذ من هذيْن القطاعيْن لبناء مجتمع الكفاءة. إننا نسعى لاستنفار القطاع الثالث أو الفضاء الثالث؛ أي الفضاء الفكري والمعرفي. فيكون التعامل مع القواسم العالمية من خلال سياسات التعاون والديمقراطية التي تحافظ على الهُويّات الاجتماعية والثقافية وعلى البيئة الطبيعية.

تفرض مجريات الواقع العربي والعالمي سرعة العمل نحو صياغة ميثاق مواطنة عربي. أقول هذا ونحن على أعتاب الذكرى الستين لإعلان الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وأذكّر بدعوتي منذ أواخر الثمانينيات إلى نظام إنسانيّ عالميّ جديد. كما أكرّر هنا الدّعوة إلى تحقيق هدف استراتيجيّ خلال السنتيْن المقبلتيْن يتمثّل في صياغة مسوّدة قانون عالميّ للسلم الاجتماعي.

إن هذا الهدف الاستراتيجي يتطلّب جمع عناقيد التعاون الدولي، الأمن والاقتصاد والثقافة الإنسانية، في سيرورة جديدة يشترك في صياغتها مواطنو غرب آسيا وشمال إفريقيا؛ إلى جانب الأقاليم الأخرى في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا.

ولن يتحقّق هذا الهدف وغيره من دون تغيير في الذهنيّات أو الأنفس؛ من دون عقل تحليلي ناقد؛ من دون قاعدة معلوماتية ومعرفية إقليمية شاملة؛ لأننا إن أردنا أن نعطي لكل مواطن سهمًا في هذا المشروع الكبير، لا بدّ من تعزيز معرفته بحقوقه وواجباته.

إن مشروع الميثاق الاجتماعي لمواطني الدول العربية الذي نصبو إليه يجب أن يؤكد عدم الفصْل بين السِّلم الأهليّ وحقوق الإنسان. كما يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة جسر الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، وتأسيس قاعدة معلوماتية دقيقة تسجّل واقع المواطن العربي بجوانبه المتعدّدة.

نعم! إن المواطنة أو المواطنيّة على النطاق العربي هي نقطة الانطلاق نحو المواطنة العالمية. فيجب أن يُقام مفهوم المواطنة على أساس غيْر قطري؛ أي أن يُبنى على الاستقلال المتكافل، وعلى التكامل بين البيئة الإنسانية والبيئة الطبيعية.

وللحديث صلة. ■

ملفّ خاصّ (١)

النّدوة الفكريّة السنويّة

«المواطنــــة في الوطـن العـربيّ»

الرّباط/المملكة المغربيّة؛ ٢١-٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

إعداد وتحرير: أ. كايد هاشم*

باستضافة من صاحب الجلالة الملك محمّد السادس، عاهل المملكة المغربية، عُقدت في مقرّ أكاديميّة المملكة المغربيّة في الرّباط أعمال النّدوة الفكريّة السنويّة لمنتدى الفكر العربيّ تحت عنوان «المواطنة في الوطن العربيّ» خلال الفترة ٢١-٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨.

وقد افتُتحت الندوة بجلسة ألقى فيها دولة الأستاذ طاهر المصري، رئيس وزراء الأردن الأسبق/ نائب سموّ رئيس مجلس أمناء المَنتدى، بالإنابة، كلمة صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. كما أُلقيت كلمات من كلّ من: د. عبد اللطيف بربيش، أمين السرّ الدّائم لأكاديميّة المملكة المغربيّة، والسيد محمّد علي بوغازي، ممثّل فخامة الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة، ود. حسن نافعة، أمين عام المنتدى.

ناقشت الجلسة الرئيسيّة للنّدوة الورقة المقدّمة من د. عدنان السيّد حسين، عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء في المنتدى/ الأستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة في الجامعة اللبنانيّة، حول «المواطنة في الوطن العربيّ». وهي الورقة الرئيسيّة للندوة التي عقّب عليها كلٌ من: د. الحبيب الجنحاني، عضو المنتدى والكاتب والأستاذ الجامعي من تونس، و د. عبد الحسين شعبان، عضو المنتدى والمستشار القانونيّ والباحث من العراق. وترأس هذه الجلسة د. عبد اللطيف بربيش، وكان مقرّرها د. مدثّر عبد الرّحيم، عضو المنتدى من السودان وأستاذ العلوم السياسيّة والفكر الإسلاميّ في الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا.

ثم توزّع المشاركون على ثلاث فرق عمل لمناقشة محاور مشروع ميثاق المواطنة العربيّ. فناقش الفريق الأوّل، برئاسة الوزير المغربي السابق أ. محمّد بن عيسى، ومقرّره الكاتب الصحافيّ من الأردن أ. بسام الهلسة، الشأن السياسيّ. وناقش الفريق الثاني، برئاسة دولة د. عبد العزيز حجازي، عضو المنتدى ورئيس وزراء مصر الأسبق، ومقرّره د. حسين باسلامة، أستاذ الفلسفة في جامعة عدن، الشأن الاجتماعيّ الاقتصاديّ. كما ناقش الفريق الثالث، برئاسة د. عبدالله بن صالح العثيمين، عضو المنتدى والأمين العام لجائزة الملك فيصل العالمية في السعودية، ومقرّره د. محمّد فرج الدغيم، عضو مجلس أمناء المنتدى من ليبيا، الشأن الفكريّ الثّقافيّ.

واختُتمت الندوة بجلسة تلا فيها د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، نصّ «إعلان الرّباط حول المواطنة في العالم العربيّ»، الذي تضمَّن نتائج مناقشات النّدوة على مدى يومين، والذي شارك فيها قرابة (١٢٠) مشاركًا من أعضاء المنتدى وأعضاء أكاديميّة المملكة المغربيّة؛ إضافة إلى سياسيّين وباحثين وأكاديميّين وممثّلي منظمات مجتمع مدني من مختلف الدول العربيّة؛ وممثّلين لمنظّمات إقليميّة.

وعلى هامش الندوة، عَقَدَ مجلس أمناء المنتدى اجتماعًا له. كما عقدت لجنة الإدارة، برئاسة دولة د. عدنان بدران، رئيس وزراء الأردن الأسبق/ نائب رئيس مجلس الأمناء، اجتماعًا لها هي الأخرى. واختُتمت اجتماعات المنتدى بالاجتماع السنويّ العشرين للهيئة العموميّة. ■

* المساعد التنفيذي/مدير تحرير مجلة «**المنتدى**».

الجلسـة الافتتـاحيّـة

كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال*

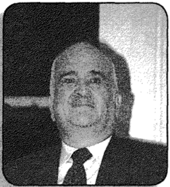
رئيس المنتدى وراعيه

«نحـو ميثـاق مواطنــة عربيّ»

ألقاهـا بالنيـابـة: دولة الأستاذ طـاهر المصري

رئيس وزراء الأردنّ الأسبق/نائب سموّ رئيس مجلس أمناء المنتدى





بسْم اللهِ الرّحمن الرّحيم

والصّلاةُ والسّلام على نبيّهِ الأمين
وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ والاهُ أجْمعين

الأخواتُ والإخوة:

السّلامُ عليْكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه:

يقولُ الجاحظ في كتابه **البيان والتبيين**: «وعلى أنَّ خطباءَ السلفِ الطيِّبِ وأهلَ البيانِ من التابعينَ بإحسانٍ ما زالوا يُسمّونَ الخطبةَ التي لمْ يبْتدئ صاحبُها بالتّحميدِ ويستفتحُ كلامَه بالتّمجيدِ **البتراء** ويُسمّونَ التي لمْ توشّحْ بالقرآنِ وتُزَيَّنْ بالصلاةِ على النّبي الشّوْهاء».

أبـدأُ بقـولِه تعـالى بسْمِ اللهِ الرّحمن الرّحيـم ﴿يَا أَيُّها الإِنسَـانُ! إِنّكَ كَادِحٌ إلى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيه﴾. صدق الله العظيم

[سورة الانشقاق(٨٤):٦]

الحمدُ لله ربِّ العالمين

ويقولُ الله تعالى: **﴿يا أيُّها الناسُ إنّا خلقناكُمْ من ذكَرٍ وأنْثى وجعلْناكُمْ شعوبًا وقبائلَ لتَعارفوا إنَّ أكرمَكُمْ عند الله أتقاكُمْ﴾**. [سورة الحجرات(٤٩):١٣]

أودّ في بداية حديثي هذا أن أشكر كل من أسهم في هذه الحلقة الدراسية من الندوة التي تحمل العنوان العزيز

على قلوبنا جميعًا وهو «المواطنة في الوطن العربي».

أحيّيكُم بهذه المشاركة من القلب وأقول لكم من عمّان إلى الرباط رحلة الفكر والمحبة المستدامة ما بين الجدّ المؤسس الملك عبد الله بن الحسين والجدّ المؤسِّس محمّد الخامس رحمه الله، ما بين العلاقة الودية بين الحسن والحسين اللذين لا يفرق بينهما حتى حرف الياء، ما بين عبد الله الثّاني ابن الحسين ومحمد السادس؛ تلك العلاقة المتميزة؛ علاقة الشباب والفتوة؛ علاقة الأمل والطموح في مستقبل أفضل للشعوب. هذه العلاقة الشريفة بين الأسرتين وبين الشعبين هي أساس لكل خير بإذن الله.

أشكرُ لكم هذه الاستضافة، أهلي وإخوتي، في المغرب العزيز في هذه الندوة الفكريّة التي تعقد في رحاب الأكاديميّةِ العالميّةِ العريقة. أشكر بالخصوص أخي وصديقي الأستاذ عبد اللطيف بربيش على عنايته بتفاصيل التحضير لهذا الملتقى الواعد إن شاء الله.

الأخواتُ والإخوةُ:

الإنسانُ، كما يقولُ الفيلسوفُ إيمانويل كانط، هو الكائنُ الوحيدُ الذي يمكنُ أنْ نُسندَ إليه قيمةً مطلقةً هي الكرامة. وقد أتيْنا اليوم لنرفعَ أصواتَنا بكلّ عزيمةٍ وتواضعٍ في سبيلِ كرامةِ الإنسانِ العربيّ، والعملِ – ولو بأضعفِ الإيمان – على سدّ جزءٍ من العجْزِ في ميزانِ كرامةِ الإنسانِ العربيِّ ووقاره.

المواطنةُ أو المواطنيّةُ إنّما تَعني إعادةَ بناءِ الذاتِ من أعمقِ الأعماق؛ بل إعادةِ هندسةِ الكيْنونةِ العربيّةِ من أجْلِ أنْ نكونَ جزءًا من المواطنةِ العالميّة. فننْطلقُ من خُصوصيّتِنا وهُويّتِنا نحْو الإنسانيّةِ المشتركةِ الواحِدة.

أقولُ هذا في ضوْءِ دعوتي الموصولةِ فكريًا وعمليًا إلى نظامٍ إنسانيٍّ عالميٍّ جديدٍ منذُ أن اجتمعنا في عام ١٩٨١ في عمّان للحديث عن أفكار حول قانون عالمي للسلم. أقول هذا، وقد تبنّت الأمم المتحدة عنوان «نحو نظام إنساني عالمي مستقل» وانبثقتْ عنه لجنةُ الأمم المتحدة المستقلة للقضايا الإنسانيةِ الدولية ICIHI.(١) وأذكّر في هذا السياق أننا على بُعدِ شهورٍ من الذكرى الستين لإعلانِ الميثاقِ العالميّ لحقوقِ الإنسان.

أجِدُ اليومَ من واجبي إزاءَ أبناءِ الوطنِ والأمّة، و«الواجبُ قانونٌ لا يقبَلُ أيَّ مخالفة»، كما يقولُ فكتور هوغو، والمصلحة غاية الحكم كما نقول في الفقه الإسلامي، أنْ أتحدّثَ هنا – وأرجو أنْ يتبعَ القولَ فعلٌ جادٌّ – عن هدفٍ استراتيجيّ، لِنَنتقلْ نحْوَ عام ٢٠١٠ من خلال صياغة مسوّدة قانونٍ عالميٍّ، أو على الأقل لنجمع عناقيد التعاون الدولي وهي الأمن والاقتصاد والثقافة الإنسانية في سيرورة جديدة، نشترك نحن في غرب آسيا وشمال إفريقيا إلى جانب الأقاليم الأخرى في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا في صياغتها.

هذا الهدفُ وغيره لنْ يتحققَ من دون تغييرٍ في الذهنيّات أو الأنفس؛ من دون عقْل تحليليّ ناقد؛ من دون قاعدة

(١) أصدرتْ هذه اللجنةُ في سنة ١٩٨٥ تقريرًا عنوانه «**هل تكسبُ الإنسانيّةُ معركتها؟**» تصدّى لعدد من القضايا العالميّة الملحّة مثل الفقر؛ التسلح؛ الجوع؛ التصحر؛ الإرهاب. كما أكّد أهمية الحفاظ على حقوق الإنسانِ من خلال الإرادة الجمعيّة المتّسقة مع القانون الدولي.

معلوماتية ومعرفية إقليمية شاملة، لأننا إن أردنا أن نعطي لكل مواطن سهمًا في هذا المشروع الكبير، لا بد من تعزيز معرفته بحقوقه وواجباته.

لا يمكنُ أن يتغيّرَ الإنسانُ بفرديّتِه إلا بتغيُّرِ البنيةِ الاحتمالية التي ينتمي إليها؛ الموارد الاقتصادية والطبيعية والإنسانية التي تكوّن البنية الاحتمالية. نحن بحاجةٍ إلى تغييرِ الوعي ورؤيةِ الواقعِ بمنظورٍ يمكّنُ الأفرادَ والمجتمعَ من إطلاق إمكاناتهم. ولا يمكنُ الحديثُ عن **إرادة جمعيّةٍ** إلا في ضوْءِ فكرةِ المواطنة التي تحوِّلُ من الأفراد وفردانية الأفراد من رعايا بنظرة أبوية ورعوية إلى مواطنينَ؛ إلى كائنات حية يتمتعونَ بومضة الإشراق التي تحدث عنها الشيخ **شهاب الدين السهروردي** عندما أطلق عنوان **حكمة الإشراق**. تلك الومضة التي تعيد الإنسان إلى ربه راضيًا مرضيًّا لا بد لها أن تبدأ من المهد إلى اللحد، وأن ننتقل إلى التعامل بالحقيقة الفاضلة.

لا بدَّ من الاعتناء بالإنسانِ حينما يدورُ الحديثُ في إطار الوطنِ والأمّة. وتقتضي المسؤوليّاتُ الإنسانيّةُ المشترَكةُ في الخطاب والحوارِ النّهوضَ بعمليّة بناء تشاركيّ معرفي قانوني يمكّن هذا الإنسان وتلك الأغلبية المغلوب عليها بالصمت من أن تمارس حقوقها وواجباتها أمام هذا العالم المستقطب بأشكال صناعة الكراهية. نحن بحاجة إلى التعاون من أجل تحقيقِ المواءمةِ بين الفضاءِ الدينيّ والفضاءِ الاجتماعيّ، وتعزيزِ القدرةِ الاحتماليّة Carrying capacity للأرض بالنظر إلى مواردِها الطبيعيّةِ والإنسانيّةِ والاقتصاديّة.

تقعُ القيَمُ الإنسانيّةُ في صميم النظمِ الأخلاقية والثقافية. وأقول من هذا المنطلق لا أقبل بمقولة صراع الحضارات؛ لأن الحضارة العالمية واحدة متصلة، لكنني أقول نعم هنالك صدام بين الثقافات يمكن أن يؤطّر في إطار حضاري بعيدًا عن العنف وسفك الدماء.

لكننا في هذه الأيام نشتركُ جميعًا في القواسمِ العالميّة[٢] التي تتعدّى الحدودَ الوطنيّةَ، مثلِ الغذاءِ والمياه والاحتباسِ الحراريِّ والأوبئة واللاجئين. ولكل من هذه العناوين المثيرة قصة إنسانية ضاربة في جذور التاريخ. كما تمثِّلُ القواسمُ العالميّةُ بعدًا جديدًا للعملِ الجماعيِّ يمكنُ أنْ يساعدَ في التعاملِ مع تحدياتِ العوْلمة والنظام المتعدّد الأطراف. كذلك، يمكن أن نتحدث عن التكامل في إطار عمليّ للقطاعيْن العامِّ والخاص. فهنالك قواسمُ عالمية مشتركة للتذكير بالتكامل الفكري المعرفي. وهنا لا أتحدث عن النُّخب الوظيفية في الحكومات والقطاع الخاص، مع احترامي لهما. أتحدَّث عن الأفكار التي تجمع، وعن الموضوعات التي تعظِّم الصالح العام.

يتمّ التعاملُ مع المواردِ الطبيعية، على سبيل المثال، في إطارِ القطاع الخاص كمنتجٍ تجاريٍّ ضمنَ آليّات السوق. وفي إطارِ القطاع العام، تكون إدارتُها من خلال الحكومات عبر التفويض. أما في القطاع الثالث أو الفضاء الثالث؛ الفضاء الفكري والمعرفي الذي نسعى لتعبئته بغية إعلان المواطنة، يكونُ التعاملُ مع القواسم العالمية من خلال سياساتِ التعاون والديمقراطية التي تحافظُ على

(٢) للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الموقع الآتي: *www.global-commons.org* .

المصادرِ الاجتماعية والثقافية والبيئة الطبيعية.

يركِّزُ القطاعُ الثالث على التوازن بين الحرية والمسؤولية، ويشجع الكفاءة والاستدامة في إطار مجتمع دولي مفتوح. ويزدهر هذا المجتمع من خلال شفافية الاتصال والتشبيك والترابط والتعاون. كما يعزز الثقة في المستقبل ويحترم التنوّع في إطار الوحدة. ولا يتحقّق هذا التوازن إلا بالتركيز على رعاية القواسم العالمية المشتركة، وكذلك القواسم الإقليمية المشتركة، لا استغلالها.

وفي ضوء التمييزِ بين هذه القطاعاتِ الثلاثة، فإنّنا نقترب من إيجاد حاكميةٍ عالميةٍ ديمقراطية يتمُّ فيها تحقيقُ التوازنِ المشار إليه. كما يعتمدُ القطاعُ الثالث على مفهوم الذكاءِ الجمعيِّ الذي يعززُه النظامُ التعليمي. وأنا أتحدثُ هنا عن التعليم من أجل التعاطف؛ مع أنفسِنا ومع الآخر، وكذلك مع الكوكبِ الذي نعيشُ عليه.

عُقِد في برلين في الشهر الماضي مؤتمرٌ حول سيرورة التشاور الدوليّة. حيث أطلق التحالفُ من أجل القواسمِ العالمية سيرورة (عملية) تشاورٍ دولية إنسانية بمشاركة أصوات المئات، لا بل الألوف من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، وضّحنا نحن والجمع الكريم من جنسيات العالم كافة أن تبدأ هذه السيرورة بصياغة خطّة عمل تتضمن الآتي:

- تطبيق المبادئ الروحيّة العالميةِ والأخلاق والقيم؛
- تحقيق أهداف الألفية الثالثة. وهنا أشكر قداسة بابا الفاتيكان على ما قدّمه أمام الجمعية العامة قبل أيام ليذكّرنا بأهمية المعايير المشتركة التي تجمع هي الأخرى الأخلاق والقيم والمبادئ؛
- حماية مصادر القواسم المشتركة (التغيُّر المناخيّ، تأمين الطاقة والمياه والغذاء، والتنوّع الثقافي)؛
- إعادة بناء القواعد الاقتصادية العالمية والمؤسسات (التجارة العالمية، ووضع الاستراتيجيات)؛
- تأسيس أشكال جديدة للحاكمية أو الحكم الرشيد المحلي والوطني والعالمي؛
- تشجيع التمويل المتعدِّد الأطراف من خلال تطبيق المعايير الدولية وبناء الصناديق وإدارتها بشفافية ونزاهة، وهنا أحثُّ - مرة أخرى - على إقامة صندوق عالمي إسلامي للزكاة في مبادرة إنسانية لتمويل آليات تحقيق الاستدامة من أجل الأمة التي هي في حد ذاتها مفهوم فوق قطري؛
- تطبيق المعايير الدولية من خلال الإمكانات الإنسانية والاجتماعية (تمكين المرأة وتفويضها وتمكين الفقراء والجماعات الهشّة من تحمُّل ممارسة جديدة للمسؤوليات بالتركيز على تمكين الذات من خلال التعليم للجميع؛ الملكية التشاركية والشفافية؛ التنسيق والتعاون والتماسك؛ وقياس معدل التقدُّم على أُسس إنسانية للفئات العمريّة كافة).
- بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني فيما بيننا أولاً ومع الآخر ثانيًا.

إنّ بناءَ تحالفٍ للقواسم العالمية يعملُ على تطوير الحلول لها هو مسؤوليتنا جميعًا: الحكومات؛ أصحاب الأعمال؛ مؤسسات المجتمع المدني. لكن إذا أردنا أن

نتحدث عن المدى المتوسط والبعيد، أرجو أن ننتقل من فكرة الاستثمار الآني والظرفي إلى الحديث عن بناء أفق المستقبل؛ الأفق المشترك من حيث القيم الروحيّة والخلقية والثقافيّة التي تعتمد حينما نتكلم[٣] بلغة العولمة على القواسم العالمية Global Commons، التي تجب الإشارة هنا إلى العناصر المتداخلة للمساحة Territoriality، والهوية Identity، والهجرة Migration (TIM)، والهويات المتعدّدة Multiple Identities في ما يتصل بقضايا اللاجئين والنازحين التي تمثل مشكلة عصرنا هذا، ولا يمكن اعتبار الزمن كفيلاً بمعالجتها. فالأضرار الناجمة عنها ليست مادية فقط؛ بل أيضًا معنوية ونفسية، ولا بد من معالجتها من منطلق الكرامة الإنسانية والأمن الإنساني.

إنّ نقطةَ الانطلاق نحو تأسيس المواطنة العالمية هي المواطنة على النطاق العربيّ. وما يزالُ الإعلانُ العالميُّ لحقوق الإنسان يعرّف حقوقَ الأفراد بواسطة الدولة وليس النظام العالميّ الذي يسعى إلى تكريم التعدُّد. وكما يقولُ الشاعر أُودن W. H. Auden، فإنّ الحضاراتِ تقاسُ بمقدارِ التعدديّةِ التي حقّقتها، ودرجةِ الوحدةِ التي احتفظَتْ بها.

ستشهدُ هذه الندوةُ إطلاقَ مشروعِ الميثاق الاجتماعيّ لمواطني الدول العربيّة، الذي يؤكّدُ عدمَ الفصْل بين السِّلم الأهليّ وحقوقِ الإنسان، مع الأخْذ في الحُسبان ضرورةَ المشاركةِ الاقتصاديّةِ والتميُّز الإيجابيّ لجسْرِ فَجوات الفروقاتِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّة التي تكشفُ عنها نسبُ الدّخولِ ونسبُ الأميّةِ وحالاتُ التهجيرِ القسريّ. وستُوزّعُ استمارةُ هذا الميثاق على هيئاتِ المجتمعِ المدنيِّ العربيّ؛ متضمنةً نمطًا موضوعيًّا من الأسئلة وليس سياسيًّا، من أجلِ تأسيس قاعدةٍ معلوماتيّةٍ دقيقة، حتى لا نبقى تحتَ تأثير ما تبثُّهُ إليْنا وسائطُ الإعلامِ الغربيّ عن الانتهاكاتِ المتعلّقة بالإنسانِ العربيّ وحقوقِه. إنّ اجتماعَنا اليومَ هو بدايةُ عمليةٍ للتفاعلِ بين الجهاتِ المعنية بما يدفعُ رسالةَ المواطنة.

وقد تمّت صياغةُ هذه الاستمارةِ استنادًا إلى مسوّدة مشروعِ ميثاق دول منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا WANA، الذي تمّت مناقشتُها في الاجتماع الأخير ضمن سلسلة «**أصوات من آسيا: نحو سيرورة من أجل التعاون والأمن**» التي تهدفُ إلى نشْر التعاونِ والأمن في منطقةِ غرب آسيا وشمال إفريقيا.

أُخاطبُكم أنتُمْ في منتدى الفكْر العربيّ؛ أنتُم الذين تمثّلون الجمهور العربيّ... أنا الفقيرُ إلى رحمةِ ربّي أناشدُكم زميلاتي وزملائي، ومن خلالِكم أناشِدُ الاتحاداتِ والنقاباتِ وهيئاتِ المجتمعِ المدنيّ بدْءَ العمل

---

(٣) نظّم المعهدُ الملكيّ للدراسات الدينيّة واستضاف التجمعَ العالميَّ الثاني للباحثين والدارسين في شؤون الشرق الأوسط(WOCMES-2) في عمّان في الفترة من ١١ إلى ١٦ يونيو / حزيران ٢٠٠٦.كما أشير إلى التجمّع العالمي الثامن للأديان من أجل السلام الذي انعقد في كيوتو باليابان في شهر آب / أغسطس ٢٠٠٦. حيث اجتمع أكثر من ثمنمئة قطب من أقطاب الأديان من ما يزيد عن مئة دولة، يمثلون المعتقدات الدينية الكبرى كافة، بهدف تناول موضوع "مجابهة العنف وتعزيز الأمن المشترك". ومن المؤمل أن ينعقد التجمّع العالمي للدراسات الآسيوية والشمال إفريقية (ICANAS 39)، في الأردن في عام ٢٠١٠.

منذُ الآن لتمكينِ الإنسانِ العربيّ من الحصول على حقوقِه كاملة.[٤] المهم بالنسبة لي أن نحافظ على الهوية العربية بالتواصل فيما بيننا في إطار ما نسميه رومانسيًّا «الوطن العربي».

ناقشنا في الندوة الفكريّة السنويّة لمنتدى الفكر العربي «**دوْلة السّلطة وسلطة الدّوْلة**»، التي عقِدَت في دولة قطر عام ٢٠٠٧، موضوعَ إعادة توجيهِ رسالة المنتدى في السنوات القادمة نحوَ العمل على تفعيلِ المواطنة وربطِها بالفكْر. واليوم نناقش القواسم المشتركة بين الشعوب ولا نناقش قضية السلطة والدولة فحسب، لكننا نتحدَّث عن **استراتيجيّةٍ مستقبليّةٍ** لمنتدى للفكر والعمل العربيّ للسنوات الخمس المقبلة. نتحدث عن تطوير مؤسّسات العمل الشبابيّ؛ المرأة؛ الهيئات المتخصصة في حوار مفتوح لا يقصي أحدًا؛ حوار المواطنة.

ستتمُّ مناقشةُ مسوّدة إعلان مواطنةٍ عربيّ؛ آملاً أنْ يؤدّي هذا الإعلانُ في مرحلة لاحقة إلى تعزيز فكرة المواطنة العالمية التي تتضمنُ قدرةَ الأفراد على التأثيرِ في القرارات العالميّة. يجب أنْ يُقام مفهومُ المواطنة على أساسٍ غير قطريّ؛ أي أن يُبنى على الاستقلال المتكافل، وعلى التكامل بين البيئة الإنسانيّة والبيئة الطبيعيّة.

وقد تمَّ توقيعُ مذكرةِ تفاهم بين المنتدى والجامعة العربيّة، سيتحدّثُ إليكم الأمينُ العام عنها، وكذلك النتائج المترتبة على زيارته الأخيرة إلى دمشق. كما آملُ أنْ يُساهمَ انعقادُ القمة الاقتصادية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ بدولة الكويت في تدعيم العمل العربيّ المشترك. أقول إن «**مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط**» أفكار خارجية تبدو ظاهريًا أنها نافعة لخدمة التعاون والتكامل بين غرب المتوسط وشرقه. لكنني أقول إن هذا التعاون يجب أن يبدأ بنا ومن خلالنا.

أذكر، على سبيل المثال، التعاون بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقةِ المتجدِّدة، فقد عملت في إطار نادي روما على دفعِ مشروع DESERTEC القائم على مفهومِنا للتعاون عبر المتوسط للطاقة المتجدِّدة TREC من أجل تحقيقِ الفائدة المتبادلة لكلّ من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ودولِ الاتحاد الأوروبيّ. كما قدّمت مؤخرًا إلى البرلمان الأوروبيّ، بحضور ممثّلي الهيئاتِ الأكاديميّة والمجتمعِ المدني، وثيقةَ **الكتاب الأبيض** الذي يتناولُ مفهوم DESERTEC؛ أي مجتمع الطاقةِ المستدامة المستقبليّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا وأوروبا EUMENA.

إنّ المنافسةَ الحادةَ على صعيد الطاقة مردُّها إلى التغيّرِ الذي طرأ في السنواتِ العشر الماضية بالنسبة لسيطرة الشركات العالمية العملاقة على مصادرَ الطاقة خارجَ حدود قارتي أمريكا وأوروبا. وللتنافس العالميِّ الحادِّ جانبٌ آخر يتمثّل في الصراع بين نموذجيْن للتنمية: نموذجُ الرأسماليّةِ الديمقراطيّةِ الليبراليّةِ الغربي، ونموذجُ الرأسماليّةِ السلطويّةِ الذي تقودُه النمورُ الآسيوية.

---

(٤) تركز لجنة التمكين القانوني للفقراء، وهي أوّلُ مبادرة دولية، على العلاقة بين الإقصاء والفقر والقانون، حيث يعيشُ الفقراء المهمّشون ويعملونَ خارجَ الإطار القانونيّ ما يعرّضهم للإساءة والمعاناة. وتعمل هذه اللجنةُ بالاشتراك مع الحكوماتِ ومنظمات المجتمع المدني على فحصِ حالة الأطر القانونية والقطاع غير الرسمي وتقويمها في ٢٦ دولة من بينها مصر والأردن والمغرب واليمن.

كما يمكن للبُعد المالي والاستثماري أن يكون دافعًا لتعميق الحوار والتعاون بين الشمال والغرب مثلما تحقّق ذلك عبْر الحوار العربي الأوروبي. وتدلّ الأرقام الآتية على أهمية البُعد المالي.(٥) فقد وصلَت الاحتياطاتُ النقديّةُ العالميّة في سنة ٢٠٠٧ إلى (٥) آلاف مليار دولار، بزيادة تقاربُ (٥٥) مرةً أكثر مما كانتْ عليه في عام ١٩٧٣ حينما بدأ تعويمُ الدولار. ومن المتوقّعِ أنْ تزدادَ في عام ٢٠٠٧ احتياطاتُ الصين بنسبة ٤٠٪، وروسيا بنسبةِ ٦٥٪، والبرازيل بنسبة ٨٠٪. كما أنّه من المتوقّعِ حدوثُ انفجارٍ في السيولة وتنوّعٍ في الأدواتِ المالية.

كيف يؤثّر الاقتصاد العالمي على الاقتصاد العربي؟ هنالك عوامل عدّة: **الفائض في المُدّخرات؛ التأثير على العلوم والتكنولوجيا؛ التغيير في الذهنيّات؛ الليبراليّةُ والنموُّ التجاري**، حيث أصبحت النظمُ الاقتصاديّةُ أكثرَ مرونةً.

إننا نعيشُ على أعتابِ حقْبةٍ جديدةٍ من الصراعِ والانتقالِ إلى سياسة الاحتواءِ الجديدة Neo-containment من أجل التعاملِ مع الجهاتِ المنافسةِ على مستوى العالم.

في الختام، اسمحوا لي أنْ أنهيَ كلمتي هذه بالأبياتِ الآتيةِ للشاعر **أدونيس** والمأخوذة من كتابِه: «**تنبّأْ أيُها الأعمى**»، التي تصفُ حالةَ المنفيّ، والتي لا نريدُ لمواطنِنا العربيّ أنْ يعيشَها:

فرَّ من قوْمِه،

عندما قالتِ الظُّلماتُ: أنا أرضُهُ وأنا سرُّها.

كيفَ، ماذا يُسمِّي بلادًا

لمْ تعُدْ تنتمي إليهِ، وليسَ له غيْرُها؟

أحيّيكم؛ وأسلّمُ عليكم.

إشارات وإحالات القواسم العالميّة

- **لا قانونَ في العالم يمكنُ أنْ يحمينا من الظّلم.**
- **العادات القديمة تحكم العالم. لقد حان الوقت للانتقال إلى توازن القوى.**
- **تأتي فعالية الاتصال من البساطة.**
- **من خلال الوعي بالقيم المشتركة تقودنا اختلافاتُنا إلى الاتفاق.**
- **تحتاج الهموم/الشواغل المشترَكة إلى منبَر مشترَك.** ■

(٥) اقترحتُ في سنة ١٩٧٧ أمام الاجتماع الثالث والستين لمنظمة العمل الدولية إنشاءَ هيئة دولية لتعويضِ العمال ILCF، تساهم الدولُ التي تعتمد على العمالة من الخارج في تمويلها بروح التضامن والنوايا الحسنة. وكانت الغاية من هذا المقترح الحاجةَ الملحةَ إلى مقاربةٍ واقعية للتصدي لمشكلة عدم الاستقرار الاجتماعي النّاجمةِ عن غياب التوازن في العلاقة بين الفئة العاملة وأصحاب رؤوس الأموال. كما دعوت إلى عمل دراسة عن ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين؛ تساعد في فهم السياسات الدولية والمعايير وتطبيقها.

خطـاب الترحيب

معالي الأستاذ الدّكتور عبد اللطيف بربيش

أمين السرّ الدائم لأكاديمية المملكة المغربية/الرّباط



حضرة السيد الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، الأستاذ الدكتور حسن نافعة

حضرات السادة أعضاء منتدى الفكر العربي

حضراتِ السيداتِ والسادة المدعوّين،

سَيِّداتي، سادتي:

يُشرّفني ويُسعدني أن أرحّب بكم إخوةً أعزّاء، متمنيًا لكم مُقامًا طيّبًا في بلدكم الثاني المغرب، وفي رحاب أكاديمية المملكة المغربية، راجيًا منكم، حضرة الأستاذ الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، أن تُبلغوا لسموّ الأمير الحسن بن طلال، مؤسِّس المنتدى، عبارات المودّة والإكبار. لقد عرفنا سموّ الأمير عضوًا نشيطًا في أكاديميتنا، وعرفناه مؤسِّسًا للمعهد الملكي للدّراسات الدينية، وداعيًا إلى إنشاء المنتدى الدولي للعدل والعدالة القائم على مبادىء مؤتمر «باندونغ». وفي هذا دليل على سعة فكره وتمسُّكه بالقيم الإنسانية العليا.

حضرات السيّدات والسّادة،

إن من حقّ منتدى الفكر العربي أن يعتزّ بالرسالة التي يرمي إليها من خلال الاجتماعات التي تُشارك فيها نخبةٌ من مفكّري الأمة العربية، وإن هذا الاجتماع المنعقد في الرباط، يأتي في ظروف صعبة على أمّتنا، نشكو فيها من حروب قائمة في بعض أطرافها، ومن فتن داخلية توشك أن تؤدّي إلى الانفجار في أيّ وقت. كل هذه الإكراهات تستوجب اليَقظةَ وإعْمَالَ الحنْكة لتجنُّب ما هو أخطر.

لقد وُفّق المنتدى في اختيار موضوع «المواطنة في الوطن العربي»، وهو موضوع تَدارسته أكاديميتنا في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦، لأنه يَشْمَلُ الوعي بالانتماءِ المشتَرَك، ويحُثُّ على ضرورات الوحدة والتضامن والتحلّي بالقيم الحضارية العليا. إنّ المواطنة العربية تتخطّى الحدود السياسية، وتتقاسم هُمومَ الحاضر والمستقبل، وتنفي التمزّق والانفرادية، ولا ترمي إلى إقصاء الغير، بل تدعو إلى الحوار الدائم في إطار المساواة والتعاون والاحترام المتبادَل.

إن الوعي بالوطن والمواطنة لَيُعَدّ من صميم التربية في البيت والمدرسة أولاً، معزّزةً بوسائل الإعلام والثقافة. وينبغي أن تتجلّى قِيَمها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في الحكمة المتبصّرة، وفي تكريس حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية.

حضرات السّادة والسّيدات،

إن الأمة العربية، رغم الظروف الصّعبة التي تجتازها، لَقادرةٌ على استرجاع مكانتها المرموقة بين الأمم، وما عليها إلاّ أن تتسلّح بالإيمان بعدالة قضاياها، وأن تُعْمِل العقل كي تَتَفتّق عنه العبقرية السياسية التي تمكّنها من اختراق الحواجز والتي تمنعها من السّير إلى الأمام.

أرحّب بكم مرة أخرى، وأدعو الله أن يُوفّقكم، والسلام عليكم. ■

كلمة ممثّل فخامة الرّئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

السيّد محمد علي بوغازي

سموّ الأمير والأخ البار، الحسن بن طلال؛
وكافة أشقائي الأحبة وأصفيائي الأجلاء في منتدى الفكر العربيّ؛
السلام عليكم جميعًا ورحمة الله:

أحملُ إليكُم تَحيَات فَخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي شرّفني بأن أنوبَ عنه في منتداكم هذا، لأبلغكم مُباركته لمسعاكم النبيل، بعَقد الندوة الفكرية السنوية لمنتدانا برعاية أخيه جلالة الملك محمّد السّادس حفظه الله ورعاه، وفي معقل من معاقل العلم والتنوير «أكاديمية المملكة المغربية بمدينة الرباط»، لتدارُس موضوع على قدرٍ وافرٍ من الأهمية والجدوى، يتعلّق بالمواطنة في الوطن العربي.

ولِتنعموا كذلك بوجودكم في أرض المملكة، برعاية عاهلها الكريم، لِعقد الاجتماع السنوي العشرين للهيئة العمومية لمنتدانا.

وهو يَبتهِل إلى العلي القدير أن يُكلل جهودكم الخيِّرة، ويُزكّي مَساعيكم النيِّرة بتوفيق منه، ويُديم عليكم نِعَمه، ويَصطفيكم يوم الحقّ إلى جانب كلّ الذين عزموا وتوكّلوا، فساروا على نهْج القوامة، وتَحصّنوا بنُور الاستقامة إرضاءً لوجهه تعالى، وخدمةً للدّين وللأمّة وللأوطان، يَنشُدون الرِفعَة، ويألَفون الصلاح، ويعملُون بما يُحقّقُ الرّقي والسّلام والرّفاه.

لقد سبقَ لكم أن وفقتُم فيما تخيَّرتم من موضُوعاتٍ جادةٍ، وفيما استهدَفتم من القضايا المجْدية، عبر كلّ ندوةٍ عقدتموها، وكل مَحْفَلٍ أقمتموه، ديدنُكُم في كلّ ذلك خدمة الأمة العربية، والبحث في القضايا المصيرية.

إنَّ الرئيس يُبارك جهودكم الخيِّرة، ويشُدَّ على أيديكم في مساعيكم الهادفة إلى تحريك السّواكن، وهزهزة الهِمم، وتنبيه العقول، وتوعية الأمة بمسؤوليتها في النّهضة، وبواجب التّعاطي مع مُستجدات العصر، ورهانات المُستقبل، الذي إنْ لم نُدلِ فيه بدلوِنا صيغت أُسسه، واكتملت معالمهُ بجهد وإرادة وعبقرية غيرنا دون أن يكون لنا شرف الإسهام ولا كرامة العيش فيه.

ونظرًا للوقت الضيِّق، فقد أودعت كلمة الرئيس لدى الأمانة العامة، لفسح المجال في الجلسات أمام المُفكّرين والباحثين المختصين في الموضوع، ليتحفونا بآرائهم النيِّرة، ونَحصل على أقصى ما يُمكن من الفائدة. ■

رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المشاركين في الندوة

سمو الأمير والأخ البار، الحسن بن طلال

وكافة أشقائي الأحبة وأصفيائي الأجلاء في منتدى الفكر العربيّ

السلام عليكم جميعًا ورحمة الله

إن المواطنة في الوطن العربي، أولاً والمواطنة بشكل عام، من الموضوعات الشاغلة للذهن الحديث، المتداولة في أنحاء العالم، ومن أخصبها استدلالاً على ما تستغرقه من قراءات بحسب مواطنها، ومذاهب أهلها في إدراك ذاتهم، وفقههم في كلّ ما تشكّل لديهم من مدركات ومفاهيم عن علائقهم بمجتمعاتهم وتراثهم، وبما تصالحوا عليه من وسائط عرفية وقانونية، وعقدية وتعامل في كافة مجالات الحياة، شكّلت كلها منظومة متكاملة بين العام والخاص وبين المحسوس والمتخيَّل.

فالمقولات الكبرى التي تقال على أنحاء من الوجود الإنساني في مختلف المسارات التاريخية، عادة ما تترجم صورة نسق ومضمون أيّ عصر، وتعبِّر عن تطوّر إدراك المجتمعات، وعن وعيها بذاتها، ومستوى إنجازاتها النظرية والعملية.

بالبحث في التراث الإنساني وما تعاقب عليه من أفكار مرجعية ومفاهيم استدلالية تلخص بواطن تلك العصور وظواهرها، ندرك مدى ما توفّره تلك الوسائط لقراءة سفر الإنسان، هذا الكائن المتعدد الأبعاد، الذي انطوى فيه العالم بأسره، كما قال فيه أبو العلاء المعري:

وتحسب نفسك جرمًا صغيرًا ... وفيك انطوى العالم الأكبر

فالمواطنة وإن أضحت اليوم سمة العصر، تنوء بها الألسنة، وتطفح بها بطون الكتب، وتعنى بها التشريعات والقوانين، ويجادل فيها وبها على المنابر السياسية، فلا أعتقد أنها توفر في مجملها توافقًا على مدلولها، وتساوقًا فيما يتعلق بممارستها الاجتماعية ضمن مذاهب البعض فيها، بأنها مثل أعلى بلغة إنسان العصر، كفيلة بما تستنبطه من قيم، أن تحرك الإنسانية لبلوغ مراتبها العليا في السمو والرفعة والتكامل والتعاون، وفي مذاهب غيرهم أنها مجموع محددات سياسية وقانونية تقوم على مبدأ توازن الحقوق والواجبات، فيما توفّره كل منها لضمان سيرورة تقدم المجتمع وتنظيم علاقة فيما بين حكامه ومحكوميه، وبين فئاته فيما بينها، كل ذلك يخضع لسلطة السياسة في دولة الأمة التي تؤدي بدورها واجب القيادة لبلوغ مطامح الأمة في التقدّم وضمان رفاهية الشعوب ودمقرطة الحياة وسؤددها.

ومن ثم فهي قيمة إنسانية عليا، ونظام حكم يوفر الحرية والمساواة بين الجنسين، وأداة تقدم تحققها الإرادة الجماعية.

هذا على المستوى النظري المحض، بإيعازها إلى ما توفره بعض مفاهيم العصر الحديث لمعنى المواطنة ضمن رؤية الغرب لذاته، وهي الرؤية التي يعممها بكل بداهة متناسيًا خصوصيات الأمم الأخرى ومساراتها التاريخية خارج

دائرة الحضارة الغربية. وبالرغم من ذلك، يبقى العديد من المحاذير قائمًا حول هذه الفرضية، من وجهة نقدية للغرب نفسه.

فارتباط المواطنة بالديمقراطية وتعاضدهما، لم يعرف المسار نفسه من عصر اليونان، مرورًا بالعصر الوسيط أو عصر الانحطاط، الذي استشرت فيه الظلامية على مدى ألف سنة تقريبًا، لينهض فيها إنسان الغرب، على أنوار عصر النهضة التي دأبت تصدع الحضارة بإحيائها مرجعيتها اليونانية القديمة والرومانية، بفضل الدور الخلاق للحضارة العربية الإسلامية، هذا الدور المغيب عن قصد وإضمار، الذي لولاه لما اهتدت النهضة الغربية لمصادر قوتها في الوعي والمعرفة.

إذًا، فبالرغم من نهضة أوروبا وثوراتها التي أسست لعصور ما بعد النهضة، بتشريعات غاية في الرقي، وإقامة نُظم حداثية، وهبّة علمية وتقنية، غير مسبوقة، ورفاهية اقتصادية وتنوّر ثقافي وفني وجمالي جعل منها قائدًا للعالم بلا منازع. بالرغم من ذلك استمرت الهمجية كنقيض لقيم المواطنة والديمقراطية ولكل بشائر النهضة، فيما ارتكبته نظم الحكم وقياداتها من مظالم وجرائم نازية وفاشية، واستغلال متوحش، وحكم شمولي صادر الحريات وقتل المبادرات داخل البيت الأوروبي نفسه، فضلاً عن فظائعها وبربريتها تجاه أمم الشرق والجنوب من أفارقة وآسيويين، وأمريكيين لاتينيين.

إذا كانت المواطنة بعد أن تشعبت دلالتها ووظائفها وغدت حجر الزاوية في منظومة المجتمعات الغربية الحديثة في ظل العولمة وطغيان المادة، وتفسَّر على أنها مناهج الشرعية الديمقراطية للنظم السياسية في ممارسة الحكم، ومركز النشاط الاقتصادي، فتستمر النظم السياسية من المواطنة مبرر وجودها من خلال التمثيل الديمقراطي، فترعى مصالح المواطن، وتحمي قيم المواطنة في الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، وتحرير المبادرات وضمان حقوق الإنسان... كذلك ينتظم الاقتصاد بدوره حول المساهمة المباشرة وغير المباشرة للأفراد في تحصيل الثروة والنماء، فتغدو المواطنة قوة منظمة للحياة العصرية، ومبدأ توازن للمجتمع الحديث؛

إذا كان هذا الملمح على ابتساره فيما يخص المواطنة، في تقدير الأمم المتقدمة اقتصاديًا، فإن المواطنة في وطننا العربي هي حالة قد تتقاطع في العديد من مضامينها مع مواطنة الغرب، إلا أنها تعيش على نبض مختلف بالنظر إلى اختلاف المسارات التاريخية لأمتنا مع أمم الغرب، وتميّزها بخصوصيات اجتماعية وثقافية، ونفسية فيما يتعلق بالبنى الفكرية والأنساق الاجتماعية والمنظومات الخلقية والذوقية وما إليها.

إذ لم يعرف مدلول المواطنة بما هي عليه قبل اليوم في الوطن العربي، ولم يكتمل كتصور ذهني، وكواقع اجتماعي واقتصادي، إلاّ كموضوع وارد في مصطلحه وفي معناه وممارسته.

لذا يتوجب علينا استحداث رؤية متساوقة مع حقيقة ذهنيتنا، لاستيعاب المواطنة لا كسلعة جاهزة، ونسق معدّ مسبقًا تخضع له إرادتنا، فنكون منفعلين دون وعي؛ بل أرى من الضروري الأخذ بالمواطنة لا كأمر واقع، بل كمعطى للاجتهاد، وكقضية تستوجب التأني والتدبر للبحث والعمل فيها.

ذلك لأن المواطنة تترابط، طردًا وجدلاً، مع جملة من المعطيات الأساسية الأخرى، خاصة في خضم العولمة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم، والمشاركة السياسية والحريات الجماعية والفردية، والمساواة بين الجميع والحق في المعرفة، والإعلام وحرية الرأي والمعتقد، والتميز الإنثي، والإسهام في تنمية الثروات، وحماية العقد الاجتماعي الذي تتكامل فيه الحقوق

والواجبات، فتطفو المواطنة كضامن لقوة المجتمع وتماسكه وغناه الاقتصادي ورفاهه الاجتماعي.

وهي بالمحصلة رؤية غاية في الاكتمال، وحري بنا أن نأخذها لنحقق الرقي الحضاري والمنعة الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، فنكسب من القوة والتماسك والتحصُّن، ما يمكّننا من التوازن مع الغير، ومحاورته من موقع الشريك المقتدر على الأخذ والعطاء.

إن المتأمل والمتدبر، في إشكالية المواطنة في الوطن العربي، قد لا يسعفه الحظ برصد صورة موحدة أو مقاربة يؤسس عليها إحداثية بحثه، ذلك لأن التنوع والاختلاف الذي عليه المجتمع العربي من منطقة إلى أخرى، ومن نظام حكم إلى غيره، وبحسب تجربة كل قطر، وما اعتراه من عوامل خارجية، وبالنظر إلى مساره، بعد أن أبتلي الوطن العربي كله بالتمزق والتشرذم على يد الاستعمار عقودًا طويلة، كل هذه العوامل وغيرها تعقّد توحيد الرؤية للمجتمع العربي؛ ومن ثم تقلّص حظوظ البحث في إيجاد وحدة قياس للمواطن والمواطنة في الوطن العربي.

فولاء المواطن العربي، عادة ما يكون للعقيدة الدينية أو للعرف القبلي، أو للمذهب، تحكمه اعتبارات نفسية، وارتباطات اجتماعية، لا يتنازل عن فرديته إلا لهذه الاعتبارات، أكثر من ولائه لقيم المواطنة العالمية التي يعمل لها الغرب اليوم، وهي رؤية تسعى إلى تفكيك هذا الانتماء وإلى فضّ هذا الارتباط، ومن ثم يتنكر الفرد وينفصل عن ماضيه الذي تراكم في وعيه الباطني، وصاغ سلوكه ومنهج حياته، وأسرته ومحيطه، وبعده الماهوي والجغرافي، وفضائه التأملي.

وهنا يكمن الإشكال في كوننا لا نرفض قيم المواطنة بمعناها الإنساني، إذا كانت تحافظ على خصوصيتنا الثقافية، وتميّزنا النفسي، وأنساقنا الاجتماعية، وتحترم معتقداتنا، ولا تسلبنا انتماءنا ومرجعيتنا.

ومن ثم يصعب علينا الانضباط داخل أنماط الآخر، والانسياق في مساراته، وتمثل ذهنيته، وتبني قيمه والذوبان في مشروعه.

فالمواطنة المعولمة، لا يجوز أن تكون على حساب الوطنية بكل أبعادها، ولا على حساب الانتمائية بكل أعماقها وتجذّرها، فمن الضرورة بمكان، قبل التسليم بالأفكار الجاهزة، وبالخطط والأساليب المعدّة سلفًا، حتى لكأنها يقين، أو مسلمة ووصفة لجميع العلل والأمراض؛ من الضرورة أن نعمل فيها حجة العقل، وأدوات التحليل والنقد الموضوعي، وننتقي منها ما يتناسب مع خصوصيتنا، ويثري تجربتنا.

ورأى أن الوطنية المتزنة المستوعبة للذات بكافة مخزونها، وممارسة الديمقراطية ثقافةً وأسلوبًا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الحريّات الفردية والجماعية، وصيانة الحقوق الخاصة والعامة، وتوفير التعليم للجميع، وترقية مكانة المرأة في المجتمع، داخل الأسرة، وفي الحياة العامة، بما في ذلك الحياة السياسية والنيابية والإدارية وتنمية الوعي بقيم الانتماء الروحي والتاريخي والجغرافي والوطني، وتوطين المعرفة الواردة كمعطى إضافي إيجابي، لا كبديل، أو نقيض.

فإذا ما حكمنا على واقع المواطنة في أقطارنا العربية بمنظور الغرب المعاصر، نجد لا محالة فوارق جمّة، ذاتية وموضوعية، ولئن حاولنا اللحاق بركبه واقتفاء أثره ونهجه، إنما نحاول عبثًا، لا المعايير القيمية والمسارات التاريخية وأنماط العيش، والروابط بين الأفراد والفئات، والمكوّنات الاجتماعية المتمايزة في التجربتين، ولا المقارنة ولا المفاضلة تصحّ، حسب تقديري؛ بل يجب أن تقوم وسائط الحوار والتفاعل والتخصيب والتشارك والتعاون دون تضادّ أو إكراه

بين المسارين.

إذ لا أرى، مثلاً، تناقضًا بين تشبث كل من المواطن الغربي والمواطن بقيم الولاء لمجتمعه، الذي يوفر له فرصة التمتع بحقوقه كاملة في مقابل تأدية واجبه، ضمن منظومة خلقية، وعُرف اجتماعي، وقوانين وضعية خاصة به.

وهنا تتعدّد فرص تقاطع المسارين على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك والتوافق على الأسس الموحدة.

فإذا كانت المواطنة قضية وظيفية، ناشئة عن التمدن، وعن ضرورات الحياة الجماعية، ومستلزمات حاجة الناس لبعضهم بعضًا، أمام تعقُّد الحياة الجماعية، وما يتهددهم من تطرف وآفات متعدّدة، وندرة في الموارد، وأخطار بيئية؛ فإن المواطنية بمدلولها المعنوي الروحي والمادي، هي الفلسفة الضامنة لاستمرارية الوجود، وهي مرتكز كل تطور نحو العالمية المتوازنة المتزنة.

فلا يضر في شيء أن يكون الفرد مواطنًا وطنيًا، ومواطنًا عالميًا، إذا ضمنت له الوطنية والعالمية، الأطر المنطقية لتأدية واجبه، وتحصيل حقوقه، دون إكراهه على مبادىء فطرته وعقيدته، وذهنيته، ما دام كل ذلك لا يتعارض أو يهدد الصالح العام، وما يتصالح عليه الناس في عقدهم الاجتماعي، حسب الدساتير، والقوانين أو الأعراف والتقاليد.

فالخصوصيات التعددية في تقديري، لا تتنافى مع العالمية؛ بل تشكل رافدًا لها في الغنى والثراء.

إن لدينا نحن العرب من المقدرات الذاتية، معنوية ومادية، ومن الرصيد الإنساني في ديننا الحنيف، وفي منظومة قيمنا، إذا أعمل فيها العقل والإرادة، والنقد البناء، والتجديد في المناهج، والتكفل المادي والعملي بمشروعات الدرس والتحليل، والتطبيق والمواظبة العملية، ما هو كفيل بخلق فاعلية ذاتية، يتواءم فيها المكون الذاتي للأمة، مع حصيلة ما يرد عليها من رقي وتقدم الأمم المتحكمة اليوم بمصائر الرقي والرخاء، ما يمكّننا من صياغة نموذج حضاري متكامل، ذاتي المنشأ عولمي الأهداف، يستحدث مفاهيمه، ويبلور رؤاه ويصوغ مشاريعه بصبغة شخصية ومسحته الخاصة، فيغني بذلك التجربة العالمية.

فالمواطنة لا يمكن عزلها عن مشمول مشروع نهضة الأمة، لأنها واحدة من تفاصيله، وعنصر مهم في وحدة التفاعل والإرهاصات بحثًا عن منفذ لتجاوز التخلّف، واستشراف أنجع السبل للتقدّم.

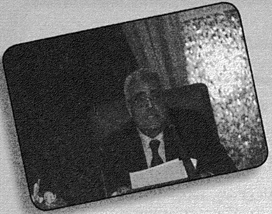
فالحديث عن المواطنة في الوطن العربي يستلزم حتمًا البحث؛ بل الفري في مجموع القضايا المترابطة عضويًا وجدليًا بالفرد والمجتمع في نظم الحكم، والمشروعات الاقتصادية والإنمائية، والتربية والتعليم والبحث العلمي في المناهج والطرائق التربوية، والثقافية والذوقية، فيما هو ثابت متأصل وما هو متحوّل متجدّد.

هذه الرؤية الشمولية لا تلغي بالطبع، النظرة الخاصة لبعض الإشكالات الجوهرية؛ بل كل ما يجد من بحث وتشخيص لأية قضية، ما يساعد لا محالة على بلورة زاوية من زوايا المنظومة العامة، ويوفّر فرصًا قيّمة لإيجاد الحلول المناسبة المعضلة، آملاً في أن تنسحب الدراسات والتحاليل الجادة على مجموع الإشكالات العالقة في تداخلها وترابطها، وصولاً إلى حلول كاملة ناجعة وعملية.

وفقكم الله وثبّت خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

عبد العزيز بوتفليقة



كلمــة الأســتاذ الدّكتـور حســن نافعــة

أمين عام منتدى الفكر العربي

دولة السيد طاهر المصري، نائب رئيس مجلس أمناء المنتدى/ ممثل سموّ الأمير الحسن بن طلال؛
معالي الدكتور عبد اللطيف بربيش، أمين سرّ أكاديمية المملكة المغربية؛
السيد محمد علي بوغازي، ممثل فخامة الرئيس الجزائري؛
حضرات السيدات والسادة أعضاء منتدى الفكر العربي وضيوفه؛
الحضور الكريم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعتاد منتدى الفكر العربي عقد الاجتماع السنوي لهيئته العمومية والفعاليات الفكرية المصاحبة له في إحدى العواصم العربية التي يقع عليها اختياره وتقبل استضافته. ولا أخفي على حضراتكم أننا كنا نخشى أن يثير موضوع «**المواطنة في الوطن العربي**»، الذي اختاره المنتدى عنوانًا لندوته، حساسية خاصة قد يتعذّر معها العثور على عاصمة ترحّب باستضافته. غير أنه تبيّن أن صاحب السّموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس مجلس الأمناء، كان بعيد النظر حين قرر الكتابة إلى صاحب الجلالة الملك محمّد السّادس للنظر في أمر استضافة المملكة المغربية لفعاليات المنتدى هذا العام. فقد جاء ردّ صاحب الجلالة سريعًا وإيجابيًا وحارًا، وهو رد لا يصدر إلا عن قيادة واعية لدولة كبيرة ولشعب عريق.

ولأن سموّ الأمير الحسن كان قد أرسل لي في حينه صورة من هذا الخطاب الدافئ، فقد سمحت لنفسي أن أقرأ عليكم بعضًا مما ورد فيه، لأنه ينطوي على معانٍ كثيرة ونبيلة من المفيد أن نتدبّرها لندرك طبيعة السياق الذي تنعقد فيه فعاليات المنتدى لهذا العام.

قال جلالة الملك محمد السادس في خطابه الموجّه إلى سموّ الأمير الحسن، وهنا اقتبس من النصّ:

«تلقيتُ بكامل الابتهاج والاعتزاز رسالة سموّكم الكريم حاملةً في ثناياها مشاعر محبتكم الأخوية وتقديركم الخالص لجنابنا الشريف. وهي مناسبة تُتاح لي للإعراب عن تنويهي بجهودكم الخيّرة التي تبذلونها على رأس منتدى الفكر العربي من أجل تحقيق التفاعل المنشود بين المفكرين العرب وصانعي القرار بوطننا العربي، وذلك من خلال

النشاط الدؤوب الذي تنهض به مؤسستكم الوازنة إسهامًا منها في خدمة الفكر والقضايا العربية الراهنة ودفع التحديات التي تواجه عالمنا العربي. ويطيب لي أن أعرب لكم عن ترحيبي الفائق بانعقاد ندوتكم القادمة، وكذلك الاجتماعات الموازية للهيئة العمومية للمنتدى ومجلس أمنائه ببلدكم الثاني المغرب تحت رعايتنا السامية. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشيد باختياركم الموفق لقضية المواطنة في الوطن العربي لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية بالغة، خاصة في هذه الظرفية التي ما أحوج أمتنا العربية فيها إلى تفعيل قيم المواطنة الإيجابية وإشاعة الوعي المسئول بمبادئها». انتهى الاقتباس.

ولا جدال في أن هذا النصّ البليغ ينطوي على احترام وتقدير كبيرين ليس فقط لشخص الأمير الحسن، لكن أيضًا، وعلى وجه الخصوص، للمفكّرين بصفة عامة، وللدور الذي تنهض به مؤسساتهم بصفة خاصة.

لذا، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر باسمكم جميعًا عن أسمى آيات الشكر والامتنان إلى جلالة الملك محمّد السّادس وإلى دولة المغرب الشقيق، حكومةً وشعبًا، على كرم الضيافة وحُسن الاستقبال وحرارته.

السيّدات والسّادة

لم تقتصر اللفتة السامية لجلالة الملك محمّد السّادس على الاستضافة والرعاية لكلّ فعاليات الندوة السنويّة واجتماعات المنتدى، فقد وجه جلالته بانعقادها في مقرّ أكاديمية المملكة المغربية، هذا الصرح الفكري الشامخ الذي يحتل مكانة علمية وفكرية رفيعة، ليس بالمقاييس المحلية أو الإقليمية فقط، لكن بالمقاييس العالمية أيضًا. وفي هذا تكريم كبير وتشريف نعتزّ به ونقدره حقّ قدره. وأودّ أن أنوه هنا إلى أن أكاديمية المملكة المغربية كانت بين المؤسسات العربية السبّاقة إلى الاهتمام بقضية المواطنة، فقد قامت منذ حوالي العامين بتنظيم ندوة كبرى بعنوان «**الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية**»، استفدنا منها كثيرًا في المنتدى لدى الإعداد لندوتنا هذه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدَّم إلى أستاذنا الدكتور عبد اللطيف بربيش، أمين سرّ الأكاديمية، وإلى كل العاملين معه وتحت قيادته بأسمى آيات الشكر والعرفان على استضافتهم الكريمة لنا في مقرّ الأكاديمية، وعلى كل ما قدّموه من جهد وتسهيلات لإخراج هذه الندوة على أفضل صورة ممكنة.

الحضور الكريم

إن الندوة التي ينظمها منتدى الفكر العربي هذا العام تحت عنوان «**المواطنة في الوطن العربي**» تختلف عن كلّ ما سبقها من ندوات، من زاويتين على الأقل، الأولى: تتعلق بطبيعة موضوعها، والثانية: تتعلق بطريقة تنظيمها وما نأمله منها.

فاختيارنا لموضوع المواطنة في هذا التوقيت بالذات لم يأتِ جزافًا أو بمحض الصدفة، وإنما جاء انعكاسًا وتجسيدًا لرؤية متكاملة نأمل أن تؤسِّس لانطلاقة جديدة لمنتدى الفكر العربي تتناسب وعِظم التحدّيات التي تواجه أمتنا في هذه المرحلة. وكانت حاجة المنتدى إلى رؤية جديدة تُعيد إليه بعضًا من حيويته المفقودة قد برزت بوضوح تام في أثناء اجتماع الهيئة العمومية في الدوحة في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، حين قدَّم سموّ الأمير الحسن ورقتين، الأولى بعنوان: «**منتدى الفكر العربي، ماذا بعد سنته الفضية؟**»، والثانية بعنوان: «**نحو استراتيجية مستقبلية لمنتدى الفكر العربي للسنوات الخمس المقبلة**». وفيما طالبت الورقة الأولى بضرورة «إعادة توجيه

رسالة المنتدى للخروج من واقع الجمود الفكري إلى دائرة الفعل المتجدد»، تحدثت الورقة الثانية عن الحاجة الماسّة لمخاطبة الجوانب الإنسانية المباشرة لمشكلات المواطن العربي، والبحث في القضايا الكبرى التي قد ترسم مستقبل الوطن العربي. ولأن المناقشات التي دارت في الدوحة حول هاتين الورقتين أظهرت إجماعًا على ضرورة التغيير ورسمت بعضًا من معالمه، فقد كان من الطبيعي أن يسعى الأمين العام الجديد إلى استكمال المسيرة، ومن هنا مبادرتي بكتابة ورقة ثالثة حملت عنوان «**نحو انطلاقة جديدة لمنتدى الفكر العربي**»، نُوقشت وأُقرّت في كل من لجنة الإدارة ومجلس الأمناء.

وإذا جاز لي أن أُلخِّص جوهر ما توصلت إليه هذه الأوراق الثلاث في جملة واحدة لجاءت على النحو الآتي: «لا أمل في نهضة عالمنا العربي ما لم ننجح في تفعيل قيم المواطنة وكفالة حقوقها للجميع دون تمييز». وتفسِّر هذه الخلاصة لماذا اختار منتدانا أن يبدأ انطلاقته الجديدة بطرح موضوع المواطنة في الوطن العربي لمناقشة جادة تستهدف تشخيص المعضلات التي تحول دون تمتع الإنسان العربي بحقوق المواطنة كاملة، كونها خطوة ضرورية يتعيَّن أن تقود إلى البحث عن أنسب السُّبل لمعالجة هذه المعضلات.

أما من حيث التنظيم فقد رأينا تصميم الندوة بطريقة تسمح بأوسع عملية تفاعلية ممكنة بين المشاركين على اختلاف توجهاتهم، وبما يتيح الفرصة لطرح وجهات النظر والرؤى كافة حول مختلف القضايا ذات الصلة بموضوع المواطنة في الوطن العربي. لذا رأينا أن تكون هناك ورقة بحثية رئيسية قام المنتدى بتكليف أحد أعضائه من المتخصصين في الموضوع بكتابتها، وطلب من باحثين آخرين إعداد تعقيبين مختلفين عليها. وقد تم إرسال الورقة البحثية الرئيسية إلى المشاركين كافة قبل انعقاد الندوة بوقتٍ كافٍ، كما تمّ إرسال ملاحظاتكم عليها فور ورودها إلينا، وجميع هذه الملاحظات مدرجة في الملف الذي وزِّع على حضراتكم. وستناقش الورقة الرئيسية والتعقيبات المعدّة سلفًا في جلسة عامة تبدأ مباشرة عقب هذه الجلسة الافتتاحية، ثم سيتم تقسيم المشاركين إلى ثلاثة فرق عمل، يختصّ كل فريق بمناقشة أحد أبعاد قضية المواطنة، ويقود كل منها رئيس ويساعده مقرِّر. وسيتولى فريق العمل الأول مناقشة الأبعاد السياسية والقانونية، أما فريق العمل الثاني فسيتولّى مناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرًا سيتولى فريق العمل الثالث مناقشة الأبعاد الثقافية والحضارية والإعلامية.

على صعيد آخر، ونظرًا للأهمية القصوى لقضية المواطنة بالنسبة للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، فقد قمنا بتوجيه الدعوة إلى عدد من المنظمات الإقليمية العربية المعنية بصفة خاصة بحقوق الإنسان والمواطن. لذا أودّ أن أتوجّه باسمكم جميعًا بخالص الشكر والتقدير إلى كل من استجاب لدعوتنا وتحمَّس لفكرة البحث في إمكانية أن يصدر عن ممثِّلي المجتمع المدني العربي المشاركين في هذه الندوة إعلان عربي للمواطنة يمهد لإصدار ميثاق عربي للمواطنة. ولتسهيل المهمة قمنا بصياغة مشروع لهذا الإعلان وأرسلناه إلى حضراتكم منذ عدة أسابيع، ووصلتنا تعقيبات كثيرة مكتوبة عليه قمنا بتجميعها وتلخيص ما تضمنته من أفكار رئيسية في ورقة يسهل الرجوع إليها وُزِّعت على حضراتكم ضمن الملفات التي تسلمتموها. وفي اعتقادي أنه سيكون هناك متسع للجميع لمناقشة الورقة الرئيسية ومشروع الإعلان، خصوصًا في جلسات

العمل، وسيتولّى كل مقرِّر عرض ما توصلت إليه فرق العمل في جلسة عامة، ثم ستُشكّل لجنة لصياغة الإعلان وقراءته في الجلسة الختامية.

ولأن قضية المواطنة في الوطن العربي ليست من النوع الذي يمكن معالجته وحسمه في ندوة واحدة، أو حتى في سلسلة من الندوات، نأمل أن تكون ندوتنا هذه بداية لإطلاق حركة تعبوية وتنويرية تستهدف التوعية بحقوق المواطنة وبالصعوبات التي تعترض حمايتها وضمان احترامها، وتضع برنامجًا لبناء شبكة تفاعلية من مؤسسات المجتمع المدني للضغط من أجل حمايتها.

لا أريد أن أثقل على حضراتكم بالإطالة أو الخوض في التفاصيل، لكنني أودّ في النهاية أن أعبِّر عن عدد من المعاني أوجزها في عبارات مركّزة، وذلك على النحو الآتي:

١- إن المساواة بين البشر وعدم التمييز فيما بينهم على أساس من الجنس أو الدين أو الطائفة أو غيرها تمثل جوهر مفهوم المواطنة وركيزته وغايته. لكن ذلك لا يعني أبدًا أنه يمكن اختزال المواطنة في حقوق فردية فقط. فمن دون توازن دقيق بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات وحقوق الشعوب والأوطان يصعُب، إن لم يكن يستحيل، كفالة المواطنة الحقّة.

٢- مع التسليم بالمكانة الخاصة التي تتمتع بها الحقوق السياسية والمدنية عند أي حديث عن حقوق المواطنة، إلا أنه يصعُب اختزال حقوق المواطنة في بعدها السياسي والمدني فقط، لأن للمواطنة أبعادها الأخرى الكثيرة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، التي يتعيَّن أخذها في الاعتبار وتحقيق التوازن الدقيق فيما بينها.

٣- حماية الخصوصيات والهويات الثقافية والحضارية مسألة مهمّة ومشروعة، لكنها لا يجب أن تتخذ وسيلة للتحلُّل من التزامات تفرضها حقوق المواطنة على الصعيد الفردي، أو للهروب من التزامنا بالبحث عن قواسم مشتركة مع الهويات الثقافية والحضارية الأخرى. فتعظيم القواسم المشتركة بين مختلف الثقافات والحضارات أمر ضروري لاستقرار البشرية ولإنقاذ الإنسانية من نزعات التطرّف القومي أو العرقي أو الديني أو حتى الأيديولوجي.

وإذ أتمنى لندوتنا هذه كل نجاح وتوفيق، وأن تتمكّن من تقديم إسهام قوي لدفع قضية المواطنة في الوطن العربي خطوات إلى الأمام، أرجو لكم جميعًا طيب الإقامة، وأن تلتمسوا لنا العذر عن أي تقصير وإهمال.

أخيرًا، أودّ أن أحيطكم علمًا بأنني علمت منذ قليل أن فخامة الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، وهو أحد المؤسِّسين الكبار لمنتدى الفكر العربي والدّاعمين له باستمرار، أناب عنه مستشاره السيد محمد علي بوغازي لحضور الندوة، وطلب إلقاء كلمة باسمه. ولذلك أستأذنكم في إجراء تعديل ظرفي على برنامج الجلسة الافتتاحية. وأودّ أن أغتنم الفرصة لأحيي فخامة الرئيس بوتفليقة ولأتقدَّم لسيادته باسمكم جميعًا بخالص الشكر والتقدير على كل ما يقدمه من دعم ومساندة للمنتدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ■

الجلسة الرئيسيّة

الورقة الرئيسيّة: «المواطنة في الوطن العربيّ»

أ. د. عدنان السيّد حسين

أستاذ الدراسات العليا في كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة/ الجامعة اللبنانيّة؛

عضو مجلس أمناء المنتدى ولجنة الإدارة



(ملخّص)

تشير الورقة إلى الأهميّة المضاعفة لموضوع المواطنة في هذه المرحلة، نظرًا لتفاقم تهديدات الوحدة المجتمعيّة في عدد من الدول، ونتيجة ما تطرحه العولمة من إشكالات بعد تراكمات متسارعة من المتغيّرات الإقليميّة والعالميّة، أخطرها ظاهرة سقوط هيكليّة الدولة، وانبعاث الحركات والنزعات التقسيميّة تحت عنوان الخصوصيّة.

ويتعرّض الكاتب لتطوّر مصطلح المواطنة في الدلالة، لينتهي إلى أنّ المواطنة هي الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنيّة للدولة، التي صارت محدّدة في جغرافيتها السياسيّة، ومركزها القانونيّ، وطبيعتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. ولم تعد المواطنة مجرّد ولاء عاطفيّ وانتماء للوطن فحسب؛ بل صارت كذلك انتظامًا عامًا له محدّداته وأبعاده على مختلف الأصعدة الإنسانيّة.

كما يستعرض بإيجاز التطوُرات التاريخيّة للفكر اليوناني والفكر الرّومانيّ إزاء فكرة المواطنة؛ مُلاحظًا أن الفكر الرّومانيّ (الفلسفة الرّواقيّة التي أسسها زينون) انطوى على التطلُّع إلى المواطنة العالميّة، من تصوّرٍ لجميع البشر المتجانسين والقادرين على التفكير العقلانيّ؛ إضافة إلى إطلاق فكرة الواجب المدنيّ للمواطن الذي يخدم المجتمع ويضحي في سبيله، فيما كانت المواطنة عند اليونان محصورة في نطاق الدولة - المدينة. ومع انتشار المسيحيّة ظلَّت فكرة المواطنة في أوروبا تحت ظلال الدّين من دون أن تتجاوز فعليًّا حدود المدينة.

في ما يتعلّق بموقع المواطنة في الفكر الإسلاميّ، لاحظ الكاتب أنّ حقوق غير المسلمين من أهل الكتاب، الذين عاشوا في كنف الأمّة الإسلاميّة، اقتربت من بعض حقوق المواطنة؛ منبّهًا مع ذلك إلى أنه لا تجوز المقارنة بين ما ساد في العصور الوسطى وما هو سائد اليوم نتيجة المتغيّرات المختلفة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

ومن واقع دراسة المركز القانونيّ لأهل الذمّة قياسًا على التزامات حقّ الجنسيّة في عصرنا، يرى الكاتب أنَّ أهل الذمّة كانوا يتمتعون إلى حدّ بعيد بمثل هذا الحقّ؛ إذ لم يذكر فقهاء المسلمين مصطلح (الجنسيّة)، لكنهم تعاملوا مع ما تفرضه من واجبات وتمنحه من حقوق.

وعلى هذا، يرى أنه لم تعد هنالك حاجة فقهيّة ولا ضرورة اجتماعيّة لاعتماد مصطلح (الذميّة)، فالمواطنة هي البديل الفكريّ والموضوعيّ. ويذكر في هذا المجال أربعة محدّدات فكريّة تبرّر اعتماد (المواطنة) بين المسلمين وغيرهم في الوطن الواحد، خلاصتها: المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانيّة (استيفاء الضرائب والرسوم من جميع المواطنين بلا تمييز)، وإعلاء قيمة الحريّة وتطبيق مبادىء الحريّات العامة والخاصة وقواعدها (حريّة التملُّك والتنقُّل داخل البلد الواحد والمحافظة على الأموال، وحريّة المعتقد)، والهويّة الوطنيّة الواحدة (اللغة والرموز والأعراف والعادات والعلاقات الاجتماعيّة)، والتنمية الشاملة في إطار العدالة.

ثم يعرض الكاتب لمسارات تطوّر فكرة المواطنة في إطار الثورات في الغرب، والتحوّل من دولة الأفراد إلى دولة المواطنين، خاصة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة؛ مشيرًا إلى التكامل بين مواطنة الولاية ومواطنة الأمّة في الحالة الأمريكيّة.

في مجال المقارنة بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، يبيّن الكاتب أنّ الرّزمة الواسعة لحقوق الإنسان هي رزمة إنسانيّة عامة لكلّ البشر، شاركت في تحقيقها روافد حضاريّة عدّة، وهي جزء من القواعد الدوليّة لحقوق الإنسان، التي قد تتكرّس في قانون دولي لحقوق الإنسان. أما حقوق المواطنة فهي منضبطة في إطار الدولة الوطنيّة، بما فيها من قانون محلّي داخلي وأعراف وعادات. لذلك تختلف حقوق المواطنة وتطبيقاتها تبعًا لاختلاف البيئات الوطنيّة وتعددها. ويذكر الكاتب في هذا السياق أمثلة من الحقوق العامة اعتمادًا على الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والمواثيق الدوليّة، والعهد الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة (١٩٦٦).

واعتمادًا على ذلك أيضًا يُصنِّف أبعاد المواطنة من حيث علاقتها بالحقوق الإنسانيّة في أربعة أبعاد: المدنيّ، والسياسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ؛ موضحًا أنّ هذا التصنيف يُعيدنا

إلى فكرتي العدالة والحريّة كمنطلقين فكريّين للمواطنة وحقوق الإنسان معًا، كما أنه بقدر ما تقارب أبعاد المواطنة جوهر القواعد الدوليّة لحقوق الإنسان، بقدر ما نقترب من فكرة المواطنة العالميّة، مع ضرورة الإقرار بالخصوصيّات الوطنيّة والقوميّة والثقافيّة والدينيّة؛ بل والحضاريّة؛ إذ لا تلغي الخصوصيّات حقيقة وجود الحضارة الإنسانيّة المشتركة.

في موضوع المواطنة والديمقراطيّة يتجاوز الكاتب المقولة العامة بأنّ الديمقراطيّة هي حكم الشعب بالشعب، إلى تأكيد كون الديمقراطيّة فلسفة حياة وثقافة إنسانيّة؛ فضلاً عن كونها ممارسة عمليّة على أرض الواقع من خلال الفرد المواطن، وهي تتحقّق بقدر ما تنتشر ثقافة المواطنة (ثقافة الحقوق والواجبات، والولاء والانتماء للمجتمع والوطن والدولة). والإقرار بحقّ المواطن في إدارة الشأن العام هو مقدّمة أساسيّة لممارسة الديمقراطيّة والمشاركة في الحياة السياسيّة.

كما يؤكّد سلبيّة التمايزات الطائفيّة والمذهبيّة والإثنيّة والعشائريّة والجنسيّة على فاعليّة الديمقراطيّة، وأهميّة انخراط المرأة في الحياة السياسيّة وحصولها على حقوق المواطنة والقيام بواجباتها. وأن دفاع فئة اجتماعيّة ما عن حقوقها لا يهدّد الوحدة الوطنيّة ما دام أن ثقافة المواطنة والديمقراطيّة ترعيان هذه الحقوق. وكثيرًا ما تتهدّد الحياة الديمقراطيّة إذا جرى تهميش فئة من المجتمع لأي سبب كان. وعليه يبرز دور المجتمع المدني والأحزاب والجمعيّات والنقابات والتجمعات القطاعيّة المهنيّة والثقافيّة في مساعدة المواطن على معرفة حقوقه وواجباته.

من خلال ما تفترضه المواطنة من علاقة راسخة بين المواطن والدولة (مؤسسة المؤسسات، وأساس التعاقد الاجتماعي والاستقرار الوطني والعالميّ، على الرغم من موجات العولمة)، يناقش الكاتب علاقة الدولة العربيّة بالمواطنة، ليجد أن فكرة الدولة ظلت محدودة ما بين بعض ملامح الدولة الثيوقراطيّة والدولة المختصرة بسلطة الحاكم، وتبعًا لذلك ظلّت فكرة المواطنة محدودة أيضًا؛ فضلاً عن تأثير العامل الخارجيّ الضاغط، الذي ما يزال يدفع نحو تكريس وجود إسرائيل وأمنها من دون الالتزام الكافي بقواعد الشرعيّة الدوليّة وقراراتها.

ويشير إلى أنّ ضرورات المواطنة أخذت تبرُز بعد استقلال الدول العربيّة، أمام تفاقم الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والأمنيّة، وظهور مشكلات الأقليّات التي قد تهدد بالانفصال والتفكك. ويعيد هنا تأكيد أنّ معالجة مشكلات الأقليّات تتحقّق بترسيخ المواطنة شعورًا وحقوقًا والتزامًا وانفتاحًا على العالم، وأن هذا الانفتاح لا يُسقط الخصوصيّة الوطنيّة، أو العربيّة، أو خصوصيّة الحضارة الإسلاميّة، لأن للمواطنة دوائر متداخلة،

أو متدرّجة، وليست بالضرورة متناقضة. والمواطنة العالميّة تختلف عن عولمة البشر في نمط واحد.

فيما يتعلّق بالمواطنة العربيّة والعالميّة، يؤكّد الكاتب بأنّ الأفراد الذين يعيشون من دون جنسيّة، وأصحاب الاحتياجات الخاصة، والمرأة، والأدمغة العربيّة المهاجرة، هم جديرون باكتساب حقوق المواطنة، وهم شركاء في مواجهة التخلّف، ويصعب تحقيق التقدّم من دون مشاركتهم.

لكنّه يلاحظ ومضات إيجابيّة حول قضيّة المواطنة على المستوى العربيّ، منها: أنّ مصطلح المواطنة أخذ طريقه إلى الخطاب الرسميّ العربيّ، وقيام السوق الخليجيّة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجيّ التي توطّد المواطنة الاقتصاديّة وحريّة التنقل بين دول المجلس؛ ما سيترك نتائج إيجابيّة في المجالات الاجتماعيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة. ويشير إلى أن التكامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والإعلاميّ هو الأساس الموضوعيّ لتنمية فكرة المواطنة العربيّة. ومن الإيجابيات كذلك المبادرة الوطنيّة للتنمية الشاملة في المملكة المغربيّة والتوعية بفكرة المواطنة، والتركيز على المواطنة المسؤولة، وانعقاد مؤتمر القاهرة الأول لتفعيل المواطنة توخيًا لتجنّب الفتنة الطائفيّة.

وفي المقابل، تتعرّض المواطنة العراقيّة – مثلاً – للانهيار بسبب الفتنة الطائفيّة والعرقيّة والقوميّة، وتهدّد الأزمة اللبنانيّة الوحدة الوطنيّة بالعصبيّات الطائفيّة، وتطغى النزاعات الفلسطينيّة الداخليّة على المواطنة المقاوِمة للاحتلال.

ويرى الكاتب أنّ نظريّة التكامل الوظيفيّ العربيّ باتت ضرورة موضوعيّة لإخراج الوطنيّات العربيّة من دائرة التنازع والتأزيم، ووضعها في إطار احترام المصالح المتبادلة. ويقترح أفكارًا لبرامج تكامليّة قد تؤسّس لمواطنة عربيّة، منها: حريّة انتقال الأفراد بين الدول العربيّة من دون عقبات بيروقراطيّة وأمنيّة، وتشجيع تبادل الأساتذة الزائرين بين الجامعات العربيّة، وإدارات مشتركة للسياحة الداخليّة، وإدارة مشتركة لحماية البيئة من التصحُّر والتلوث، وتنسيق الخبرات الإعلاميّة.

ويشير في هذا الصدد إلى نمط التكامليّة الوظيفيّة الذي اعتمدته أوروبا الغربيّة وما أثمره من نتائج إيجابيّة؛ مؤكدًا حاجة المواطنة العالميّة إلى سيادة أخلاق كونيّة تقوم على حماية البيئة الطبيعيّة، والقضاء على الفقر، وتطبيق حقوق الإنسان خارج ازدواجيّة المعايير الدوليّة، وتوطيد السّلم والأمن الدوليّين. ويطرح في الختام سؤالاً حول الإطار المؤسسي للمواطنة العالميّة، وهل هو الأمم المتحدة التي تحتاج إلى إصلاح بنيويّ؟ ■

التعقيب رقم (١): «المواطنة والحرّيّة»

أ. د. الحبيب الجنحاني
كاتب وأستاذ جامعي من تونس/عضو المنتدى

(ملخّص)

يناقش الكاتب مفهوم المواطنة في المجتمع الغربيّ (الذي ظهر عام ١٧٨٣) من خلال أربع مقولات تتركّز على أنّ: لا سلطان على العقل إلاّ العقل نفسه، وثالوث يقوم على الحرّيّة والعقلانيّة والعدل السياسيّ الاجتماعيّ، وتحرير التاريخ والإنسان من أسطورة الحتميّة، ثم ما يتعلّق بشرعيّة السلطة من ذلك كلّه.

هذه المقولات والمعاني انعكست بدرجات متفاوتة في كتابات مفكّري النهضة العربيّة أو التنوريّين. وفي الوقت الذي ميَّز فيه روّاد الحركة الإصلاحيّة العرب في الشرق بين الغرب الاستعماريّ والحرّيّات العامة في أوروبا، كان المفهوم السائد في الفضاء العربيّ في مطلع القرن العشرين هو مفهوم الرعيّة (رعيّة الخليفة أو السلطان أو الإمام أو الأمير، وبعد ظهور النُّظم الجمهوريّة رعيّة السُّلطة أو الحاكم).

استُخدمَت عبارات حول حبّ الوطن وارتباطه بالحرّيّة وضدّ الحكم الاستبداديّ المطلق في أدبيّات الفكر الإصلاحيّ العربيّ، فكان الارتباط هنا بين مفهوم الوطن والذود عنه ومفاهيم التمدّن ومفهوم المواطنة بالحقوق السياسيّة والمدنيّة، خاصّة الحرّيّة. كما ارتبطت المواطنة بالقدوة والنّموذج. ومن المعروف أن ضعف الشعور بالانتساب إلى الوطن، أو إلى الأمة يفرز الالتجاء إلى الجماعة أو العشيرة أو الطائفة.

يناقش الكاتب أسباب عدم تعمُّق الشعور بالمواطنة على المستوى العربيّ، ويرى أنّ السبب الحاسم يتمثّل في تحوّل الدولة الوطنيّة، التي أفرزتها حركات التحرُّر الوطنيّ، إلى دولة قامعة همَّشت المواطن العربيّ، لا سيما من خلال سيطرة المؤسسة العسكريّة ونظام الحزب الواحد على السُّلطة، فأمّمت الدولة والمجتمع. كما أنّ وقوع الأقطار العربيّة تحت الاحتلالات العسكريّة ونظام الحزب الواحد ألحقا الضّرر بمفهوم المواطنة على مستوى الأمة.

يرى الكاتب أنّ المواطنة هي أوّلاً، وقبل كلّ شيء، مواطنة سياسيّة. كذلك يرى أنّ المقارنة بين التكامل العربيّ ونمط التكامل الوظيفيّ الأوروبيّ لا يصحّ، ذلك أنّ التكامل الأوروبيّ شيّدته نظم ديمقراطيّة، تمثّل حقوق المواطنة الأساس المتين فيها.

كذلك، فإنّ المواطنة وثيقة الصّلة بالتضامن. فلا مواطنة حقيقيّة من دون وجود روح تضامن قويّة في مواجهة الخطر الخارجيّ والذود عن المصلحة العامة.

إنّ بروز فئة اجتماعيّة من كبار الأثرياء أصبح لها دور كبير في صُنع القرار السياسيّ وترتبط مصالحها برأس المال العالميّ، لأمر من شأنه أن

يزيد في حدّة الصّراع الاجتماعيّ.

وهنا يتساءل الكاتب عن أية مواطنة يجري الحديث، قطريّة أم عربيّة؟ بعد أن هبّت عواصف انتفاضات الجوع.

هنالك القضيّة التي تتصل بالمواطنة والكونيّة؛ إذ إنّ صنفًا جديدًا من صنوف المواطنة قد وُلِد (المواطنة الكونيّة) ومحتواه الأساسيّ حقوق الإنسان، وهو يتجاوز الحدود الجغرافيّة الضيّقة.

وعن قضيّة علاقة الحرّيّة بالمواطنة، يؤكّد الكاتب أن لا مواطنة من دون حرّيّة، فلا حداثة حقيقيّة من دون حرّيّة، وهي القضيّة الأهمّ. ▪

التعقيب رقم (٢): «استحقاقات المواطنة العضويّة: الحقّ والمشاركة والهُويّة»

د. عبد الحسين شعبان

مفكّر وباحث في القضايا الاستراتيجيّة، وخبير في حقوق الإنسان والقانون الدوليّ/العراق

(ملخّص)

تتمثّل أهميّة بحث موضوع المواطنة في أربع نقاط: الأولى، أنّه موضوع راهنيّ أصبح مطروحًا للبحث وهنالك تجاذبات حوله داخليًا وخارجيًا؛ الثانية، هنالك التباس حوله نظريًا وعمليًا في مواقف الجماعات والتيارات الفكريّة والسياسيّة والقوميّة؛ الثالثة، أن إشكاليّة المواطنة بدأت تحفر في أساسات الدولة والهُويّة، ما يجب معه إدارة حوار فكريّ ومعرفيّ حولها لعلاقتها بإشكاليّات المصير العربيّ؛ الرابعة، علاقة المواطنة بحقوق الإنسان (مبدأ المساواة والحقوق الأساسيّة، خاصّة حقّ المشاركة).

يرى الكاتب أنّ هذه الإشكاليّة الأخيرة هي التي تشكّل جوهر المواطنة، خصوصًا إذا قُرِنَت بالعدل، وهو ما يُطلق عليه «المواطنة العضويّة». ويعدّ أنّ ما طرحه د. عدنان السيّد حسين حول الفكرة الكونيّة للمواطنة وأهميّة الخصوصيّة بوصفها منطلقًا وتعميقًا للفكرة العالميّة، في غاية الأهميّة. ومن هنا يركّز د. شعبان على فكرة المواطنة العضويّة، التي تقوم على أربعة أركان أساسيّة، هي: المساواة؛ الحريّة؛ الهويّة؛ العدالة.

ويشير إلى أهميّة إشراك مختلف القطاعات في الحوار حول المواطنة، بما في ذلك الإعلام والفضائيّات. كما يشير إلى النواة الاجتماعيّة للمواطنة الخليجيّة التي نشأت عن تأسيس مجلس التعاون الخليجيّ، وكذلك بدايات المواطنة المغاربيّة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتربويًا وقانونيًا. ويعدّ كلا الحالتين أساسًا لمواطنة موسّعة تنطلق من المحليّة إلى المواطنة العربيّة، التي من شأنها أن تعزّز المواطنة القطريّة.

ارتبطت فكرة المواطنة بالدولة الحديثة وأخذت أبعادها الفكريّة والحقوقيّة منها؛ فضلاً عن

الأساس السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ. وحظيت فكرة المواطنة باهتمام أكبر في القرن العشرين بعد التطورات المنبثقة عن مواثيق حقوق الإنسان، وكون الفكرة نفسها انتقلت من فكرة تأسيس دولة الحماية إلى تعزيز دولة الرعاية.

ضمن هذا الإطار تقوم فكرة «المواطنة العضويّة» على قاعدة المساواة (في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، ومن دون أي شكل من أشكال التمييز)، وعلى قاعدة الحريّة (المدخل والبوابة الضروريّة للحقوق الديمقراطيّة السياسيّة كافة)، ثم على قاعدة الهويّة الوطنيّة العامّة (المساواة والحريّة واحترام حقوق الأغلبيّة، مع تأمين حقوق الأقليّة)، وعلى القاعدة المستندة إلى فكرة العدالة (التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، المستندة إلى الحريّات والحقوق المدنيّة والسياسيّة).

يحدِّد الباحث أجيال أربعة لحقوق الإنسان؛ فقد كانت الحريّة القاعدة الأساسيّة للجيل الأول (المساواة والكرامة والحق في الحياة والملكيّة... إلخ)، وارتبط الجيل الثاني بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، واستند الجيل الثالث إلى الحقّ في التنمية والسلام والبيئة النظيفة والاستفادة من العلم والتكنولوجيا. أما الجيل الرابع فيتمثّل بالحقّ في الديمقراطيّة.

بقدر تحقيق المقاربة بين المواطنة وحقوق الإنسان، تكون فكرة المواطنة ببُعدها الكونيّ وأساسها الحقوقي قد اقتربت من المشترك الإنسانيّ، مع مراعاة الخصوصيّات (تفاعل الحضارات والثقافات وتداخلها). وتغتني المواطنة وتتعمّق بوجود مجتمع مدنيّ حيويّ وناشط، يكون من جهة قوّة رصد للانتهاكات المتعلّقة بالحريّة والمساواة والحقوق، ومن جهة أخرى قوّة (اقتراح) وليس (احتجاج)، أي شريكًا فعّالاً للدولة في توسيع دائرة المواطنة العضويّة وتعزيزها واستمرارها.

يشير الكاتب إلى أنّ الحقّ في المواطنة قد ضمنه القانون الدوليّ (المادة ١٥ من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان)، وأنّ بقاء ملايين البشر في جميع أنحاء العالم من دون جنسيّة ينتقص من مبدأ الحقّ في المواطنة (يعطي أمثلة على ذلك في تهجير الفلسطينيّين منذ عام ١٩٤٨، وتهجير العراقيّين، ومعظمهم من الأكراد، عشيّة الحرب مع إيران وخلالها، كذلك الأكراد السوريّين، والبدون في الكويت وبعض دول الخليج)؛ إضافة إلى أن أغلب القوانين العربيّة لا تسمح بالحصول على الجنسيّة عن طريق الأم، الأمر الذي نشأت عنه مشكلات في حقّ التعليم والتطبيب والعمل؛ فضلاً عن الحقوق السياسيّة والمدنيّة. هذا على الرغم من أنّ العديد من الحكومات أدركت أنه لم يعد بإمكانها التملّص من المساءلة بموجب القانون الدوليّ في هذا المجال.

إنّ الموقف الذي حكم الدولة العربيّة الحديثة ومجتمعها الأبويّ التقليديّ كان قاصرًا واستعلائيًا في نظرته إلى المواطنة والأقليّة؛ ما أعاق ترسيخ سلطة الدولة (النظر إلى الأقليّة على أنها متآمرة أو انفصاليّة وغير ذلك). في الوقت نفسه استندت الدولة العربيّة إلى بعض النُّخب «الأقلويّة» على حساب الأغلبيّة، فأصبحت دولاً تسلطيّة، لا سيما مع غياب المساواة وتهميش الأقليّة وإبعاد الأغلبيّة عن الحكم. كلّ ذلك على حساب المواطنة. وقد ظلّ المجتمع العربيّ يعاني من الموروث السلبيّ، بما فيه

الدينيّ الذي جرت محاولات لتوظيفه سياسيًا ضدّ تطوّر فكرة المساواة والحريّة والعدالة.

يقدّم الكاتب بعد هذا قراءة ارتجاعيّة لفكرة المواطنة تاريخيًا، يركّز فيها على أنّ المرء لا يولد مواطنًا، وإنما يكتسب هذه الصفة داخل مجتمعه من خلال مشاركته واعتمادًا على مبادىء الحريّة والمساواة والعدالة.

كما يقدّم عرضًا تاريخيًا لتطوّر العلاقة بين الجنسيّة والمواطنة (عند الرومان واليونان والمسلمين)، يبيّن من خلاله الفرق بين حقوق الأجنبيّ وحقوق المواطن في هذا الجانب، والفرق بين «الذمّيّ» الذي هو من رعايا الدولة الإسلاميّة، و«المستأمن» الذي جاء من دار الحرب إلى دار الإسلام لظرف خاص أو طارىء أو مؤقّت، وهو ليس من المواطنين أو من رعايا الدولة الإسلاميّة.

مصطلح «المواطنة» و«المواطن» غريب تمامًا عن الإسلام - على حدّ تعبير برنارد لويس -، لكنّ الباحث السودانيّ عبد الوهاب الأفندي يعدّ «المسلم» رديفًا لكلمة «مواطن». فالمصطلح الإسلاميّ في بدايات المجتمع الإسلاميّ كان يعني التمتع بعضويّة كاملة وفوريّة في المجتمع السياسيّ بالمعنى الإيجابي للمواطنة النشطة.

لكن توسُّع الدولة الإسلاميّة وانتشارها وامتداد سلطانها إلى أقاليم بعيدة، اضطر إلى تصريف الأمور بعيدًا عن الرأي اليوميّ والحوار المستمرّ بين مركز الدولة وقيادتها العليا والمواطن، وأبعدت البيروقراطيّة والمؤامرات السياسيّة «المسلم» عن المشاركة في تصريف أمور الدولة.

ظلّت فكرة التمييز بين حقوق «المسلم» و«الغريب» أو «المقيم» من غير المسلمين مستمرّة حتى العصر الحديث، وجاءت الضغوط الغربيّة للحصول على ما يسمّى «نظام الامتيازات» لصالح الأخير (الدولة العثمانيّة والمسيحيّين). وبعض المواقف الإسلاميّة لم تكن توافق أو تؤيّد فكرة إقرار مبدأ المواطنة الكاملة صراحة لغير المسلمين، وكان موقف بعض القوى التقليديّة الأقرب إلى هذه المواقف في موضوع القوميّات والأقليّات الدينيّة والإثنيّة واللغويّة والمذهبيّة أحيانًا.

لكن حدث تطوّر بطيء في اتجاه إقرار حق المواطنة الكاملة لدى بعض المفكّرين الإسلاميّين، من دون الارتقاء إلى الحقّ الدوليّ كما في لوائح حقوق الإنسان (فهمي هويدي؛ طارق البشري؛ سليم العوا؛ أحمد كمال أبو المجد؛ راشد الغنوشي؛ محمّد مهدي شمس الدين؛ محمّد حسين فضل الله).

يتحدّث الكاتب هنا عن تجربة إيران الإسلاميّة في التساوق مع الموجة الديمقراطيّة، وانتقاد الشرط الدستوريّ في التحدّر الفارسيّ للترشُّح لرئاسة الجمهوريّة، وشروط ولاية الفقيه أو حكم العلماء؛ ما ينتقص من مبدأ المساواة أو المواطنة. وكذلك التجربة السودانيّة منذ عام ١٩٨٩ والدستور الجديد في الانفتاح على إقرار مبدأ المواطنة بصرف النظر عن الدين، لكنّ هذا الدستور ظلّ محافظًا في جوهره على الخصائص العامة لتوجهات الحكم الإسلاميّ.

يرى الكاتب في الختام أن المحاولات الإسلاميّة في إعادة تعريف المواطنة لم تبلغ حتى الآن المدى المقبول، ويلزم مبدأ المشاركة منح المواطنين غير المسلمين الحقوق نفسها للمواطنين في الجانب الآخر، أي عدم أخذ الانتساب الديني كليّةً عند التفكير بهذه القضيّة. ■

خلاصة النّقاشات والتعليقات

تناولت نقاشات الندوة والتعليقات والآراء حول مشروع المواطنة العربيّ جوانب مختلفة من إشكاليّات العلاقة بين مفهوم المواطنة والحريات والتنمية والعمل العربيّ المشترك. وطالب مشاركون بالعمل على وضع تصوّر للآليّات التي يمكن من خلالها تطبيق مفهوم المواطنة، والدّفاع عن كلّ جزئيّة فيه، كون المواطنة شخصيّة اعتباريّة قوميّة مقابل الدّولة، وكذلك إيجاد مدخل تطوّريّ للوصول إلى بناء المواطنة العربيّة.

وأكّدوا أهميّة الحقوق الكاملة للمواطن وليس الحدّ الأدنى، وأن الأمّة هي مصدر السُّلطات، والحرّيّات المتساوية وليس السوائيّة، والتّقريب بين الحاكم والمحكوم من خلال الديمقراطيّة، وإسماع النُّخب الحاكمة والسّياسيّة صوت المفكّرين؛ فضلاً عن صوت المواطنين ضمن آليّات منح حقّ المواطنة؛ محذّرين من طرح المواطنة لأغراض التجزئة وليس من أجل التكامل العربيّ. ولاحظ المشاركون أنّه في الوقت الذي يُطرح فيه موضوع المواطنة ليكون نواة عمل عربيّ مشترك، هنالك عودة للقبليّة والطائفيّة والمذهبيّة مقابل الدولة.

كما دعوا إلى تحديد دور الأديان في بناء مفهوم المواطنة، وإيجاد الكيفيّة المناسبة لاستعادة الثقة في العدالة الدوليّة، وما يرتبط بها من حقوق للشعوب ما تزال مسلوبة، مع تأكيد دور الإعلام في نشر مفهوم المواطنة.

ودعت الآراء التي دارت حول مشروع المواطنة إلى توسيع أبعاده ليشمل تمكين المرأة، وتعزيز حقوقها ودورها في مجالات الحياة؛ اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وحماية حقوق الأطفال والشّباب وتعزيزها، وحمايتهم من الانحرافات.

وركّزت على أهميّة المساواة السياسيّة والقانونيّة الكاملة وضماناتها من الانحراف السياسيّ أو المذهبيّ بين جميع فئات المجتمع وطوائفه، وتحويل الفرد إلى فاعل مسؤول عن واقعه ومستقبله، وأهميّة تعزيز مسؤوليّة المجتمع المدنيّ عن إدارة الشأن العام إلى جانب المؤسسات الحكوميّة والقطاع الخاصّ، وتوسيع المساحة لعمل منظّمات المجتمع المدنيّ، والتصدّي لإشكاليّة المساواة بين الجنسين، وتوسيع دائرة التوعية ضدّ مرتكبي الجرائم بحقّ الشعوب.

ونادت آراء طُرحت في هذا الصدد بأن يكون تطبيق مفهوم المواطنة نابعًا من البيئة العربيّة نفسها، لا مرتبطًا بدعوات خارجية، مع ضرورة الانفتاح والتنوّع.

وأظهرت آراء أخرى أنّ مفهوم المواطنة وحقوقها في الغرب لا يتناقض مع الانتماء إلى الأمة وإصلاح أحوالها، وأنّ المواطنة في الفهم الإسلاميّ هي حقوق مكتملة غير منقوصة، تشمل قيم العدالة والمساواة والكرامة، والأمن الاقتصاديّ والاجتماعيّ والنّفسيّ، وسيادة القانون، والتعليم، من دون اعتبار للمستوى المادّيّ أو الاجتماعيّ، والرعاية الصحيّة الكاملة من جانب الدولة لمواطنيها، والحصول على دخل كافٍ لحياة كريمة، وحقّ الاعتقاد، وتداول السُّلطة، وحريّة الانتخاب.

وأوضحت بعض التعليقات أنَّ تعثُّر التنمية العربيّة الشاملة هو محصّلة لتعثُّرها في أقطارها المتعدّدة، التي تعيش تمزُّقًا داخليًّا، من أسبابه الرئيسيّة عدم الاعتراف بحقوق المواطنة، وأنّ على أصحاب القرار العرب، بمن فيهم الحكّام وأصحاب الأعمال، أن يعملوا على مواجهة مخاطر الأمن الاجتماعيّ العربيّ، من خلال وسائل عدّة، من بينها دعم برامج التدريب على نهج التسامح وقبول الآخر في المجتمع نفسه أولاً، وتذكير أصحاب العلاقة بتلبية حاجات المواطنين من الأمن والغذاء والدواء بمسؤوليتهم الكبرى في هذا الصدد.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، برزت آراء تنادي بحقوق العربيّ في مواطنة عربيّة شاملة، وتعظيم العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدنيّ العربيّ وتعاونها مع حلقات الحكم الديمقراطيّة، ومحاربة الفقر والأميّة، ورفض العودة إلى الروح القبليّة والانكفاء والتطرُّف الدّينيّ والطائفيّة، ودعم حقوق الأقليّات في ثقافاتها وأديانها، ودراسة أخطار العولمة على الديمقراطيّة، ودعم تداول السلطة السلميّ، وترشيد علاقة المواطن بالدولة حقوقيًّا ومدنيًّا واقتصاديًّا، وصياغة منظومة قيميّة وأخلاقيّة، وإعلاء دور الدساتير، ومحاربة الفساد والمحسوبيّة.

كما نادت بعض الآراء بالإشارة إلى مصادر انتهاك حقوق الإنسان العربيّ، لا سيما في مجال الحرّيّات السياسيّة، وضرورة تفعيل تطبيق نصوص ميثاق حقوق الإنسان العربيّ، وأهميّة اتساق مضمون مشروع إعلان المواطنة مع المعايير العالميّة؛ إضافة إلى دور التنمية البشريّة في تعزيز المواطنة وتحقيق الأمن والسِّلم الاجتماعيّين، وبرامج الإصلاح الشامل في المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. ■

إعـــلان الرّبـــاط*
حـــول
«المواطنــة في الـوطـن العـربيّ»
٢٠٠٨

انطلاقًا مـن قيـم الحريـة والعـدل والمساواة وكرامة الإنسان التي تشكل جوهر المواطنة؛

واستنادًا إلـى التراث الأصيل للحضارة العربية الإسلامية؛

وانفتاحًا علـى التجـارب الإنسانيـة المعاصرة ومبـادئ الدولـة الحديثـة والمرجعيـة الدولية لحقوق الإنسان:

يرى ممثلـو المجتمع المدنـي، المشاركون في ندوة **«المواطنة في الوطن العربي»**، المصاحبة لاجتماعات الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربيّ والمنعقدة فـي مدينة الرباط بالمملكـة المغربية (٢١-٢٢ نيسان/إبريـل ٢٠٠٨)، أن المواطنة الفاعلة هـي الإطار الأمثل لمواجهـة التحديات الداخليـة والأخطـار الخارجية وتأكيـد الهُوية الثقافية والحضارية العربية الفاعلة.

وإيمانًا بحق الإنسـان العربي في التمتع بحقوق المواطنـة كاملة دون تمييز مـن حيث الجنوسة (الجنْدر) أو الدين أو العرق أو الطائفة أو المذهب أو اللون أو غير ذلك من أشكال التميز،

يعلن المجتمعون:

أوّلاً: إن حقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعيّن أن يتمتـع بها كل إنسان. كمـا يتعيّن أنْ توفّرها وتلتـزم بها سلطة الحكـم التي تستمـد شرعيّتَها مـن إرادة مواطنيهـا. وهي ترتبـط معهم بعَقْد اجتماعيّ ينظم هذه الحقوق ويحدد الآليّات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها.

ثانيًـا: لحقـوق المواطنـة أبعـاد عـدة متكاملـة ومترابطة مع بعضها بعضًا.

فهنالـك بعد سياسيّ مدنيّ يتطلّب توفير مجموعة مـن الحقوق أهمهـا: الحق في الحيـاة والحرية والسلامـة البدنية؛ وعـدم التعرض للاسترقاق أو الاستعبـاد أو التعذيـب أو القبـض التعسفـي أو النفي؛ وحـق التقاضي أمـام محاكم مستقلة؛ والتمتـع بحرمة المسكـن والمراسلات؛ وبحياة شخصيـة وأسريـة وعـدم المسـاس بالشـرف أو السمعـة؛ والحـق في الحصول علـى جنسية والتنقـل بحرية واختيار محـل الإقامة واللجوء هربًا مـن الاضطهاد؛ والحق في المِلكيّة وحرية الدّيـن والتفكير والضمير وممارسـة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية؛ والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلّد الوظائف العامة.

وهنالك بُعـد اقتصاديّ اجتماعـيّ يتطلب توفير العدالـة وتصحيـح الخلـل فـي توزيـع الثروة والسلطـة معًـا؛ وضمان عـدم تهميـش الفئات

* كما قرأهُ الأمين العام للمنتدى، د. حسن نافعة، في الجلسة الختامية للندوة.

الاجتماعية الضعيفة واغترابها، كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنّساء وكبار السنّ وأصحاب الاحتياجات الخاصة. وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها: الحق في العمل والحماية من البطالة؛ والحصول على أجرٍ متساوٍ ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة توفّر مسكنًا وملبسًا وتغذية وتعليمًا ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجر؛ والحقّ في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضدّ البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

وهنالك بُعد ثقافي حضاري يتطلّب حماية اللغة العربية باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع للأمة؛ وحماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات، خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعدّدة الأعراق والأديان والطوائف؛ والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى أو السعي لفرض الوصاية عليها مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو ميزاتها الاقتصادية. فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبِّر عن هويتها وذاتيتها الثقافية، وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكّنهم من ممارسة حقّ الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار.

ثالثًا: لا تستقيم المواطنة الفاعلة إلاّ في ظلّ حرص أطراف العملية الاجتماعية وشركائها كافة على موازنة الحقوق بالواجبات؛ ضمانًا لتنوّع يحفظ وحدة الوطن ويصون في الوقت نفسه حقّ الشعوب العربية في تقرير مصيرها، وفي التطلع إلى وحدة شاملة تكفل لهم مواطنة عربية وفق صيغ وآليّات ومناهج تختارها الشعوب، بكل حرية.

إن تفعيل المواطنة في الوطن العربيّ يتطلّب خطّة عمل تشارك فيها جميع الأطراف والتيارات وتأخذ في الحسبان ما يأتي:

أوّلاً: استئصال كلّ صور الاستبداد والفساد التي تشهدها الدول العربية بأشكال متباينة؛ والقيام بالإصلاحات السياسية الضرورية لدفع عملية التحوّل الديمقراطيّ بما يضمن تداولاً حقيقيًا وسلميًا للسلطة وآليّات تكفل رقابة مؤسسية ومساءلة على الصعيديْن السياسيّ والقانونيّ، وتمكّن جميع المواطنين من ممارسة حرياتهم السياسية والمدنية، الفردية والجماعية، والحصول على المعلومات من مصادرها الأوليّة.

ثانيًا: مكافحة كلّ صور الفقر والجهل والمرض بالعمل على التوزيع العادل للثروة، والقضاء التام على الأمية، والارتقاء بالمؤسسات الفكرية والثقافية والتعليمية؛ بما يمكّنها من ترسيخ قيم المواطنة والهوية العربية، ونشر ثقافة التسامح.

ثالثًا: مقاومة الاحتلال الأجنبيّ والتبعية. فليس بوسع الأفراد أو الجماعات أن يتمتّعوا بحقوق المواطنة الفاعلة إذا كان الوطن محتلاً أو تابعًا أو منقوص السيادة.

وإذ نهيب بشركاء المجتمع أن ينهضوا بمسؤوليّاتهم التاريخية، فإنّنا نأمل أن يكون هذا الإعلان بداية لإدارة أوسع حوار مجتمعيّ ممكن لبحث أفضل الوسائل والسبل والآليّات التي تكفل بلورة مفهوم عربيّ للمواطنة واحترام كلّ حقوق المواطنة المشار إليها في هذا الإعلان. ■

سموّ الأمير الحسن بن طلال في لقائه بالمشاركين في ندوة «المواطنة في الوطن العربي»

المواطنة العربيّة المستندة إلى هُويّتنا وخصوصيّتنا نقطة انطلاق نحو المواطنة العالميّة

عمّان؛ الثلاثاء ٢٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

أكّد سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، أنّ كرامة الإنسان العربي لا بدّ أن تتصدّر قائمة أولويّاتنا إذا أردنا تفعيل العمل العربي المشترك، وأنّ ترسيخ مفهوم المواطنة لا يتحقّق إلاّ بالحفاظ على هذه الكرامة. كما أنّ هذا المفهوم يجب أن ينطلق من خصوصيّتنا وهُويّتنا نحو آفاق الإنسانيّة المشتركة الواحدة.

جاء ذلك خلال حفل إفطار أقامه سموّه في نادي الملك الحسين بعمّان، صباح الثلاثاء ٢٠٠٨/٤/٢٩ للمشاركين الأردنيّين في الندوة الفكريّة السنويّة للمنتدى «المواطنة في الوطن العربي»، التي عُقدت في العاصمة المغربيّة الرباط ٢١-٢٠٠٨/٤/٢٢.

وأوضح سموّه أنّ المواطنة أو المواطنيّة إنّما تعني إعادة بناء الذات من أعمق الأعماق؛ بل إعادة هندسة الكينونة العربيّة من أجل أن نكون جزءًا من المواطنة العالميّة، وأن هذه المواطنة المنشودة تستند إلى حزمة من المفاهيم المبنيّة على الإرادة الجمعيّة، التي تحدّد التوازن بين الحريّة والمسؤوليّة، والتحوّل من مفهوم فردانيّة الأفراد بالنظرة الأبويّة والرعويّة إلى مفهوم المواطنين، وتمكين الفرد وتفويضه من أجل ممارسة حقوقه، والملكيّة التشاركيّة وإدارة الثروات وتوزيعها، والشّفافيّة في الاتصال والتواصل، والديمقراطيّة التشاركيّة المستندة إلى الحوار الموصول، وإطلاق الإمكانات والطاقات الفرديّة والجماعيّة، والتنوّع ضمن إطار الوحدة، والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات، والقواسم العالميّة المشتركة التي تتعدّى الحدود الوطنيّة والإقليميّة، مثل قضايا الغذاء والمياه والاحتباس الحراري والأوبئة واللاجئين.

ودعا سموّه في هذا الصدد إلى بناء تحالف يعتمد قواسم عالميّة تشترك فيها الأمم؛ مؤكّدًا ضرورة الحاجة إلى تضامن جهود القطاعين العام والخاص؛ فضلاً عن القطاع الثالث الذي يأخذ من هذين القطاعين لبناء مجتمع الكفاءة. وقال: لا أتحدّث هنا عن النُخب الوظيفيّة في الحكومات والقطاع الخاص، مع احترامي لهما؛ لكنّني أتحدّث عن الأفكار التي تجمع، وعن الموضوعات التي تعظّم الصالح العام.

وأضاف أن بناء القواسم العالميّة هو مسؤوليّة الجميع: الحكومات وأصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. وأشار إلى دعوته الموصولة منذ ما يزيد على ربع قرن إلى نظام إنساني عالمي جديد، وكذلك إلى وضع مسوّدة قانون عالميّ للسلم الاجتماعي، يجمع عناقيد التعاون الدوليّ الثلاثة: الأمن والاقتصاد والثقافة الإنسانيّة في سيرورة جديدة، يشترك في صياغتها غربي آسيا وشمالي إفريقيا، إلى جانب الأقاليم الأخرى في جنوبي آسيا وجنوبي غربها.

وذكّر سموّه بأنّ هذا الهدف لن يتحقّق من دون تغيير في الذهنيّات والأنفس، ومن دون العقل التحليليّ النّاقد، ومن دون قاعدة معلوماتيّة ومعرفيّة إقليميّة شاملة. وقال: إذا أردنا أن نعطي لكلّ مواطن سهمًا في هذا المشروع الكبير، فلا بدّ من تعزيز معرفته بحقوقه وواجباته. كما أنّ بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني فيما بيننا أوّلاً، ومع الآخر ثانيًا، يتطلّب تطبيق المعايير والدساتير الدوليّة.

وفي معرض حديثه عن إعلان الرباط حول المواطنة العربيّة، الذي انبثق عن ندوة المنتدى السنويّة مؤخرًا، أوضح سموّه أنّ مجريات الواقع العربي والعالمي تفرض سرعة العمل نحو صياغة ميثاق مواطنة عربي، لا سيما ونحن على أعتاب الذكرى الستين لإعلان الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وأنّ هذا المشروع الذي نصبو إليه يجب أن يؤكّد عدم الفصل بين السّلم الأهلي وحقوق الإنسان، كما يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة جَسر الفروقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتأسيس قاعدة معلوماتيّة دقيقة تسجّل واقع المواطن العربي بجوانبه المتعدّدة بمعزل عن تأثير ما تبثّه إلينا وسائط الإعلام الغربيّ، وتبدأ هذه الخطوة بما وصفه سموّه ببداية عمليّة التفاعل بين الجهات المعنيّة للدفع برسالة المواطنة، من خلال توزيع استمارة الميثاق على هيئات المجتمع المدني العربي؛ متضمّنةً نمطًا موضوعيًّا من الأسئلة وليس سياسيًّا. ودعا سموّه المنتدى إلى الاهتمام بشرح مفاهيم هذا الميثاق ضمن السياق نفسه.

وركّز سموّه على أن المواطنة العربيّة هي نقطة الانطلاق نحو المواطنة العالميّة، وقال: يجب أن يُقام مفهوم المواطنة على أساس غير قطري؛ أي أن يُبنى على الاستقلال المتكافل، وعلى التكامل بين البيئة الإنسانيّة والبيئة الطبيعيّة.

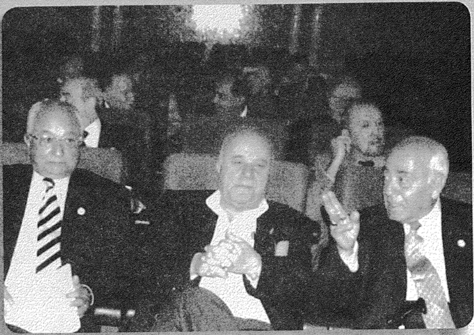
وكان أمين عام المنتدى، د. حسن نافعة، قد تلا في بداية اللقاء نص «إعلان الرباط حول المواطنة في العالم العربي ٢٠٠٨»، الذي أكّد أن المواطنة الفاعلة هي الإطار الأمثل لمواجهة التحديات الداخليّة والأخطار الخارجيّة وتأكيد الهويّة الثقافيّة والحضاريّة العربيّة؛ فضلاً عن حقّ الإنسان العربيّ في التمتع بحقوق المواطنة كاملة دون تمييز يستند إلى الجنس أو الدين أو العرق أو الطائفة أو المذهب أو اللون أو غير ذلك من أشكال التمييز.

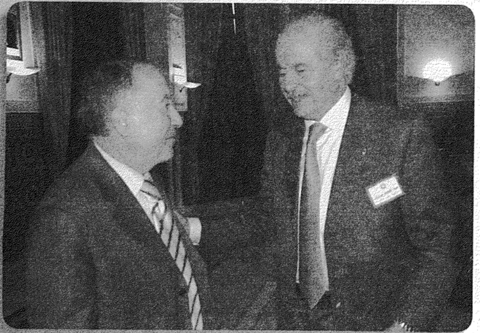
واشتمل الإعلان على ثلاثة أبعاد لتكامل حقوق المواطنة وترابطها، هي: البُعد السياسي المدني، والبُعد الاقتصادي الاجتماعي، والبُعد الثقافي الحضاري. ■

السّجلّ المصوّر









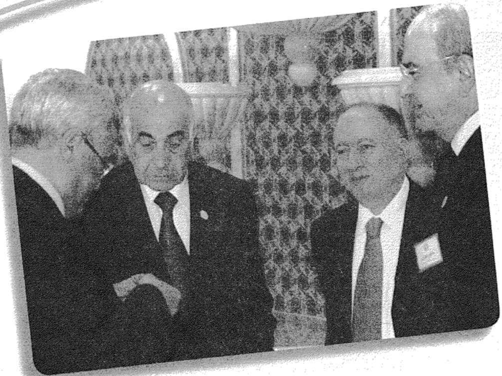
















أسماء المشاركين في
النّــدوة الفكـريّــة السّــنويّـةِ
«المــواطَنة في الــوطنِ العــربيّ»

[ألفبائيًا؛ مع حفظ الألقاب]

١- **إبراهيم بن ماجد الرميحي**
المدير التنفيذي/معهد البحرين للتنميّة السياسية
البحرين

٢- **إبراهيم شبوح**
مدير عام مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي الأسبق/عضو المنتدى
تونس

٣- **أحمد جلال التدمري**
مستشار سمو رئيس الديوان الأميري/رأس الخيمة/عضو المنتدى
الإمارات

٤- **أسعد حسين**
كاتب ومحلل سياسي/جريدة **العرب اليوم**
الأردنّ

٥- **إمحمد مالكي**
أستاذ التعليم العالي
المغرب

٦- **أمنية أمين**
قسم اللغة الإنجليزية/جامعة زايد
الإمارات

٧- **إيهاب سرور**
نائب رئيس المجلس المصري الأوروبي/عضو المنتدى
مصر

٨- **بخيتة أمين اسماعيل**
عميدة الصحافة وعلوم الاتصال/كلية السودان الجامعية للبنات
السودان

٩- **بسام الهلسة**
كاتب في الأمور الفكريّة والثقافيّة/جريدة **الدّستور**
الأردنّ

١٠- **جميل محمد نصر**
كبير الإداريين التنفيذيين/شركة أحمد ناصر البنعلي القابضة
السعوديّة

١١- **جواد الحمد**
مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردنّ

١٢- **جواد كاظم عصفور**
مدير المعاملات المصرفية الإسلامية/بنك كرديت أكريكول اندوسويز
البحرين

١٣- **جورج حواتمة**
رئيس التحرير المسؤول/جريدة **الغد**
الأردنّ

١٤- **الحبيب الجنحاني**
كاتب وأستاذ جامعي
تونس

١٥- **حسن أبو نعمة**
مدير عام المعهد الملكي للدراسات الدينية
الأردنّ

١٦- حسن علي الأنباري
مستشار الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني/عضو المنتدى
الأردنّ

١٧- حسن نافعة
أمين عام منتدى الفكر العربيّ
الأردنّ

١٨- حسن ياسين التكروري
مدير تدقيق رئيسي/شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية
الأردنّ

١٩- حسين عبد الرحمن باسلامة
عميد كلية الآداب /جامعة عدن
اليمن

٢٠- حمد بن عبدالله الريامي
رجل أعمال
عُمان

٢١- حيدر أبو بكر العطاس
رئيس وزراء سابق
اليمن

٢٢- رضا رجب
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة تشييد للعقارات (ش م م)/
رئيس مجلس إدارة جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية
البحرين

٢٣- زهدي الخطيب
مستشار ثقافي/ سفارة دولة الإمارات العربيّة المتحدة
الأردنّ

٢٤- سالم الغيلاني
رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة **السراج**/رجل أعمال
عُمان

٢٥- سامي الخزندار
مدير عام المركز العلمي للدراسات السياسية
الأردنّ

٢٦- سعيد عبدالله حارب المهيري
مستشار مدير جامعة الإمارات
الإمارات

٢٧- سعيد محمد الصقلاوي
الرئيس التنفيذي/مكتب بيسان للاستشارات الهندسية
عُمان

٢٨- صالح خليل أبو أصبع
عميد كلية الآداب/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٢٩- طاهر العدوان
رئيس التحرير المسؤول
جريدة **العرب اليوم**
الأردنّ

٣٠- طاهر المصري
رئيس وزراء سابق/عضو مجلس الأعيان
مفوض جامعة الدول العربية لشؤون مؤسسات المجتمع المدني
نائب سمو رئيس مجلس الأمناء/ منتدى الفكر العربي
الأردنّ

٣١- عبد الحسين شعبان
مستشار قانوني وباحث وكاتب
العراق

٣٢- عبد الحميد سيف الحدي
عضو المجلس الاستشاري/عضو اللجنة الدائمة
اليمن

٣٣- عبد السلام المجالي
رئيس وزراء سابق/نائب رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
الأردنّ

٣٤- عبد العزيز حجازي
رئيس وزراء مصر الأسبق
مصر

٣٥- عبد القادر الذهب
أمين عام مجلس الشورى
عُمان

٣٦-عبد الكبير العلوي المدغري
مدير عام وكالة بيت مال القدس الشريف
المغرب

٣٧- عبد الكريم الملاحمة
وزير سابق/رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة
الأردنّ

٣٨- عبد الله العليّان
كاتب وباحث
عُمان

٣٩- عبدالله بن صالح العثيمين
الأمين العام لجائزة الملك فيصل العالمية
السعوديّة

٤٠- عبدالله الغازي
مستشار في الشؤون الثقافية والاقتصادية
المغرب

٤١- عبدالله بشارة
رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات
الكويت

٤٢- عبدالله عباس أحمد
نائب مدير جامعة الإمارات لشؤون الطلبة الأسبق/ عضو مجلس أمناء المنتدى
الإمارات

٤٣- عثمان هاشم
وزير المالية والاقتصاد الوطني سابقًا/مستشار مستقل
الولايات المتحدة الأمريكية

٤٤- عدنان السيد حسين
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية/الجامعة اللبنانية/ عضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في منتدى الفكر العربي
لبنان

٤٥- عدنان بدران
رئيس وزراء سابق/رئيس جامعة البترا/عضو مجلس الأعيان
الأردنّ

٤٦- عزّ الدّين القرقني
أستاذ في المدرسة الوطنية للإدارة
تونس

٤٧- عزّ الدّين عمر موسى
أستاذ التاريخ الإسلامي/جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ عضو مجلس أمناء المنتدى
السعودية

٤٨- عصام ملكاوي
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/كلية الدفاع الوطني
الأردنّ

٤٩- علي المشاط
مستشار بجامعة أبحاث الفضاء الدّولية
فرنسا

٥٠- علي عتيقة
وزير سابق/أمين عام منتدى الفكر العربي الأسبق
الأردنّ

٥١- علي غندور
رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الدولية(آرام)
وشركة الاستثمار السياحي الأردني
الأردنّ

٥٢- فاطمة الجامعي الحبابي
أستاذة جامعية
المغرب

٥٣- فهد محمد الراشد
رجل أعمال
الكويت

٥٤- فواز شرف
وزير وسفير سابق/عضو المنتدى
الأردن

٥٥- فيصل المسعود الفهيد
رجل أعمال
الكويت

٥٦- فيوليت داغر
رئيسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان
فرنسا

٥٧- كمال شفيق نجاتي
استشاري تطوير مشروعات
العراق

٥٨- المهابة محفوظ ميارة
باحث أكاديمي/مركز البحوث والدراسات بوزارة الأوقاف/قطر
موريتانيا

٥٩- محسن العيني
رئيس وزراء سابق
اليمن

٦٠- محمد الفنيش
مستشار اقتصادي
الولايات المتحدة الأمريكية

٦١- محمد بن عيسى
وزير سابق
مؤسسة منتدى أصيلة
المغرب

٦٢- محمد علي بوغازي
ممثل فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
الجزائر

٦٣- محمد فرج دغيم
أستاذ اللغة العربية في جامعة قاريونس/عضو مجلس أمناء في المنتدى
ليبيا

٦٥- محمد نعمان جلال
مستشار الدراسات الاستراتيجية والمشرف على برنامج الدراسة الدولية في مركز البحرين للدراسات والبحوث
البحرين

٦٦- محمود أحمد العرموطي
مستشار أمين عام أمانة عمّان الكبرى
الأردن

٦٧- محمود سعود السرحان
نائب مساعد الأمين العام/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٦٨- عبد العزيز حجازي
رئيس وزراء سابق
مصر

٦٩- مدثّر عبد الرحيم
أستاذ العلوم السياسية والفكر الإسلامي/الجامعة الإسلامية العالمية
السودان/ماليزيا

٧٠-مصطفى المصمودي
رئيس الجمعية التونسية للاتصال وعلوم الفضاء
تونس

٧١- مطهر السعيدي
وزير سابق/ سفير
اليمن

٧٢- منصور خالد
وزير سابق/مستشار
السودان

٧٣- مهدي عبد الهادي
رئيس الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية
القدس

٧٤- موسى بريزات
مندوب الأردن الدائم في جنيف
سويسرا

٧٥- ميلود حبيبي
مدير مكتب تنسيق التعريب
المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم
تونس

٧٦- ناصر بن حمد آل خليفة
سفير دولة قطر في لندن
قطر

٧٧- نبيل محمود الشريف
وزير سابق/رئيس تحرير جريدة **الدستور**
الأردنّ

٧٨- نجيب المحجوب الحصادي
أستاذ بقسم الفلسفة/كلية الآداب/جامعة فاريونس
ليبيا

٧٩- نيران ماهر السامرائي
باحثة في المخطوطات الإسلامية
العراق

٨٠- الهادي البكوش
وزير أول سابق في الجمهورية التونسية
تونس

٨١- هالة عبد القادر صبري
كلية العلوم الإدارية والمالية/جامعة البترا
الأردنّ

٨٢- هُمام غَصيب
مستشار سمو الأمير الحسن بن طلال
نائب الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
أستاذ الفيزياء النّظريّة/الجامعة الأردنيّة
الأردنّ

٨٣- وجدان الهاشمي
سفيرة الأردن في إيطاليا
الأردنّ

٨٤- وجيهة صادق البحارنة
نائب رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية/رئيس جمعية البحرين النسائية سابقًا/عضو المنتدى
البحرين

٨٥- وسام الزهاوي
أمين عام منتدى الفكر العربي السابق
الأردنّ

٨٦- وليد سالم
مدير فرع القدس/مركز بانوراما لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع
فلسطين

٨٧- ياسر أبو دية
شركة مناجم الفوسفات الأردنية
الأردن

برنـــامج العمـل

اليوم الأوّل: ٢١ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

١٠:٠٠ – ١١:٠٠ | **الجلسة الافتتاحيّة**

[المكان: القاعة الكبرى]

- كلمة ترحيبيّة: الدّكتور حسن نافعة
أمين عام المنتدى
- كلمة مندوب صاحب الجلالة الملك محمّد السّادس
- كلمة صاحب السّموّ الأمير الحسن بن طلال
رئيس المنتدى وراعيه

١١:٠٠ – ١١:٣٠ | استراحة

١١:٣٠ – ١٣:٠٠ | **الجلسة الرّئيسيّة**

[المكان: القاعة الكبرى]

١١:٣٠ – ١٢:٠٠ | رئيس الجلسة: د. عبد اللّطيف بربيش
أمين سرّ أكاديميّة المملكة المغربيّة

مقرّر الجلسة: د. مدثّر عبد الرّحيم
عضو المنتدى

الورقة الرّئيسيّة: «المواطنة في الوطن العربيّ»

د. عدنان السيّد حسين
عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء في المنتدى

١٢:٠٠ – ١٢:٢٠ | تعقيب (١): د. الحبيب الجنحاني
عضو المنتدى

١٢:٢٠ – ١٢:٤٠ | تعقيب (٢): د. عبد الحسين شعبان
عضو المنتدى

١٢:٤٠ – ١٣:٣٠ | مناقشة: توزيع المشاركين على فرق العمل

١٤:٠٠ – ١٦:٠٠ | غداء

١٦:٠٠ – ١٧:٣٠ | اجتماعات فرق العمل

(١) الفريق الأوّل: الشأن السّياسيّ [القاعة: الكبرى]
- الرّئيس: أ. محمّد بن عيسى
- المقرّر: أ. بسّام الهلسة

(٢) الفريق الثّاني: الشأن الاجتماعيّ الاقتصاديّ [القاعة: الصّحراء]
- الرّئيس: د. عبد العزيز حجازي
- المقرّر: د. حسين عبد الرّحمن باسلامة

(٣) الفريق الثّالث: الشّأن الفكريّ الثقافيّ [القاعة: الجلسات]
- الرّئيس: د. عبد الله بن صالح العثيمين
- المقرّر: د. محمّد فرج الدغيم

١٧:٣٠ – ١٨:٠٠ | استراحة

١٨:٠٠ – ١٩:٣٠ | متابعة الاجتماعات

٢٠:٣٠ – | عشاء

اليوم الثّاني: ٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

٩:٣٠ – ١١:٣٠ | متابعة اجتماعات فرق العمل حسب التّرتيب السّابق

١١:٣٠ – ١٢:٠٠ | استراحة

١٢:٠٠ – ١٤:٠٠ | متابعة اجتماعات فرق العمل حسب التّرتيب السّابق

١٤:٠٠ – ١٦:٠٠ | غداء

١٦:٠٠ – ١٧:٣٠ | اجتماعات رؤساء فرق العمل ومقرّريها مع لجنة الصياغة

١٧:٣٠ – ١٨:٠٠ | استراحة

١٨:٠٠ – ١٩:٠٠ | **الجلسة الختامية**

[المكان: القاعة الكبرى]

«نحو ميثاق مواطنة عربيّ»

٢٠:٠٠ – | عشاء حُرّ

ملفّ خاصّ (٢)

المؤتمر الشّبابيّ الثّالث

«نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ»

عمّان؛ ١٤-١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨

إعداد وتحرير: أ. كايد هاشم*

برعاية سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، عقد المنتدى مؤتمره الشبابيّ الثّالث في فندق الراديسون ساس في عمّان يومي الإثنين والثلاثاء ١٤ - ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨، بعنوان «نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ»، وبدعم من الصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ/الكويت.

وقد تفضّل سموّ الأمير الحسن بإلقاء الكلمة الافتتاحيّة، كما ألقيت كلمات في افتتاح المؤتمر من كلّ من: سيادة الشّريف فوّاز شرف، رئيس لجنة المتابعة الشّبابيّة وعضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة، ود. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، وعن المشاركين أة. سمر المزغني من تونس، وهي أصغر كاتبة في العالم. وكان عريف الحفل أ. عبدالله الحسن، الإعلامي والشاعر من السودان.

اشتمل المؤتمر على محاور ثلاثة، خُصّص لكلّ واحد منها جلسة عامة لتقديم مدخل للمحور. فكانت الجلسة الأولى عن «المؤسّسات والقضايا الشّبابيّة»، برئاسة دولة أ. طاهر المصري، رئيس وزراء الأردنّ الأسبق/نائب سموّ رئيس مجلس أمناء المنتدى، ومقرّرها أ. جمال محمّد محمود، النّائب من أصل أردنيّ في البرلمان المحلّيّ الألمانيّ، وتحدّث فيها د. عبد الوهاب نور ولي، المنسّق العام مشروع الشّباب «بناء وعطاء» في السعوديّة.

وتناولت الجلسة الثّانية موضوع «التّشبيك والتّواصل»، وترأسها د. حلمي ساري، رئيس قسم علم الاجتماع/الجامعة الأردنيّة، ومقرّرها أ. المنصف الشاوش، مدير إعلاميّة وخبير في تكنولوجيا الاتصال من تونس، وتحدّث فيها المدوّن والصحافيّ من مصر أ. وائل عبّاس.

وتناولت الجلسة الثّالثة موضوع «مستقبل العمل الشّبابيّ من منظور الشّباب»، وترأسها معالي أ. محمّد أبو زيد مصطفى، وزير الدّولة للثّقافة والشّباب والرّياضة في السودان، ومقرّرها أ. مصطفى نواسة، رئيس المجلس الوطنيّ للاتحاد العام الطلابيّ الحرّ، وتحدث فيها د. سري ناصر، أستاذ علم الاجتماع من الأردن.

ناقش المؤتمر من خلال فرق العمل التسعة التي توزّع عليها المشاركون (ما يقارب ٢٥٠ مشاركًا) عددًا كبيرًا من الأفكار والرؤى المتعلّقة بمختلف جوانب مأسسة العمل الشّبابيّ وقضاياه السّاخنة في الوطن العربيّ والمهاجر.

واختتم المؤتمر بجلسة تحدّث فيها سموّ الأمير الحسن بن طلال، ومعالي أ. محمّد أبو زيد مصطفى، وزير الدّولة للثّقافة والشّباب والرّياضة في السودان، ود. عاطف عضيبات، رئيس المجلس الأعلى للشّباب في الأردنّ، والشريف فواز شرف، رئيس اللجنة التنظيميّة، ود. حسن نافعة، الأمين العام للمنتدى.

---

* المساعد التنفيذي/مدير تحرير مجلة «المنتدى».

الجلسة الافتتاحيّة

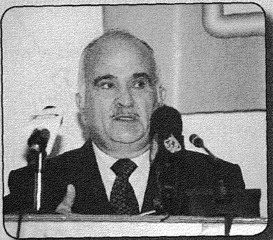
قدّم عريف الحفل أ. **عبد الله محمّد الحسن**/ السودان كلمة في بداية هذه الجلسة جاء فيها:

نحن مرة أخرى في عمّان نتعمّد بمائها ونتكحّل بليلها. وعمّان أيها الأحبة في العروبة ليست هي مجرد عاصمة دور وقصور وبساتين ورياحين ووسامة تاريخ وحضارة، هي حورية من لحم ودم، حنين النفوس إليها حنين إلى كل ذلك، وشغف القلوب بها شغف بكل ذلك.

كلمة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال

«المواطنة وتفعيل العمل الشّبابيّ»

[في نقاط]



بسْم اللهِ الرّحمن الرّحيم

والصّلاةُ والسّلام على نبيّهِ الأمين

وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ والاهُ أجْمعين

الأخواتُ والإخوة:

السّلامُ عليْكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه:

أقولُ مَعَ أبي الطّيِّبِ المُتَنَبّي:

وفي الجِسْمِ نَفْسٌ لا تَشيبُ بشَيْبِهِ

ولو أنّ ما في الوَجْهِ منهُ حِرابُ

وأقولُ مَعَهُ أيضًا:

والمرْءُ يأمُلُ والحياةُ شهيّةٌ

والشّيْبُ أوْقَرُ والشّبيبةُ أنْزَقُ

وأيضًا:

وقد أراني الشّبابُ الرّوحَ في بَدَني

وقدْ أراني المَشيبُ الرّوحَ في بَدَلي

مـا أحلى العوْدةَ إلـى الشّباب ومؤسّساتِهم! فهذا حديثُ الحاضـرِ والمستقبل. وقبل المجاملات، هنالك قضايـا أساسيّةٌ لا بدّ من التصدّي لها كي يتمكّنَ الشّبابُ العربيّ من النّهوض بدورِه الاجتماعيّ الفاعل. وهـي: المواطنة؛ والتعليم؛ والحاكميّة الجيّدة؛ ومشكلة الفقر والعوْلمـة؛ والمحافظة على البيئة الطّبيعيّة والبيئة الإنسانيّة، من خلال رعايةِ القواسمِ العالميّة المشترَكة وحمايتِها.

الشّباب والمواطَنَة

- إنّ ترسيـخَ المواطنة لدى الشّباب خطوة أساسيّـة نحو إرساء قواعد هذا المفهوم في المجتمع بأسره. فـلا بدّ من تبنّي التفكير الجانبيّ (أي المبدع)، والاعتمـاد على العقْل التحليليّ النّاقد، وتعميق معرفة الشّبـاب بحقوقِهم وواجباتِهم. وقـد عُقدتْ في شهر نيسان/إبريـل الماضي النّدوةُ الفكريّـةُ السّنويّةُ للمنتـدى تحت عنوان «المواطنة في الوطن العربيّ»، فـي الرّباط. وتمّ في أعقابها إرساء مشروع إعلان مواطنة في الوطن العربيّ كي يكونَ مرشدًا ودليلاً للأفرادِ والجماعات.

الشّباب والتّشبيك

- إنّ تمكيـنَ الشّباب لا يُمكـنُ أنْ يتحقّقَ بغياب ثقافة التّشاركيّةِ والحوار، ومفاهيمِ التّعاونِ والتّضامن؛ ليسـ فقط على صعيدِ المجتمع المحلّيّ، وإنّما أيضًا المجتمع الإقليميّ وحتّى الدّوليّ. أتحدّثُ هنا عن القواسم الإقليميّة المشترَكة والعالميّة المشتركة.

- فقـد شاركتُ مؤخّرًا في الدّعوةِ إلى بناءِ تحالف من أجل القواسم العالميّة المشترَكة يأخذُ في الحسبان بنـاءَ ثقافةِ السّلامِ وإرساء قواعـدِ الأمنِ الإنسانـيِّ فيما بيننا أوّلاً، ومـع الآخَرِ ثانيًـا؛ استنادًا إلى المعاييـر والدساتيرِ الدّوليّة. وآمُلُ أنْ نتمكّنَ بحلول عـام ٢٠١٠ من وضْعِ قانونٍ للسّلم بين الدّولِ والشّعوب.

- في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، اجتمع أعضاء اللّجنةِ العالميّةِ للشّباب International Youth Committee فـي طوكيو للتّشبيـك وتبادُل الخبرات ووضـع استراتيجيّاتِ العمل للسّنـواتِ الخمس المقبلة ضمنَ الإطارِ الإقليميّ والوطنيّ والعالميّ.

- تحت مظلّة منظّمة المؤتمر العالميّ للأديان من أجل السّلام، تعمل الشّبكةُ العالميّةُ للشّباب بفاعليّةٍ من أجـل تدعيـمِ رسالةِ التّعاون بين أتباعِ الدّيانات من أجل السّلام. وقد تمّ في عام ٢٠٠٦ إطلاقُ ستّ شبكـاتٍ إقليميّةٍ للشّبـاب من مختلفِ الانتماءات الدّينيّةِ في آسيـا وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا

والأمريكتيْن وجزر البحر الكاريبيّ. وتمكّنتْ هذه الشّبكاتُ من الحصول على التّمويلِ اللاّزم من الجهات المانحة. وهي تعملُ على تطويرِ برامجَ لمواجهةِ التّحدّياتِ مثلِ بناء السّلام؛ والتّصدّي لقضايا البيئةِ والأوبئة؛ وبناء الشّراكات مَعَ الأممِ المتّحدة والمؤسّساتِ الحكوميّة ومؤسّساتِ المجتمعِ المدنيّ؛ وتطبيقِ برامجِ عملٍ من خلال الشّبكاتِ الوطنيّةِ والإقليميّة. وهذه مبادراتٌ ناصعة يمكنُ لمؤسّساتِ العمل الشّبابيّ العربيّ الاقتداءُ بها.

– ولا يُمكنُ للشّباب أنْ يُساهموا بفاعليّةٍ في بناء المستقبل إلاّ عن طريق التّعامُل بإيجابيّةٍ مَعَ التّحدّياتِ التي نواجِهُها؛ والتّمسُّك بروحِ المبادرة؛ والتّشبيك؛ وتبنّي التفكيرِ البعيدِ المدى.

الشّباب والتّعليم

– من أُولى الأَوْلويّات تحسينُ نوْعيّةِ التّعليم وضمانُ جودتِه. كذلك الانتقال من فكرة التّعليم للتّعليم أو التّعليمِ للعمل إلى التّعليمِ للحياة. أضفْ إلى ذلك التّركيزَ على التّعليمِ المستمرّ بطرُقِه المختلفة: والتّعليمِ عن بُعْد؛ والتّعليمِ المفتوح؛ والتعليمِ الإلكترونيّ؛ والتّعليمِ الافتراضيّ؛ والتعليم النّظير، كبرامج إيرازموس وسقراط.

– تُشيرُ الإحصائيّات إلى أنّ هنالك ما يُقاربُ المليار شخص دخلوا القرنَ الحادي والعشرين وهم غيْرُ قادرين على قراءةِ كتاب أو كتابةِ أسمائهم.

– يُركِّزُ تقريرُ التّنمية العالميّ لعام ٢٠٠٧ [*World Development Report* (WDR 2007)]، وعنوانه «التّنمية والجيل المقبل»، على قضايا الشّباب في الدّولِ النّامية. فيتناولُ موْضوعَ التّحوّلات التي يخضعُ لها الشّباب كيْ يُصبحوا عاملينَ مُنتجين، وأربابَ أُسَرٍ مهتمّين، ومواطنين صالحين، وقادةً للمجتمعاتِ المحلّيّة. هذه التّحوّلات الرّئيسيّةُ هي:

– الإعدادُ التّربويّ للشّباب.

– توسيعُ فرصِ سوقِ العمل.

– تعزيزُ الجانب الصّحّيّ لدى الشّباب.

– توفيرُ الفرصِ للشّباب كيْ يتمَّ إعدادُهم لتكوينِ الأسرة.

– ممارسةُ المواطَنة.

– لا بد من إعطاء بُعْدٍ عربيّ إقليميّ للأنشطةِ الشّبابيّة. وعلى المنظّماتِ مثلِ جامعةِ الدّولِ العربيّةِ

والإسكوا (لَجْنَة الأممِ المتّحدة الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ لغرب آسيا) العملُ على إيجاد إطار جديد للتّعاونِ الإقليميّ يركّزُ على جانبيْن أساسيّيْن: التّنسيقِ في المجالاتِ الشّبابيّة، والنّظرِ إلى أهمّيّةِ البُعْدِ الشّبابيّ في مجالِ المبادراتِ السياسيّةِ الأخرى.

- لا بُدّ من التّصدّي للقضايا التي تؤثّرُ على الشّباب بشكل مباشَرٍ أو غيْرِ مباشَر: التّمييز؛ المواطنة؛ إيجادُ فرص عمل؛ الإقصاءُ الاجتماعيّ؛ التّعليم؛ التّدريبُ الوظيفيّ؛ الثّقافة؛ الصّحّة؛ حمايةُ المستهلِك؛ حرّيّةُ الحركة؛ حمايةُ البيئة؛ التّنقّلُ بالنّسبةِ للباحثين الشّباب؛ التّعاونُ التّنمويُّ والفقر.

- أودّ أنْ أحدّثَكم قليلاً عن مشروعٍ رائدٍ في الأُردنّ؛ أعني مشروع المنار في المَرْكزِ الوطنيّ لتنميةِ المواردِ البشريّة. يقومُ هذا المشروع ببناء مكانزَ للبياناتِ المتعلّقةِ بالمواردِ البشريّة. كما يعملُ على جَمْعِها من مصادرِها وتنظيفِها وبرمجتِها وتخزينِها ونشْرِها. ويدعمُ استخدامَها من خلالِ الدّراساتِ والأبحاث، ويسعى إلى جعلِها الأساسَ في اتّخاذِ القرارات وبناء السّياساتِ في مجالاتِ المواردِ البشريّة.

- كذلك يحصلُ مشروع المنار على بياناتٍ تفصيليّةٍ بشكل رُبْعيّ عن المشتغلين والعاطلين عن العمل في سوقِ العمل الأردنيّ ومؤهّلاتهم وخصائصِهم من دائرةِ الإحصاءاتِ العامّة. ويحصلُ على معلوماتٍ سنويّةٍ عن المشتغلين من خلال دراسةِ الاستخدام التي تنفّذُها دائرةُ الإحصاءاتِ العامّة. كما يحتفظُ المشروعُ بقاعدةِ بيانات عن المشتغلين المسجّلين لدى ديوانِ الخِدمةِ المدنيّة والمؤسّسةِ العامّةِ للضّمانِ الاجتماعيّ.

يقودُ مشروعُ المنار جَهْدًا وطنيًّا من أجلِ توفيرِ الخبرةِ والمهارات في مجالِ الإرشادِ المِهْنيّ (Career Counseling) في المدارسِ والجامعاتِ الأردنيّة وفي سوقِ العملِ أيضًا. ويسعى من خلال هذه الأنشطة إلى توجيه الطّلبةِ لاختيارِ التخصُّصاتِ المناسبة لميولِهم وقُدُراتِهم ونشْرِ التّوعيةِ بينهم حول طبيعةِ سوقِ العمل ومستجدّاتِها، ويعملُ كذلك على ربْطِ التّعليم بسوقِ العمل.

- يُعاني شبابُ العراق إلى جانب العُنْف نقصًا في الغذاء والمياهِ النّظيفةِ والكهرباء والإمداداتِ الطّبّيّةِ وفرصِ العمل؛ إضافةً إلى المشكلاتِ الصّحّيّةِ العقليّة التي يُسبّبُها انتشارُ العنف. فتشيرُ التّقاريرُ إلى زيادةٍ في أعدادِ الأطفال الذين يلجؤون إلى الاستشاراتِ النّفسيّة. ومن بيْن الذين تمّ فحْصُهم هنالك ٩٢٪ يُعانون من صعوباتٍ في التّعلُّم يُمكنُ إرجاعُها إلى مُناخِ الخوْف وعدمِ الأمنِ السّائد. وقيسوا على ذلك في فلسطين ومناطقَ أُخرى من وطنِنا العربيّ المُعذَّب.

– نحـن بحاجـةٍ إلى تدعيمِ أسسِ الشّراكةِ في المِنطقة من خلالِ تفعيلِ الحـوار ودعْمِ التّبادُلاتِ الشّبابيّةِ والخدمةِ التّطوعيّة، وتدريبِ القياداتِ الشّبابيّة، وتمكينِ المؤسّسات الشبابيّةِ في المجتمعِ المدنيّ.

– سعيْتُ دوْمًا إلى رعاية المشروعات التي تركّزُ على المشاركةِ وتمكينِ الشّباب، وتعملُ على تطويرِ فـروعٍ شبابيّةٍ حيويّـة، مثلِ الفرْعِ الشّبابيّ لنـادي روما الذي يُعْـرَفُ ب tt30، والفصلِ الشّبابيّ في منتدى الفكر العربيّ، واللّجْنَةِ العالميّةِ للشّباب التّابعةِ لمنظّمةِ المؤتمرِ العالميّ للأديان من أجل السّلام، وبرلمان الثّقافات، وشركاء في الإنسانيّة.

– أخيـراً، اسمحوا لي بـأنْ أُهْديكم هذا الدُّعاءَ الجميـل للإمامِ الغزالي رحِمَهُ الله، الـذي يَرِدُ في آخرِ رسالتِه المؤثّرة أيُّها الولد:

«اللَّهُـمَّ إنّـي أسْألُكَ مِنَ النّعمَـةِ تَمَامَهَا، وَمِنَ العِصْمَـةِ دَوَامَهَا، وَمِـنَ الرَّحْمَةِ شُمُولَهَا، وَمِـنَ العَافِيَةِ حُصُولَهـا، وَمِنَ العَيْشِ أرْغَدَهُ، وَمِـنَ العُمُرِ أسْعَدَهُ، وَمِنَ الإحْسَانِ أتَمَّـهُ، وَمِنَ الإنْعَامِ أعمَّهُ، وَمِنَ الفَضْلِ أعْذَبَهُ، وَمِنَ اللُّطْفِ أقرَبَهُ.

اللَّهُمَّ كُنْ لَنا وَلا تَكُنْ عَلَيْنَا.

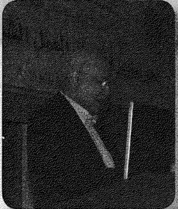
اللّهُمَّ اخْتِمْ بالسّعادَةِ آجالَنَا، وحقِّقْ بالزّيادَةِ آمالَنَا، واقْرِنْ بالعَافيةِ غُدُوّنَا وآصالَنَا، واجْعَلْ إلى رَحْمَتِكَ مَصيرَنا ومَآلَنَا، واصْبُبْ سِجَالَ عَفْوِكَ على ذُنُوبِنا، وَمُنَّ علَيْنَا بإصْلاحِ عُيُوبِنَا، واجْعلِ التّقْوى زَادَنا، وَفـي دِينِكَ اجْتِهادَنـا، وَعَليكَ توَكُّلَنا واعْتِمادَنا. اللّهُـمَّ ثَبِّتْنَا على نَهْجِ الاسْتِقامَـة، وأعِذْنَا في الدُّنْيَا مِنْ مُوجِبَاتِ النَّدامةِ يَوْمَ القِيَامَـة، وخَفِّفْ عَنَّا ثِقْلَ الأوْزَار، وارزُقْنَا عِيشَةَ الأبْرار، واكفِنَا واصْرِفْ عنّا شَرَّ الأشْـرَار، وأعْتِقْ رِقابَنَا وَرِقابَ آبائِنَا وأُمَّهاتِنَا وإخْوانِنَـا وأخَواتِنا مِنَ النَّار، بِرَحْمَتِك يا عَزيزُ يا غَفَّـار، يا كَريمُ يا سَتّار، يـا عليمُ يا جَبَّار؛ يا اللهُ يا اللهُ يا الله، بِرَحْمتِكَ يـا أرْحَمَ الرَّاحِمين، وَيَا أوَّلَ الأوَّلِين، وَيَا آخِرَ الآخِرين، وَيَا ذَا القُوّةِ المَتين، وَيَا رَاحِمَ المَساكين، وَيَا أرْحَمَ الرّاحمين، لا إلهَ إلاّ أنْـتَ سُبْحَانَكَ، إنّي كُنْتُ مِنَ الظّالمين. وصلّى اللّهُ عَلى سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعين، والحَمْدُ للّهِ رَبِّ العَالَمينَ.» [انتهى كلامُ **الغزالي**]

أحيّيكُمْ؛ وأسلّمُ عليكُمْ.

■

كلمة اللجنة التنظيميّة

الشريف فواز شرف



بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة

الضيوف الأعزاء

الشباب والشابات المشاركين في المؤتمر

أيها السيدات والسادة الحضور الكرام

أسعد الله صباحكم:

إنه لشرف لي أن أكون معكم في افتتاح المؤتمر الثالث للشباب العربي في عاصمتنا الجميلة عمّان، بكل ما فيها من نشاط هادئ وتطلّع نحو التقدّم وثقة راسخة في المستقبل. غير أن العرب كغيرهم من الشعوب والأمم تحيط بهم عاصفة من التغييرات الكبيرة التي تجتاح العالم، والتي لم تهدأ بعدُ، سواء في أسعار الطاقة وأسعار السلع والخدمات، ومرورًا بالتغييرات المناخية التي تزداد اتجاهاتها غموضًا إزاء البيئة والمياه والنبات، وتسارع النموّ السكاني إزاء بطء التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية. كل ذلك يجعل المستقبل يتحرك بسرعة وبكل المفاجآت والأخطار التي لا يمكن الاستهانة بها. ومن جانب آخر، فإن الاكتشافات العلمية المتواصلة والإنجازات التكنولوجية والأبحاث المثيرة توسّع حلقات المعرفة وتوالي الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة، ونجاح عدد من المجتمعات النامية في التحرك سريعًا على طريق النهوض الصناعي والتكنولوجي الحديث. كل ذلك يفتح بابًا ثانيًا على المستقبل يتسم بالأمل والتفاؤل والاحتمالات المشرقة. ومن جانب ثالث فإن الانطلاق الهائل بأنظمة المعلومات والإعلام الالكتروني والفضائي والهاتفي والورقي، بكل ما يشمل ذلك من علم ومعلومات وثقافات ورؤى جادة في جزء منها وفي الجزء الآخر مواد نقيضة هابطة مبعثرة غير موضوعية تقوم على التجارة والاسترباح من تعطش الأفراد، خاصة الشباب، إلى المعرفة والاطلاع والانفتاح على العالم؛ كل ذلك يضع المجتمع إزاء قوة ثالثة هي الإعلام الفضائي والإلكتروني، حيث لا يسهل القفز عنها، كما يجب عدم الاستهانة بموجوداتها.

السيدات والسادة الحضور

إن الفئة الأكثر تأثرًا بالأخطار، وفي الوقت نفسه الأفضل فرصة للإفادة من نتائج التقدُم، هي فئة الشباب، التي تشكّل أكثر من ٣٠٪ من سكان العالم. وهذا ما يعطي لمؤتمرنا هذه

الأهمية الخاصة. إن الشباب مطالب أن يتعامل مع المستقبل من خلال محاور رئيسية أربعة:

الأوّل: المحور الوطني والقومي. فعلى الرغم من أن تيار العولمة يكاد يشمل كل شيء، إلا ذلك الذي لا يرضي بأي شكل من الأشكال المحور الوطني والقومي في أبعاده السياسية والمجتمعية والتكاملية، وهذا يعني أن الشباب يتوق بعمق ويتطلّع بثقة إلى أن يكون له دوره الحقيقي في خدمة وطنه وصُنع مستقبله، بغض الطرف عن مواقعه الوظيفية والمهنية وهو يرى نوعًا من الاندماج الخلاق بين الذات وبين الوطن، يتم من خلاله الإقبال والانفتاح والإنجاز والتفوق والتحرّك الواسع في الساحة الأرحب وهي الوطن، بكل ما فيه من علم وفكر وتجارب متراكمة ومؤسسات المجتمع.

الثّاني: المحور الفكري. فالفكر المتجدّد والإبداع المتلاحق والابتكار المتواصل والمهنية العالية هي السمات المميّزة للعصر الحالي والمستقبل. كما أن قوة التجديد التي تتواءم مع حيوية الشباب هي القوة الدافعة الرئيسية في العقود القادمة. إن العقل العلمي الذي يُنجز وينتج ويتفاعل مع أفكار الآخرين وإنجازاتهم ليغني الفكر الوطني، ولكي يساهم من خلال الحوار الديمقراطي في تحويل هذا الفكر إلى بوصلة للاتجاه ومنارةً للطريق، وهو شعار للمرحلة القادمة. وعلى الرغم من التأثيرات العولمية؛ فإن الشباب بحاجة متواصلة لثقافة تتسم بالعمق والاتساع المعرفي والثقافة، تتبدل وتتطوّر ويحلّ الحديث فيها محلّ القديم، لا لكي ينكر دوره، لكن ليؤكّد مكانته التاريخية. إن ثقافة الشباب التي نطمح إليها هي ثقافة العقل العلمي والثقافة المعرفية بتطبيقاتها المختلفة الرقمية والتواصل والمهنية الخلاقة.

الثّالث: المحور الذاتي في إطار قوة الانتماء الوطني والقومي والإنساني. فإن المحور الذاتي يمثّل المحور العملي في حياة الفرد، كونه ذاتًا قادرة على بناء المشروع الشخصي؛ منطلقًا من شخصية قوية مستقلة، تحترم القيم الروحية والإنسانية النبيلة والأعراف الديمقراطية، وتلتزم بها، وتنظر بتقدير إلى العلم والفكر والمهنية والفلسفة والثقافة والفنون. وفي الوقت الذي تدفع فيه المتغيّرات المعاصرة إلى قوّة الاعتماد على الذات والثقة بالنفس من دون غرور، فإن الشباب قادر على الثقة بقدرات الآخرين، والشباب بما اكتسب من مهارات قادر على حلّ المشكلات في الصناعة والزراعة، وفي الإدارة والعلم والتكنولوجيا؛ بل وإطلاق الثورة الصناعية الجديدة في دول الجنوب.

الحضور الكرام

إنّ قدرة الشباب على الإبداع والابتكار والريادة والإنتاج واستثمار المال والوقت والجهد، هي المحرك الرئيسي للتغيير والتقدّم والارتقاء للفرد والمجتمع. إن العلم والمخاطرة والثقة بالنفس تؤكّد باستمرار أنّ كل إنسان لديه إمكانات للإبداع والتفوّق، وهو قادر على الوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه إذا هو استطاع اكتشاف هذه الإمكانات وسخّرها بالعمل الإنتاجي بقوّة وعمق.

الرابع: محور المؤسّسيّة. يشير تقرير الأمم المتحدة عن الشباب لعام ٢٠٠٧

(*World Youth Report*) إلى أن المسار الأمثل لانتقال الشباب إلى مرحلة النضج هو من خلال:

١- رفع المستوى الصحي.

٢- التوسّع في التعليم.

٣- تطوير فرص العمل.

٤- إتاحة الفرص للاشتراك في جميع مناحي التنمية والتطوير.

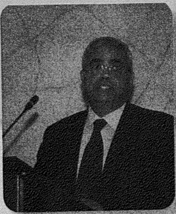
٥- مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب بشكل سلبي، التي تتمثّل بالعنف والتطرّف والجريمة والمخدرات والفقر والبِطالة، إلا أن مواجهة هذه التحديات، من جهة أخرى، من غير الممكن أن تتحقّق من دون مؤسّسيّة مستقرّة يعمل فيها ويتعامل معها الشباب. وكما دفعت العولمة في اتجاه إبراز دور الفرد، فإنها دفعت بقوّة أكثر في اتجاه دور المؤسسة الديمقراطية التي تتسم بالشفافية والحاكمية الجيدة بشكل خاص. ونتحدث هنا عن أنواع عدّة من المؤسّسات:

أولاً: مؤسّسات المجتمع التي تتعامل مع الشباب ويكتسبوا من خلالها الخبرة.

ثانيًا: مؤسسات رسمية ودورية يتم من خلالها التأهيل والتعليم.

ثالثًا: مؤسسات شبابية يقوم بإنشائها الشباب لتلبية طموحاتهم وتطلعاتهم، كالمؤسسات العلمية والرياضية التخصصيّة والكشفيّة والمجتمعية. إن تفاعل الشباب مع هذه المؤسسات وبناء المزيد منها هو الذي يعطي الشباب القدرة والكفاءة على التأثير في المجتمع وبناء المستقبل الشخصي والوطني، وهذا ما دعانا لأن نخصّص مؤتمرنا هذا العام ليكون حول مؤسّسات العمل الشبابي العربي، وما هي هذه المؤسسات وكيف يمكن إنشاؤها وتطويرها وتمويلها وتأكيد تنوعها؟ كيف يمكن التشبيك فيما بين هذه المؤسسات على المستوى الوطني والقومي والدولي؟ وكيف يمكن من خلال المؤسسة المستقرّة تجميع الجهود الشبابية العربية، لتقديم الكتلة الحرجة لتصبح قادرة على التأثير في صُنع المستقبل، وفي الوقت نفسه قادرة على الإفادة من التجارب الناجحة؟

أودّ أن أرحب بكم مرة ثانية باسم اللجنة التنظيمية وباسمي شخصيًا. وإذ أتقدم إلى سموّ الأمير الحسن بالشكر والتقدير على الاهتمام المتواصل بقضايا الشباب، وعلى دفعه في اتجاه تعميق المشاركة الشبابية في تحويل مسار الوطن العربي، وكذلك الشكر لأعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر، ولمنتدى الفكر العربي على التزامه بالقضايا الوطنية العربية، وفي مقدّمتها الشباب العربي. وكليّ ثقة بأن مساهمتكم ستعزّز من قدرتنا على النجاح؛ متمنيًا أن يكون هذا اللقاء مسارًا لخطط عملية نأمل تنفيذها بروح الفريق الواحد. أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ■



كلمـــة

أميــن عـــام المنتدى

أ. د. حســـن نافعـــة

صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال

رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه

أصحاب المعالي والسعادة

السادة الضيوف

أبنائي وبناتي الشباب:

أودّ، باسم الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي، أن أرحب بحضراتكم جميعًا وأشكر لكم تلبيتكم لدعوتنا وحرّصكم على المشاركة في هذا المؤتمر، الذي آمل أن يرقى إلى مستوى توقعاتكم، وأخصّ بالذكر هؤلاء الذين تحمّلوا عناء السفر.

وقبل أن أدخل في تفاصيل أعمال المؤتمر وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف، أود أن أشير هنا إلى مسألة هامّة، وهي أن منتدى الفكر العربي بقيادة سمو الأمير الحسن يولي أهمية خاصة لقضايا المرأة من ناحية، وقضايا الشباب من ناحية أخرى، مع الحرص في الوقت نفسه على تناولهما من منظور مختلف عن المنظور التقليدي، حيث لا نميل إلى تناول قضايا المرأة والشباب من منظور فئوي، أي باعتبارها قضايا تهم شرائح أو فئات اجتماعية لها خصائص وسمات معينة، وإنما من منظور مجتمعي شامل، أي باعتبارها قضايا تعكس درجة حيوية الدول والمجتمعات ومدى قابليتها واستعدادها للتقدّم والرقي. ففي تقديري أن المجتمعات التي لا تهتم بقضايا المرأة والشباب هي مجتمعات غير قابلة للنهضة والتقدم. ولأن قضايا المرأة والشباب هي من الكثرة والتنوع بحيث يصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة في مؤتمر واحد أو حتى عدة مؤتمرات، فقد أدرك منتدى الفكر العربي منذ وقت طويل مدى الحاجة إلى برامج عمل منتظمة ومستمرة في هذا الإطار، ومن هنا جاء قراره بتنظيم مؤتمر شبابي كل عامين وينوي أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة لقضايا المرأة العربية، بحيث يصبح لدينا مؤتمر سنوي كبير يعقد مرة كل عام وتناقش فيه بالتناوب قضايا المرأة وقضايا الشباب.

مؤتمر اليوم هو إذًا حلقة في سلسلة متكاملة يضمها برنامج فكري خاص بالأنشطة الشبابية يرعاه منتدى الفكر العربي. وقد سبق للمنتدى أن نظّم مؤتمرين للشباب: الأول، عُقد عام ٢٠٠٤ تحت عنوان: **«الشباب العربي وتحديات المستقبل»**، والثاني: عُقد عام ٢٠٠٦ تحت

عنوان: «**الشباب العربي في المهجر**». أما مؤتمر اليوم فيعقد تحت عنوان «**نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي**». والهدف منه، كما يشتق من عنوانه، هو تعرّف وجهة نظر الشباب العربي في مؤسسات يفترض أنها قامت أصلاً لإعداده لقيادة بلاده نحو المستقبل. وسوف تلاحظون من تفاصيل البرنامج الذي وزِّع على حضراتكم أنه صُمِّم بطريقة تساعد على اختزال الوقت المخصّص للمحاضرات العامة إلى أدنى حدّ ممكن، وتوسيع الوقت المخصص للحوار إلى أقصى حد ممكن. ومن أجل هذا الغرض، خصّصنا للجلسات العامة التي يُفترض أن تطرح فيها أوراق معدّة سلفًا ثلاث جلسات فقط مدة كل منها نصف ساعة. الأولى بعنوان: «**المؤسسات والقضايا الشبابية**»، والثانية بعنوان: «**التشبيك والتواصل**»، والثالثة بعنوان «**مستقبل العمل الشبابي من منظور الشباب**». والهدف من هذه الجلسات العامة هو طرح رؤى عامة للقضايا والإشكاليات المختلفة، أما النقاش التفصيلي حول هذه القضايا والإشكاليات فسيجري داخل فرق أو مجموعات عمل مصغّرة.

فقد اكتشفنا، من خلال الخبرة والتجارب السابقة، أنه يصعب إجراء حوار متعمّق في جلسات عامة تضم أعدادًا كبيرة، لذا فضّلنا توزيع المشاركين على تسع فرق أو مجموعات عمل، تتولّى كل واحدة منها مناقشة قضية بعينها أو مجموعة محدّدة من القضايا. وعلى هذا الأساس ستناقش قضايا التربية والتعليم في المجموعة الأولى، وقضايا الأسرة في المجموعة الثانية، وقضايا الصحة والبيئة في المجموعة الثالثة، وقضايا المواطنة والمشاركة في الحياة العامة في المجموعة الرابعة، وقضايا الدين وأثره على الشباب في المجموعة الخامسة، وقضايا البطالة وفرص العمل في المجموعة السادسة، وقضايا المساواة والمحسوبية والواسطة في المجموعة السابعة، والقضايا المتعلقة بالتشريعات والوعي القانوني لدى الشباب في المجموعة الثامنة، والقضايا المتعلقة بحرية التعبير في المجموعة التاسعة. وتوجد لدى سكرتارية المؤتمر قوائم مقترحة تضم أسماء المشاركين في كل مجموعة، استندنا في توزيعها على البيانات المتاحة، التي ربما تكون غير دقيقة وغير مكتملة. غير أنه بوسع كل مشارك الانضمام إلى المجموعة التي يفضّلها، مع رجاء مراعاة التوازن العددي بين فرق العمل المختلفة قدر المستطاع. وسوف تلاحظون من البرنامج أن مجموع الساعات المخصّصة لفرق العمل، التي ستجتمع بالتوازي، يصل إلى ست ساعات ونصف لكل فريق، وأظن أنه وقت كافٍ جدًا لإجراء حوار معمق، أرجو وأتوقّع أن يكون مثمرًا إن شاء الله.

السيدات والسادة الحضور

إن القضية المركزية المطروحة للنقاش في هذا المؤتمر تدور، في تقديري، حول ما إذا كانت المؤسسات الشبابية قد قامت بدورها المأمول، ليس من وجهة نظرنا نحن الشيوخ، وإنما من وجهة نظر الشباب أصحاب المصلحة، وما هي مقترحاتهم لتطوير عمل هذه المؤسسات وتمكينها من القيام بوظائفها على الوجه الأكمل.

ومن أجل المزيد من الإيضاح، وتجنبًا لأي لَبس حول طبيعة المؤتمر وأهدافه، أرجو أن تأذنوا لي بثلاث ملاحظات مختصرة:

الملاحظة الأولى: تتعلّق بمفهوم الشباب. فحين نتحدّث عن الشباب في الوطن العربي، فإننا لا نتحدث عن شريحة سكانية محدودة العدد والتأثير، لكننا نتحدّث في الواقع عن أغلبية عددية. فإذا أخذنا بالتعريف القائل إنّ الشاب هو كل إنسان يزيد عمره عن خمسة عشر عامًا ويقلّ عن أربعين عامًا، فسوف نجد أن الشباب يشكّلون في الدول العربية نسبة تتراوح بين ٥٣٪ من السكان في حدّها الأدنى، و ٧٠٪، في حدّها الأقصى، أي أن الأغلبية العددية المطلقة في المجتمعات العربية، وأحيانًا الأغلبية الساحقة، تتكوّن من الشباب.

الملاحظة الثانية: تتعلّق بمفهوم المؤسسات الشبابية. فالمقصود هنا ليس المؤسسات الشبابية الحكومية بمعناها الضيق؛ أي المؤسسات الرسمية المعنية بالرعاية الاجتماعية والرياضية للشباب، وإنما نقصد المؤسسات الشبابية بمعناها الواسع، أي المؤسسات كافة التي تقوم بوظائف أو تؤدّي خدمات تؤثّر على تكوين الشباب، سواء أكانت هذه المؤسسات رسمية أم شعبية وفي المجالات وميادين النشاط كافة: سياسيًا و اجتماعيًا وثقافيًا وعلميًا، أو غير ذلك من ألوان النشاط القابل للتأثير على تكوين الشباب وأنماط حياتهم.

الملاحظة الثالثة: تتعلّق بمفهوم القضايا والمشكلات الشبابية. وهنا يتعيّن التمييز بين اهتمامات أو ميول الشباب، وبين قضاياهم أو مشكلاتهم. فمن الطبيعي أن يكون للشباب اهتمامات أو ميول خاصة، بحكم خصوصية الشريحة العمرية التي ينتمون إليها، لكن ليس للشباب في تقديري مشكلات أو قضايا خاصة تختلف عن المشكلات والقضايا المجتمعية العامة، خصوصًا حين يشكّل الشباب الأغلبية العددية في هذه المجتمعات. فحينما نقول مثلاً إن الدول والمجتمعات العربية تعاني من الاستبداد والفساد وغياب حكم القانون واختلال موازين العدل الاجتماعي وتزايد معدلات البطالة والغلاء، يجب أن نكون على وعي تام بأن الشباب هم أوّل من يعاني من هذه المشكلات، وأن لمعاناتهم نتائج أخطر بكثير من نتائجها على بقية شرائح المجتمع وفئاته.

لنأخذ مثلاً ظاهرة شيوع الاستبداد؛ فإذا كان لانسداد قنوات المشاركة السياسية تأثير سلبي يدفع بالشرائح المستقرة مهنيًا واجتماعيًا إلى العزوف عن المساهمة في العمل العام، فلهذا الانسداد تأثير أخطر على الشباب؛ لأنه قد يدفع بهم إما إلى التطرف الفكري وممارسة العنف والإرهاب، وإما إلى الإدمان وتعاطي المخدرات. وفي كلتا الحالتين تصبح التكلفة السياسية والاجتماعية التي تتحملها الدول والمجتمعات المستبدة باهظة على المدى الطويل؛ بل تشكّل خطرًا حقيقيًا على مستقبلها ومصيرها.

ولأن ما يصدق على ظاهرة الاستبداد يصدق على كل الظواهر السلبية الأخرى التي تتسم

بها الدول والمجتمعات العربية، فلا توجد في تقديري حلول للمشكلات التي يعاني منها الشباب العربي تختلف عن الحلول المطلوبة للمشكلات المجتمعية العامة التي تعاني منها الدول والمجتمعات العربية. وللأسف فقد تحوّلت معظم المجتمعات العربية إلى طاردة للشباب أكثر مما هي جاذبة أو حاضنة لهم. ويمكن قياس درجة خطورة هذه الظاهرة من خلال مؤشرين: الأول، تزايد أعداد ضحايا قوارب الموت الحاملة للمهاجرين، والثاني: تزايد أعداد المبعوثين الرافضين للعودة بعد حصولهم على درجة الدكتوراة في الخارج. وإذا كان المؤشر الأول دالة لفشل السياسات الاقتصادية والتنموية في العالم العربي، فالمؤشر الثاني دالة لفشل مجمل السياسات الثقافية والعلمية والتربوية والتكنولوجية.

السيدات والسادة الحضور

لم أقصد من هذه الملاحظات أبدًا محاولة التأثير على مداولات المؤتمر وما قد تسفر عنه هذه المداولات من نتائج، وإنما قصدت فقط أن أحدِّد بوضوح طبيعة القضايا الحقيقية المطروحة للنقاش على جدول أعمال هذا المؤتمر. وأظن أنكم تتفقون معي في أنه لا جدوى من الاستمرار في ما اعتدنا عليه من خطب بلاغية تتغنّى بالشباب، عدّة المستقبل وقدراته وطاقاته المهدرة، وقد آن لنا أن نعترف بشجاعة بأن مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات مأزومة إن لم تكن مهزومة. إنه لا مخرج من الوضع الراهن إلا بالحوار مع الشباب والإنصات له. فالشباب هو الذي يدفع غاليًا، وأحيانًا من دمه، ثمن أخطاء باهظة ارتكبتها أجيال سابقة لم تؤمن أصلاً بجدوى الحوار وتمادت في سياسات أفضت إلى كوارث، وأحيانًا إلى فقدان الاستقلال أو الأمن الوطني أو كليهما معًا. إن الحوار مع الشباب حول رؤيته هو في سبيل تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي، وهو موضوع هذا المؤتمر وغايته.

لم يبق لي سوى أن أتقدّم باسم الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر أو تنظيمه أو تمكينه من الانعقاد، وأخصّ بالشكر **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت**، ومديره الدكتور **عبد اللطيف الحمد**، الذي قدّم لنا دعمًا ماليًا سخيًا. كما أشكر العديد من المؤسسات الأردنية التي قدمت كل عون طلبناه، وأخص بالذكر **المجلس الأعلى للشباب، وجامعة البتراء، وجامعة فيلادلفيا، والبنك التجاري الأردني**. وأخيرًا وليس آخرًا أتقدّم إلى **جميع أعضاء لجنة المتابعة الشبابية** برئاسة الأستاذ **الشريف فواز شرف**، وزير الشباب الأسبق، التي بذلت الجهد الأكبر على مدى عام كامل للإعداد لهذا المؤتمر وإخراجه على أفضل صورة ممكنة.

وإذ أكرّر ترحيبي بكم وشكري لكم على الحضور والمشاركة، وكذلك اعتذاري لكم سلفًا عن أي إهمال أو تقصير، أرجو لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ■

كلمة المشاركين

أة. سمر المزغني/تونس

أصغر كاتبة في العالم



يقول الروائي العالمي **غابريال غارسيا ماركيز** في روايته الخالدة «**مائة عام من العزلة**» متحدّثًا عن أحد أبطالها تحت شجرة الكستناء: «إنه حينما يكون وحيدًا، يسلّي نفسه بأن يحلم بغرف تتالى حتى اللانهاية».

«كان يحلم بأن ينهض من سريره، فيفتح الباب ليدخل إلى غرفة مشابهة تمامًا، ومن تلك الغرفة ينتقل إلى غرفة أخرى كأنها الغرفة الأولى ذاتها، ويظل على تلك الحال حتى يصل برودينسيو أجويلار فيلمس كتفه... حينها يعود من حجرة إلى أخرى، سائرا بخطّ عكسي، عائدًا على أثره، ويستيقظ شيئًا فشيئًا بقدر ما يرجع إلى الوراء، حتى يجد أمامه برودينسيو أجويلار في غرفة الحقيقة.»

استوقفتني هذه الفقرة كثيرًا، وحيّرتني معانيها المختلفة، وأتعبت ذهني الحجرات الهذيانية الغامضة، وتساءلت: لماذا تختلط حجرات الأحلام في عالمي ولا أجد نفسي في غرفة الحقيقة حين أعود؟ لماذا يعيش عدد كبير من الشباب العربي دون أن يحلم، أو يحلم دون أن يعيش؟

نحن الشباب العرب، بكل طاقاتنا التي ما تزال تُختَزَل في داخلنا، بكل أحلامنا التي ما تزال تتخثَّر على سطح واقعنا، بكل الطموح والحماسة والانطلاق الذي يميّز مرحلتنا العمرية، والتناقض الصارخ والتشتت الذهني الذي يطبع حقبتنا التاريخية، بكل هذا وذاك، ما نزال نضيع بين كلمات الكلمات والوعود والخطابات المثالية، ثم نغرق في فوضى حياتنا الواقعية.

نحن الشباب العرب، حينما نرى الشباب في بلدان أخرى يتحاورون، يتعلّمون، يتبادلون خبراتهم ويكتشفون حضارات الآخر وينشؤون

منظومة من المفاهيم، هي في وطننا العربي لا تزال طوباوية، نتساءل لماذا تنتهي قصصهم نهاية سعيدة، في حين أن قصصنا نحن الشباب العربي لا تنتهي؟ لماذا يكتبون هم قصصهم بأقلامهم ونقرأ نحن قصصنا التي كُتِبَت لنا بأقلام أخرى: قصص شباب في العراق، يتعرّقون خوفًا كل يوم تحت القنابل، قصص شباب في لبنان يضعون لبنات بيوتهم المدمَّرة، قصص شباب في القدس، تُقدَّس أحلامهم، ثم تتهاوى في فوضى أيامهم الذابلة؟

نحن الشباب العرب لا يسعنا أن ننكر أن هنالك الكثير من المؤسسات التي تعنى بالقضايا الشبابية، وتحيط بأبعاد الشاب العربي، وتسعى إلى تفعيل مشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن وجود كل هذه المصادر والمؤسسات والمبادرات في الوقت نفسه مع مؤشرات تؤكّد مدى جدواها، هو أمر يدعونا إلى مراجعة البرامج التي نقدمها للشاب العربي؛ إذ إن نظرة عابرة على بعض الأرقام كفيلة بأن ترفع الستار عن حقائق هامة تفضح واقع الشباب العربي. وهنا نود أن نطرح نقاط استفهام عدّة حيَّرت أذهاننا: هل تعنى المؤسسات الشبابية في العالم العربي بقضايا الشباب فعلاً؟ هل نجحت في تحقيق أهدافها؟ هل الشباب هو المستفيد المباشر من هذه المبادرات؟ وهل الشباب العربي موضوع حديث أم صانع حدث؟

هذه المساحة التي أتيحت لنا اليوم في هذا المنبر برعاية صاحب السمو الملكي الأمير **الحسن بن طلال**، فرصة علينا أن نستغلها لمناقشة قضايانا والتفاعل معها والتعبير عن طموحاتنا بوصفنا شبابًا نتطلع إلى ما تقدّمه لنا مؤسسات العمل الشبابي وسُبل تطويرها. هنا، يمكننا أن نجد آذانًا صاغية ممن يدعمون الشباب العربي ويقفون معنا عبر مؤسساتهم لمواجهة مشكلاتنا. ويمكننا أيضًا أن نبدأ عملاً فعليًا في تطوير مؤسساتنا لتشمل عددًا أكبر من الشباب وتصنع لهم مستقبلاً أفضل.

اليوم يمكننا عبر هذا الفضاء الذي يوفّره لنا **منتدى الفكر العربي** أن نكتب قصصًا جديدة بأقلامنا ونحقّق تغييرًا فعليًا، حتى لا نبقى طوال سنوات من العزلة، تحت أشجار الكستناء وبين الحجرات الأزلية... نؤجّل أحلامنا حتى يأتي ما يخالف ذلك! ■

الجلســـة الأولـى

المحور الأوّل: المؤسّسات والقضايا الشّبابيّة

رئيس الجلسة: أ. طاهر المصري/الأردنّ

المقرّر: أ. جمال محمّد محمود/ألمانيا

المتحدّث: د. عبد الوهّاب نورولي

المنسق العام لمشروع الشّباب «بناء وعطاء»/السعوديّة

[ملـخّص]

تناقش الورقة موضوع تعرُّض الشّباب العربيّ، مثل غيره من الشّباب في العالم إلى الكثير من المؤثّرات الخارجيّة والدّاخليّة، التي تساهم في تشكيله؛ ومن ثم في ممارساته الإيجابيّة والسلبيّة على السواء؛ مشيرةً إلى أهميّة هذا الموضوع كون الشّباب هم المجتمع المستقبليّ؛ إذ يشكّل الشّباب في سنّ ما دون (٢٥) سنة ٦٥٪ من المجتمعات العربيّة حاليًّا، في الوقت الذي يقف فيه العرب أمام ما سمّاه د. نورولي «اللغز العجيب»، من حيث أنّ الأمة العربيّة لديها أكبر نسبة موارد في العالم، وأكبر نسبة شبابيّة، في الوقت الذي تعاني من أكبر نسبة هدر لمواردها في العالم وأكبر نسبة تخلُّف.

وتؤكّد الورقة الحاجة إلى الشّباب الفاعل والإيجابيّ، لكنَّ ذلك يحتاج من الشّباب أنْ يتغيّر في اتجاه إيجابيّ، وقبل ذلك أن يتغيّر المجتمع في طريقة تفكيره إيجابًا، حتى يستطيع أن يساعد الشّباب في التغيُّر. وفي هذا السياق تتناول الورقة تحليل الجذور الأساسيّة للظواهر السلبيّة؛ مركّزة على أنّ هنالك بيئات تتناوب على تحقيق سياسة الطرد بدلاً من الجذب، سواء في الأسرة أو التعليم أو المرافق الترفيهيّة والشبابيّة، أو في النظم والمجتمع والأعمال. كما تعرض للأنماط المختلفة من الشّباب والقضايا الخاصة بكلّ نمط، وكذلك لبعض الأمثلة من مشكلات الشّباب؛ وصولاً إلى كيفيّة التعامل مع القضايا المختلفة وفقًا للأنماط، عن طريق السيطرة على الظواهر السلوكيّة السلبيّة التي يعاني منها الشّباب في المجتمع، ودور كل قطاع من قطاعات المجتمع في التعامل مع القضايا الشّبابيّة والمعوقات.

وتعرض الورقة أيضًا لتجربة المشروع الشبابيّ «بناء وعطاء» في السعودية؛ موضحةً أهدافه ومنطلقاته وبرامجه ومنجزاته، والمبادرات الشّبابيّة التي نهضت تحت مظلّته. وتطرح في الختام مجموعة من التوصيات، إبرزها: تأكيد الحاجة إلى لغة خاصة لمخاطبة الفئات السلبيّة من الشّباب، وتدريب الشّباب الإيجابيّ في كيفيّة التعامل مع أقرانهم من الشّباب (تأثير الشّباب على الشباب)؛ وضع أُطر واضحة وآليّات عمل توفّر المناخ الملائم للشّباب في أماكن تواجدهم؛ إيجاد آليّات شراكة وتكامل بين جميع الجهات التي لها علاقة بالشّباب؛ اختيار البرامج التي يستهويها الشّباب وإطلاقها في صورة مبادرات عمليّة يستمتع بها الشّباب، ويُبدع في إخراجها.

الجلســـة الثانيـــة

المحور الثّاني: التّشبيك والتواصل

رئيس الجلسة: د. **حلمي ساري**/الأردنّ

المقرّر: أ. **المنصف الشاوش**/تونس

المتحدّث: أ. **وائل عباس**/مصر

صحافيّ ومدوّن إلكترونيّ

[ملـخّص]

قدَّم المتحدّث شرحًا حول تجربة الشّباب المصري في مجال إطلاق المدوّنات الإلكترونيّة على الإنترنت ضمن الظروف العامة التي يعيشها. وركّز على أهميّة وجود صحافة حرّة، وأحزاب سياسيّة مستقلّة، ومجتمع مدنيّ ناشط، من أجل أن يكون للشباب دورهم الحقيقيّ والفاعل، وأن يعبّروا عن أنفسهم بأنفسهم، لا سيما في القضايا المتعلّقة بهم، مثل البطالة، والمخدرات، والتطرّف والإرهاب... إلخ.

كما قدَّم شرحًا حول مزايا «التدوين» الإلكترونيّ ويُسر استعماله في التعبير عبر الشبكة العالميّة من جانب فئات عدّة، حتى إنّ بعض المدونات الإخباريّة نافست الإعلام التقليديّ، وتسنّى لها أن تحقِّق سبقًا صحافيًّا، وأن تصبح أحيانًا مصادر أخبار لوكالات أنباء عالميّة، ما جعل عدد زوّار بعض المدوّنات يزيد على عدد قراء صحف يوميّة منتشرة. كذلك أتاح التدوين الإلكترونيّ نشر إبداعات الشّباب في مجالات مختلفة من الأدب (الشعر؛ القصة؛ الرواية)، إلى الأفلام التسجيليّة، إلى الموسيقى بأنواعها؛ فضلاً عن نشر وجهات نظرهم في القضايا السياسيّة والإعلاميّة عبر مدوّنات متخصّصة، متجاوزين بذلك حواجز إجرائيّة ورقابيّة تحكم الإعلام التلفازيّ والإذاعي والمطبوع عادةً.

وأكدّ المتحدّث ضرورة استمرار هامش الحرّيّات المتوافر على الإنترنت في الدعوة إلى الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتغيير وكشف الممارسات السلبيّة وقضايا التعذيب، وما نتج عنه من آثار جعلت حتى الإعلام التقليديّ يتبنّى قضايا تتعلّق بهذه الجوانب؛ بل إن بعض القضايا التي كشفتها المدوّنات وصلت إلى القضاء. وعدَّ المتحدث كلّ ذلك مساهمات تُسجَّل للمدوّنات في رفع سقف الحرّيّات لدى الصحافة المطبوعة والإعلام التقليديّ، وفي تنشيط فعاليّات المجتمع المدنيّ في اتجاه طرق قضايا كان من المحظور أو شبه المحظور التعرُّض لها، وكذلك في تنبيه السُّلطات العليا إلى ضرورة سماع رأي الشّباب.

الجلســة الثّـالثــة

المحور الثّالث: مستقبل العمل الشّبابيّ من منظور الشباب

رئيس الجلسة: أ. **محمّد أبو زيد مصطفى**/السودان

المقرّر: أ. **مصطفى نواسة**/ الجزائر

المتحدّث: د. **سري ناصر**/الأردن

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنيّة

[ملخّص]

عَرَض المتحدّث فيلمًا وثائقيًّا عن تجربة شبابيّة أردنيّة في مشروع تنمية المجتمعات المحلّيّة، جرت في ثمانينيّات القرن الماضي. وقد ساعدت هذه التجربة الشباب الذين خاضوها على أن يتولوا إقامة مراكز اجتماعيّة في مناطق شعبيّة فقيرة، وأصبحت هذه المراكز مؤسسات كبيرة تؤدّي أدوارًا مهمّة في الحياة اليوميّة لتلك المجتمعات في الوقت الحالي.

وبيَّن المتحدِّث أنّ الوطن العربيّ يقف اليوم على أعتاب ما سمّاه كارثة قد تفقده هُويّته الثقافيّة، وقال: إنّ مجتمعاتنا العربيّة مستهدفة ومستباحة من جانب طامعين في الاستيلاء على خبراتها وثروتها وطاقاتها. فهنالك محاولات لتفكيك المجتمعات العربيّة عن بعضها بعضًا، وإذا اخترنا البقاء والوجود فعلينا القيام بأعمال جبارة للحفاظ على الطاقات والثروات، ومن أهمها الشّباب، هذه الطاقة المُعطّلة والمُهمَلة التي لا تلقى الاهتمام والرعاية الكافية.

ودعا إلى استثمار طاقات الشّباب، وربط ذلك بالنظام التعليميّ. ذلك أنّ المؤسّسات التعليميّة تؤدّي دورًا محوريًّا في تهيئة الشّباب للمستقبل من خلال بناء طاقاتهم وتوظيفها في عمليّة الإنتاج والتنمية، لكن هنالك جامعات عربيّة – للأسف – فشلت في إنتاج شباب مؤهّل ومُنتج، فساهمت من خلال ذلك في تفاقم مشكلات مجتمعاتها؛ بل إنّ بعض الجامعات تحوّلت إلى مؤسّسات تجاريّة هدفها الربح الماديّ ليس إلاّ، وهنالك جامعات تبيع الألقاب العلميّة للشّباب! ومع ذلك فهنالك قلّة من الخريجين المؤهّلين ممن يبرزون في الحياة العمليّة، لكنّ هؤلاء يعتمدون على مثابرتهم الشّخصيّة، فيما أعداد الشّباب العاطلين عن العمل في ازدياد مستمرّ، ويقضون أوقاتهم في فراغ قاتل. وتؤكّد بعض الإحصائيّات أن نسبة عالية من الشباب يصابون بالاكتئاب نتيجة الإحباط والانتظار.

ودعا المتحدّث أيضًا الحكومات والجامعات إلى اعتماد التخطيط العلميّ للاستفادة من طاقات الشباب المُهمَلة، التي تعد ثروة العرب في هذا العصر، وهي ثروة أهمّ من النفط بكثير!

ملخص عام للنقاشات في ورشات العمل

١- التربية والتعليم

الرئيس: د. **محمود قظّام السرحان**/الأردنّ

المقرّر: د. **وليد صادق**/مصر

طالبت الآراء التي طُرِحَت في هذا الموضوع بالاهتمام بالتفكير الابتكاري والنّقدي في العمليّة التعليميّة، لسد الفجـوة الحاصلة بسبب التدفُّق الهائل للمعلومات. واقترح أن يكـون قبول المعلمين خاضعًا للتقييم على أساس الجودة. ولاحظ المشاركون ما يكتنف التعليم في الأقطار العربيّة من تناقضات واختلافات حتـى بين التعليم العام والخاص في البلد الواحد. كمـا اقترح العمل على قواسم مشتركة لتوحيد المناهج فـي الأقطار العربية، والاهتمام بتدريس فن الحوار للارتقاء بالطلاب من لغة الشارع إلى لغة الحوار المثمر. وانتقدت بعض الآراء نوعًا من الإدارات الجامعية في خوفها من الحوار، لا سيما السياسي منه، وسيطرة الهاجس الأمني على تعاملها مع الطلاب. ورأى البعض أن انتكاسة التعليم هي انعكاس للواقع العربـي، وأنه يجب تحديث المناهـج بحيث تتواءم مع البيئة الداعمة (الإعـلام، والمؤسسات الدينية، والأسـرة) حتى تقلّ التناقضات بين هذه الجهات والتعليم. وأكـد المشاركون دور الإرشاد الاجتماعي وتفعيلـه وأن يكون وسيلة إنماء لا عقاب. كمـا تناول المشاركون حرية البحث العلمي وطالبوا بتحسين الأوضـاع الاقتصاديّة للأكاديميين، والحدّ من سرقات الأفكار. واقتُرح مشروع عربي موحَّد للقضاء على الأميّة بتمويل الدول العربية الغنية، والانسجام بين مراحل التعليم المختلفة، وأن يكون التعليم هو قاعدة البناء الثقافي للشباب، لا أن يُقدّم محتواه على أنه ثقافة جاهزة للشباب وحسب.

٢- الأسـرة

الرئيس: أ‌ة. **سمر كلداني**/الأردنّ

المقرّر: أ‌ة. **ماجدولين الرفاعي**/سورية

لاحظ المشاركون ما أدت إليه التطورات الاقتصادية والتكنولوجيّة والاجتماعية والثقافية من ضغوطات كبيـرة على الأسرة، وعلى الشباب أيضًا. وكذلك فقـدان الأسرة لكثير من وظائفها وقيمها. وركّزوا على أساليب إدارة الأسرة (بالحوار والتفاوض لا بالعنف). وتناولوا مشكلات الأسرة والشباب ضمن قضايـا الزواج والعنوسة؛ البطالة؛ استغلال الشباب في العمـل التطوعي؛ تنظيم الأسرة؛ حماية الهوية الوطنيّـة. واقترحوا تأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجـل والمرأة، وتفعيل دور المرأة لتثبت وجودها، وجعل نموذج الشباب المبدع حافزًا للشباب نحو التقدّم والتطوّر.

٣- الصحة والبيئة

الرئيس: **د. عدنان الطوباسي**/الأردنّ

المقرّر: **د. علاء صادق**/مصر

ناقش المشاركون قضايا مثل تلوث المياه، ومستقبل المياه كمًا ونوعًا، والمشكلات الصحيّة (الإيدز والكبد الوبائي؛ فضلاً عن الإدمان والأمراض النفسيّة)، وقضايا الطاقة والوقود الحيوي والبحث العلمي، وسوء استخدام الأدوية وزيادة أعداد المرضى، والتغيرات المناخية والتصحّر. ولاحظوا عدم وجود استراتيجيّة عربيّة لحماية البيئة. ومن أهم الحلول المقترحة لهذه القضايا: توجيه الشباب العربي في الخارج لعمل دراسات وبحوث علميّة، والعمل على نقل المعرفة والخبرة إلى بلدانهم الأصليّة، وتأكيد دور الشباب في التوعية من الأمراض والتلوث، والاهتمام بالعلاج الأخلاقي (الوازع الديني)، وإقامة آليّات تشبيك بين العلماء وأساتذة الجامعات وشباب الباحثين في الوطن العربي، والقيام بعمل مشروعات بحثيّة عربيّة مشتركة، وإيجاد قاعدة بيانات للعلماء العرب، وتأكيد دور الجمعيات الأهلية الشبابيّة في الإسهام بالبحوث العلمية.

٤- المواطنة والمشاركة الشبابيّة في الحياة العامة

الرئيس: **أة. نانسي أبو حيّانة** /الأردنّ

المقرّر: **أ. رضا علي عيسى** /ليبيا

أكّد المشاركون أهمية الديمقراطية في تفعيل المشاركة الشبابيّة وتطبيقها عمليًا ضمن شمولية القضايا المجتمعية، وتناولوا دور الأسرة بوصفها نواة للحوار والمشاركة في بناء المجتمع، وضرورة الاستماع للشباب وإيلاء آرائهم الاهتمام ومناقشتهم بشكل منظّم، وأن تكون المشاركة حقًا من حقوق الشباب ضمن التشريعات، وإعادة النظر في النظم التعليمية العربية التي تحدّ من إطلاق طاقات المشاركة الشبابيّة في مختلف الميادين، ورفض النخبوية ووجود نُخب بمعنى الفوقية والشللية والواسطة. ولاحظ المشاركون تفاوت مستويات المشاركة الشبابيّة وأشكالها؛ بل ومفاهيمها المجتمعية المحلية في الأقطار العربية. وأكّدوا أهمية المشاركة بوصفها حقًا وتعبيرًا عن المواطنة، وتوسيع دائرتها لكسب أكبر هامش من الحرية، على أن تبدأ من الأسرة، ودون أن تلغي هذه المشاركة النخبوية القائمة على أسس سليمة.

٥- التأثير الديني والشباب

الرئيس: أ. **خالد حباني**/السعودية

المقرّر: أ. **خالد أبو رقية**/فلسطين/ألمانيا

ناقش المشاركون ضمن هذا الموضوع قضايا الدين والدولة، والدين والسياسة والخطاب الديني، والسلطة الدينية، وعلاقة العولمة بالإصلاح والأخلاق، ودور الانتماء الديني في حلّ المشكلات الاجتماعية والقيمية، والتأثير الديني في الحياة العملية، ودور/تأثير المؤسسات الدينية إيجابًا وسلبًا، والوسطيّة، والحوار بين أتباع الأديان. ولاحظ المشاركون أن الخطاب الديني المباشر لا يصل إلى الشباب، وإنما الطريقة غير المباشرة في إيصال هذا الخطاب إليهم هي الأجدى؛ ما يتطلّب وجود سياسة لهذا الخطاب وأسلوبه وكيفيّة توجيهه. وأن على الشباب أن يستغل العولمة في قضايا الإصلاح والاتصال والتواصل، مع ضرورة الاهتمام بتعريف الشباب بمصطلحات مثل العولمة، والعلمانية، والعالمية، والفروقات التفسيرية بينها. وعدّ المشاركون الإصلاح جزءًا من الدين في إصلاح الأسرة والعدالة والحرية، في مجالات الحياة كافة.

٦- البطالة وفُرص العمل

الرئيس: أة. **ابتسام الصمادي**/سورية

المقرّر: أ. **محمد المشايخ**/الأردنّ

تناولت موضوعات النقاش إصلاح التعليم ودوره في خلق فرص العمل للشباب وتقليص حجم البطالة، والنظرة الاجتماعية للخريجين وتخصصاتهم، وإزالة العوائق الأيديولوجيّة التي تؤثر على سوق العمل، والسياسات والخطط والبرامج لتفعيل دور الشباب في حقول الإنتاج الاقتصادي، ودور الثقافة المجتمعية والمؤسسات الثقافية في هذا السياق. وبرزت خلال النقاش آراء شبابية نادت بضرورة العمل على تغيير التصنيف الاجتماعي للمهن والتخصصات وإعلاء قيمة العمل ما دام منتجًا ويخدم المجتمع ويحقق النماء له، وتشجيع الشباب على القضاء على ثقافة العيب، لكن مع الاهتمام بجودة التعليم وتوظيف المناهج التعليمية أو جانب منها في هذا الإطار. ولاحظ المشاركون أثر موضوع تصنيف المهن على الزواج وانعكاساته السلبية، ونادوا بأن تقوم الدول بوضع الخطط والسياسات المناسبة لاستيعاب أعداد الخريجين المتزايدة، وإزالة عوائق انتقال العمالة بين الدول العربية من خلال سوق عربية مشتركة، وتشجيع المبادرات الفردية والأفكار الشبابية الإبداعية بشكل مؤسسي وعلى أسس استراتيجية. كذلك الاهتمام بالتدريب على الحِرَف، وتسهيل تمويل مشروعات الشباب (المشروعات الصغيرة)، وإعطاء الشباب الكفوء الفرصة للتقدم في مواقعهم وتفويضهم، حتى لا تبقى الوظائف مكرّسة لأشخاص بعينهم بعيدًا عن اعتبارات تطوّر الحياة.

٧- المساواة والمحسوبيّة والواسطة

الرئيس: أ. **طارق مفتي**/سورية/كندا

المقرّر: د. **حسين محادين**/الأردنّ

أ. **طارق سعايدة**/الأردنّ

ناقش المشاركون التأثير المدمّر للواسطة والمحسوبية والتمترس في الوظائف في شلّ جانب كبير من المجتمع يمثّله الشباب؛ ما يؤدي إلى افتقاد المؤسسيّة وعدم الشعور بالانتماء، والإضرار بالتنمية ومستقبلها، وانتشار الممارسات الاجتماعية الخاطئة، واتكال الشباب لا على علمهم؛ بل على الواسطة والاعتبارات الشخصيّة. وركّز المشاركون على دور التعليم بالحوار والمشاركة لا التعليم التلقيني في محاربة ظواهر الواسطة والمحسوبيّة، والتقليل ما أمكن من الفساد، وطالبوا بأن تعدّ الواسطة جرمًا يُعاقَب عليه، مع الاهتمام بتنمية الشعور بالمسؤوليّة، ومحاربة محاولات إضعاف ثقة الشباب بأنفسهم.

٨- التشريعات والوعي القانوني لدى الشّباب

الرئيس: أ. **سعيد يحياوي**/الجزائر

المقرّر: أ. **السيد أمجد جلال أحمد**/البحرين

ربط المشاركون بين هذا الموضوع وموضوع المواطنة بوصف الوعي القانوني أحد متطلّبات المواطنة. ونادت بعض الآراء في هذا المجال بمشاركة الشباب في صياغة التشريعات المتعلّقة بهم؛ محذرةً من أن نقص وعي الشباب بحقوقه العماليّة يهدد أسس وجوده القانوني (هويته التشريعية!)، وطالبوا بدور فاعل لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب في بث الوعي القانوني، وتمثيل الشباب في المواقع القياديّة، والبدء بالتوعية القانونية منذ مراحل الدراسة الأولى وبالتدريج، ومراقبة الانتهاكات القانونية لحقوق الشباب، وإيجاد قنوات وطنيّة لسماع صوت الشباب والتحاور معهم، وردم الفجوة بين المؤسسات التشريعية، لا سيما البرلمانات، والشباب في إطار الفجوات بين هذه المؤسسات والمجتمع بشكلٍ عام، وإيجاد الآليات المناسبة للتوعية وأساليب التطبيق.

٩- حريّة التعبير

الرئيس: دة. **سرور قاروني** /البحرين

المقرّر: أة. **نادية السقّاف**/اليمن

تعرّض المشاركون لأثر الإعلام والحروب في المنطقة على حريّة التعبير، وناقشوا أثر التطورات التكنولوجيّة في هذا المجال، وكذلك في ما سمّي «انفلات التعبير»، والضغوطات التي يمارسها أصحاب المؤسسات الإعلاميّة ورؤساء التحرير. وطالب الشباب بالعمل على توسيع الانتشار الإعلامي وتأهيل الإعلاميين، وزيادة التدريب على مهارات الاتصال لضمان حريّة التعبير. كما ناقشوا معنى مصطلح «الحريّة المسؤولة» من جانب أنه يُستخدَم بشكلٍ قمعي أحيانًا للحدّ من حريّة التعبير، واستعمال ثقافة الخوف أو التخويف للغاية نفسها، وبيّنت بعض الآراء المطروحة أهميّة التفريق بين المطالبة بحريّة التعبير ومجرّد محاولات الهروب من الكبت، وأن حريّة التعبير طريق للحصول على باقي الحريّات. وناقش المشاركون أيضًا أثر الأديان والمذاهب والأعراف والعادات الاجتماعيّة في هذه القضيّة، ودور الأسرة في تنشئة الأبناء على حرية التعبير البناءة والمجبولة بالصراحة والصدق، وتوفير الأمان والأمن لبيئة إيجابية في حريّة التعبير.

لقطات

* كثير من النقاط التي طرحها أصحاب الأوراق (**د. عبد الوهاب نور ولي وأ. وائل عباس**) كانت محلّ نقاش من أوجه مختلفة وحسب الموضوعات في ورش العمل.

* ثلاث قضايا أساسيّة لوحظ أنها استأثرت أو كان لها صلة واضحة بالنقاشات داخل ورشات العمل، وهي: **قيم الأسرة ضمن الإطار الاجتماعي، والإعلام وتأثيرات التكنولوجيا، والديمقراطيّة ممارسةً ومؤسسات**.

* مشاركة بعض العرب في المهجر، أفسح المجال لعقد مقارنات واضحة بين أوضاع الشباب العربي في بلدانهم وفي المهاجر من جهة، وبين الشباب العربيّ عمومًا والشباب الغربيّ.

* هنالك **رفض شبه عام يبدو من خلال النقاشات لمفهوم «النخبة» وطريقة استخدامه عربيًا**، لكون هذا الاستخدام يتيح تصنيفات تحاصر الشباب وتحدّ من مشاركاتهم وفرصهم في الميادين المختلفة، كما أنه يتناقض وانفتاح العالم على بعضه بعضًا في هذا العصر.

الجلســة الختاميّة

أكد **سموّ الأمير الحسن بن طلال** في حديثه إلى المشاركين في الجلسة الختاميّة أن التشريعات والوعي القانوني أمر أساسي من متطلبات المواطنة وتعني للجميع المشاركة في بناء المواطنة المنشودة؛ قائلاً: إن أثر الإعلام والحروب والتطوّرات التكنولوجية جاء بما يسمى «انفلات التعبير»، لذا فالحرية المسؤولة هي أساس المواطنة، وأن المكنوز من المسؤولية مرتبط بالمكنوز من المعرفة، وأن القناعات يجب أن تُبنى على خلفية متعارف عليها من المعرفة الجمعية؛ داعيًا إلى تشكيل فرق مدرّبة ومؤهلة لتقصّي الحقيقة الاجتماعية، ووجوب التفكير في إنشاء مكاتب لإرشاد المواطنين في هذا السياق.

وأضاف سموّه في معرض قراءته لمخرجات الجلسات الحوارية: أملي في أن يأتي اليوم الذي يشهد فيه الوطن العربي الكبير مؤتمرات للمواطنة تستند إلى تفعيل الحوار الصريح المسؤول والمدوّر بين المواطنين؛ داعيًا إلى التفكير بصورة جادّة في تشكيل مجموعات للتفكّر والتدبّر في مختلف القضايا التي تهمّ المواطن العربي. وأكد ضرورة أن تشكّل مختلف المبادرات والمشروعات العربية للتنمية والتطوير رؤى تتقاطع بين الإعلام والمؤسسات الدينية والأسرة والمجتمع المحلي ومختلف الهيئات الاجتماعية، من أجل توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز واقع الإنسان العربي، والوصول به إلى مستقبل آمن ومزدهر.

وقال سموّه: إن أبرز ما لاحظه في المؤتمر هو تلك التّشاركيّة النّاضجة، وذلك النّبل البيّن في المحادثة والإصغاء. والأهمّ الرّيادة والابتكار والقيادة. فقد شاهدْنا حقًّا قادة المستقبل يتحاورون ويُخطّطون ويتفكّرون؛ مضيفًا أنه لا بدّ من الرّبْط بين شتّى الأفكار النيّرة التي قدّمها المشاركون الشباب والخلوص إلى رؤية ورؤيا شبابيّة متدفقة رشاقةً وألَقًا.

وكذلك، لا بدّ من الفكر العمليّ الذي ينقلنا من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال، الفكر العمليّ الذي يستند إلى المشروعات الفاعلة والعمل التّطوعي والتّواصل والتّشبيك على أوسع نطاق.

ودعا سموّ الأمير الحسن الشباب إلى العمل دومًا على تعزيز مهارات الابتكار والقيادة، والمحافظة على الذكاء والحكمة الاجتماعية والجمعية ومحصّلة الشورى

والقياس؛ مؤكدًا أن الحالة الشبابية ليست فئةً عمرية بل تعتمد الخبرة والخبرة النظيرة في المجتمعات العالمية.

وقال سموّه: إن المعرفة يجب أن تقودنا إلى تبنّي المعايير الدولية. فالحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المهنية جميعها يربطها قاسم مشترك، ألا وهو الفكر. وعلى هذه القطاعات أن تعمل معًا لتطوير مناظراتْ «ثيميّة»، خاصةً فيما يتعلق بميثاق المواطنة؛ مشيرًا إلى مشروع الميثاق الاجتماعيّ لمواطني الدول العربيّة، الذي تمّ توزيع استمارة خاصةْ به على هيئات المجتمع المدنيّ العربيّ متضمنةً نمطًا موضوعيًّا من الأسئلة وليس سياسيًّا، من أجل تأسيس قاعدة معلوماتيّة اجتماعية دقيقة، حتى لا نبقى تحت تأثير ما تبثّه إلينا وسائط الإعلام الغربيّ عن الانتهاكات المتعلّقة بالإنسان العربيّ وحقوقه.

وأكّد سموّه أنه بالحوار والتفاوض، لا بالعنف، تستطيع الأسرة العربية التقدّم والتطوّر. ولا بدّ في هذا السياق من التواصل والتفاعل مع محيطنا من الأصدقاء والأحبة، حتى تتمكّن الأسرة العربية من التغلّب على ما يواجهها من ضغوطات وما تتعرّض إليه كينونتها من تآكل.

وحذّر سموه من الخطر المتزايد الذي تواجهه اللغة العربية في فلسطين التاريخية، والذي يأتي من الأصوات التي بدأت تطالب إسرائيل بضرورة تنازلها عن العربية بوصفها لغة ثانية؛ متسائلاً عن موقف العرب واللغة العربية من المعايير الدولية، وداعيًا إلى البدء بسيرورة من اللبنات الأساسية التي ننتقل من خلالها إلى برامج عمل تؤكّد أصالة الردّ العربي على غياب المشاركة العربية في صياغة المعايير الدولية.

وجدّد سموّه دعوته إلى ضرورة تفعيل الإسهام العربي في الائتلاف الدولي للقواسم العالمية المشتركة. فأي عمل ثنائي يظلّ قاصرًا عن الوصول إلى الهدف، ولا بدّ من المشاركة الفاعلة في ذلك الائتلاف الذي يسعى إلى تعزيز الروابط الإنسانية والمعالجة العميقة للمعاناة البشرية.

كما أكّد سموّه ضرورة العناية بالمصادر الطبيعية والإنسانية والاقتصادية، فمستقبل هذه المنطقة يتطلب تقسيمًا مناسبًا يرتبط بالمستهلكين والمنتجين ضمن سياق تطوير مجتمعْ للماء والطاقة من أجل البيئة الإنسانية؛ مشددًا على أهمية تكثيف التوجهات العلمية والأكاديمية والتربوية نحو تشجيع السياسات التصوّرية أو التخطيطية، والدراسات التي تركّز على الاهتمام بالعلاج الأخلاقي، إلى جانب مشروعات بحثية عربية مشتركة تؤسّس لقاعدة معرفية للحالات النفسية والاجتماعية، من أجل السير بخطوات واثقة نحو مستقبل مثمر ومتطور في المنطقة، وكذلك لا بدّ من العمل الجاد في سبيل التمكين القانوني للفقراء، وجعل القانون يعمل من أجل الجميع.

وأضاف سموّه أنه في هذا المجال، لا بدّ أيضًا من توفير منابر للحوار بين المواطنين العرب بشتى الوسائل التواصلية والإلكترونية والتعليم الافتراضي والتحاور عبر الأثير، من أجل تعزيز روح العطاء والعمل لدى الملايين الباحثين عن الأمل، وسدّ الفجوة في الكرامة الإنسانية؛ داعيًا إلى التركيز على مفهوم الدولة المدنيّة، ومشيرًا إلى نموذج دولة المدينة المنوّرة، التي كانت مشروع دولة تحترم الآخر على أساس الاحترام للتنوع الثقافي.

وختم سموّه بالقول: إن المهم عندي هو أن ننتقل إلى إعلان الالتزام، بنيّة صادقة، بحركة التغيير وبناء السّلم الاجتماعي فيما بيننا نحن العرب، وأن نقرّب ما بين العقل والفؤاد، وأن نتمسّك بدقائق العلوم وفضائل النفس لبثّ الحياة في هذه الأمة العربية التي هي في أمسّ حاجة إلى الحديث عن الحياة.

من ناحيته، أشاد معالي أ. **محمد أبو زيد مصطفى**، وزير الدولة، للثقافة والشباب والرياضة السوداني، بفعاليات المؤتمر، وقال: إن ما ورد في هذا المؤتمر من موضوعات وأفكار يدل على أن هنالك حيوية لدى شبابنا العربي، وهو أمر يبشر بالخير، وذلك الحديث ما يدور في ساحة الفكر والاهتمام القيادي الدولي والأقاليم، وهي تحديات تواجه الشباب أينما كانوا.

وقال رئيس المجلس الأعلى للشباب **د. عاطف عضيبات**: إن ما توصّل إليه المشاركون سيكون موضع اهتمام غير عادي على مستوى المجلس الأعلى للشباب واللجنة الشبابية لمجلس وزراء الشباب العرب، خاصة ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الشباب؛ مضيفًا إن تمكين الشباب العربي لا يمكن أن يتم بعيدًا عن التشاركية والحوار، ولا بد من أن نتوسّع بهذا المفهوم ليكون إقليميًا وعالميًا. وأشار إلى الجهد المبذول في الأردن من جانب **جلالة الملك عبد اللّه الثاني** في دعم الشباب، هذه الفئة المؤهّلة لقيادة التغيير، وقد سماهم جلالته فرسان التغيير.

من جانبه تحدث **الشريف فواز شرف** عن أهمية الفاعلية بين الشباب العرب، وهي ظاهرة صحية يجب أن يبنى عليها لطرح الأفكار وبناء المجتمعات؛ مؤكّدًا في الوقت نفسه أهمية الحوار وتبادل الخبرات بين الشباب والشابات. أما الشابة **أة. سمر المزغني** فقالت إنه على الرغم من التحديات والمشكلات التي تحيط بالشاب العربي، إلا أن ذلك لا يمنعه من التفكير بالحلول والبحث عن الذات والوقوف على قضاياه؛ ساردةً تجربتها الشخصية في النجاح ودعمها في مجال الكتابة. كما استعرض **د. حسن نافعة** خلاصات من نتائج الجلسات والنقاشات المستفيضة التي جرت في المؤتمر، والتي تمحورت حول المؤسسات والقضايا الشبابية، والتشبيك والتواصل، ومستقبل العمل الشبابي من منظور الشباب. ■

السجلّ المصوّر










عمّان؛ ١٤-١٥ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨
المتحدث




نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي



أسماء أعضاء اللّجنة الشّبابيّة

١- الشريف فواز شرف

وزير شباب ورياضة سابق

رئيس الّلجنة الشّبابيّة

عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء/منتدى الفكر العربيّ

٢- الأُستاذ الدّكتور حسن نافعة

الأمين العام/منتدى الفكر العربيّ

٣- الأُستاذ الدّكتور هُمام غَصِيب

نائب الأمين العام/ منتدى الفكر العربيّ

مستشار سمو الأمير الحسن بن طلال

مقرّر الّلجنة الشّبابيّة

٤- الأُستاذ الدّكتور إبراهيم بدران

مستشار الرئيس للعلاقات الدّولية/جامعة فيلادلفيا

٥- الأُستاذ الدّكتور سري ناصر

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية

٦- الدّكتور محمود سعود قظام السرحان

مساعد الأمين العام/المجلس الأعلى للشباب

٧- قدس الأرشمندريت الدّكتور قيس صادق

مدير مركز الدّراسات المسكونيّة

٨- السيّدة سمر الكلداني

مديرة جائزة الحسن للشباب

٩- الدّكتورة نسرين الشمايلة

مستشارة

١٠- الآنسة ضياء العوايشة

باحثة وإعلامية

التلفزيون الأردني

١١- الأُستاذ حسام نفاع

مركز الدّراسات المسكونيّة

١٢- الأُستاذ حسن بلال التل

المركز الأردنيّ للدراسات والمعلومات/جريدة «اللواء»

١٣- الأُستاذ كايد هاشم

المساعد التنفيذي

منتدى الفكر العربيّ

١٤- الآنسة هنيدا القرالة

أمينة سر المؤتمر

مسؤولة الشؤون الإدارية وأمانة سر اللجان

منتدى الفكر العربيّ

١٥- السيدة هديل الزعبي

مسؤولة الإعلام والعلاقات العامة

منتدى الفكر العربيّ

أسماء المشاركين في

المؤتمر الشّبابيّ الثّالث
«نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ»

[ألفبائيًا، مع حفظ الألقاب]

الأردنّ

١- إبراهيم الزقرطي
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٢- إبراهيم كلوب
جمعية أصدقاء البرلمان الأردنية
الأردنّ

٣- أحمد الطراونة
رئيس قسم المباحث الإنسانية
إدارة المناهج والكتب/وزارة التربية والتعليم
الأردن

٤- أحمد العزوني
طالب
جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٥- أحمد الغريب
الأردنّ

٦- إسراء أحمد صبيحات
الجامعة الأردنية/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٧- أسماء نبيل أحمد أبو داود
جامعة الحسين بن طلال/ المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٨- أسيل غسان إسماعيل الفطافطة
ملحق شباب جريدة «الدستور»
طالبة في كلية الآداب/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٩- أشرف الحديدي
مستشار مالي/أمانة عمّان الكبرى
الأردنّ

١٠- أغادير جويحان
مديرة مكتب سمو الأميرة تغريد محمد والسكرتيرة التنفيذية لسمو الأمير محمد بن طلال
الأردنّ

١١- إكرام الزعبي
مذيعة ومعدّة برامج/التلفزيون الأردني

١٢- أكرم حسان شريم
كلية المجتمع/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٣- أماني فكري جلنبو
طالبة/جامعة الزيتونة
(أمريكية أردنية)

١٤- إياد يوسف الخضر
الجامعة الهاشمية/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٥- إيفان قدري قرشة
طالب دكتوراة/جامعة ليفربول/بريطانيا
الأردنّ

١٦- إيمان مرزوق
ملحق شباب جريدة «**الرأي**»
الأردنّ

١٧- أيمن حسين الزيود
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

١٨- بسام الهلسة
كاتب في الشؤون الفكريّة والثقافيّة/جريدة «**الدّستور**»
الأردنّ

١٩- بيان خالد قطيشات
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٢٠- بيان عبد القادر حسناتو
مقرّرة فريق العمل الشبابيّ
مركز «الأفق» للمؤتمرات الحوارية
الأردنّ

٢١- تقوى الهروط
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

٢٢- ثابت الطاهر
وزير سابق
مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان
الأردنّ

٢٣- ثامر مازن عبيدات
الجامعة الهاشمية
المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٢٤- جواد العناني
وزير سابق/عضو المنتدى
شركة أبعاد للاستثمارات
الأردنّ

٢٥- حسام تيسير مفلح شطناوي
جامعة العلوم والتكنولوجيا
المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٢٦- حسن الأنباري
مستشار الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي/عضو المنتدى
الأردنّ

٢٧- حسين محادين
أستاذ في قسم علم الاجتماع /جامعة مؤتة
الأردنّ

٢٨- حسين نشوان
الدائرة الثقافية/جريدة «**الرأي**»
الأردنّ

٢٩- حلمي ساري
رئيس قسم علم الاجتماع/ الجامعة الأردنية
الأردنّ

٣٠- حنان العمايرة
طالبة/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٣١- خليل الخطيب
جريدة «**السجلّ**» الأسبوعية الأردنية
الأردنّ

٣٢- خولة المومني
محامية
الأردنّ

٣٣- دالا مخلص الحديدي
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٣٤- دانا متعب القاضي
معلمة
الأردنّ

٣٥- دعاء جمال البرقان
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٣٦- راسم محمد مخادمة
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٣٧- رانية عقله حداد
مهندسة معمارية
مخرجة وكاتبة في الصحافة السينمائية
الأردنّ

٣٨- ربى عطية
ناشطة شبابيّة
الأردنّ

٣٩- رشا الكسواني
الجمعية الثقافية للشباب والطفولة
الأردنّ

٤٠- رشا ناصر حمد القاضي
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

٤١- رضوان محمود المجالي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

٤٢- روان اسماعيل الطوالبة
جامعة العلوم والتكنولوجيا /المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٤٣- رولا حبايبة
جمعية الشابات المسيحيات
الأردنّ

٤٤- زياد الرواضية
الهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري «بيت الأنباط»
الأردنّ

٤٥- زيد المناصير
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٤٦- سامر الحديدي
ملحق شباب جريدة «الدستور»
طالب في كلية الطب/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٤٧- سامر مراشدة
جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٤٨- سامي الخزندار
مدير عام المركز العلمي للدراسات السياسية/عضو المنتدى
الأردنّ

٤٩- سامي محمود
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٥٠- سعاد نوفل
منسقة الإعلام والاتصال
الملتقى التربوي العربيّ
الأردنّ

٥١- سعد الزعبي
جامعة العلوم والتكنولوجيا /المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٥٢- سعيد الروسان
طالب/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٥٣- سفيان كامل أبو صافي
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٥٤- سلام محمود غنيم
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٥٥-سليمان النوافلة
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

٥٦- سناء الإمام
مديرة مركز الإعلاميات العربيات
الأردنّ

٥٧- سناء موسى
باحثة أكاديمية
المركز العلمي للدراسات السياسية/مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي
الأردنّ

٥٨- سنان صويص
ناشطة شبابيّة
الأردنّ

٥٩- سهى النجار
مديرة مركز الأميرة بسمة للشباب
معهد الملكة زين الشرف التنموي
الأردنّ

٦٠- سوسن بركات
المركز الأردني للدّراسات والمعلومات
جماعة الرواد
الأردنّ

٦١- شريهان الزغول
طالبة/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٦٢- صديقة هشام القطان
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٦٣- صفاء الشويحات
مستشارة قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
الأردنّ

٦٤- طارق إبراهيم الشرع
جامعة جرش/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٦٥- طارق زياد الناصر
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٦٦- طارق سعايدة
محامي
الأردنّ

٦٧- طاهر المصري
رئيس وزراء سابق/عضو مجلس الأعيان
مفوض جامعة الدول العربية لشؤون مؤسسات المجتمع المدني
نائب رئيس مجلس الأمناء في المنتدى
الأردنّ

٦٨- طه ياسين
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

٦٩- عاطف عضيبات
رئيس المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

٧٠- عاكف أحمد أبو شنك
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٧١- عايد يانس
كاتب ومعلم/وزارة التربية والتعليم
الأردنّ

٧٢- عبد السلام محمود مصطفى
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٧٣- عبدالله أبو رمان
مدير المركز الثقافي الملكي
الأردنّ

٧٤- عبدالله رضوان
مدير الدائرة الثقافية/أمانة عمّان الكبرى
الأردنّ

٧٥- عبير داعس أبو سعدة
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٧٦- عبير عيسى
برنامج بلا حدود
مركز الدارسات المسكونية
الأردنّ

٧٧- عبير قطناني
المعهد الدبلوماسي الأردني
الأردنّ

٧٨- عدنان الطوباسي
رئيس الجمعية الثقافية للشباب والطفولة
الأردنّ

٧٩- عدنان بدران
رئيس وزراء سابق/عضو مجلس الأعيان
نائب رئيس مجلس الأمناء ورئيس لجنة الإدارة في المنتدى/رئيس جامعة البترا
الأردنّ

٨٠- عدنان عارف أبو زر
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٨١- علا جروان
طالبة/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٨٢- علاء السلال
طالب/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

٨٣- علاء جرادات
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٨٤- علي عدينات
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

٨٥- علي كنعان
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

٨٦- عليا بريزات
ناشطة شبابيّة
الأردنّ

٨٧- عماد بركات الشهاب
منسق دائرة البرامج
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

٨٨- عمر شديد
مدير مكتب صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
مدير مكتب شؤون الطلبة الوافدين/مدير وحدة متابعة الخريجين/ جامعة الزيتونة
الأردنّ

٨٩- عيسى المرازيق
وحدة التوعية والتدريب
المركز الوطني لحقوق الانسان
الأردنّ

٩٠- غادة بدر
باحثة وكاتبة
الأردنّ

٩١- غالي عودة
ناشط شبابيّ
الأردنّ

٩٢- فادي الموّاج
مسؤول النشاط الثقافي
إدارة النشاطات التربوية/وزارة التربية والتعليم
الأردنّ

٩٣- فادي بسام الكردي
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٩٤- فادي بشير
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٩٥- فادي عويدات
مدير مكتب الطلبة الوافدين/ الجامعة الهاشمية
الأردنّ

٩٦- فادي وهاب
برنامج بلا حدود
مركز الدارسات المسكونية
الأردنّ

٩٧- فايز الرقيبي
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

٩٨- فتحي درادكة
محاضر غير متفرغ /جامعة اليرموك
الأردنّ

٩٩- فخري صالح
مدير الدائرة الثقافية
جريدة «**الدستور**»
الأردنّ

١٠٠- فريال العلي
باحثة وأستاذة جامعية
الأردنّ

١٠١- فلسطين زهير فوزي الدغيلي
جامعة البلقاء التطبقية/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٠٢- فيصل العزة
الأردنّ

١٠٣- لينا أبو كف
منسقة برامج الشباب
مركز الدارسات المسكونية
الأردنّ

١٠٤- لينا خميس
منظمة اليونسكو/رئيس القسم الثقافي
الأردنّ

١٠٥- لينا نصراوين
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

١٠٦- ماجدة عبد المجيد
رئيس الجمعية الثقافية للشباب والطفولة
الأردنّ

١٠٧- مارينا سمير كلداني
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

١٠٨- مازن ابراهيم يوسف أبو قمر
جامعة العلوم والتكنولوجيا / المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٠٩- محمد الفريد
حدائق الملكة رانيا/أمانة عمّان الكبرى
الأردن

١١٠- محمّد المشايخ
مندوب مؤسسة عبد العزيز البابطين للإبداع
الأردنّ

١١١- محمّد الملكاوي
المستشار الإعلامي لوزير الثقافة
الأردنّ

١١٢- محمّد الهبارنة
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

١١٣- محمد خليف الخوالدة
جامعة جرش
المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١١٤- محمد خماسة
جامعة العلوم والتكنولوجيا
المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١١٥- محمد دراوشة
طالب/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

١١٦- محمّد زرقان
مسؤول رابطة الشباب الديمقراطي
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
الأردنّ

١١٧- محمّد عودة
الجمعية الثقافية للشباب والطفولة
الأردنّ

١١٨- محمد قاسم السطومي
سلطة منطقة العقبة الخاصة
الأردنّ

١١٩- محمد مروان القضاة
طالب/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

١٢٠- محمد نايل رقاد
الجامعة الهاشمية/المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٢١- محمود الفقيه
منتدى جامعة الدول العربية الأول للشباب
الأردنّ

١٢٢- مروة سعودي
المنسقة الإقليمية لمشروع «سفر»
الملتقى التربوي العربيّ
الأردنّ

١٢٣- مصلح المجالي
مدير مكتب الطلبة والوافدين/جامعة مؤتة
الأردنّ

١٢٤- معاوية أحمد
هيئة شباب **«كلنا الأردنّ»**
الأردنّ

١٢٥- معتصم علاونة
محامي/حزب البعث العربي التقدمي
الأردنّ

١٢٦- منار السيوف
طالبة/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

١٢٧- منذر المصري
الأمين العام/جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية
الأردنّ

١٢٨- منذر خلايفة
الشركة العامة للحاسبات والإلكترونيات
الأردنّ

١٢٩- منى مخامرة
محامية/جمعية الشابات المسيحيات
الأردنّ

١٣٠- منير بني يونس
مكتب جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

١٣١- مهند زويد
منسق دائرة المبادرات
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

١٣٢- موسى حياري
رئيس جمعية تنمية الديمقراطية
الأردنّ

١٣٣- نانسي أبو حيانة
كاتبة ومديرة حدائق الملكة رانيا
الأردنّ

١٣٤- نبيل المجالي
مدير مكتب رعاية شؤون الطلبة الوافدين
عمادة شؤون الطلبة/الجامعة الأردنية
الأردنّ

١٣٥- نجاد نجادات
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

١٣٦- نداء الشناق
ملحق شباب/جريدة «**الرأي**»
الأردنّ

١٣٧- نور صالح الشناق
ناشط شبابيّ
الأردنّ

١٣٨- نور عماري
برنامج بلا حدود
مركز الدارسات المسكونية
الأردنّ

١٣٩- هداية فريحات
هيئة شباب «**كلنا الأردنّ**»
الأردنّ

١٤٠- هديل عاشور
صيدلانية
الأردنّ

١٤١- هشام المجالي
مؤسسة الموانيء
الأردنّ

١٤٢- هناء علي سلامة
الجامعة الهاشمية /المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٤٣- وسام حداد
جمعية الشابات المسيحيات
الأردنّ

١٤٤- ولاء محمد علي حسن
جامعة الزرقاء الأهلية
المجلس الأعلى للشباب
الأردنّ

١٤٥- ولاء هاني شريم
طالبة/جامعة فيلادلفيا
الأردنّ

١٤٦- يزن النعيمات
محامي
الأردنّ

الإمارات

١٤٧- جمال محمّد الحمادي
مدير إدارة الأنشطة الشبابية والثقافية
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة
الإمارات/دبي

١٤٨- عبدالله إسماعيل
مشرف نشاط أول
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة
الإمارات/دبي

البحرين

١٤٩- أحمد سعيد جاسم
طالب/جامعة اليرموك/الأردنّ
البحرين

١٥٠- سارة جاسم مسيفر
أخصائية بحوث ووثائق
معهد البحرين للتنمية السياسية
البحرين

١٥١- سرور قاروني
مشرفة مركز «كن حرًا»
رئيسة جمعية البحرين النسائية
البحرين

١٥٢- السيد أمجد جلال أحمد
محامي
البحرين

١٥٣- محمد جواد الشويخ
طالب /الجامعة الأردنيّة /الأردنّ
البحرين

تونس

١٥٤- سمر المزغني
أصغر كاتبة في العالم
تونس

١٥٥- المنصف الشاوش
مدير مركز المعلومات /وزارة السياحة
ناشط بالجمعية التونسية للاتصال وعلوم الفضاء
تونس

الجزائر

١٥٦- سعيد يحياوي
عضو مجلس الاتحاد الوطني الطلابي الحر
الجزائر

١٥٧- محمد لخضاري
مدير يومية «**المواطن**» الجزائرية/كاتب صحافي

١٥٨- لوينسي محمد
الجزائر

١٥٩- مصطفى نواسة
رئيس المجلس الوطني
الاتحاد العام الطلابي الحر
الجزائر

١٦٠- نبيل يحياوي
طالب دراسات عليا/جامعة آل البيت
الجزائر

١٦١- وداد بشير ظافري
طالبة/جامعة اليرموك/الأردنّ
الجزائر

سلطنة عُمان

١٦٢- عبدالله علي محمد الهاشمي
طالب/جامعة الزيتونة/الأردنّ
سلطنة عُمان

١٦٣- فتحية غابش الزامي
طالبة/جامعة الزيتونة/الأردنّ
سلطنة عُمان

السعوديّة

١٦٤- بكر ماجد ناصر دبولي
طالب /جامعة إربد الأهلية/الأردنّ
السعودية

١٦٥- خالد حباني
مدير تنفيذي/مشروع الشباب «بناء وعطاء»
السعودية

١٦٦- عبد الوهاب نور ولي
عضو مجلس أمناء إمارة مكة المكرمة
منسق عام مشروع الشباب «بناء وعطاء»
السعودية

١٦٧- فؤاد عطا جريبيع البلوي
طالب/جامعة الزرقاء الخاصة
السعودية

١٦٨- فيصل محمد آل مغثم
طالب/جامعة الزرقاء الخاصة
السعودية

١٦٩- محمد الدباسي
مدير عام النشاطات الشبابية
الرئاسة العامة لرعاية الشباب
السعودية

١٧٠- محمد ميروك النهدي
طالب/جامعة الإسراء
السعودية

سورية

١٧١- ابتسام الصمادي
محاضرة في قسم اللغة الإنجليزية/كلية الآداب/جامعة دمشق
عضو مجلس الشعب السوري سابقًا
سورية

١٧٢- حمزة طلال الجزار
طالب /جامعة الزيتونة/الأردن
سورية

١٧٣- خيام الزعبي
طالب دكتوراة علوم سياسية/جامعة القاهرة
سورية

١٧٤- ريما يوسف كنج
طالبة/جامعة مؤتة/الأردنّ
سورية

١٧٥- سماء جهاد الصعبي
مذيعة ومعدّة برامج ثقافية/التلفزيون السوري
سورية

١٧٦- طارق المفتي
مهندس استشاري/كندا
سورية

١٧٧- عبد الحميد عدي
مسؤول الإعلام/مشروع الشباب «بناء وعطاء»
السعوديّة

١٧٨- علي محمد برادعي
طالب /جامعة الإسراء الخاصة /الأردن
سورية

١٧٩- ماجدولين الرفاعي
مديرة موقع «ثقافة بلا حدود» الإلكتروني
ومدير تحرير جريدة «صوت»
سورية

١٨٠- هيام قسيس
لجنة المرأة/مجلس كنائس الشرق الأوسط
سورية

١٨١- يارا بدر
ناشطة شبابيّة
سورية

العراق

١٨٢- سارية عبدالملك السعدي
طالبة؛ جامعة مؤتة/الأردنّ
العراق

١٨٣- عبدالله صبحي عبدالله الحمود
طالب؛ جامعة الإسراء الخاصة /الأردنّ
العراق

١٨٤- فيصل الياسري
كاتب ومخرج
العراق

١٨٥- معتز واثق صبري
طالب؛ الجامعة الأردنية /الأردنّ
العراق

١٨٦- ميس هشام الشمري
طالبة؛ جامعة إربد الأهلية/الأردنّ
العراق

١٨٧- هند محمّد نافل
طالبة؛ جامعة مؤتة/الأردنّ
العراق

الكويت

١٨٨- أمل البنعلي
رئيسة قسم العلاقات العامة والتسويق
الجامعة الأمريكية
الكويت

١٨٩- عبيد مخلد الرميح
طالب /الجامعة الأردنية /الأردنّ
الكويت

اليمن

١٩٠- محمّد محسن الكثيري
طالب؛جامعة مؤتة/الأردنّ
اليمن

١٩١- نادية السقاف
رئيسة تحرير جريدة «**اليمن تايمز**»
اليمن

مصر

١٩٢- أحمد زهران
ناشط شبابيّ
مصر

١٩٣- أحمد شلبي
جريدة «**المصري اليوم**»
مصر

١٩٤- أحمد ماهر العشري
ناشط شبابيّ
مصر

١٩٥ إسلام محمد
ناشط شبابيّ
مصر

١٩٦- إيهاب سرور
نائب رئيس المجلس المصري الأوروبي
عضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في المنتدى
مصر

١٩٧- تامر صبري
ناشط شبابيّ
مصر

١٩٨- دعاء فرغلي
طالبة /جامعة إربد الأهلية/الأردنّ
مصر

١٩٩- صابرين فتحي السيد
طالبة؛ الجامعة الأردنية /الأردنّ
مصر

٢٠٠- علاء صادق
رئيس الأكاديمية العربية للعلماء الشباب
مصر

٢٠١- عمر عبد الفتاح
باحث/وزارة الثقافة المصرية
مصر

٢٠٢- محمد فؤاد
جريدة «الأهرام»
مصر

٢٠٣- مسعد عويس
رئيس مجلس أمناء مؤسسة سيد عويس
للدراسات والبحوث الاجتماعية
مصر

٢٠٤- منى عبد الرسول
جامعة عين شمس
مصر

٢٠٥- نسرين اللحام
الأكاديمية العربية للعلماء الشباب
مصر

٢٠٦- وائل عباس
صحافي ومدوّن إلكتروني
مصر

٢٠٧- وليد بحرية
مستشار/السفارة المصرية في الأردنّ
مصر

٢٠٨- وليد صادق
رئيس رابطة التواصل
عضو نادي الشباب في المستقبل
مصر

السودان

٢٠٩- رباب خلف الله
وزارة الدولة للثقافة والشباب والرياضة
السودان

٢١٠- محمد أبو زيد مصطفى
وزير الدولة للثقافة والشباب والرياضة
السودان

٢١١- عبدالله الحسن
الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون
السودان

فلسطين

٢١٢- أحمد خالد أحمد دراغمة
طالب /جامعة إربد الأهلية/الأردنّ
فلسطين

٢١٣- أروى العابد
وزارة الشباب والرياضة
فلسطين

٢١٤- حافظ حسام حمدان
طالب /الجامعة الأردنية
فلسطين

٢١٥- رامي مسعد
وزارة الشباب والرياضة
فلسطين

٢١٦- طارق النتشة
طالب/جامعة اليرموك/الأردنّ
فلسطين

٢١٧- محمد حجازي
ناشط شبابيّ
فلسطين

٢١٨- محمد فلاح علاونة
طالب /جامعة الإسراء الخاصة /الأردنّ
فلسطين

٢١٩- «محمّد عبد القادر» الحسيني
رئيس مجلس إدارة مؤسسة فيصل الحسيني
فلسطين

٢٢٠- مرفت جلامنة
وزارة الشباب والرياضة
فلسطين

٢٢١- مروة يوسف أحمد يوسف
طالبة/جامعة الزرقاء الخاصة
فلسطين

لبنان

٢٢٢- إليسي وكيل
السكرتير الإقليمي في الشرق الأوسط/الاتحاد العالمي المسيحي للطلبة
لبنان

٢٢٣- توفيق عسيران
رئيس جمعية تنظيم وحماية الأسرة
لبنان

٢٢٤- دارين دكر
الشبكة العالمية للأديان من أجل الطفل
لبنان

٢٢٥- شوقي أمين الدين
رئيس جمعية قادة الغد وأمينها العام
لبنان

٢٢٦- نجلا بزري
مديرة تنفيذية/ جمعية تنظيم وحماية الأسرة
لبنان

ليبيا

٢٢٧- تاليس وجدي عقيل
ناشطة شبابيّة
ليبيا

٢٢٨- رضا علي عيسى
مدير مكتب الإعلام/اللجنة الوطنية للعمل التطوعي الشبابيّ/عضو اتحاد الصحفيين العرب
ليبيا

٢٢٩- عبد الرؤوف علي بلاح
ناشط شبابيّ
ليبيا

٢٣٠- علي عتيقة
وزير سابق/أمين عام منتدى الفكر العربي الأسبق
ليبيا

٢٣١- فتح الله عبد اللطيف فتح الله
رئيس العلاقات الحكومية بمجلس الشباب العربي للتنمية
المنسق العام لمكتب الجامعات والمعاهد العليا بالمنظمة الوطنية للشباب الليبي
ليبيا

٢٣٢- فرج محمد بن سليم
الإدارة العامة للشباب
ليبيا

٢٣٣- محمود محمّد أملودة
طالب/جامعة اليرموك/الأردنّ
ليبيا

٢٣٤- مصطفى أبو القاسم بن ارحيم
ناشط شبابيّ
ليبيا

أمريكا

٢٣٥- Krystle Kaul
كريستل كول
ناشطة شبابيّة
أمريكا

المهجر

٢٣٦- جمال محمّد محمود
اتحاد الجاليات العربية
ألمانيا

٢٣٧- خالد أبو رقية
اتحاد الجاليات العربية
ألمانيا

٢٣٨- سليم بن عمارة
اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
ألمانيا

٢٣٩- عمر البوسطة
اتحاد الجاليات العربية
ألمانيا

٢٤٠- هدى الزعبي
مؤسّسة ورئيسة جمعية الثقافة العربية في مدينة غوتنبرغ
السويد

برنـــامـــج العمـــــل

اليوم الأول: الإثنين ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٩:٣٠ – ١٠:٣٠ الجلسة الافتتاحيّة

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان؛ القاعة الملوكيّة/الطّابق الأوّل]

(عريف الحفل: أ. عبدالله محمّد الحسن/السّودان)

- كلمة أمين عام المنتدى (د. حسن نافعة)
- كلمة المشاركين (أ.ة. سمر المزغني/تونس)
- كلمة اللّجنة التّنظيميّة (الشريف فوّاز شرف)
- كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال/رئيس المنتدى وراعيه

١٠:٣٠ – ١١:٠٠ استراحة

١١:٠٠ – [illegible] الجلسة الأولى/المحور الأول:

«المؤسّسات والقضايا الشّبابيّة»

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان؛ القاعة الملوكيّة/الطّابق الأوّل]

رئيس الجلسة: أ. طاهر المصري
(نائب رئيس مجلس الأمناء/المنتدى)

المقرّر: أ. جمال محمّد محمود (الأردن/ألمانيا)
(نائب في البرلمان المحلّيّ الألمانيّ)

المتحدّث: د. عبدالوهّاب نور ولي (السّعوديّة)
(منسّق عام مشروع الشّباب "بناء وعطاء")

[illegible] توزيع المشاركين على فرق العمل

الفريق الأوّل: التّربية والتّعليم (قاعة: رم ١/بهو الفندق)
الرّئيس: د. عاطف عضيبات (الأردنّ)
المقرّر: د. وليد صادق (مصر)

الفريق الثّاني: الأسـرة (قاعة: رم ١/بهو الفندق)
الرّئيس: أ.ة. سمر كلداني (الأردنّ)
المقرّر: أ.ة. ماجدولين الرفاعي (سورية)

الفريق الثّالث: الصّحّة والبيئة (قاعة: ١٠٤/ط١)
الرّئيس: د. عدنان الطوباسي (الأردنّ)
المقرّر: د. علاء صادق (مصر)

الفريق الرابع: المواطنة والمشاركة الشّبابية في الحياة العامّة (قاعة: ١٠٥/ط١)
الرّئيس: أ.ة. نانسي أبو حيّانة (الأردن)
المقرّر: أ. رضا علي عيسى (ليبيا)

الفريق الخامس: التّأثير الدّينيّ والشّباب (قاعة: ١٠٦/ط١)
الرّئيس: أ. خالد حباني (السّعوديّة)
المقرّر: أ. خالد أبو رقية (فلسطين/ألمانيا)

الفريق السّادس: البطالة وفرص العمل (قاعة: ١٠٧/ط١)
الرّئيس: أ.ة. ابتسام الصمادي (سورية)
المقرّر: د. محمود السّرحان (الأردنّ)

الفريق السّابع: المساواة والمحسوبيّة والواسطة (قاعة: ١١٠/ط١)
الرّئيس: أ. طارق مفتي (سورية/كندا)
المقرّر: د. حسين محادين (الأردنّ)

الفريق الثّامن: التّشريعات والوعي القانونيّ لدى الشّباب (قاعة:١١١/ط ١)
الرّئيس: أ. سعيد يحياوي (الجزائر)
المقرّر: أ. السيد أمجد جلال أحمد (البحرين)

الفريق التّاسع: حرّيّة التّعبير (قاعة: ١١٢ /ط ١)
الرّئيس: د.ة. سرور قاروني (البحرين)
المقرّر: أ.ة. نادية السقّاف (اليمن)

[illegible] غــداء (بدعوة من صاحب السّمو الملكي الأمير الحسن بن طلال؛ فندق راديسون ساس/المطعم الرئيسيّ/ط ١٣)

١٦:٠٠ – ١٦:٣٠ الجلسة الثّانية/المحور الثّاني:

«التّشبيك والتّواصل»

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان؛ القاعة الملوكيّة/الطّابق الأوّل]

رئيس الجلسة: د. حلمي ساري (الأردنّ)
(رئيس قسم علم الاجتماع/الجامعة الأردنيّة)

المقـرّر: أ. المنصف الشاوش (تونس)
(مدير إعلاميّة وخبير في تكنولوجيا الاتصال)

المتحدّث: أ. وائل عبّاس (مصر)
(صحافيّ)

١٦:٣٠ – ١٧:٠٠ استراحة

١٧:٠٠ – ١٨:٣٠ متابعة اجتماعات فرق العمل حسب التّرتيب السّابق

٢٠:٣٠ – عشـاء (بدعوة من البنك التّجاريّ الأردنيّ؛ مطعم طواحين الهوا/تلاع العلي/دوّار اليوبيل)

اليوم الثّاني: الثلاثاء ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨

[illegible] الجلسة الثالثة/المحور الثّالث:

مستقبل العمل الشّبابيّ من منظور الشّباب

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان؛ القاعة الملوكيّة/الطّابق الأوّل]

رئيس الجلســة: د. إبراهيم بدران (الأردنّ)
(مستشار الرئيس للعلاقات الدّولية/جامعة فيلادلفيا)

المقـرّر: أ. مصطفى نواسة (الجزائر)
(رئيس المجلس الوطني للاتحاد العام الطلابي الحر)

المتحدّث: د. سري ناصر (الأردنّ)
أستاذ علم الاجتماع في الجامعات الأردنية

[illegible] استراحة

[illegible] متابعة اجتماعات فرق العمل حسب التّرتيب السّابق

[illegible] غداء (بدعوة من دولة الأستاذ الدّكتور عدنان بدران، رئيس جامعة البترا؛ فندق راديسون ساس/المطعم الرئيسيّ/ط ١٣)

١٦:٠٠ – ١٧:٣٠ اجتماعات لجنة الصّياغة (قاعة: رم ١/بهو الفندق)

١٧:٣٠ – ١٨:٠٠ استراحة

١٨:٠٠ – ١٨:٣٠ الجلسة الختاميّة

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان؛ القاعة الملوكيّة/الطّابق الأوّل]

رئيس الجلسة: سموّ الأمير الحسن بن طلال (رئيس المنتدى وراعيه)
الشريف فوّاز شرف (رئيس اللّجنة التنظيميّة)
د. حسن نافعة (أمين عام المنتدى)

٢٠:٠٠ – عشاء وحفل سمر (بدعوة من عطوفة الأستاذ الدّكتور عاطف عضيبات، رئيس المجلس الأعلى للشّباب؛ مطعم دير القمر/عبدون)

مقـــالات

مقـالات 1

الشّعب الإسرائيلي بين عقلانيّة الدّولة وعاطفيّة الحركة*

أ. عدنان أبو عودة**



إسرائيل دولة غريبة في نشوئها وتكوينها. وهي إن كانت قد استمدّت صورتها من صورة دولة الأمة The Nation State، التي تبلورت ملامحها في القرن التاسع عشر، فإنها لم تكن كذلك تمامًا؛ بل إنها اختلفت عن مفهوم دولة الأمة بأمرين أساسيّين:

أولهما: أن اسرائيل لم تكن وليدة شعب كان يعيش على أرضه منذ مئات أو آلاف السنين، تمكّن خلالها من تكوين هُويّة حضاريّة واحدة مستمدّة من تراث واحد ولغة واحدة.

وثانيهما: أن إسرائيل لم تنشأ على الأرض التي كان يعيش عليها الشعب الذي تطلع إلى تكوين دولته المستقلة لنفسه؛ أي أن إسرائيل لم تنشأ كدولة لشعب واحد على أرض واحدة، كانت ضِمن ممتلكات امبراطورية كامبراطورية النمسا مثلاً، فاستقلّ ذلك الشعب على أرضه التي نشأ عليها بعد أن أُصيبت الامبراطوريّة بالانحلال، أو من خلال ثورة تحرّريّة مكّنته من تحقيق هدفه في الاستقلال.

فكما هو معروف أُنشئت دولة إسرائيل، التي وضع تصوّرها يهود أوروبيون على أرض فلسطين العربية في آسيا، لتكون وطنًا لأفراد أوجماعات جاءوا من أوطان عدّة، ذات ثقافات متباينة، لا يجمعهم سوى انتماء لدين واحد. ولعل إسرائيل فيما كتبه كتّابها، وفيما أرادت أن ترسّخه في أذهان العالم من أن حرب ١٩٤٨ ضدّ العرب كانت حربًا تحريريّة، إنما كانت تحاول أن تؤكّد تطابق صورتها مع صورة دولة الأمة. ولا يملك المرء إلا أن يلاحظ جهودها اليائسة، بواسطة الرقم والتاريخ، لإبراز الأقلية اليهودية التي كانت تعيش في فلسطين، في مطلع هذا القرن، كما لو كانت نواة الشعب الذي تنامى في ظلّ الانتداب، من خلال الإضافة وليس من خلال التكاثر الطبيعي، وخاض حربًا تحريريّة ضدّ بريطانيا، وليس ضدّ العرب، من أجل تحقيق استقلاله وإقامة دولته.

---

* محاضرة أُلقيت في جامعة اليرموك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، ونُشرت بالإنجليزية في مجلة *New Outlook* الإسرائيلية في آب/أغسطس ١٩٨٠، كما نُشرت ضمن كتاب للمؤلف عنوانه «**إشكاليّات السلام في الشرق الأوسط: رؤية من الداخل**»، الصادر عن المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر؛ بيروت؛ ١٩٩٩؛ ص ٢١٥-٢٢٧.

** باحث ومحلّل سياسي/عضو المنتدى.

إن قادة الحركة الصهيونية. الذين أحسّوا منذ البدء بافتقار الدولة المرتجاة لمواصفات دولة الأمة، اضطروا إلى التعويض عنها بأشكال وأساليب مختلفة انعكست في مجملها على تعريفهم للصهيونية. وما المدارس الصهيونية الثقافية المختلفة التي كان من أبرز قادتها أحاد هاعام، والسياسة التي برز فيها حاييم وايزمن وناحوم غولدمان، إلاّ تعبيرًا عن الصعوبة التي واجهها قادتها قبل نشوء إسرائيل في تفصيل رداء الأمة على دولة إسرائيل.

وعلى الرغم من طبيعة إسرائيل الاستيطانية الواضحة، فإنها تختلف عن مثيلاتها من الدول الاستيطانية في العصور الحديثة من حيث أن شعبها لم يأتِ من مصدر واحد، أي من قاعدة حضارية لشعب ينتمي إلى دولة أمّ واحدة، كما كان حال المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، والبرتغاليين في أنغولا، والإنجليز في روديسيا، والهولنديين والإنجليز في جنوب إفريقيا. إن شعب إسرائيل، كما هو معروف، غير متجانس ثقافيًا بسبب انتمائه إلى شعوب عدّة منتشرة في طول الأرض وعرضها.

وهذه الحقيقة أيضا عكست نفسها على أسلوب العمل للحركة الصهيونية بقصد تجاوز التباين والتعدّديّة الثقافيّة واللغويّة. ومن هنا برز الدّين عنصرًا موحدًا وحيدًا، والخوف من الاضطهاد القائم أو المحتمل عنصرًا عاطفيًا ملازمًا لتوحيد تطلعهم نحو وطن جديد خال من التمييز، وقادر على احتضان الأفراد والجماعات المهاجرة المتنوّعة الأصول والجذور. وبالرغم من افتقار تصوّر دولة اسرائيل لمواصفات دولة الأمة ومقوّماتها، وبالرغم مما ينطوي عليه عنصرا الدين والاضطهاد من عاطفة، فقد تمكّنت الحركة الصهيونيّة، بالتخطيط العلمي وبالتنظيم وبالقدرة على انتهاز الفرص، من تأكيد وجهها السياسي وإقامة دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي؛ سالكةً في سبيل تحقيق ذلك نهج الاستيطان، كونه الوسيلة المثلى لإقامة حقائق جديدة وواقع جديد يفرض نفسه على محيطه.

والاستيطان الصهيوني كما عهدناه، وكما أملته أهداف الحركة الصهيونية وتصوّر إقامة دولة الأمة المشوّه، اقتضى من القائمين على الحركة العمل باستمرار على تحقيق ثلاثة أمور:

الأوّل: التعبئة العاطفية لليهود أينما وجدوا، وفي أوروبا على وجه الخصوص، حول الوطن الآمن المُرتجى، باستخدام الدّين والخوف من الاضطهاد عنصرين أساسيين لهذه التعبئة، وإشعارهم بغربتهم حيث هم، وذلك من أجل إقناع هؤلاء اليهود باتخاذ القرار الحاسم باقتلاع أنفسهم من بيئتهم الثقافية ووطنهم، والتوجّه نحو فلسطين بصفة مهاجرين.

الثّاني: تأمين الأرض والعمل لهؤلاء المهاجرين من خلال الجهد الجماعي. ومن أجل تحقيق ذلك أنشئت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، وغير ذلك من المؤسسات السياسية والمالية.

الثّالث: اقتلاع السكان الأصليين، وهم العرب الفلسطينيون، من أرضهم.

وباختصار كان على الحركة الصهيونية أن تنشط على جبهتين: أوروبا كونها المصدر، وفلسطين كونها المصبّ. وكان من الطبيعي أن تجابه الحركة في بداية أنشطتها مصاعب أكبر وأكثر على جبهة المصدر. لكن بعد أن كوّنت رأس جسر لها في فلسطين، الذي ترافق إلى حدٍّ ما مع تسلّم النازية الحكم في ألمانيا، أصبح العمل أكثر سهولة في أوروبا منه في فلسطين، حيث ازدادت حدّة المقاومة العربية للمستوطنين اليهود وتعاظم حجمها، إلى أن أخذت شكل تيار وطني عارم، متّصل بموقف قومي عربي متيقّظ لأخطار الحركة الصهيونية وتهديدها لهُويّته الحضارية، ومُساندةً للمقاومة العربية الفلسطينية.

وبصرف النظر عن الاختلاف في الشكل الخارجي للنشاط الصهيوني على هاتين الجبهتين، فإن طبيعة العمل كانت واحدة من حيث النتيجة؛ إذ كان على الحركة الصهيونية اقتلاع يهود أوروبا من بيئاتهم الثقافيّة وأوطانهم، واقتلاع العرب الفلسطينيين من أرضهم، ليحلّ محلّهم المهاجرون الأوروبيّون. وعملية الاقتلاع على الجبهتين كانت عملية شاقّة، تطلّبت جهودًا جبارة وعملاً منظّمًا. ويمكن أن نتخيّل كم كانت صعبة مهمة اقتلاع يهود أوروبا من أوطانهم حينما نستذكر، على سبيل المثال، كيف أن اليهود المقيمين في مقاطعتي ستراسبورغ وكولمار فضّلوا الجلاء عنها إلى فرنسا بدافع وطني فرنسي محض، على البقاء تحت حكم الألمان حينما أصبحت تلك المقاطعتان جزءًا من ألمانيا نتيجة لهزيمة فرنسا في حرب ١٨٧٠.

وهكذا، زرعت الدولة جسمًا غريبًا في جسم الوطن العربي المتجانس في ثقافته، وكان من الطبيعي أن يتململ الجسم الكبير في محاولة رفض هذه الشائبة، فكانت حرب ١٩٤٨، وأعلن عن إنشاء الدولة التي أصبحت عضوًا في الأمم المتحدة لها ما للدول الأعضاء وعليها ما على تلك الدول. وفي إسرائيل ذاتها بُنيت المؤسسات العامة للدولة، فحُلَّت المنظمات العسكريّة الإرهابيّة ليحلّ محلّها الجيش، وجَرَتَ الانتخابات العامة للكنيست الأولى، وتشكّلت أوّل حكومة برلمانيّة. لكن بالرغم من هذه الواجهة المألوفة للدولة، أية دولة، فقد حافظت إسرائيل على عدد من المؤسسات التي أنشأتها الحركة الصهيونية في فترة ما قبل بناء الدولة، مثل الوكالة اليهودية، ودائرة الاستيطان، والصندوق القومي، وغيرها، مما لها صلة وثيقة بالحركة الاستيطانية.

وهكذا، عاشت إسرائيل بمجموعتين من المؤسسات: مجموعة مؤسسات الدّولة، وتوازيها مجموعة مؤسّسات الحركة؛ بل إنّ أحزاب السياسة في إسرائيل حرصت هي الأخرى على الإبقاء على دوائر الاستيطان التابعة لها. وبمعنى آخر، فإن قيام دولة اسرائيل لم يلغ مؤسسات الحركة الصهيونية، كما لم تأتِ مؤسسات الدّولة بديلاً شاملاً لمؤسسات الاستيطان المختلفة. وعلى العكس من ذلك فقد خَصصّت الحكومة الإسرائيلية، وما تزال، حقيبة وزارية للاستيعاب؛ مؤكدةً بذلك أنّ الدّولة ما زالت تعمل وفق قواعد الحركة الصهيونيّة. مع ذلك من ذلك فقد فُهم من موقف الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، الدّاعي إلى التوصُّل إلى سلام دائم مع جيرانها العرب، الذين تمسّكوا برفضهم لها معبِّرين عن ذلك بوصفها أنها إسرائيل المزعومة بعد توقيعهم لاتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، فُهم من ذلك الموقف أن مؤسسات الاستيطان ستكرس عملها داخل حدود إسرائيل التي رسمتها نتيجة حرب ١٩٤٨، وأن سلوك الحكومة في السياسة الخارجية سينبثق عن مفهوم الدولة. وبالفعل كان من الطبيعي، واستنادًا إلى هدف الحركة الصهيونيّة بانشاء وطن قومي لليهود، أن يحسب المراقبون والمتّصلون بالنزاع العربي الإسرائيلي، أن الهدف الكبير والغاية النهائيّة التي تعمل إسرائيل على بلوغها، هو السلام مع جيرانها، السلام المبني على قبولها في المنطقة العربيّة.

وبدعوتها المتواصلة للسلام بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، خاصّة في ظلّ الرعب الناصريّ، بدأت تنمو تحت راية الدولة الإسرائيليّة في وجدان الشعب الإسرائيلي، بذور القوميّة الإسرائيليّة، بوصفها بديلاً طبيعيًا محتملاً للفكر الصهيونيّ التوسعيّ النزعة، العاطفي المضمون.

وجاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وحققّت إسرائيل فيها نصرًا عسكريًّا سريعًا، أذهلها بالقدر

الذي أذهل خصومها، وأكسبها الإعجاب لدى أصدقائها والمتعاطفين معها.

غير أن نتيجة الحرب لم تكن هي المفاجأة الوحيدة، فالعرب الذين قبلوا بقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، الذي يمنح اعترافًا ضمنيًا لإسرائيل، والعالم الذي كان يتطلّع إلى تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل في منطقة تعدّ من أخطر مناطق العالم لاعتبارات استراتيجيّة ونفطيّة، فوجئوا بأن إسرائيل بدل أن تستثمر انتصارها العسكري للحصول على ما دفعت إليه لعقدين من الزمان، وهو السلام على أساس القبول، نَزَعَت إلى المماطلة والتسويف وعرقلة جهود السلام التي تبنّتها الأمم المتحدة. وأكثر من ذلك فقد فوجئ العالم وهو يرى كوامن الصهيونية الاستيطانية تنفجر من جديد، كما لو لم تكن الدولة قد قامت بالفعل، أو أن الدولة استحالت إلى قاعدة عريضة ينطلق منها المستوطنون في كلّ اتجاه، شمالاً في الجولان، وشرقًا في الضفة الغربية، وجنوبًا في قطاع غزة وسيناء، وبدأت بذور القوميّة الإسرائيليّة التي كان آخذة في شقّ طرقها الإنبات والإزهار، عشية حرب حزيران/يونيو، بدأت تختفي راقدةً في رمال سيناء وتراب وادي الأردن وقمم الجبال، تهددها في مهجعها ترانيم شاذّة، كقول يهودا هاريل، أحد قادة المستوطنين في هضبة الجولان في مقابلة له مع مراسل جريدة **نيويورك تايمز** الأمريكية في موقع مستوطنته في آب ١٩٢٥: «إن إسرائيل بلد بلا حدود، وحيث نستوطن تكون حدودنا».

إن هذا التحول الذي طرأ على التفكير الإسرائيلي، والذي كان من مظاهره تجديد حركة الاستيطان في الأرض المحتلة؛ إضافة إلى الجليل والنقب، يعكس حقيقة هامة في مسار النزاع العربي الاسرائيلي، وتتمثّل هذه الحقيقة في أن اسرائيل بدلت أولويّاتها الوطنية التي حملتها خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ بأولويات جديدة. فبدل أن تعدّ التوصّل إلى سلام مع جيرانها على أساس قرار التقسيم، أو حتى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، في مقدمة الأولويّات التي تسعى إليها، اختارت توسيع رقعة إسرائيل بوصفها أولويّة أولى. وإذا تذكرنا أن استيلاء إسرائيل على الأرض كان منذ البداية أحد أسباب النزاع الأساسية بينها وبين العرب، فإنها تكون بذلك قد فضّلت استئناف استعداء جيرانها عن طريق توسيع حديقة بيتها باقتطاع مساحات من حدائق جيرانها، على الوصول إلى مرحلة تبادل التحية معهم. وبمعنى آخر تكون إسرائيل قد اختارت السير على نهج الحركة بدل التصرّف وفق مقتضيات حاجات الدولة ومصالحها على أساس القانون الدولي وقواعد التعامل في العلاقات الدولية.

وهكذا، فإنّ النصر العسكري أعاد الثقة إلى الحركة الصهيونيّة وجدّد من مخزونها العاطفي، فأنعشت في الجماعات الدينية نزعة الاستيطان، هذه الجماعات التي جسّدت هذا الارتكاس، وأعطت إسرائيل لونها التوسعي الذي كاد أن يبهت قبل تحقيق النصر. ومرة ثانية عاد العرب لينظروا إليها بخوف وقلق وحذر ويحسوا بوجودها الغريب المريب.

واستمر الحال كذلك إلى أن وقعت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وبصرف النظر عن نتائجها العسكرية التي اختلف العرب والإسرائيليون في تقييمها، حينما ادّعى كل طرف أنه المنتصر فيها، فقد كانت لهذه الحرب نتيجة مهمّة وغير متوقعة، ذلك أنها فتحت عيون الشعب الإسرائيلي بشكل واضح على إمكانات الطاقة العربيّة الكامنة. وكما أنّ حرب ١٩٦٧ أعادت الثقة إليهم في فاعليّة

الحركة الصهيونيّة، فإنّ حرب ١٩٧٣ نبهتهم إلى قدرات العرب وإمكاناتهم غير المستغلّة. صحيح أن حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانيّة نشطت بعد حرب تشرين/أكتوبر، لكنه صحيح أيضًا أن الحرب نفسها أفرزت حركة «السلام الآن»، ورسمت خطًا جديدًا للتفكير معاكسًا في اتجاهه خط الحركة، وإن كان يصدر عن الأرومة أو الأصل نفسه. والاتجاه الجديد كان بمثابة العودة إلى إزالة الغبار عن بذور القومية الراقدة في الأعماق، التي لا يمكن أن تنبت وتترعرع إلاّ في أحضان الدولة المسؤولة، والتي تتعامل مع المشكلات الخارجية ذات الصلة بقضية إسرائيل الوطنيّة الأولى، وهي مسألة قبول العرب لها.

وهكذا، فإننا نرى في إسرائيل اليوم اتجاهين أو نزعتين متحدتين في الأصل ومتنازعتين في الاجتهاد: إحداهما لصيقة بالفكر الصهيوني الذي يرى في إسرائيل جسمًا عضويًا متناميًا في مساحته، وأخرى متوافقة مع مفاهيم دولة الأمة الحديثة التي ترى في إسرائيل ضمن حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ الوطن القومي الذي لا يحتاج إلى توسيع في مساحته؛ بل إلى اعتراف يمهد له الطريق للتعايش مع المحيط الأوسع والبقاء فيه.

واتجاه هذه الحركة الأول، يتميّز بالعاطفة والانفعال والعدوانيّة، حيث ينكر وجود شعب فلسطين، ويتبنّى مفهوم صورة تشتيت هذا الشعب المقيم في الأرض المحتلة ليستوعَب في الدول العربية الأخرى، كما يؤمن في سلوكه السّياسيّ بالمناورة والخداع والتضليل، لكسب الوقت اللازم لبناء أمر واقع جديد واستيعاب ما وضع يده عليه من أرض ومصادر طبيعيّة، كما يؤمن هذا الاتجاه بسياسة القّوة، ويعتقد بفعاليّة استخدام التفوّق العسكريّ لاجهاض أي نموّ في القوّة العربيّة المقابلة، وهو لذلك يؤمن بحرب الاجهاض أو الاستباق Preemptive war. كذلك فهو يمارس كل وسائل الضغط الاقتصادي والنفسي على من يقع تحت سيطرته من العرب على أمل تفتيت نسيجهم الوطني، وتحويلهم إلى زُمر وأفراد يسهُل اقتلاعهم وتبديدهم. كل ذلك يؤمن به ويعمل بموجبه في إطار المحافظة على حيوية الحركة وتغذيتها، خصوصًا عن طريق مكافأتها وإظهار مردودها المثمر كلما بُنيت مستوطنة جديدة فيما يسمّونه أرض إسرائيل. أما بالنسبة لقضية بقاء إسرائيل فيعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن سياسة القوّة الإسرائيلية وتفوّقها العسكري سيجبران العرب على قبولها يومًا، وإذا كان هذا القبول مؤكدًا فلتكن إسرائيل قد امتدَّت على أوسع رقعة ممكنة من الأرض.

أما الاتجاه الثاني الذي يزاحمه ويتناقض معه، فيؤمن بوجود الشعب الفلسطينيّ وبحقّه في إنشاء دولته المستقلة أو كيانه الوطني، ويعتقد بأن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة نقمة وليست نعمة، لأنها تعطل جهود السلام وتجعله بعيد المنال، وتجعل من إسرائيل قلعة معرّضة للهجوم باستمرار، مشكّكًا في إمكانات صمودها، لأن الوقت على المدى الطويل سيعمل لصالح العرب. ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأنّ بقاء إسرائيل ممكن إذا تمكّنت من إزالة صفة الجسم الغريب عن نفسها، تلك الصفة التي تتعمّق كلما أمعنت إسرائيل في استعداء جيرانها وإشعارهم بأنها خطر على وجودهم الحضاريّ والمعاشيّ. وإذا أرادت إسرائيل أن تتخلّص من الصورة، حسب هذا الاتجاه، فعليها أن تسرع وتصافح أيدي جيرانها بعد أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها إبان حرب حزيران/يونيو، وتترك للشعب الفلسطينيّ حرّيّته في تقرير مصيره على ترابه الوطني، لتؤكّد بذلك قبل فوات الأوان، أي قبل أن تصل المرارة والعداء حدًّا يصبح معه الإيمان

بحُسن نوايا إسرائيل مستحيلاً، فتكون قد حكمت على نفسها بالعذاب والمعاناة وربما الفناء. والأهم من ذلك تكون قد خانت هدف الصهيونية الأوّل وهو إنشاء وطن قومي. فالوطن الذي يستحقّ هذا الاسم لا يمكن أن يكون قلعة مُحاصرة إلى الأبد. إن الوطن كالبيت الذي يأوي إليه الإنسان، يجب أن يكون آمنًا كما يجب أن يتمتّع أصحابه بنعمة الحركة في الطريق المؤدية إليه؛ متواصلين مع مَنْ حولهم في إطار معاني الجوار وقواعده المقبولة.

وكما نرى، فإن هذين الاتجاهين يعكسان انقسامًا عميقًا في وجدان الشعب الإسرائيلي، يتجاوز حدود الأحزاب والكتل السياسية. إنه انقسام حول رؤية تتعلّق بالبقاء وليس حول برنامج سياسي أو اقتصادي كما يحدث في سائر دول العالم. فمشكلة البقاء هي الهاجس الأوّل والأعمق في وجدان شعب إسرائيل، وهذا الانقسام إنما يتركّز حول أفضل السُبل التي يجب أن تتبع من أجل تأمين ذلك البقاء. فالاتجاهان يشتركان في الهمّ والهاجس، ويختلفان في وسائل معالجته. والسؤال الذي يقفز إلى الذهن هو: لماذا تشكّل قضية البقاء لإسرائيل قضية خاصّة متميّزة؟

إنّ إسرائيل دولة غريبة التكوين والنشأة، ووجه الغرابة يكمن حول أصولها وطبيعتها، حيث إن التصوّر الذي قامت عليه كان مستمدًا من صورة دولة الأمّة، ومع ذلك فلم تتطابق مع تلك الصورة وظلّت إسرائيل بمثابة دولة استيطانية من نوع خاص. ولعل في هذه الحقيقة ما يمكّننا من الإجابة عن السؤال المطروح.

لم يكن اليهود أوّل المستوطنين في التاريخ، كما لم تكن فلسطين الأرض الوحيدة التي تجابه المستوطنين؛ بل إنها لم تكن المرة الأولى التي تتعرّض فيها فلسطين للاستيطان. فالتاريخ في عصوره القديمة والمتوسطة والحديثة شهد نماذج استيطانية عدّة، شهدها في العالم القديم كما شهدها في العالم الجديد. الفينيقيون استوطنوا شمال إفريقيا في العصور القديمة، والصليبيون استوطنوا ساحل سورية وفلسطين وجزءًا من مصر والأردن في العصور الوسطى، والأوروبيون استوطنوا أمريكا الشمالية وأستراليا وبقاعًا عدّة من إفريقيا. وبدراسة هذه النماذج الاستيطانية، وما آلت إليه نتوصّل إلى نتيجة أوليّة مفادها أن بعضًا من هذه النماذج لاقت النجاح وبعضها الآخر مُني بالخيبة والفشل. ففيما فشل النموذج الصليبي للاستيطان، نجح النموذج الأوروبي في أمريكا الشمالية وأستراليا وفشل في إفريقيا. ولعل اتفاقية السلام التي عقدت في لندن برعاية الحكومة البريطانية حول المسألة الروديسيّة، هي بداية النهاية للاستيطان الأوروبي في إفريقيا. فقبلها رَحَلَ المستوطنون الفرنسيّون عن الجزائر والبرتغاليّون عن أنغولا وموزمبيق. فأمامنا إذًا نمطان للاستيطان: نمط ناجح وآخر فاشل. فمتى ينجح الاستيطان ومتى يفشل؟

مرّة ثانية، وبتحليل نماذج النجاح والفشل يمكن لنا أن نتبيَّن عددًا من العوامل التي تحكم مصير الاستيطان:

أولهما: عامل ثابت Constant يتعلّق بالكثرة العدديّة لمجموعة المستوطَنين أو قلّتهم بالنسبة لمجموعة المستوطِنين (بكسر الطاء).

ثانيهما: مجموعة من العوامل المتغيرة Variables تتراوح بين التفوق العسكري أو التكنولوجي والعلاقات والارتباطات السياسية والمصلحية مع دول كبرى.

وقبل محاولة تطبيق هذا القياس على نموذج ناجح وآخر فاشل من نماذج الاستيطان، أودّ أن أوضح بأن ما أعنيه بالعامل الثابت هو استمرار عمله لصالح طرف من دون الطرف الآخر، فهو ثابت

بارتباطه بأحد الطرفين. وأما العامل المتغيّر فهو العامل المكتسب الذي لا يبقى بالضرورة مقصورًا على طرف من دون الطرف الآخر. فإذا تمتّع المستوطنون بالتفوّق العسكري والتكنولوجي أو الاقتصادي مثلاً على خصومهم المستوطنين، فذلك لا يعني استمرار ذلك التفوّق؛ إذ من الممكن أن يحقّق الأخير تقدمًا في أحد هذه المجالات ويكسب العامل المتغيّر إلى جانبه في الصراع. فالاستيطان في معناه الأساسي العميق هو اقتلاع شعب متجذّر ثقافيًا وتاريخيًا في أرضه ليحلّ محلّه المستوطِن المقتلِع. ومثل هذه العملية، بطبيعة الحال، لا يمكن أن تتم من دون نشوء حالة من التوتر الذي يتوج عادة بِصراع دموي، وبقدر ما يكون الطرف المستوطَن أرسخ حضارة وأعمق هُويّة، بقدر ما يطول الصراع وتصعب معه عملية الاقتلاع.

فإذا أخذنا النموذج الأمريكي كنموذج أوروبي ناجح في الاستيطان، نجد أن الأوروبيّين تمكّنوا بسهولة من بناء رأس جسر في أمريكا الشمالية، معتمدين على العامل المتغيّر الذي تمثّل حينئذ بتفوقهم التكنولوجي والحضاري على السكان الأصليين، أي الهنود الحُمر. ونتيجة للنجاح السهل تدفّق الأوروبيّون إلى أمريكا، إلى أن حقّقوا خلال فترة قصيرة نسبيًا تفوقًا عدديًا على الخصم، وبمعنى آخر اجتمع لديهم العامل الثابت مع أكثر من عامل متغيّر، فكان النجاح المؤكد حليفهم.

أما بالنسبة لنموذج أوروبي فاشل، فسأختار التجربة الصليبيّة في بلاد الشام ومصر، تلك التجربة التي امتدت نحو قرنين من الزمان وانتهت بالفشل الذريع ورحيل من استوطن أو انصهاره في السكان الأصليين، حضارةً وثقافةً. وقد كان سبب النجاح الأول الذي حقّقه الصليبيون المستوطنون تفوّقهم العسكري بوصفه عاملاً متغيرًا على المسلمين في المنطقة، الذين كانوا قد فقدوا فعاليّة العامل الثابت نتيجة للفُرقة وتعدّد القيادات وتنافسها. وحينما توحّدت المنطقة لمجابهة الصليبيين بقيادة **صلاح الدين**، أصبح من المؤكّد أن يكون النصر النهائي من نصيب المسلمين؛ لأن الفاعلية أعيدت للعامل الثابت، أي للسكان الأصليّين المتميّزين حضاريًا والأكثر عددًا.

لكن أين تقف إسرائيل من هذين النموذجين؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تشكّل الهاجس الذي يقض مضجع القيادة الصهيونية. فهل يمكن لإسرائيل أن تدوم وتبقى وفقًا للنموذج الأوروبي في أمريكا، أو أنه محكوم عليها بالفشل كما حدث للصليبيّين في المنطقة نفسها التي تستوطنها هي في القرن العشرين.

يبدو أنّ القيادة الإسرائيلية تميل ببصرها إلى النموذج الصليبي أكثر من الأمريكي. ولعل تخصيص كرسي في الجامعة العبرية لأستاذ متخصص في مادة الأدب العربي في الحقبة الصليبيّة، لدليل بسيط وواضح على هذا الميل. ومعنى ذلك، في نطاق ما نحن في صدده أن النظرة الإسرائيلية بالنسبة للمستقبل وقضية البقاء، مشوبة بالتشاؤم أكثر من التفاؤل.

وقد تكون إسرائيل على حقّ في ذلك؛ إذ إن معادلة المستوطِنين والمستوطَن، في ضوء العامل الثابت والعامل المتغيّر، تشير إلى أن إسرائيل نجحت حتى الآن بفضل العوامل المتغيّرة (التفوّق العسكري والعلمي والتكنولوجي، والارتباط السياسي الوثيق بدولة كبرى هي الولايات المتحدة)، يساعدها في ذلك تعطّل العامل الثابت لدى الطرف العربي إلى حدٍّ ملحوظ. ولعل **بن غوريون** كان مصيبًا حينما قال لأحد الصحفيين، جوابًا عن سؤال حول السلاح السري الذي تمتلكه إسرائيل: لا تظن أنها القنبلة الذرية، إن سلاحنا السري هو تمزّق العرب وفرقتهم. لقد لمس بن غوريون بهذه الملاحظة أعمق

عنصر في جسم الصراع العربي الإسرائيلي؛ إنه العامل الثابت مصدر القلق ومغذي هاجس البقاء. همّ إسرائيل الأكبر الذي نشأ حوله الاتجاهان: اتجاه الحركة واتجاه الدولة، فاتجاه لا يثق بالبقاء إلى الأبد ويريد إطالة الوجود إلى أطول فترة ممكنة، من خلال القوّة والتفوّق العسكري، آملاً ببقاء العامل الثابت العربي عاطلاً عن العمل، وهو لذلك ينطلق من مفهوم أن الحركة لم تحقق غاياتها بعد، ولا بدّ من الالتفاف حول أهم ركيزة لها، وهو الاستيطان، من خلال التعبئة العاطفيّة وللشعب.

أما الاتجاه الآخر فيرى بأن اللجوء إلى القوّة إلى الأبد في التعامل مع المحيط العربي، بدعوى أنه وسيلة للبقاء، هو تفكير سقيم لأن الشعب اليهودي لم يترك وطنه الأصلي ليعيش محاربًا إلى الأبد في قلعة مغلقة النوافذ على كل ما حولها عدا البحر. ولذلك لا بدّ من لجم دوافع الحركة مرّة واحدة وإلى الأبد، والتعامل مع المحيط بعقلانيّة وعلى أساس الثقة المتبادلة، التي لا يمكن أن تتحقّق إلا بوقف الاستيطان وإنهاء مظاهر الصهيونيّة التوسعيّة، والاكتفاء بإسرائيل في حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، المتعايشة مع سواها من العرب وفي مقدّمتهم شعب فلسطين. لكن بالرغم من واقعيّة وعقلانيّة هذا الاتجاه، فإنه ما زال منحسرًا في ظلّ الاتجاه العاطفي السائد، المنطلق من نشوة النصر والمؤمن بمعجزة العضلات. وكما ذكرت سابقًا فإن الاتجاه الواحد منهما لا يعيش في حدود حزب معيّن أو كتلة معيّنة، إنه نزوع يعيش في أفراد منتشرين في مختلف الأوساط والدوائر في إسرائيل، حزبية أكانت أم غير حزبية؛ بل إنهما قائمان في وجدان الفرد الواحد، والاثنان معًا يشكّلان مزاجًا قوميًا ذا طابع معين، عكس ويعكس نفسه حتى على بعض المواقف السياسية التي تتخذها القيادة. ذلك أن اتفاقية السلام مع مصر كانت تعبيرًا عن عقلانية الدولة الإسرائيليّة، خاصة أنها تضمّنت إزالة المستوطنات التي أُقيمت في سيناء، فيما التمسُّك بالقدس الإسرائيلية الموحّدة، وبنظرية الحكم الذاتي التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية، ومن ورائها الكنيست، على أساس عدم وجود شعب فلسطيني؛ بل وجود شعب أفراده سيمنَحون السيادة على أنفسهم من دون أرضهم، هو تعبير جلي عن عاطفية الحركة وانفعالها. وحزب العمل حينما يطرح تصوره لحلّ المشكلة الفلسطينيّة، على أساس انسحاب جزئي من الضفة وقطاع غزة، وعودة ارتباط الشعب الفلسطيني بالأردنّ، إنما يحاول أن يعرض موقفًا توفيقيًا بين عقلانيّة الدولة المستندة إلى مبدأ الاعتراف بشعب فلسطيني له أرضه وعاطفية الحركة الطامعة في اكتساب جزء مما تسميه أرض إسرائيل، لتقيم عليها مستوطنات جديدة.

النزوعان قائمان في ضمير شعب إسرائيل، يتحدان بشكل توفيقيّ ويتعارضان أحيانًا أخرى بشكل حاد، كما وقع بشأن مستوطنة "آلون موريه"، وفي كلّ الأحوال ما زال النزوع عاطفيّ الحركة يطغى على عقلانيّة الدولة. ترى هل يمكن أن يكتب للاتجاه العقلاني النموّ والانتشار؟ هل يمكن أن يصبح قاعدة لبرنامج حزب سياسي في إسرائيل يعبيء الشعب على أساسه؟ وإذا حدث ذلك ماذا سيكون الموقف الفلسطيني، ومن بعده أو ورائه الموقف العربي، الذي أطلق أكثر من رسالة يوحي فيها باستعداده للتعامل مع الدولة من دون الحركة؟ وإلى أن يتبلور هذا التفاعل لصالح عقلانيّة الدولة، سيبقى الشعب الإسرائيلي تحت وطأة ازدواجيّة مربكة لنظرته العامة وسلوكه السياسي إزاء همّه الأكبر المتمثّل في قضية البقاء والقبول. ■

مقالات

التعليم والحرّيّة والتنمية في الحياة العربيّة*

د. محمد الرميحي**

التعليم والتنمية . . . الطريق الضبابيّ

عَملت في سلك التعليم فترة تزيد على ثلاثة عقود، لم أر خلالها موضوعًا يستأثر بالنقاش في مجتمعنا العربيّ، بعد موضوع القضيّة الفلسطينيّة، أكثر من القضيّة التربويّة. ثم أصبح لديّ قناعة بأنّ القضيّة الفلسطينيّة نفسها هي قضيّة تربويّة عربيّة. وزادت قناعاتي بعد ذلك في أنّ قضايانا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والصحيّة والبيئيّة، هي أساسًا قضايا تربويّة.

هل أنا في هذا أتبعُ جزءًا من أمراض الثقافة العربيّة في القول بأحاديّة السبب؟ ربما، إلاّ أنها قناعة ثابتة حتى اليوم. فالتربية والتعليم والثقافة تجعلنا بوصفنا عربًا نكون أو لا نكون، حسب تعبير شكسبير الذائع الصيت.

كوابح حرّيّة التعليم

هنالك سيرورة معيقة للمجتمعات في الوصول إلى المعلومات، سواء في الوقت الحالي أم في الماضي. فالوصول إلى مصادر المعلومات أصبح في حكم الممتنع جزئيًّا بسبب احتكار المعلومات من جانب مصادر دوليّة؛ فضلاً عن وجود معيقات قانونيّة وماليّة.

وتاريخيًّا، كان هنالك كوابح ثقافيّة، مثل النّفور من الجديد والتشكيك في الإبداع. ومن أمثلة ذلك في منطقة الخليج قصة محمّد الشنقيطي وحثّه على «تعليم البنات»، وقصة «السّرير أبو نفرين»، وقصة المدرسة المباركيّة والأحمديّة، و«تعليم اللغة الإنجليزيّة» في بداية القرن الماضي. وأشير إلى أنّ المطبعة وقفت على حدود العالم العربيّ والإسلاميّ مدّة ثلاثمئة عام، في حين انتفعت أوروبا من المطبعة انتفاعاً عظيمًا.

فلسفة التعليم والتربية . . . الحقّ المنقوص

لا أريد هنا أن أكرّر ذكر ما توصّلت إليه الكثير من الدراسات العربيّة والأجنبيّة وتقارير المنظمات الدوليّة والتنمية البشريّة، حين تحدّثت عن أهميّة التربية والتعليم في الحياة العربيّة المعاصرة وفي كلّ بلد من بلداننا. فحقيقة ارتباط التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالتعليم لم تعد تخفى على أحد اليوم، وقد أصبحت حقيقة عالميّة لا نزاع حولها، سواء في البلدان المتقدّمة أم النامية من الولايات المتحدة حتى الصين، ومن السويد حتى جنوب إفريقيا. أما نحن العرب، فعلى الرغم من الحديث المتكرّر حول أهميّة التعليم، إلاّ أننا أهملنا نقد أنفسنا، نقدًا موضوعيًّا وتاريخيًّا، ورغم الحديث المتكرّر أيضًا حول نهضتنا العلميّة السابقة، إلاّ أننا ننسى الحاضر ونبالغ في تضخيم موقفنا الفكريّ ضمن السياق التاريخيّ.

لقد كان دخول المدرسة في مرحلة من ماضينا محلّ نقاش، ونطق المعارضون بالويل والثبور لكلّ من يقدم عليه، واستقرّ في الذهن محاربة كل من يتقاضى أجرًا على العمل التعليميّ، ودليلنا

* حرّرت هذه المقالة وصيغ بعض أجزائها استنادًا إلى العرض الذي قدّمه د. محمّد الرميحي في الملتقى الثقافيّ التربويّ للمدارس الخاصة، الذي عقد في عمان/ الأردنّ، ٨-٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

** أستاذ علم الاجتماع/جامعة الكويت؛ عضو المنتدى.

الواضح النّصّ الآتي: «يشتغلُ بالعلم أرباب الهمم العالية، وإذا صار عليه أجر تدانى عليه الأخسّاء وأرباب الكسل».

وهنالك شواهد أخرى:
- بعد اختراع البندقيّة، عدّ المماليك في الشام ومصر أنّ استعمالها «مخالف للسُنن».
- أكبر معركة فقهيّة خاضها المجدِّد الشيخ محمّد عبده كانت «معركة البرنيطة».
- رَصَدَ الكاتب ناصر العريمي في كتابٍ له عنوانه «حرق الكتب في التراث العربيّ» - منشورات الجمل، ٢٠٠٠ - الكثير من الحوادث التاريخيّة المتعلّقة بحرق الكتب من جانب السلطات العامة ومن بعض المؤلِّفين.
- «التعليم المشترك» ممنوع، والبحث في بعض القضايا الاجتماعيّة والفكريّة والسياسيّة شبه محرَّم قانونًا أو عرفًا، وكم من أبنائنا وبناتنا اليوم يخفون ما يقرؤون «تحت الوسادة»، وكم من الكُتُب والكُتّاب يُطارَدون!؟

إنّ التعليم يفشل في أداء مهمّته في التفكير الحرّ ما دام أنّ المجتمع ما زال يضع أمامه مثل هذه الحواجز الرقابيّة وغيرها.

شهادات معاصرة

في نهاية شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٨ عُقد في الكويت المنتدى الاقتصاديّ الإسلاميّ الدولي الرابع بحضور عدد من قادة الدّول.

صاحب الجلالة الهاشميّة الملك عبدالله الثاني، ملك الأردنّ، شرَّف المنتدى وتحدَّث عن التعليم بوصفه ركيزة للتنمية في الدول الإسلاميّة. قال في كلمته: في العالم العربيّ يغادر (٧٠) ألف شاب من خريجي الجامعات بلادهم. ونصف عدد من يدرسون في الخارج (من العرب) لا يعودون إلى بلادهم. نعاني من نقصٍ دائم في العمالة الماهرة.

إنّ الدول الأعضاء في منظّمة المؤتمر الإسلاميّ (عددها ٧٥ دولة)، بما فيها الدّول العربيّة، لديها ناتج إجماليّ لا يزيد على ربع الناتج المحلّيّ الإجماليّ لأوروبا؛ بل لا يزيد على الناتج المحلّيّ الإجماليّ لفرنسا وحدها. وإنّ معظم السكّان المسلمين، الذين يشكّلون خُمس الإنسانيّة، هم في معظمهم من الشباب، ومعظمهم أميّون.

رئيس الجمهوريّة الأفغانيّة السيّد حامد كرازاي قال في الملتقى نفسه: لدينا في العالم الإسلاميّ أسوأ معدّلات البطالة ومعدّلات الجهل. ولنا عدو بيننا في منع الأطفال والبنات من الذهاب إلى المدارس، وهناك (٦٠) ألف طفل في أفغانستان وباكستان أجبروا على مغادرة المدارس.

السيد توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا السابق، قال: إنّ قواعد النجاح الاقتصاديّ العالميّ خمسة؛ على رأسها تطوير رأس المال البشريّ (التعليم)، والأربعة الباقية هي: الانفتاح الاقتصاديّ؛ تقنين الهجرة؛ إصلاح القطاع العام؛ الثقافة بما فيها نبذ التعصُّب.

وقبل بضعة أشهر أصدر المنتدى الاقتصاديّ الدوليّ (دافوس) دراسة حول دول الخليج في ضوء رؤية عدد من الخبراء العالميين، الذين توقّعوا ثلاثة سيناريوهات: الأوّل سيناريو الصحراء، والثاني سيناريو الواحة، والثّالث سمّوه الخليج الخصب؛ إذ لا يعتمد الوصول إلى ذلك السيناريو على «ارتفاع أسعار الطاقة» كما قد يتبادر إلى الذهن؛ بل على «إصلاح التعليم».

في الكويت، عقدنا حوارًا وطنيًّا شاملاً لإصلاح التعليم نتج عنه مشروع تطوير التعليم في الكويت، أو استراتيجيّة التعليم حتى عام ٢٠٢٥، التي أقيمت على خمس محاور: البنية التعليميّة التحتيّة؛ الإدارة؛ تنمية القدرات البشريّة؛ المناهج وطرق التدريس؛ المحتوى الرقميّ.

في مجلة «فورن أفيرز»، ذائعة الصيت، نشرَ برنارد لويس مقالةً عن «ربيع العرب» قال فيه: إن الإسلام حينما جاء بشَّر بقيمة لم تكن مسبوقة في حضارات ذلك الزمان: (القنّية) في أوروبا،

و(التراتبيّة) في الشرق، والقيمة هي (العدالة). وأضاف لويس: إنَّ شخصًا مسلمًا في القرن التاسع عشر يستطيع أن يرتقي إلى أعلى المناصب أكثر مما يستطيع أن يفعل مواطن فرنسيّ بعد الثورة الفرنسيّة، أو أمريكيّ بعد الاستقلال. وهذه شهادة مهمّة على أهميّة قيمة (العدل)، وإنْ كان لويس استثنى منها ثلاثة: العبيد، والديانات الأخرى، والمرأة.

مما تقدّم نستنتج وجود ثلاث قضايا هامّة:
- التعليم والتدريب؛
- القيم الإيجابيّة في ثقافتنا وتنميتها؛
- حرّيّة التّفكير.

أقوال عن التعليم علينا التفكير بها

من الافتراضات الخاطئة القول إنَّ التعليم العلميّ أهمّ من الأدبيّ، أو أنَّ العلوم البحتة والتطبيقيّة أهمّ من العلوم الاجتماعيّة. وكذلك أن المرأة لها نوعيّة تعليم والرجل له نوعيّة أخرى من التعليم، فيما الحقيقة أنهما معًا رأس مالٍ متساوٍ.

تلك أقوال يجب أن نُعيد النظر فيها، في ضوء التجارب الدوليّة والإقليميّة، فالمجتمع يحتاج إلى أن يفكّر ويحلم قبل أن يضع شخصًا على القمر. إن الأقوال المستمدّة من التراث ليست كلّها بالضرورة على حقّ، الحقّ أنهم رجالٌ ونحن رجال أيضًا، وليس من الواجب أن نسلّم بشكلٍ أعمى بمقولاتهم.

مطالب في التعليم

هنالك عدد من المطالب تبدو كأنها مطالب بالحلم للتعليم الأفضل. وعلى الرغم من أننا استمعنا إلى المناداة بها كثيرًا ورددنا بعضها كثيرًا أيضًا، إلاّ أنني أعدت صياغة البعض منها هنا في ضوء التجارب. وهذه المطالب هي:

* يجب أن يكون التعليم قاطرة لرفع المجتمع من الفقر إلى الغنى.

* يجب أن يعمل التعليم كوسيلة مساواة عظيمة في المجتمع، أو كوسيلة جلب منافع كبيرة لأكبر عدد من أبناء المجتمع.

* يجب أن يشيع التعليم السلام والسلم الأهليّ، ويخفّف من الشراهة والحسد بين أبناء البشريّة؛ ومن ثم يمنع الحروب والشرور بين الأقوام.

* يجب أن يكون التعليم حاضنة للابتكار والإبداع، وإطلاق الطاقات الداخليّة للفرد، والتواصل مع الآخر.

بناء الجسر

في فضائنا العربيّ نحن نحتاج إلى أن نحوّل (يجب) و(ينبغي) ومثل هذه الألفاظ الجميلة إلى (برامج عمل)؛ ومن ثم تحويل (الأحلام إلى حقائق). لذلك فإنني لن أضيف يجب أو ينبغي جديدة، لكنني سأحاول اقتراح خطوات عمليّة من أجل الحصول على ما نتوخاه من نتائج التعليم. وهنا علينا أن نتساءل: ما العمل؟ ما هو موقع اهتمامنا؟

متطلبات وعوامل نجاح العمليّة التعليميّة

سأركّز على المستوى الأساسيّ للنظام التعليميّ، سواء أكان في مجتمعات غنيّة أم غير ذلك. ولن أستعرض الكثير من الموضوعات؛ بل الأسس الموضوعيّة والعمليّة التي تسبق أية عمليّة تعلميّة كي تنجح.

إنَّ تجاوز تلك الأُسس سوف يقود إلى إهدار كبير في الموارد التي لا تستطيع أية دولة تبريرها. ومع الأسف فإنَّ كثيرًا من تلك الأسس يتم تجاهلها؛ إذ يراها البعض ثانويّة. وربما بسبب المشكلات التي يغوص فيها العالم العربيّ من كل شكل لا نعرف من أين نبدأ؟ لكن هنالك ثلاث خطوات إن أجدناها أصبحت حجر الزاوية في العمليّة التعليميّة، وهي:
- المناهج
- العمليّة التعلميّة
- القيادة التربويّة.

ومع ثبات هذه المكوّنات الثلاث، فإنَّ الطريق إلى المستويات الأخرى تصبح واضحة المعالم، ويتم تحقيقها بسرعة أكبر.

أوّلاً: المناهج

فهم المنهج بدقّة عمليّة حيويّة؛ إذ إنّ المنهج يغذي عقول الأبناء، ويعطي الشّباب الحكمة والقيم؛ بمعنى أنه يساعد الأبناء على النجاح في حياتهم الشخصيّة والمجتمعيّة، ويعطي المجتمع القدرة التنافسيّة تجاه المجتمعات الأخرى.

يحتوي المنهج على مدخلين أساسيين، هما:

- The cognitive (معرفي)
- The effective (الفعاليّة).

وكلاهما يجب أن يكونا متسقين مع بعضهما بعضًا، يقودان إلى (معرفة؛ مهارة؛ موقف من الحياة)، وإلاّ فإنّ الخلل بينهما قد يميل إلى إنتاج (محتوىً مخادع). والأمثلة على ذلك كثيرة، فنحن نرغب في أن نرى الطفل (متمكن معرفيًّا)، لكننا لا نرغب في أن نراه ضعيفًا في (تأثير المعرفة) على سلوكه، لأنه بذلك يصبح غير ذي أهميّة للمجتمع؛ بل قد يكون مصدرًا للمشكلات الاجتماعيّة.

محتوى المنهج الجيد

موضوعان يشكّلان منهجًا جيدًا:

١-توصيف المنهج Specifications

٢-كراسة التعليمات للمدرس.

ثانيًا: العمليّة التعليميّة

العمليّة التعليميّة (علم وفنّ التدريس) هي مكوِّن لا يُستغنى عنه من أجل التعامل مع المنهج بنجاح، ومهما كان المنهج محكمًا ومقنعًا، فإنه إن لم يكن مدعمًا بعمليّة تعليميّة، فإن النتيجة ستكون كارثيّة.

ولا يوجد مطلقًا بديل عن المعلم الجيّد: المعلم الجيّد يُخرّج متعلمًا جيدًا. وأهمّ نصيحة في هذا الأمر هي «الاستثمار في المعلّم»، فهنا يوضع المال في موضعه الصحيح.

ماذا يعني المعلّم الجيد؟

المعلّم الجيّد يعلّم أقلّ، لكنه يقود ويحفز أكثر.

والمعلم يجب أن لا يكون (مصدرًا) للمعرفة؛ بل المرشد للمعرفة، ليس (ممثلاً) على المسرح لكن (مخرج) المسرحية في الكواليس.

قل لي، سأتذكّر ما قلت لساعة. أرني وسأتذكر ما رأيت لمدة يوم واحد، لكن أعطني الفرصة للقيام بذلك بنفسي، فإنني سأتذكّر ذلك ما حييت (قم باصطياد سمكة لي اقتات بها يومًا واحدًا، علّمني كيف اصطاد أعش دومًا).

المعلّم يجب أن يعلّم الطلاب «تعلّم كيف تتعلّم»: المعارف (المعرفة متغيّرة)؛ المهارات؛ الموقف من الحياة... إلخ. وحينما يتعلّم الطالب مهارات التعلّم يمكن أن يتعلّم بطريقته، فيما يظلّ المرشد هو المعلم على الجانب.

ثالثًا: القيادة التربويّة (الإدارة التربويّة)

كلّ الأحلام يمكن أن تتحوّل إلى حقيقة إن حصلنا على إدارة جيّدة للقيام بالمهمّة التعليميّة، ومن جهة أخرى يمكن أن تتحوّل الأحلام إلى (كابوس) في غياب الإدارة، فحتى لو حصلنا على منهج جيّد، وعلى معلّم جيّد، لكن من دون إدارة جيّدة، فإنّ الجهد يذهب هباء كبيرًا. وصحيح أن هنالك عدد كبير من المتخصّصين التربويين، إلا أنّ القيادات التربويّة بينهم ندرة.

إذًا تمكّن القائد التربويّ من أن يقود، فإنك تحصل على أفضل النتائج. **ومهارات المدير الجيّد هي: الإنصات وفنّ الاستماع؛ القدرة على تكوين فريق؛ التفويض؛ استخدام التشجيع الإيجابيّ وتجنّب التقريع السّلبيّ، لا يضيّع الأهداف في زحمة العمل؛ غير شخصانيّ؛ دبلوماسيّ؛ حازم.**

إنّ المعلّم والمتعلّم كلاهما إنسان، والإنسانيّة متشابهة، غير أن الفرق النسبيّ في الثقافة هو المفتاح. ■

نفط الشرق الأوسط... وارتفاع أسعار النفط

أ. كمال القيسي*

إن تسارع ارتفاع أسعار النفط، يؤكد أن سوق النفط العالمي تشكّله وتؤثّر فيه الأحداث السياسية وقوى المساومة أكثر منها عوامل السوق التقليدية للنفط كتكاليف العرض والطلب. فتضاعف أسعار النفط من (٢٤) إلى (٥٠) دولارًا (٢٧ – ٣٩ باليورو)، بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، لم يكن سببه ارتفاع الطلب وحده، وإنما عدم وضوح السوق والمخاطر التي أحاطت بعرض النفط، ما حفز المضاربين والمستثمرين بالرهان على سوق نفطي تحكمه قيود. ومن الأسباب التي أدّت إلى عدم استقرار السوق العالمي للنفط: الحرب في العراق؛ المخاطر المحيطة بعرض النفط النيجري والفنزويلي؛ الكوارث الطبيعية كالأعصار المدمر الذي أصاب صناعة النفط في خليج المكسيك؛ الخطّة الطارئة للولايات المتحدة الأمريكية التي بنيت على افتراض أن أسعار النفط ستزيد عن (١٠٠) دولار للبرميل الواحد. كما أن الأحداث التي جرت في منطقة الخليج خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أدّت هي الأخرى بدورها إلى توسيع دائرة التوتر وفقدان الثّقة بين دول الخليج، ما قاد – آنذاك– إلى زيادات آنية أرست دعائم عدم استقرار أسعار النفط على المدى البعيد. فتغير الهياكل النفطية والتحالفات السياسية للدول الرئيسية في المنطقة (العراق؛ الكويت؛السعودية ؛ إيران؛ الإمارات العربية) أثّرت في السياسات النفطية بخصوص الأسعار والكميّات المُنتَجة والمُصدّرة؛ومن ثم عدم تحقُق الاستقرار المرغوب في سوق النفط.

فالعراق – مثلاً – يمتلك احتياطيات عظيمة وتكاليف إنتاج منخفضة؛ إضافة إلى وضعه الاقتصادي، ومديونيّته الخارجية، وغياب الاستثمارات الخارجية، وحاجته إلى ضمان استقراره الداخلي، وبناء اقتصاده وقواته المسلحة، كلّ ذلك يدفعه إلى أن يسعى إلى

* مستشار وخبير في الطاقة والنفط/العراق؛ عضو المنتدى.

تعظيم عوائده النفطية عن طريق زيادة معدّلات تصديره، أو دعم اتجاهات رفع الأسعار، أو كليهما معًا.

أما الكويت فتتمتع بمرونة عالية بالنسبة لما تحتاجه من إيرادات مرغوبة نظرًا لعظم أرصدتها في جانب الاستثمارات الخارجية، التي تعدّ مصادر غير ناضبة بالقياس إلى النفط. لذا فهي تسعى إلى تحويل عوائدها النفطية إلى أرصدة مالية، وهي بوضعها هذا، يكون بإمكانها الاستفادة من انخفاض وارتفاع أسعار النفط؛ نظرًا لأنّ انخفاض الأسعار يحقّق لها زيادة عوائدها المتحقّقة من استثماراتها الخارجية. أما السعودية فعلى العكس من الكويت، فاحتياطياتها من الاستثمارات الخارجية تعدّ محدودة بالمقارنة مع احتياجاتها الكبيرة إلى العوائد. لذا فهي تهدف دومًا إلى التوفيق بين استقرار سوق النفط في المدى البعيد وبين الطلب على نفطها؛ آخذةً بالحسبان احتياجاتها إلى العوائد في المدى القصير. فالارتفاع المفاجئ لأسعار النفط يكون على حساب استراتيجيتها النفطية في المدى البعيد، لذلك فهي تلجأ إلى دعم أسعار معتدلة من خلال تغيير مستويات إنتاجها Swing Producer.

إضافة إلى ما ورد، فإنّنا نرى أن التدخلات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وعدم وضوح نوايا دول الخليج تجاه بعضها بعضًا، يزيد من درجات التعقيد، ما ينعكس سلبًا على السياسات النفطية لتلك الدول. فالوضوح والتنسيق في السياسات النفطية يساعد في انبثاق « قوة تفاوضية» قادرة على تحقيق درجة عالية من الاستقرار طويل الأمد.

وتشير توقعات عدد من المراكز البحثية، ومنها صندوق النقد الدولي، إلى أن العالم سيشهد في المستقبل ارتفاعًا في أسعار النفط يمتدّ لسنوات طويلة، وأن زيادة الاعتماد على نفط الأوبك سيرفع من أهمية المنتجين الكبار في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الدول المستوردة الرئيسية، نظرًا لأنها سوف تتمتع بمركز مساومة أقوى في جانب العرض، ما سيدفعها للابتعاد عن سياسة الحفاظ على «أسعار معتدلة» عن طريق زيادة الكميات المنتجة والمعروضة، والتوجّه نحو تحديد عرض الكميات المنتجة وإطالة عمر إحتياطياتها. ويرى الكثير من الخبراء النفطيين بأن تصحيح ذلك يقع على عاتق الشركات المستقلة الصغيرة المتخصّصة في العمليات الاستخراجية، وكذلك الشركات النفطية الحكومية الموجودة في الدول المستوردة الكبيرة للنفط، كالصين والهند.

إن تأمين عرض النفط يعدّ مشكلة حقيقية بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، خاصة أمريكا. ويرى المراقبون أن الغزو الأمريكي للعراق جاء لدعم دورها الامبريالي الجديد، من خلال توفير المستلزمات الرئيسية لاستمراره وتوسيعه أمام عجز ميزانيتها الذي وصل إلى حوالي ٧٪ من مجموع ناتجها المحلي. فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من العجز التجاري المستديم، الذي بات يدفعها إلى التمسُّك بأن تكون تجارة النفط بالدولار وضمان سيطرتها على الشؤون المالية الدولية. بمعنى آخر إن طبعها للدولار من أجل تمويل مشترياتها النفطية أصبح بمستوى أهمية ضمانها التدفُّق النفطي. يتبع ذلك ضرورة ضمان تسويق السلع والخدمات الأمريكية، خاصة الصناعة العسكرية الأمريكية، للأسواق المصدرة للنفط بالذات، لكي يتسنّى لها إحكام العلاقة الضامنة لذلك التدفق. لهذا، يجب أن يُنظر إلى المشروع الأمريكي في نطاق ضمان تدفّق كل من النفط والمال.

من هنا نجد بأن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير مصالحها في العراق يحقّق لها موقعًا دوليًا متميزًا في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ ومن ثم ترسيخ مشروعها الكوني. ويرى بعض المراقبين بأن عدم سيطرة أمريكا على العراق سيؤدي إلى التحول نحو اليورو، وربما الين الياباني، في التجارة الدولية، خاصة في مجال النفط، ما يعني بقاء أسعار النفط مرتفعة بالدولار الأمريكي. إن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، يزيد من احتمالية بروز عوامل عدّة غير مؤكّدة تساعد على ارتفاع أسعار النفط في المستقبل، بصرف النظر عن التوازن المادي لعرض النفط.

إن ما يجري في العراق، وما قد يترتب عليه في المستقبل القريب يعدّ غاية في الأهمية بالنسبة لنجاح أو فشل السياسة الأمريكية في سوق النفط العالمي.

ومن بعض التداعيات التي قد تشكّل تغييرًا هيكليًا في جانب عرض النفط، الاتفاق العراقي الإيراني الذي وقِّع في عام ٢٠٠٥؛ إذ يؤشّر ذلك، بشكل واضح، على عزم إيران في أن تلعب دور «القوة المسيطرة» في منطقة الخليج، حيث إن ضمّ الموارد الإيرانية إلى الموارد العراقية (الاحتياطيات النفطية) وانضمام سورية المحتمل، سوف يؤدّي إلى انبثاق أكبر قوّة عسكرية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط؛ ما سيؤثر بطبيعة الحال على سوق النفط العالمي في المدى المتوسط والبعيد.

إن ضمان استقرار عرض نفط الخليج يعتمد على مسار التطوّرات السياسية والاقتصادية في جانب الدول المصدّرة للنفط، والإجراءات المعتمدة من جانب الدول الصناعية الكبرى المستهلكة.

ولتحقيق الاستقرار المنشود قد يكون على الدول النفطية ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة في منطقة الخليج القيام بتوزيع أنشطة تطوير صنعتها النفطية الاستخراجية والتحويلية على الشركات الكبرى التابعة للدول الصناعية الكبيرة، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وفرنسا والهند وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وألمانيا، لضمان تداخل المصالح النفطية العالمية وتوازنها مع أهداف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الدول المصدرة للنفط؛ ومن ثم تجنب الصراع النفطي وعدم الاستقرار. ومن العوامل الرئيسية أيضًا، تشجيع التجارة الإقليمية بين بلدان المنطقة وتطوير التعاون الاقتصادي والأمني وحكم القانون بينهما، كما إن ضمان مصالح الدول الصناعية الكبرى وتأمين العرض لها في المدى المتوسط والبعيد قد يتحقق أيضًا من خلال هيكلة الاتفاقيات النفطية والاقتصادية بشكل يصب في خدمة المصالح الوطنية للدول المصدرة للنفط، وذلك باعطاء الشركات النفطية الوطنية في هذه الدول دورًا أكبر وتهيئة هياكلها الفنية والمالية والقانونية للقيام بتلك المهام على المدى البعيد.

إن عقد اتفاقات التعاون مع الدول الصناعية الكبرى في مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة للدول المصدرة للنفط سوف يتيح لها خفض حدة تأثير زيادة أسعار النفط وتقلّباتها؛ فيتحقق الأمن والاستقرار والتعاون الدولي المشترك في منطقة الشرق الأوسط. ■

مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم

أ.د. خديجة عرفة محمّد*

مع نهاية الحرب الباردة شهد المجتمع الدولي زخمًا من المفاهيم الجديدة، التي اختلفت فيما بينها من حيث طبيعتها والعوامل التى أسهمت في بروزها. فقد ارتبط بعضها بتحولات شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحيث جاءت تلك المفاهيم لتعكس بعض جوانب تلك التحولات، في حين أن البعض الآخر منها جاء ليعكس مصالح القوى الدولية الدافعة بهذه المفاهيم، بحيث يشمل المفهوم في هذه الحالة بعدين: إحداهما ظاهر، في حين أن البعد الخفي هو الأهم. فالمفاهيم الآن أصبحت أداة من أدوات القوى الكبرى لتحقيق أهدافها بعيدًا عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم. من ناحية ثالثة، فإن بعض هذه المفاهيم جاء تطويرًا لممارسات كانت مستقرة لفترات سابقة.

وفي السياق نفسه يُلاحَظ على هذه المفاهيم أن كلّ منها جاء في مواجهة مفاهيم استقرت لفترة طويلة، فمفهوم التدخل الدولي الإنساني يأتي في مواجهة مفهوم سيادة الدولة، ومفهوم العولمة يأتي في مواجهة مفهوم مثل الخصوصية الثقافية، وفي مواجهة مفهوم الأمن القومى جاءت مفاهيم عدة من بينها مفهوم الأمن الإنساني.

وإذا تطرقنا للأخير، فقد تمثّل أول ذيوع للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة في عام ١٩٩٤ من خلال تقرير التنمية البشرية الذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره الفرد «الأمن الإنساني Human Security». تلا ذلك طرح المفاهيم من خلال دراسات أكاديمية، وكذلك تبنّي بعض الدول والمنظمات الإقليمية للمفهوم. إلا أن هذه ليست البداية لطرح المفهوم على المستوى الأكاديمي، ففي عام ١٩٦٦ طرح دبلليو. إي. بلاتز W.E. Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory وذلك في كتاب له بعنوان **الأمن الإنساني: بعض التأملات** *Human Security: Some Reflections*، حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة

* مديرة مجموعة عمل في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري. حاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسيّة في موضوع مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوبي شرق مصر، وتعد حاليًا لرسالة الدكتوراة حول مفهوم الأمن المجتمعي في الوطن العربي.

الأفراد الآمنين أو تحقيق أمن الأفراد، وهو ما مثّل أول تحدٍّ على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، وأن أمن الدولة هو الأساس في تحقيق أمن كل ما بداخلها من أفراد. ورغم ذلك، فلم تثر أطروحته آنذاك جدلاً حول مفهوم الأمن.

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أثير الحديث عن مفهوم أمن الفرد أو الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز تحديات تهديد أمن الأفراد ومصادر هذا التهديد، وذلك من خلال أعمال بعض اللجان المستقلة وتقاريرها، وكذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وهو ما جاء أساسًا في سياق محورين: تعلّق الأول منهما بالربط بين الأمن والتنمية، أما المحور الثاني فجاء من خلال الربط بين قضايا الأمن والتنمية والإنفاق على التسلح.

ومن دون الدخول في التفاصيل كافة، فإن مفهوم الأمن الإنساني لم يُثر جدلاً واسع النطاق في ذلك الوقت، بحيث وجهت طبيعة الحرب الباردة وظروفها الدراسات الأكاديمية إلى التركيز على دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدي؛ إذ انصب التركيز في الأساس على كيفية تجنب حرب نووية، بحيث مثّل الحديث عن الأمن الإنسانى خلال تلك الفترة نوعًا من الرفاهية الفكرية. فقرار أي من الدولتين بالبدء فى حرب نووية قد يترتب عليه عدم وجود الإنسان حتى يتم الحديث عن أمنه. ومع نهاية الحرب الباردة، كانت هنالك آمال بعهد جديد من السلم والأمن تعيشه الشعوب، إلا أنه ما لبثت أن كشفت تلك التحولات عن عمق مشكلات الأمن الإنساني التي يُعانيها المجتمع الدولي، وهو ما مثّل دافعًا أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا تهديد أمن الأفراد ومصادره، من مشكلات بيئية، وقضايا اللاجئين، وتحولات للصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول.

التعريف بالأمن الإنساني

مع بدء تجدد طرح المفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة، أخذ تطور المفهوم يسير وفقًا لمسارين: الأول، هو تطور المفهوم على المستوى الأكاديمي من خلال طرح بعض الدراسات الأكاديمية للمفهوم فى محاولة منها لتعميق المفهوم التقليدي للأمن، وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة للدولة، بحيث يصبح تحقيق أمن الأفراد هو محور السياسة العالمية، وهو ما جاء في الأساس انعكاسًا لمجموعة كبيرة من التحولات التي كشفت عن عمق مصادر تهديد أمن الأفراد وخطورتها وعدم ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الإنساني فى القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتطلب اقترابًا مغايرًا يضع أمن الأفراد كأساس لتحقيق الأمن العالمي. وقد ركزت تلك الدراسات على مناقشة أنماط تهديد الأمن الإنساني ومصادره في القرن الحادي والعشرين، وتمايز مفهوم الأمن

الإنساني عن مفاهيم الأمن الواقعي، والأمن الشامل، والأمن التعاوني، من حيث اتخاذه الفرد وحدةً للتحليل، وكذلك مناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفاهيم أخرى، كالتدخل الدولي الإنساني، والتنمية البشرية، والحكم الرشيد، وكذلك كيف يمكن لمفهوم الأمن الإنساني أن يكون مرشدًا لصنّاع القرار عند صياغة السياسات الأمنية، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الإنسانية للقرارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعمومًا يمكننا تعريف مفهوم الأمن الإنساني بأنه «مفهوم جوهره الفرد؛ إذ يُعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سُبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول».

أما المسار الثاني فتمثّل في تبني المفهوم على المستوى الإجرائي أو التطبيقي من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية من جانب بعض الوحدات الدولية، وهو ما جاء من خلال تبني المفهوم من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مثل كندا واليابان، كما تبنت بعض المنظمات غير الحكومية المفهوم، وهو ما برز من خلال المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني، وذلك من خلال إعلان الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأمن الإنساني داخليًا (المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني)، أو خارجيًا (الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا).

وبالتركيز على المسار الثاني، يصبح التساؤل حول طبيعة العوامل التي أسهمت في هذا الأمر. فهل مفهوم الأمن تغير فعليًا ليصبح الأفراد محور السياسة الأمنية في القرن الحادي والعشرين؟ أم أن طرح المفهوم يأتي في إطار محاولة تحقيق أهداف محددة سلفًا. فالمفهوم، وإن كان قد جاء ردًا على ما يُعانيه الأفراد من غياب للأمن نتيجة للتحول في أنماط الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول؛ إضافة إلى العولمة وما تواجهه من تحديات عدة للأمن البشري، إلا أن بروز المفهوم يأتي أساسًا في ظل بيئة دولية وأمنية غير ملائمة، وذلك في ظل هيمنة قطب دولي واحد، وسيطرة مفاهيم مثل التدخل الدولي الإنساني بغية تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدًا عن الاعتبارات الإنسانية، والحرب الاستباقية، والهيمنة على الدول الأخرى، والتهميش الواضح لدور الأمم المتحدة، والانتهاكات الواسعة لحقوق الأفراد تحت ادعاءات إنسانية، بحيث إن المضمون الفعلي للمفهوم، وهو تحقيق أمن الأفراد، لا يتناسب بشكل كبير مع طبيعة البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة،

وكذلك منظومة المفاهيم المهيمنة في الوقت الحالي، خاصة منظومة المفاهيم غير المعلنة، ومن بينها مفاهيم الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهو ما يطرح تساؤلاً إلى أي مدى يعكس طرح المفهوم رغبة فعلية في تحقيق الأمن الإنساني عالميًا بعيدًا عن أية اعتبارات سياسية أخرى؟

ويتطلب تعرف هذا الأمر دراسة الرؤى والمبادرات التي طُرحت حول المفهوم، وإلى أي مدى تهدف الدول من خلالها فعليًا إلى العمل على تحقيق الأمن الإنساني على المستوى العالمي.

الرؤية الأوروبية نموذجًا

طرح الاتحاد الأوروبي في مايو عام ٢٠٠٥ استراتيجيته لتحقيق الأمن الإنساني A Human Security Doctrine for Europe وهي الاستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني (أمن الأفراد) على مستوى العالم، انطلاقًا من فرضية مفادها أنه لا يمكن تحقيق أمن الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد على المستوى العالمي، وذلك في ظل الطبيعة المعقّدة والمتداخلة للقضايا الأمنية، حيث تحدثت الاستراتيجية عن أن هنالك «مسؤولية تاريخية» للاتحاد الأوروبي بوصفها قوة دولية مسؤولة عن تحقيق الأمن الإنساني على مستوى العالم، وهو ما يطرح بعض التساؤلات حول الهدف الأوروبي من هذا الأمر. فهل يهدف الاتحاد الأوروبي فعليًا إلى تحقيق الأمن الإنساني على مستوى العالم؟ وأين هذه الرؤية مما يحدث الآن من انتهاكات لحقوق الأفراد في مختلف دول العالم؟

بوجه عام يمكن إبداء بعض الملاحظات على هذه الاستراتيجية في هذا المجال، فقد طرحت الاستراتيجية أداة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني ممثّلة في إنشاء قوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني مكّونة من (١٥) ألف شخص للتدخل في الدول التي تُعاني من النزاعات لتحقيق الأمن الإنساني، أي أن المقصود من الاستراتيجية الأوروبية هو التدخل الدولي من خلال نشر قوات أوروبية بحجة العمل على تحقيق الأمن الإنساني. ونظرًا لما تُثيره فكرة التدخل الدولي الإنساني من عدم قبول واسع، وذلك في ظل ما كشفت عنه خبرة استخدام المفهوم من أن التدخل الدولي الإنساني، وإن كان يتضح منه أنه محكوم باعتبارات إنسانية، إلا أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني أصبح محكومًا باعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية، لذا فقد تم استبدال عبارة التدخل الدولي الإنساني بتعبير «تحقيق الأمن الإنساني».

من ناحية ثانية، طرح الاتحاد الأوروبي مبررات ثلاثة وراء طرح الاستراتيجية الأول مبرر أخلاقي، أما الثاني فهو مبرر قانوني، فيما تمثّل المبرر الثالث في مبرر

ذاتي خاص بالاتحاد الأوروبي. يُقصد بالمبرر الأخلاقي أن هنالك مسؤولية تاريخية للاتحاد الأوروبي تجاه البشر في أنحاء العالم كافة من خلال نشر قوات الاتحاد الأوروبي في المناطق التي تُعاني من حالات انتهاكات شديدة لحقوق الأفراد، وذلك بهدف المساعدة في حماية المدنيين. أما المبرر القانوني فيبرز في أن الاتحاد الأوروبي – كمنظمة إقليمية – عليه التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة، أما المبرر الثالث فهو مبرر ذاتي يتمثل أساسًا فيما أكدت عليه الاستراتيجية من أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في أنحاء العالم كافة، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني، ويبرز دور الاتحاد الأوروبي فى هذا الصدد من خلال العمل على البحث في جذور هذه الأنماط من مصادر التهديد والعمل على مواجهتها.

وبذلك، فإذا كان المبرر الأخلاقي هو الدافع بالاتحاد الأوروبي لتبني هذه الاستراتيجية، فإن التساؤل هو أين هذه المسؤولية التاريخية تجاه ما يحدث من انتهاكات شديدة لحقوق الأفراد فى العراق وفلسطين وغيرهما، أم إنها مسؤولية انتقائية يتم تفعليها فقط فى حالة وجود مصالح مباشرة تمسّ أمن الاتحاد الأوروبي ودوله فقط.

من ناحية ثالثة، حددت الاستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني عددًا من المبادئ تُشكل أهداف السياسة الأمنية الأوروبية، حيث نجد المبدأ الأول يتحدث عن تجنب القتل والتدمير المادي، إلا في حالة الضرورة القصوى. وبذلك فالتساؤل هو: ما هي حالة الضرورة القصوى؟ فهذا أمر نسبي. ومن سيصبح المسؤول عن تحديد حالة الضرورة القصوى؟ والأهم من ذلك هل يمكن تحت أي شرط أن تكون هنالك ضرورة قصوى تستدعى القتل والتدمير المادي؟ فعلى سبيل المثال بررت إسرائيل قيامها بمجزرة قانا الثانية بأنها كانت تعتقد بوجود مسلحين في المبنى. فهل هذه الحالة، وفقًا للتصور الأوروبي، حالة ضرورة قصوى تستدعى القتل والتدمير؟ أما المبدأ الثاني فقد أشار إلى أن اللجوء للقوة العسكرية سيكون مدعومًا بالموافقة الشعبية. فكيف سيضمن الاتحاد الأوروبي الموافقة الشعبية لاستخدام القوى العسكرية، هل سيتم استطلاع آراء المواطنين في هذا الشأن لتعرف ما إذا كانوا سيقبلون باحتلالهم من جانب دول أخرى؟ وهل موافقة مجموعة من الأفراد داخل أي مجتمع على تدخل دولة أخرى عسكريًا لضمان مصالحهم الخاصة، سيُعدُّ في هذه الحالة موافقة شعبية.

من هذا المنطلق، يجب تأكيد أنه لا يوجد اعتراض على قيام الاتحاد الأوروبي بدور عالمي أكبر، إلا إنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الدور من خلال القتل والتدمير والتدخل العسكري في الدول الأخرى بحجة حماية أمن الأفراد وكذلك صياغة مبررات لهذا التدخل.

فالاتحاد الأوروبي بوصفه قوّة إقليمية مهمة يمكنه أن يُمارس هذا الدور الدولي من خلال القيام بدور دبلوماسي في حل النزاعات القائمة، أو حتى تقديم مساعدات بعيدًا عن التدخل والاحتلال.

وفي سياق ما تم إيضاحه، فإن الدول العربية في الوقت الحالي عليها التمييز بين أمرين في التعامل مع مفهوم الأمن الإنساني: الأمر الأول يتعلق بالتعامل مع مشكلات الأمن الإنساني؛ فإن رفض المفهوم كأداة للسيطرة على دول العالم لا يعنى رفض التعامل مع المفهوم على المستوى الداخلي من خلال التركيز على حالات غياب الأمن الإنساني وإصلاح المؤسسات الأمنية بما يجعلها قادرة على مواجهة تحديات هذا الأمن، وهو ما يتطلب التوفيق بين اعتبارات الأمن القومي والأمن الإنساني؛ إذ إن لكل منهما متطلباته المتناقضة مع متطلبات تحقيق الآخر وشروطه، إنه في أحيان كثيرة قد يترتب تحقيق أي منهما التضحية بالآخر. فتحقيق الأمن القومي في بعض الأحيان يتطلب توجيه مزيد من الإنفاق على القضايا العسكرية والتسلح، وفرض قيود على الحريات المدنية، في حين أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب مزيدًا من الاهتمام بقضايا التنمية البشرية وتقليل الإنفاق العسكري، والتركيز على الإنفاق على التعليم والصحة، وكذلك على تمكين الأفراد بما يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المستقبلية.

ومتطلبات تحقيق الأمن الإنسانى ليست مقصورة على البيئة المحلية فحسب؛ بل إن تحقيق الأمن الإنسانى يتطلب أيضًا بيئة ملائمة إقليميًا وعالميًا. فالأمن الإنساني لكي يتحقق يحتاج إلى بيئة أمنية ملائمة؛ ومن ثم لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البيئة المحلية والدولية المسببة لغياب الأمن.

أما الأمر الثاني فيرتبط باستخدام مفهوم الأمن الإنساني كأداة من جانب الدول الغربية للتدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما يتطلب وعيًا بهذا الأمر وإدراكًا لأبعاده كافة في التفاوض مع الغرب. فالولايات المتحدة الأمريكية تضغط الآن على الدول العربية من خلال مفاهيم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وربما يكون مفهوم الأمن الإنساني هو المفهوم التالي والمرشح بقوة في هذا الصدد. والأكثر خطورة من ذلك أنه من الممكن، وفي سياق الربط بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي، أن يكون هنالك تدخل فى أي من الدول بحجة العمل على تحقيق الأمن الإنساني داخليًا.

وبذلك يمكن التأكيد بأن طرح المفاهيم ليس عملية عشوائية، لكنها تخضع لبعض الضوابط التي من أهمها أنه عادة ما تكون هنالك قوى دولية تدفع بالمفاهيم الجديدة بما يحقق مصالحها الذاتية، كما تترتب محورية المفاهيم وتأثيرها على العلاقات الدولية على مدى محورية القوى الدولية الدافعة للمفهوم وأهميتها في بنية النظام الدولي. ■

الماركسيّة والفنّ

د. سليمان الأزرعي*

ليس ثمة من فاصل بين الأدب والفلسفة في كل محطات التاريخ ومراحل تطور المجتمعات الإنسانية. فالأدب العظيم في جوهرة انعكّاس للتحولات العظيمة للفلسفة.

وإذا كانت الفلسفة تعبيرًا وانعكاسًا أو استشرافًا للتحولات النوعية الجارية في جسد التركيبة الاجتماعية/الاقتصادية التي تخبُّ بتسارع نحو تبديل أدوات الإنتاج؛ ومن ثم نمط الإنتاج وتحوّلاته التاريخية من القنانة إلى الرق إلى الإقطاع إلى نمط الإنتاج الصناعي الرأسمالي إلى عتبات التحول الإشتراكي؛ فإن الأدب لا يملك إلا أن يستجيب ويعكس تلك التحولات في مجمل مسيرته. ولا يجوز أن نقع في الوهم والبلبلة ونحن نتابع استمرار المدارس العتيقة وتوكيد قدرتها على البقاء فيما يشكل مخالفةً مرورية ملتبسة لنظام سير التاريخ. فمثل هذه الظواهر لا تطول ولا تستمر إلى الأبد.

ولكل مرحلة تاريخية هتافها الأعلى، وغطاؤها الحقوقي الذي يبررها تاريخيًا ويضفي عليها شرعية الحياة. ولكل مرحلة تاريخية - نحن نتحدث هنا عن التاريخ الاجتماعي - مخرجاته الحقوقية التي تشكل في مجموعها منظومة متكاملة، أو تسعى لأن تكون متكاملة وتمضي في مارش عسكري متناغم، لكن قوانين الديالكتيك تفعل فعلها باستمرار داخل التركيبة الاجتماعية الواحدة. ذلك أن صراع الأفكار مستمر. وصراع الأضداد مستمر والمجتمع البشري لا يعرف السكون.

لقد شهدت البشرية الكثير من الحركات الموضعية الموسمية والخصوصية المحلية، لكنها شهدت - بين حقبة وأخرى - الحركات الكلية التي زعزعت سكون المجتمع البشري، إثر تطور أدوات الإنتاج وتغيُّر أنماط العلاقات الإنتاجية، حين قدمت تلك الحركات رؤيتها الفلسفية المتكاملة للحاضر والمستقبل: للاقتصاد والفكر والتنمية والإبداع.

وربما تعدّ الماركسية من أكبر الحركات الفكرية والفلسفات التي شهدتها البشرية المعاصرة. ولقد مرّت الماركسية في محطات ومنعطفات عدة منذ ظهورها بوصفها فلسفة شمولية متكاملة على أيدي **فيورباخ** و**هيغل** و**كارل ماركس** و**فريدريك إنغلز**؛ ومن ثم **لينين** و**تروتسكي** و**ستالين**، ومن جاءوا بعدهم من رواد الثقافة والتجديد في الفكر الماركسي.

ولقد كانت المدرسة الواقعية الاشتراكية هي التجلّي الأكبر للماركسية على صعيد الثقافة.

وكما مرت الماركسية بوصفها فلسفة، والشيوعية بوصفها حركة ثورية سعت إلى ترجمة تلك الفلسفة وبناء دولتها، وكما مرت الحركة بمجملها في مراحل ومنعطفات وتحوّلات؛ فإن المدرسة الواقعية الاشتراكية هي الأخرى قد مرّت بتلك المراحل أيضًا.

فالواقعية الاشتراكية هي ترجمة لرؤية الماركسية إلى الفن. وكما أن أداتي المادية والديالكتيك هما الأداتان اللتان يمكن بواسطتهما ترجمة الرؤية الماركسية إلى التاريخ والراهن والمستقبل وامتحان كل تلك المساحات؛ فإن الواقعية الاشتراكية - بوصفها مذهبًا أدبيًا - هي التعبير العملي للرؤية الماركسية إلى الفن والإبداع.

وفي عرف الماركسية أن لا وجود خارج الواقع، وأن (الوجود هو الذي يقرر الشعور)؛ ومن ثم فإن المدرسة

---

* ناقد وأستاذ جامعي أردني.

الواقعية الاشتراكية يجب – وبالضرورة – أن تأتي ترجمة للواقع وتعبيرًا عن تقاطعاته.

والأدب والحالة هذه ابن عصره وطبقته. وهو تعبير عن التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في جسد التركيبة الاجتماعية، التي تدعو المبدع والأديب لأن يهبط من برجه العاجي ويشهر سلاحه المؤثّر في وجه البرجوازية، وينضم إلى القوى الاجتماعية والفكرية الساعية إلى تقويض النظام الاجتماعي البرجوازي القائم على الطبقية، التي تشكل بدورها بناءً تحتيًا يعزّز مشروعيته بغطاء حقوقي متعدد الأداءات والفتاوى، ابتداءً من القوانين، ومرورًا بالمناهج الاقتصادية غير الاشتراكية، وانتهاءً بالأدب والفن.

خلاصة الموقف الماركسي والفلسفة الماركسية في الفن والإبداع، أن هذا الفن يجب أن يخرج عن كونه حوزة برجوازية، ويصبح سلاحًا إضافيًا من أسلحة البروليتاريا الصاعدة، ولا مجال أمامه غير أن يهجر ميادين الرومانسية والاغتراب والتجريب ويتجه نحو الواقع مباشرة، في سبيل المساهمة في الكشف عن الجوهر العدائي الكامن في الرأسمالية الاستغلالية اللاأخلاقية، التي تعيد تهذيب وجه العبودية للإنسان من جديد عبر التعمية وفي سبيل الحصول على فائض القيمة الاقتصادي من السلعة المنتَجة بعرق البروليتاريا.

والفنان في المنظور الماركسي يعيش في مجتمع متحرّك، تتصارع فيه أفكار ونماذج وقيم واتجاهات وطبقات. صحيح أن الفنان قد لا يرى طبقات تحمل العصي لبعضها بعضًا، وإن كان ذلك واردًا – أن تحتكم قوى الصراع للسلاح – لكن الصراع يتبدى للمدقّق من خلال أبسط الظواهر الاجتماعية المتصارعة، التي على الفنان ألا يسمح لها أن تنعكس في فنه إلا بشكل ثوري.

وفي المنظور الماركسي فإن الصراع يتبدى للفنان حيثما نظر إلى الجسد العام لأي تشكيلة استغلالية تناحرية عبر التاريخ، ولا داعي لأن ينظر الفنان إلى غير نفسه ليرى ذلك؛ إذ يكفي أن يقيّم الأمور من خلال وضعه كمبدع.

ففي المجتمعات الرأسمالية (أحدث المجتمعات الاستغلالية وأرقاها بعد الرق والاقطاع) يرى الفنان نفسه على الطبيعة، ويرى كيف يتحول فنّه الهدف إلى وسيلة! فالفنان يشبه حاله حال دودة القز – التي تفرز الحرير من فمها، إنها تفرزه لأن هذه هي حالتها، وطبيعتها، وهي لا تستطيع إلا أن تفرز، كما يقول **ماركس** – لأن مادته الإبداعية تخضع تمامًا لظروف السلعة وتقلبات السوق واحتكار المحتكرين. فمسرحيته تخضع للعرض والطلب، ولوحته كذلك، وأغنيته، وقصيدته، وروايته وفلمه. ولن يتم ترخيصها وطباعتها وتسويقها وترويجها، وحتى لن يقبض حصته من ريعها، إلا بقدر ما تستجيب للوفاء بمتطلبات السوق وذوق المحتكرين والمستفيدين. ولن يستطيع أن يحرر فنّه ويسمو بإبداعه خارج المؤثرات المادية، إلا إذا وجد القوى الاجتماعية التي يعبّر بفنه عنها، ويرتكز عليها، ويعتمد على مساندتها، وينضم بنضاله الإبداعي إلى نضالها الخلّاق!

هكذا ترى الماركسية أن الرأسمالية تجرِّد الفنان من حريته، رغم الأكذوبة الكبرى التي تلفقها كشعارات لهذه المجتمعات، وهي (الحريّة) في مواجهة الالتزام. فالعامل (الحرّ) والفنان (الحرّ) والمزارع (الحرّ) والمفكّر (الحرّ)، يصبحون جميعًا أمام السوق ومتطلباته، وأمام مبدأ الربح ومقتضيات الترويج، عبيدًا للتاجر (الحرّ) في العالم (الحرّ)! ويتحوّل إبداع الفنان إلى سلعة يهمّه ترويجها وتحقيق الربح من ورائها.

وعلى سبيل المثال، فإن **جون ملتون** الذي كتب **الفردوس المفقود** وباعها بخمس جنيهات، قد حوّله الناشر منتجًا للسلعة التي ساهمت بمزيد من التراكم في رأس المال. وكذلك الأمر مع **دوستويفسكي** الذي طلب إليه الناشر إعداد روايته **المقامر** خلال ثلاثين يومًا قبل أن تستحق ديون المؤلِّف الدّفع، قد تحوّل هو أيضًا إلى منتج للسلعة التي حققت للناشر فائض القيمة، فتحول فنُه الهدف إلى وسيلة للعيش، بعد أن كان هدفًا وضرورة تتمشى مع طبيعة الفنان.

إن عبودية الفنان – من المنظور الماركسي – في المجتمعات الاستغلالية لا مجال لإخفائها، ولم يحدث أن نَصَبَت

الرأسمالية للفنان تمثالاً أو سمّت مدينة باسمه إلاّ بقدر ما ترك وراءه من أملاك وأموال ومصالح ومؤسسات، أو لأن التطوّر فرض على الواقع إحياء هذا الفنان الذي كانت رؤاه تسبق عصره. فحين تمّ التقدم وحدثت المعجزة وتحققت النبوءه بُعث من جديد.

أما الفنانون الكبار في مجتمع الرأسمالية، كما ترى الماركسية، فيظلّون كبارًا ما دام استمروا بتحقيق الربح لأصحاب المسارح ودور النشر وصالات العروض، وحينما ينتهي دورهم يحالون على التقاعد بلا رحمة، ويُستغلّون في مجال الدعاية والإعلان من خلال ظهورهم على شاشات التلفزة وهم يشربون (البيبسي كولا)، ويحلقون ذقونهم بمبتكرات تكنولوجيا العصر، ويرشون على أنفسهم العطور الفاخرة، ويروّجون لأجهزة المولينكس وسائر مبتكرات فرم اللحوم، بما فيها اللحم البشري. وليس ثمة إذلال أكثر من هذا.

إن الفنان الذي يتحدث عن الحريّة في المجتمع الرأسمالي ويتبجح بها، إنما يكذب على نفسه في حقيقة الأمر، لأنه لا يعدو عند اشتداد وسائل الاتجار منتجًا يعْتاش من وراء فنّه.

وبمثل هذه الصراحة يقول **بيرانجيه**، شاعر الجماهير الفرنسية، الذي قال عنه **ماركس**: إنه الخالد إلى الأبد، لأنه الذي تغنّى بتحالف الشعوب، ومن حق الشعب الفرنسي أن يفخر به:

"إني لا أعيش لكي أكتب الأغاني.

وإذا ما نازعتني يا سيدتي مكاني،

فلسوف أكتب أغانيّ لأعيش"(١)

إذًا، الواقعية الاشتراكية في الأدب أداةٌ تحريضية جاءت لخدمة مبدأ اقتصادي ومنظومة فلسفية تسعى لإقامة الدولة الاشتراكية. وهنا يكمن جوهر المقاومة في الأدب الماركسي والثقافة الماركسية.

هذه المقولة، وتلك الرؤية بالتحديد حصرت الواقعية الاشتراكية في خانة التحريض على حساب جماليّات الإبداع الذي لم تهمله الماركسية. لكن هدف هذا التحريض أمسى هو الهدف الأول في خدمة قضية البروليتاريا، خاصة خلال مرحلة قيادة **فلاديمير ايليتش لينين**، الذي أعلن ذلك المبدأ على استحياء في بادىء الأمر، ثم ما لبث كل من **تروتسكي** و**ستالين** أن أعلناه على الملأ، فبدت الواقعية الاشتراكية أكثر جمودًا في تلك المرحلة أكثر من أي وقت، فيما راح الماركسيون الليبراليون الأوروبيون الخارجون للتوّ من عباءة الحزب اللينيني وأسر التنظيم في أقطارهم، يصارعون في سبيل الخروج بالواقعية الاشتراكية من تلك الخانة الخانقة التي حشرها بها **ستالين**، والتي تعزّزت كأساس بفعل ضغوطات البرجوازية العالمية ودولها الرأسمالية الساعية إلى تدمير بلد الاشتراكية الأوّل في التاريخ البشري.

وبنتيجة هذا الحصار، سادت نزعة **ستالين** المقاومة التي طغت على كل وجوه مسيرة الدولة السوفيتية، بما في ذلك الأدب. وانتقل ذلك التشوّه غير الاختياري إلى ثقافات أمم وبلدان تقع في التخوم النائية، حيث فقدت آدابها الملتزمة خصوصيتها القومية، واستجابت للطرح الستاليني في (قيادة المركز الأممي).

في هذه الحقبة، واجه منظّرو الواقعية الاشتراكية من الماركسيين الليبراليين أشدّ العنت، واتهموا بالخيانة والعمالة للمركز الآخر، فراح الهنغاري **جورج لوكاتش** يؤكد دينامية الواقعية الاشتراكية ويبشر بقدرتها على استلهام التقدم والتجديد في الشكل والمضمون (**معنى الواقعية المعاصرة** Lukacs: *The Meaning of Contemporary Realism*).

وقد نجح الكثير من المبدعين والمنظّرين الماركسيين الليبراليين في إعادة بعث الحياة مجددًا إلى الواقعية الاشتراكية، وتخليصها من البصمات الستالينية الإلزامية. لقد تكرر هذا في أفكار **أرنست فيشر** وفي أعمال **برتولد بريخت**،

(١) كارل ماركس: **الأدب والفن في الاشتراكية**، ترجمة عبد المنعم حنفي، مكتبة مدبولي، د.ت.

المسرحي والشاعر الألماني الشيوعي الملهم، وغيرهم، ولقد افلحوا بعد انهيار الستالينية في إخراج الواقعية الاشتراكية من أزمة التزمت الستاليني.

في ظل هذه الحقبة، بدا الحاجز القائم بين الواقعية الاشتراكية وغيرها من المذاهب التعبيرية الإنسانية أقل ارتفاعًا، وأطلت الواقعية الاشتراكية على غيرها من المذاهب التعبيرية التي يمكن لها لو تقدمت نحوها بضع خطوات، لصارت -إنسانيًا- إلى جانبها، ولَخَفّت حالة العداء والتكفير المتبادل بين الواقعية الاشتراكية وغيرها من المذاهب الإبداعية الأخرى.

لقد أصبح **برنارد شو** و**توماس مان** و**لويس أراغون** و**أرنست همنغواي** و**جيمس جويس** و**فرانس كافكا** مفهومين لدى منظري الواقعية الاشتراكية على نحو متفاوت، ولم تعد كتابات مكسيم غوركي، التي انتقدها لينين انتقادات فنية لاذعة وصائبة أحيانًا، رغم استجابتها للهتاف والتحريض اللينيني، لم تعد حالة معيارية لدى الماركسيين رغم استمرارها في الحياة، حتى ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، الذي كان بدوره التعبير السياسي الكياني الاجتماعي المشوّه عن فلسفة **ماركس** و**إنغلز**.

وفيما حاولت المدرسة الواقعية الاشتراكية في أقطار أوروبا وبعض أقطار العالم – التي يقف وراءها مفكرون ومثقفون إنسانيون – استعادة التوازن والخروج من أسر الأدب الحزبي اللينيني الستاليني، فإن المدرسة الواقعية الاشتراكية في أقطار الشرق والشرق العربي خاصة، التي ظلّ يقف وراءها في الغالب حزبيون ثوريون وليسوا مفكّرين ماركسيين، قد ظلت أسيرة المركز القيادي للحزب والدولة القائدة، وواصلت نزعتها الستالينية التحريضية، لكن بتفاوت يتناسب طرديًا مع التبعية للمركز ولهيمنة الحزب وقيادته في الدولة القائدة.

إن حديث **عبد الرحمن الخميسي** في كتابه **الفن الذي نريده**، ومعالجته لمقولة **آنّا زيغرس**، يكشف حجم ذلك الخراب الذي لحق بآداب أمم (التّخوم) وفكر نقّادها[٢].

تقول الكاتبة الألمانية الديمقراطية **آنا زيغرس**: «إن للفنان الحرية في معالجة الموضوع الذي يختاره من دون تحديد أو تقييد، لكن الذي يميزه عن الكتّاب البرجوازيين هو موقفه الذي يطرحه ويطرقه».

ولتوضيح كلمات **زيغرس**، يورد الشيوعي المحترف والكاتب المنظّر **عبد الرحمن الخميسي** في كتابه **الفن الذي نريده** شكلين سرديين لرواية واحدة، في سبيل التدليل المسطح وربما الساذج على أن للواقع -أي واقع- روايتين: رواية واقعية اشتراكية تحريضية مقاومة، ورواية رجعية برجوازية حالمة.

الرواية الأولى: «كان السلطان يتنقل بين رعاياه الغارقين بالتراب والطين وهم يبنون له قصرًا عظيمًا. رأى فتاة فائقة الحسن والجمال فغازلها، وأشار لها بأن تلحق به. فألقت مقطف التراب أرضًا وتبعته. وتزوجها وانتزع أسرتها من الفاقة». هذه رواية غير واقعية اشتراكية كما يقول **الخميسي**.

أما الرواية الواقعية الاشتراكية للواقعة إياها، فيرويها **الخميسي** بحركة سحريّة ساذجة: «غازلها السلطان... فألقت بمقطف التراب على رأسه وصاحت يا للعار واندلعت ثورة الرعية».

إن مثل هذا الحديث القادم من لدن منظّر وناقد شيوعي وصاحب اسم كبير في تلك الحقبة، لا يحتاج إلى المزيد من المناقشة، لأنه يكشف ببساطة عن الإلزامية القاتلة، والدَرَك الذي هبطت إليه مقاييس الواقعية الاشتراكية في ظل سيادة الحقبة الستالينية.

إن إعادة قراءة مجلدات **ماركس** و**إنغلز** تثبت بما لا يقبل الشك تقدميّة هذين الفيلسوفين على كل من **لينين** و**ستالين** وغيرهما من الفلاسفة والقادة السياسيين، الذين سعوا إلى ترجمة فلسفة ذينك الرائدين الكبيرين، إن

(٢) عبد الرحمن الخميسي: **الفن الذي نريده**، دار المعارف بمصر، ص٩٦، د.ت.

على صعيد الفكر والفلسفة، أو على صعيد الإبداع الإنساني، وحتى على صعيد بناء دولة الفكرة واستحقاق ولادتها التاريخية..

وعودة إلى الأصول الكلاسيكية للماركسية، يتكشّف مدى الفرق بين رائديّ الماركسية وغيرهما من التابعين.

ففي افتتاحية البيان الشيوعي، أول وثيقة برنامجيه للشيوعية العلمية (١٨٤٨) يؤكد **ماركس** و**إنغلز** أن «هناك شبحًا يجول في أوروبا، وهو شبح الشيوعية. وقد اتحدت كل قوى أوروبا العجوز في حلف مقدّس لملاحقته والتضييق عليه: من البابا والقيصر إلى **ميترنيخ** و**غيزو**، ومن الرديكاليين في فرنسا إلى رجال الشرطة في ألمانيا»(٣).

ثم يتسأل **ماركس** و**إنغلز**: أي حزب معارض لم يتهمه خصومه القابضون على زمام السلطة بالشيوعية الدامغة؟ إن الشيوعية أصبحت قوة معترفًا بها من جميع القوى الأوروبية.

وفي سؤاله التاسع عشر، وفي معرض حديثه عن مبادئ الشيوعية، يطرح **إنغلز** السؤال: «هل يمكن أن تحدث هذه الثورة في بلد واحد ما؟» ويجيب **إنغلز**: «كلا، فإن الصناعة الكبرى، وقد خلقت السوق العالمي، إنما ربطت بذلك جميع شعوب الكرة الأرضية، ولا سيما المتمدنة، إلى حد أن كلاً منها بات رهنًا بما يجري لدى الآخر، ثم ساوت الصناعة الكبيرة بين مستويات التطور التاريخي في جميع البلدان المتمدنة، إلى حد أن البرجوازية والبروليتاريا أصبحتا في كل مكان الطبقتين الحاسمتين في المجتمع. ولهذا لن تكون الثورة الشيوعية وطنية وحسب؛ بل ستجري كذلك في آن في جميع البلدان المتمدنة، أي على الأقل في إنجلترا وأمريكا وفرنسا وألمانيا، وستتطور بدرجات متفاوتة من السرعة أو البطء تبعًا للآتي: في أيّ من هذه البلدان ستكون الصناعة أكثر تطورًا، والثروات المكدسة أوفر، وكمية القوى المنتجة أكبر. ولهذا ستجري بأبطأ وأصعب في ألمانيا، وبأسرع وأسهل في إنجلترا»(٤).

ومع كل هذا الوضوح في الرؤية لدى مؤسّسيّ الماركسية وأفكارهما الهادئة والحكيمة حول الانتقال التاريخي للمجتمع البشري، إلا أن إصرار **لينين** على إمكانية إقامة الدولة الشيوعية في بلد ما، وحتى في روسيا الزراعية، وتمسكه بالعامل الذاتي (الحزب المنظم) أداةً للتغيير والانتصار دون العامل الموضوعي (التطور)، الذي أكدّ عليه **ماركس وإنغلز**، إنما يعدّ هذا الإصرار أول مخالفة ثورية انتهازية نبيلة للماركسية، لكنها جاءت على يد لينين وليس على يديّ أستاذيّ الماركسية.

ومع أن **لينين** كان يفهم جيدًا حركة سير التاريخ، إلاّ أنه تجاهل تلك الحقيقة الموضوعية المتعلقة بموضوع التطور الاجتماعي. وأمام أزمات روسيا في الاقتصاد المتعثّر والحروب والسياسة المأزومة، وفي ظل امتلاك **لينين** العامل الذاتي (الحزب المنظّم)، راح لينين يشقّ الصفوف ويخرج من بين الجماهير هاتفًا: «نعم، يوجد حزب كهذا». لقد ردّد **لينين** تلك العبارة حينما تحدّى خطيب برجوازي أن يكون ثمّة حزب قادر في كل روسيا على أن يخرج البلاد من الأزمة. كما ردد **لينين**، متجاهلاً العامل الموضوعي للتغيير ومركزًا على العامل الذاتي أداة التغيُّر (الحزب)، عبارته المشهورة: «أعطني قبضةً من المناضلين المنظمين وسأقلب لك روسيا». هنا بالتحديد تكمن الانتهازية الثورية في فكر **لينين**، وهنا بالتحديد أضيف إلى الماركسية مقطع ثانٍ فأمست بقدرة قادر «الماركسية اللينينية»، وسقط اسم **إنغلز** المؤسّس-الذي يملك وزنًا نوعيًّا بوزن **ماركس**(سقط اسمه سهوًا!!).

تحت عنوان «**الأدب الاشتراكي والشيوعي**» كتب **ماركس** و**إنغلز** في البيان الشيوعي (١٨٤٨) موضحين مفهوم (الاشتراكية الرجعية) ابتداءً بالاشتراكية الإقطاعية: «نشأت الاشتراكية الإقطاعية من مزيج من الشكاوى والأهاجي القادمة من ذكريات الماضي وأخطار المستقبل. وإن كان انتقادها المرّ اللاذع يصيب البرجوازية أحيانًا في صميم

(٣) كارل ماركس، فريدريك إنغلز: **منتخبات**، في ثلاثة مجلدات، ترجمة الياس شاهين، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص ١٢٢.

(٤) كارل ماركس، فريدريك إنغلز: **المنتخبات؛ مبادئ الشيوعية**، المجلّد الأوّل، الجزء الأوّل، ص ١٠٣. (وقد كتب إنغلز مجموعة هذه الأسئلة عام ١٨٤٧).

قلبها، فإن عجزها المطلق عن فهم سير التاريخ الحديث كان يسبل عليه دومًا ثوبًا من السخافة والسخرية»[٥].

ويواصل كلٌ من **ماركس وإنغلز**:

«ولقد لوّح الأرستقراطيّون بجراب البروليتاريا الشحاذي واتخذوه عَلَمًا لهم لكي يقودوا الشعب وراءهم. لكن، ما إن تراكض الشعب نحوهم حتى رأى الشعارات الإقطاعية القديمة تزين مؤخرتهم، فتولى عنهم وهو يقهقه قهقه السخرية والاستخفاف»[٦].

كما يشير كلٌ من **ماركس وإنغلز** إلى الطبيعة الرجعية لانتقادات الاشتراكيين الإقطاعيين؛ إذ «إن أهم ما يلومون البرجوازية عليه أنها خلقت في عهدها طبقة سوف تهدم كل النظام الاجتماعي القديم». ويؤكد **ماركس وإنغلز** أن «الكاهن والإقطاعي قد باتا يسيران دومًا يدًا بيد كما تسير الاشتراكية الكهنوتية جنبًا إلى جنب مع الاشتراكية الإقطاعية»[٧].

ويتساءل الفيلسوفان: «أفلم تدعُ المسيحية أيضًا ضد الملكيّة الخاصة والزواج (أي الدعوة إلى الرهبنة) والدولة؟ ألم تبشر بالمحبة والإحسان والأسمال الرثة والتبتّل وقتل الجسد والتقشف والرهبانية الكنسية؟ إن الاشتراكية المسيحية ليست سوى الماء المقدس الذي يسكبه الكاهن على نار الغيظ المتأججة بين جوانح الأرستقراطية»[٨].

هذه الأفكار الفلسفية البحتة، عبّرت عن تجلّياتها في طروحات الماركسية للموضوعات الثقافية. فتحتَ عنوان الاشتراكية الألمانية أو الاشتراكية «الصحيحة» ورد في البيان الشيوعي:

«إن الآداب الاشتراكية والشيوعية الفرنسية، وقد نشأت تحت ضغط البرجوازية الحاكمة المسيطرة، وكانت التعبير الأدبي عن التمرد على هذه السيطرة، دخلت ألمانيا حين كانت البرجوازية الألمانية في بدء نضالها ضد الاستبداد الإقطاعي المطلق»[٩].

ويواصل الفيلسوفان: «وقد تهافت الفلاسفة وأنصاف الفلاسفة والمتأدّبون الألمان بشراسة ونهم على هذه الآداب، لكن غاب عن بالهم أن استيراد الآداب الفرنسية إلى ألمانيا لم يرافقه في الوقت نفسه استيراد الظروف والأوضاع الاجتماعية الفرنسية إليها»[١٠].

أما عمل الأدباء الألمان الخاص فكان مقتصرًا على التوفيق بين الأفكار الفرنسية الجديدة وإدراكهم الفلسفي القديم، أو، على الأصح، على استيعاب الأفكار الفرنسية بجعلها مطابقة لفلسفتهم الخاصة. وقد تم استيعاب هذه الأفكار كما يستوعب المرء لغة أجنبية، أي بالترجمة[١١].

إن هذا الحديث الذي تضمّنه البيان الشيوعي يصلح لأن يُشهرَ في وجه كُتّاب الواقعية الاشتراكية الستالينية العرب قبل غيرهم. فعلى الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على تلك الحقائق الموضوعية التي تؤكد أن الأدب نتاجُ حاضنته الاجتماعية والقومية، إلا أن الواقعي الاشتراكي العربي حاول استنساخ واقعية ستالين في روسيا ونقلها وفرضها على مناخ مختلف كل الاختلاف.

في البيان الشيوعي: يقول **ماركس وإنغلز** في معرض نقدهما للاشتراكية الألمانية العلمية المنقوصة: «لقد نسيت

---

(٥) كارل ماركس، فريدريك إنغلز: **المنتخبات؛ مبادئ الشيوعية**، المجلد الأوّل، الجزء الأوّل، ص ١٤٥.
(٦) المصدر نفسه. ص١٤٥.
(٧) المصدر نفسه. ص١٤٦.
(٨) المصدر نفسه. ص ١٤٦.
(٩) المصدر نفسه. ص ١٤٨.
(١٠) المصدر نفسه. ص ١٤٨.
(١١) المصدر نفسه. ص ١٤٨.

الاشتراكيــة الألمانية في الوقت المناســب للغاية، أن الانتقاد الفرنسي، الذي لم تكن هــي ذاتها سوى صداه الحقير، كان يفرض مقدمًا وجود المجتمع البرجوازي الحديث مع ما يرتبط به من ظروف المعيشة المادية، ومن بنية سياسية موافقة له، وما إلى ذلك من الشؤون التي كان لا يزال على ألمانيا أن تعمل لتحقيقها والحصول عليها»(١٢).

إن هــذا النصّ خطير وثاقب الرؤيــة للغاية. تصوروا أنّ **ماركســ** و**إنغلز** يؤكّدان عدم صلاحيــة التيار الأدبي الانتقــادي الفرنسي لألمانيا! فــالأدب يمكن أن ينتقل ويكون مقبولاً في أوطان متشابهــة في وسائل الإنتاج وأدواته ومستويات تطوره التي تخلق همومًا موحدة وتطلعات؛ ومن ثم أدبًا موحدًا. ولقد كانت المسافة بين مستوى تطور ألمانيــا وتطور فرنسا في عهــد **ماركس** و**إنغلز** أقل بُعدًا مــن مسافة موطن انتصار التجربــة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وبين المجتمع العربي بكثير، ومع ذلك، فقد ظهرت الواقعية الاشتراكية في بلادنا على الأسس الستالينية (التحريضيــة) التي تجاهلــت الحقائق التاريخية لموطــن الآداب وتطلعــات الإنسان العربيــة، ولم يفكر الماركسي العربــي، والناقد الواقعــي الاشتراكي العربي بضرورة الانتظار إلى حين تحقق الانتقالة المطلوبة في أوطانهم على مستوى أدوات الإنتاج ونمط الإنتاج الاجتماعي والثقافي.

لقد أكد الشيوعي والمفكر الماركسي الفرنسي **روجيه غارودي** أنه بمقدور الشيوعي الجزائري أن يصوغ اشتراكيته العلمية من عناصر تاريخ بلاده. ولنتذكر بأن المسافة الزمنية بين كلام **ماركس** و**إنغلز** من جهة، وكلام **غارودي**، المفكــر الفرنسي يزيــد على مئة عام! ولم يَصــغ الشيوعي الجزائري والمصري والهنــدي والإندونيسي والإيراني لحديــث **غارودي**. فقــد واصل يساريو هذه البلْدان هوسهم الكفاحي، مستمدّين قــوّة الدفع في هذا الاتجاه الشيوعي غــير الماركسي من قوّة حضور التجربة السوفيتية وقيادتها لحركات التحرر في العالم، وهيمنتها الأيديولوجية على عقل الإنسان الطامح للتحرّر والخلاص من سطوة رأس المال ومن الاستعمار ومخرجاته.

في موقــف آخــر أكثر وضوحًــا وعلانية في هذا الاتجاه، وبما يعكــس تفهُّم الفيلسوف للعامــل الموضوعي أكثر من تفهُّــم المناضل السياسي ورجل الدولة، ينتقد **إنغلز** سلوك المهاجرين الفرنسيين الذين فجّروا أوّل ثورة اشتراكية في التاريخ المعاصر، حيث سيطروا على باريس عام ١٨٧١ وأعلنوا دولة الطبقة العاملة الثورية فيما سمي «بكومونة باريس»، وقد حيّاهم **ماركس**، إلا أنه أكّد حتمية فشلهم بحكم عدم نضوج الظروف التاريخية للحفاظ على النصر وتدعيم أسس استمراريــة الدولة الجديدة، فسقطت الكومونة بعد سبعين يومًا، وواجه قادتها أحكام الاعدام. وفرّ بعض رموزها الثوريين إلى لندن وواصلوا تطرفهم وثوريتهم الارتجالية. يقول **إنغلز**:

«لقــد تخلصــوا من الله بكل بساطة، وهم يعيشون ويفكّرون في العالم الفعلي، ولهذا كانوا ماديّين. كذلك هو الحال تقريبًا في فرنسا أيضًا. وإذا لم يكن الحال هكذا، فهل هنالك ما هو أبسط من الحرص على نشر الأدب المادّي الفرنسي الممتاز من القرن الماضي بين العمال على نطاق شاسع جدًا، ذلك الأدب الذي لا يزال أسمى ما توصلت إليه الروح الفرنسية، والذي لا يزال إلى الآن عاليًا بلا حدود من حيث المضمون، ولا يزال من حيث الشكل مستحيل المنال. لكــن أصحابنا (البلانكيين) – يقصــد المهجّرين الفرنسيين الثوريين – لكي يبرهنوا أنهــم الأشدّ راديكالية في المجتمع قاموا بإلغاء (الله) بمرسوم»!(١٣)

ويــورد **إنغلز** نصّ مرسوم الثوريــين الفرنسيين: «لتحرير الكومونة البشرية إلى الأبد من شبح البلايا الماضية (من الله) فلا مكان في الكومنة للكهنة، يجب منع كل وعظ ديني وكل تنظيم ديني»(١٤).

هــذا النصّ أيضًا خطير، ويؤكّد تقدمية **إنغلز** ليس فقط على ثوار الكومونة – الذيــن استولوا على باريس سبعين يومًــا – بل وعلى يساريي عــالم القرن العشرين. **فإنغلز** على الرغم من إلحاده ويساريته وعلمانيته يرفض اعتماد

---

(١٢) المصدر نفسه. ص ١٤٩.

(١٣) **المنتخبات**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص١٦٩.

(١٤) المصدر نفسه. ص ١٦٩

المقاومــة الفرنسية (**المهجّرين في لندن**) احتراف الإلحاد وإعلانهـم موضوعةً ثقافيةً تقوم على فكرة (إلغاء ألله) من الحيـاة الاجتماعيـة بمرسوم يثير السخريـة. ويؤكّد **إنغلز** السذاجــة الثورية للمقاومة الفرنسيــة، ويستمدّ أدلته في مواجهــة اللاعقلانية الثوريــة الفرنسية من خلال بديل معقول ومحترم ومؤثّر، وهــو نشر الأدب الفرنسي الذي يؤكــد **إنغلز** أنه ترجم الروح الفرنسية، وعبّر عن الماديّة والعلمانية بشكل أكـثر رقيًا من الفكرة إياها التي تضمنها مرسوم المقاومة الفرنسية في المهاجر. الفكرة إياها يلحّ عليها **إنغلز** في أكثر من مناسبة.

ففي رسالته إلى **ف. بورغيوس** عام ١٨٩٤ يرد على أسئلة **بورغيوس** موضحًا: «إن التطور السياسي والحقوقي والفلسفـي والديني والأدبي والفني... إلـخ، يرتكز على التطور الاقتصادي، لكنه ليس مـن الصحيح إطلاقًا أن الوضــع الاقتصادي وحده دون غيره هو السبب، فهنالك يوجد تفاعل قائم على أساس الضرورة الاقتصادية التي تشق لنفسها دائمًا طريقًا في آخر المطاف»(١٥).

ويواصــل **إنغلز** حديثه في سبيـل توكيد منطق الجبرية (القَدَريّــة العلميّة) التي تتأتى مـن استحقاقات تطور وسائل الإنتاج وأدواته وأنماطه، التي تستدعي أيضًا الظهور التاريخي للقادة والمفكّرين وحتى الفلاسفة. يقول **إنغلز**:

«إن واقع ظهور هذا الرجل العظيم، وهذا الرجل العظيم بالذات لا غيره، في زمن معين وفي بلد معين، هو بالطبع مجرد صدفة، لكنه إذا أزيل هذا الرجل، ظهر الطلب بإحلال بديل محله. وهذا البديل يوجد ويكون موفقًا إلى هذا الحـد أو ذاك، لكنـه يوجد مع الزمـن. أما **نابليون**، هــذا الكورسيكي على وجه الضبط فقد كان ذلك الديكتاتور العسكـري الذي غدا ضروريًـا للجمهورية الفرنسية التــي انتهكتها الحرب، فإن هذا كان صدفــة. لكن لو لم يكن **نابليــون** موجودًا لقام بدوره رجل آخر. وهذا ما يثبته التاريخ. إنــه دومًا كان يوجد مثل هذا الرجل حينما تظهر الحاجة إليه (قيصر؛ **أوغسطس**؛ **كرمويل**... إلخ)»..

ويواصل **إنغلز**:

«وإذا كان **ماركــس** هو الذي اكتشف المفهوم الماديّ للتاريخ، فــإن **تيري مينيه** و**غيزو** وجميع المؤرّخين الإنجليز قبـل عام ١٨٥٠ يشكلّون برهانًا على أن الأمور كانت تسير نحو هذا، فيما يبيّن اكتشاف **مورغان** للمفهوم ذاته أن الزمن قد نضج لهذا الغرض، وأنه لا بدّ من تحقيق هذا الاكتشاف».(١٦)

المشكلة أن روّاد الماركسية كانوا يدركون كل شيء، لكن هذه الفلسفة حينما تحوّلت إلى ورشة ولادة تمت على شكل دولة، عَصَفَت - الظروف وما يحيط بهذه الدولة وفيها من صراع - بقادتها بعيدًا عن الماركسية.

ولنتوقـف الآن أمـام شخصية تعدّ حالة إشكالية في مسيرة تطوّر الفكر الماركسي والواقعية الاشتراكية، نتوقف عند **ليف تروتسكي**. في بطاقة التعريف الخاصة **بتروتسكي** ١٨٧٩ - ١٩٤٠ ترد البيانات الآتية:

«- اشتراكي ديمقراطي بعد عام ١٩٠٣.
- منشفي بعد هزيمة ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧.
- تصفوي إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ -١٩١٨.
- وسطي ناضل ضدّ **لينين** في مسألة الحرب والسلام والثورة.
- بلشفي في المؤتمر السادس ١٩١٧ بعد ثورة أكتوبر.
- قـام بنضال تكتيكي ضـار ضدّ خطّة الحزب وضدّ البرنامج اللينيني لبنـاء الاشتراكية، وروّج باستحالة انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي.
- طُرد من الحزب ١٩٢٧.

(١٥) **المنتخبات**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص٣٩٠.

(١٦) المصدر نفسه. ص ٣٩١

– نُفي إلى الخارج عام ١٩٢٩ لنشاطه المعادي للسلطة السوفييتية»[١٧].
ويمكن أن نضيف:

اغتاله رجال **ستالين** في الغربة بسبب مواصلته لنشاطه الفكري والتنظيمي (الانحرافي)!

إن هذه التحولات تشير إلى دينامية متميّزة في شخصية **تروتسكي** من بين قادة الشيوعية الكلاسيكيين. ونقول: (قادة الشيوعية) وليس الماركسية، لكن هذا التميُّز الدينامي لم يحل دون تصدّي رجل الدولة **تروتسكي** – بعد الانتصار – لمنبر الشكلانيّين الروس بزعامة **جاكبسون**، ذلك المنبر اللغويّ الذي تولّدت منه فيما بعد الكثير من المدارس النقدية الحديثة كالبنيوية والتفكيكية وغيرها. لقد عبّر موقف **تروتسكي** الليبرالي الثوري (من منبر الشكلانيّين) عن سيل الاشتراكية الشيوعية الجارف للدولة الجديدة، وتنكّر لجوهره الديناميّ بوصفه ثوريًّا ماركسيًّا ومفكّرًا غير مُستَلب للقيادة الحزبية ما قبل الوصول إلى سدّة الحكم.

وفي السياق نفسه، وفي غمرة الهياج الثوري يكتب **لينين:**

«ينبغي للبروليتاريا الاشتراكية أن تتقدَّم بمبدأ الأدب الحزبي، وأن تطوّر هذا المبدأ، وتطبّقه في الواقع بأكمله على نحو ممكن»[١٨].

ويواصل **لينين:**

«فليسقط الأدباء اللاحزبيّون! ليسقط الأدباء السوبرمانات، يجب أن تصبح قضية الأدب جزءًا من القضية البروليتارية العامة، «دولابًا وبرغيًا» في آلية واحدة موحّدة هي الآلية الاشتراكية الديمقراطية العظيمة. يجب أن تصبح قضية الأدب جزءًا مكوّنًا من العمل الحزبي الاشتراكي الديمقراطي الموحّد، المنهجي، المنظّم. لا مراء في أن قضية الأدب تقبل أقل ما تقبل المساواة الآلية، وسيطرة الأغلبية على الأقلية. ينبغي لقضية الأدب أن تصبح حتمًا ولزامًا جزءًا لا يتجزأ من العمل الحزبي الاشتراكي الديمقراطي. يجب أن تصبح الجرائد ألسنة حال مختلف المنظمات الحزبية. يجب أن يدخل الأدباء من كل بدّ في المنظمات الحزبيّة. يجب أن تصبح دور النشر والمستودعات ومخازن الكتب وقاعات المطالعة والمكتبات ومختلف مؤسسات المتاجرة بالكتب... ينبغي أن يصبح كل هذا حزبيًا خاضعًا للمحاسبة، ويجب أن تشرف البروليتاريا الاشتراكية المنظّمة على كل هذا العمل، وأن تراقبه كله، وأن تثبّت في كل هذا العمل من دون أي استثناء سيلاً حيًّا من القضية البروليتارية الحيَّة»[١٩].

وعلى الرغم من أننا ندرك أن **لينين** بوصفه فيلسوفًا ومفكرًا ورجل دولة، إنما كان يعزّز البُعد الطبقي لأدب المقاومة كما في المنظور الماركسي، إلاّ أننا نتساءل، حتى من داخل متراس الثقافة والفكر الماركسي الديمقراطي: ماذا أبقى **لينين** بعد هذا لهامش الحرية؟

ومع هذه الصراحة الثورية شديدة الغطرسة والفجاجة، إلاّ أن **لينين** يستدرك، ثم يطمئن الأدباء والمبدعين: «اطمئنوا أيها السادة، إن الكلام يدور حول الأدب الحزبي واخضاعه للرقابة. كل امرئ حرّ في أن يكتب ويقول كل ما يطيب له من دون قيد وتحديد، لكن كل اتحاد حرّ (بما في ذلك الحزب) بأن يطرد الأعضاء الذين يستغلّون اسم الحزب لأجل ترويج آراء معادية للحزب»[٢٠].

لقد ظلّ **لينين** يطمئن المبدعين ورجال العمل الفكري من خلال المزيد من الاستدراكات حتى بعد أن استولى الشيوعيون على السلطة، لكن **ستالين** ترجم تلك الديكتاتورية الخجولة وغير المعلنة والمعممة على الجميع، ترجمها

---

(١٧) فلاديمير ايليتش لينين: **المختارات**، المجلد الثاني، ترجمة الياس شاهين، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص٦٤٢.

(١٨) فلاديمير ايليتش لينين: **المختارات**، المجلد الثالث، (**التنظيم الحزبي والأدب**)، ص٢٥.

(١٩) المصدر نفسه. ص ٢٦.

(٢٠) المصدر نفسه. ص ٢٧.

ستالين وطبقها عمليًا بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة، طبّقها على الشعب ومبدعيه، ولم يعد يقتصر ذلك الإلزام القهري على الحزب وأدبائه فقط.

لقد واصل **ستالين** حربه الضارية ضد الليبرالية في الأدب وأصلها، مؤسسيًا وفرديًا، في سبيل ترجمة البعد الطبقي والاجتماعي لموضوعة المقاومة في الأدب الماركسي. فقد وقعت ذات يوم مجموعة شعرية غزلية وجدانية لأحد شعراء روسيا بين يديّ **ستالين**، حين قرأها **ستالين** ولم يجد فيها ما يفي بتوصيات **لينين** لأدباء الحزب، قال عبارته المشهورة: «أوصي بطباعة نسختين من هذا الكتاب: نسخة للشاعر وأخرى لحبيبته. فالديوان لا يهم أحدًا غير هذين الاثنين».

لقد نسي **ستالين** وهو في سدّة الحكم كل المبادئ الليبرالية الثورية التي تعلمها في مدرسة **مكسيم غوركي** الثورية - التي أسسها بعد إصداره روايته الشهيرة **الأم** - وكان **ستالين** أحد تلامذتها.

أما لينين فحينما فرغ من قراءة رواية **الأم لمكسيم غوركي**، رأى أنها تمثّل الاستجابة المطلوبة في سبيل تحريض الطبقة العاملة، لكنه أشار إلى قضية نقديّة غاية في الدقّة وهو يراقب التحوّلات الدرامية لنموذج الأم، ولاحظ أن نموذج الأم قد تطوّر بقفزة مفاجئة، فتحولت الأم من شخصية مستضعفة مُهانة إلى بطلة ثورية طبقية (سوبرمانية) لا تُهزم ولا تعرف التراجع، حيث همس في أذن **غوركي** بعد أن حيّاه على إنجازه: «دلّني على أمٍ في كل روسيا تشبه أمّك أيها الرفيق!»[٢١].

نعم، لقد كان **لينين** أقل قسوة من **ستالين** على الأدب والأدباء، فقد تنكّر **ستالين** للمبادئ الثوريّة الإنسانية التي تعلمها في مدرسة **غوركي**.

والآن يأتي السؤال: هل الأدب المقاوم والملتزم هو فقط ما يأتي من داخل الحزب ومن أدبائه ومبدعيه؟.

إن **لينين** نفسه يقع في هذا التناقض وهو يعالج أدب **تولستوي**. فالأدب المقاوم ليس فقط موجود في إبداعات الشيوعيين الحزبيين، إنما موجود أيضًا في إبداعات من هم خارج الحزب ممن يتّقد وجدانهم بالحسّ الطبقيّ وبالحقّ والعدل والفضيلة. هذا اعتراف مهم لا يمكن انتزاعه من **لينين** لمن هم أقل من **تولستوي**.

يقول **لينين**: «إن **تولستوي** الفنان معروف لدى أقليّة ضئيلة فقط حتى في روسيا، ولكي تصبح مؤلّفاته العظيمة في متناول الجميع حقًا وفعلاً لا بدّ من الانقلاب الاشتراكي».[٢٢]

ويواصل: «أنظروا إلى تقدير **تولستوي** في الصحف الحكومية، إنها تذرف دموع التماسيح، في حين أن الآباء القديسين قد ارتكبوا للتوّ خسّةً بالغة الحطّة؛ إذ أرسلوا الكهنة إلى **تولستوي** وهو يحتضر لكي يخدعوا الشعب ويقولوا له إن **تولستوي**... قد (تاب). لقد حَرَمَ المجمع المقدس **تولستوي**، ولسوف تُحسب هذه المأثرة لهذا المجمع حينما يصفي الشعب حسابه مع الموظفين بثياب الكهنة، ودرك يسوع، ورجال محكمة التفتيش».[٢٣]

إن حديث **لينين** في هذا السياق يذكّرنا بمعالجات **ماركس** للتراث التقدّمي في حياة الأمم، فالمبدعون التقدميّون مبشّرون لا يفهمهم الشعب لدى ظهورهم في محطات ولادتهم التاريخية، لكن، مع الزمن يأتي التقدم، وتتضح الرؤية وتتحقّق النبوءة ويصبح تقدير الأدب ومبدعه ممكنًا.

إذًا هذا هو **تولستوي** في نظر **لينين**:

«ولا بد من الانقلاب الاشتراكي لكي تصبح مؤلّفاته العظيمة في متناول الجميع حقًا وفعلاً».

---

(٢١) أنظر: حسام الخطيب: **الأدب الأوروبي: تطوره ونشأة مذاهبه**، دمشق، ١٩٧٢، ص ٢٤١ - ٢٤٦، د.ن.

(٢٢) لينين: **المختارات**، المجلد الثالث، ص ٥١٠.

(٢٣) المصدر نفسه. ص ٥١٣.

«الآباء القديسون أرسلوا الكهنة إلى **تولستوي** وهو يحتضر لكي يخدعوا الشعب».

«حينما يصفي الشعب حسابه مع . . .»!

من أين جاء تقدير **لينين لتولستوي** بوصفه فنانًا؟ وأين يكمن جوهر المقاومة والفعل الكفاحي في أدب **تولستوي**؟

يجيب **لينين** على هذا التساؤل:

«لقد برز **تولستوي** فنانًا كبيرًا في عهد القنانة»(٢٤).

ويواصل: «لقد استطاع **تولستوي** أن يطرح في مؤلّفاته عددًا كبيرًا من المسائل المهمّة، وأن يسمو إلى درجة القدرة الفنية، بحيث أن مؤلّفاته شغلت إحدى المراتب الأولى في كنز الأدب العالمي. إن عهد إعداد الثورة في أحد البلدان الرازحة تحت نير القنانة قد ظهر بفضل عبقرية وصف **تولستوي** لهذا العهد، إنها خطوة إلى الأمام في مضمار التطوّر الفني للإنسانية جمعاء»(٢٥).

«بل إنه قد عرف أيضًا كيف يعكس بقوّة رائعة الحياة الفكرية للجماهير الواسعة المظلومة من جانب النظام القائم، ويعبِّر عن مشاعرها العفوية في الاحتجاج والغضب»، وهذا هو السبب الثاني كما يؤكد **لينين**.

وفي موقع آخر يقول **لينين** عن **تولستوي**:

«لقد جسَّد في مؤلّفاته، بوصفه فنانًا ومفكّرًا وواعظًا، السمات التاريخية التي تميَّزت بها الثورة الروسيّة الأولى بأكملها، بما فيها من قوّة وضعف». (٢٦)

وفي موقع آخر يقول: «إن رفض **تولستوي** للملكية الخاصة يعكس نفسيّة جماهير الفلاحين في تلك اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها الملكية الخاصة عقبة لا تطاق وتقف في وجه تطور البلاد»(٢٧).

«ولقد جمع **تولستوي** بين فضح الرأسمالية والنكبات، التي تعود بها على الجماهير، وبين اللامبالاة التامة تجاه النضال التحرّري العالمي الذي تخوضه البروليتاريا الاشتراكية العالمية»(٢٨).

والآن يمكننا أن نتساءل: أكان **تولستوي** حزبيًا ليستحق من **لينين** كل هذا الحماس؟ بالطبع لا، فلم يكن شيوعيًا. لقد كان **تولستوي** تقدميًا وعلمانيًا إنسانيًا يمارس ليبراليته التقدميّة بحسّه البشري العالي، وبحسّه إياه يمنح إقطاعيته الموروثة للأقنان الذين كانوا يعملون بها خدمة لأسرة **تولستوي** الارستقراطية العريقة. إنه لم يكن شيوعيًا ولا حزبيًا ملتزمًا ماركسيًا. وهذا الوصف هو بالاستناد إلى تشخيص **لينين** نفسه **لتولستوي**، على الرغم من أن **لينين** حاول أن يتحاشى الإشارة إلى تلك الحقيقة، لكنه هنا لم يستطع أن يتجاوز ذلك الجوهر الإنساني العظيم الكامن في إبداع أديب غير حزبي، ولم يعترف قط بأن الواقعية الاشتراكية وروح المقاومة الكفاحية الطبقية موجودة ربما في إبداعات من هم خارج الحزب أكثر ممن هم داخل الحزب.

ويحاول **لينين** أن يستكمل قسمات الثقافة المقاومة في الفكر الماركسي والأدبيات الشيوعية الثورية، فيؤكد في أكثر من مناسبة بأن ثقافة المقاومة في الفكر الأممي ليست ثقافة طبقة في الوطن الواحد وحسب، وإنما هي ثقافة طبقة يجب أن تتوحّد عبر كلّ الأمم متجاوزةً الخرائط السياسية التي صنعتها البرجوازية. إنها ثقافة البروليتاريا الأممية الخالصة من أي ولاء قومي يحول دون التحام كفاح هذه الطبقة في الوطن الواحد بكفاح الطبقة إياها في كل

---

(٢٤) المصدر نفسه. ص ٥١١.

(٢٥) المصدر نفسه. ص ٥١١.

(٢٦) المصدر نفسه. ص ٥١٢.

(٢٧) المصدر نفسه. ص ٥١٣.

(٢٨) المصدر نفسه. ص ٥١٣.

مَواطـن الأمم، إنها ثقافة طبقة ولا يمكن أن ترسمها البرجوازية بحسـب هواها وبحسب حدودها ومناطق نفوذها عبر خرائط الأمم.

وعن أهمية الثقافة المقاومة للبروليتاريا في غمرة كفاحها التاريخي ضدّ البرجوازية، يتحدث لينين عن آفة التعصب القومي في معرض صراعه مع التكتل اليهودي داخل الحزب مؤكدًا البُعد الأممي لثقافة المقاومة، فيقول:

«إنّ كلّ تعصّـب قومـي برجوازي ليبرالي يسبـب أقصى الفساد في أوساط العمال، ويلحـق أفدح الضرر بقضية الحريّة وقضية النضال الطبقي البروليتاري. ويشتد هذا الخطر حينما يتستّر وراء الشعارات القومية. فباسم الثقافة القومية الروسية والبولونية واليهودية والأوكرانية يقترف برجوازيو جميع القوميات مآثمهم الرجعية.. وفي هذا الصدد يشنُ عليّ السيد (البوندي) **ليمبن** حملة هوجاء».(٢٩)

والمعـروف أن **ليمبن** كان عضوًا في اللجنة المركزية (للبوند)، وهو الاتحاد العام للعمّال اليهود في لتوانيا وبولونيا وروسيا.

هنـا، وفي هـذا الموقع، يتفق **لينين** مع طروحات **ماركس** في كتابـه في **المسألة اليهودية**؛ إذ يعرّي **كارل ماركس** جوهـر الصهيونية بشكل مبكّر، ويؤكد أنها التعبير الرخيـص لمصالح رأس المال الذي هو (إله إسرائيل)، وعليه، يجب أن يتوارى أي إلهٍ آخر ويختفي من وجه ذلك الإله الأهم على حدّ تعبير **ماركس**.

وقـد حاول البونديون أن يُلزِموا الحزب الشيوعي بالاعتراف بهم ممثلـين للطبقة العاملة اليهودية، لكنهم واجهوا تصدّي **لينين** حين فضحهم بوصفهم حركة قومية تعصبية غير أممية.

وفي السيـاق نفسه، يواصل **لينين** في معرض دفاعه عن الثقافة العمالية التحريضية الأممية الموحّدة، وضدّ النزعة الصهيونية المبكّرة في أوساط اليسار اليهودي:

«أمـا نحن، فإننا إذ نضع شعـار الثقافة الأممية، ثقافة النزعة الديمقراطية والحركة العمالية العالمية، إنما نستخلص مـن كل ثقافة قومية مجرد عناصرها الديمقراطية والاشتراكية. ونستخلصها بوجه الحصر وبشكل مطلق لمعارضة ثقافة البرجوازية، لمعارضة التعصب القومي البرجوازي في كل أمة من الأمم»(٣٠).

مـن خـلال هذا النصّ يبرز تركيـز **لينين** على ثقافة المواجهـة ضدّ البرجوازيـة في موطن الأمـة الواحدة، التي بالضرورة ستكون ثقافة أممية والحالة هذه. بعكس ذلك، فإنها ستكون ثقافة تعصبية قومية غير أممية. كما أن هذا الموقف هو رؤية **لينين** المبكّرة والثاقبة لجوهر الحركة الصهيونية، التي تتخذ من الاشتراكية لبوسًا خادعًا يقوم على الأساس القومي الذي يفرغ الحركة من محتواها الكفاحي الأممي.

ويواصـل **لينين** هجومه علـى البونديين في مقالة أخرى، بمـا يفضح الجوهر غير الأممي لتلـك الحركات الثقافية والسياسية المقنعة قائلاً: «إن اليهود المقيمين في العالم المتمدّن لا يشكّلون أمّة(٣١)، وإنّ عليهم أن ينخرطوا في النضال مـع حركات التحرّر في مواطنهم حيث يوجدون، وأن يضمّوا طاقتهم إلى جانب الحركة المناوئة للبرجوازية ومع مجمل حركة الشعب».

ويتسـاءل **لينين**: لماذا يكون لليهود خصوصية من دون سائر الأمم؟ ويستشهد على ذلك باحصاء عام ١٩٠٠ الذي أجـري في ولاية نيويـورك فإذا بها تضم (٧٨) ألف نمسـاوي، و(١٣٦) ألف إنجليـزي، و(٢٠) ألف فرنسي، و(٤٢٥) ألـف إيرلنـدي، و(٤٨) ألف ألماني، و(٣٧) ألف مجـري، و(١٨٢) ألف إيطالي، و(٧٠) ألف بولوني،

---

(٢٩) لينين: **المختارات**، المجلد الخامس، ص ٦١،٦٢.

(٣٠) المصدر نفسه. ص ٦٣.

(٣١) المصدر نفسه. ص ٦٤.

و(١٦٦) **ألف روسي معظمهم من اليهود!**

ثم يتساءل **لينين** ثانية: «**لماذا لا يكون لكل هؤلاء قضية قومية خاصة؟! وثقافة قومية خاصة»؟!**[٣٢]

ومـع كل هذا الهجوم النظري، إلا أن **لينين يؤكّد** في مقالة أخرى «أن مبدأ القوميات أمر محتّم تاريخيًا في المجتمع البرجوازي»، ويصرّ على وحدة ثقافة المجتمع الواحد في مقاومة البرجوازية وثقافتها من دون تقسيم وتجزئة لهذه الوحدة ضمن تسميات تعصبيّة خادعة تتذرع بالخصوصية اليهودية أو الأوكرانية أو غيرها.

«ويعـترف الماركسي صريح الاعتراف بالشرعية التاريخية للحركات القومية، فهي مرحلة حتمية في الطريق لفكّ التبعيـة والعبور إلى الحسّ الأممي، لكـن، لكي لا يتحول هذا الاعتراف إلى تمجيد للتعصب القومي المتعارض مع الخط الأحمر الأممي، يجب أن يقتصر بدقة على ما لهذه الحركات القومية من خصوصية تقدمية، وألا يؤدّي إلى تعمية الوعي البروليتاري للأمة بالعقلية البرجوازية»[٣٣].

المشكلة الحقيقية أن يساريي العالم قد أخذوا بالجزء الأول من أطروحة **لينين** الماركسية في هذا المجال، أي بالأممية، وأنكروا دور الخصوصيات القومية في هذا المجال، فلم تُفهم أمميتهم، ولم يتقنوا خطاب جمهورهم القومي. ولهذا ظلّـوا هتافين ثوريين خلال مرحلة كفـاح شعوبهم ضد الاستعمار، على الرغم من أن هذا الرأي النظري الواضح والمحـدّد من لدن **لينين**، يتوافق مع حديـث الفرنسي **روجيه غارودي**: بمقدور الجزائـري أن يصوغ اشتراكيته العلمية من تاريخه... إلخ. لقد أوضح لينين أهم قسمات الثقافة المقاوِمة من المنظور الماركسي بوصفها حركة أممية أكثر من أي شيء آخر، حين يواصل الكشف عن موقفه الإيجابي من القوميات ودفاعه عن اتهام الشيوعية الظالم بتخطي الأمم الصغيرة لصالح المنظور الأممي.

يـردّ **لينين** على أسئلة وكالة «يونايتد برس» الأمريكية حينما يأتي السؤال الثاني: ما هـو تكتيك جمهورية روسيا السوفيتية حيال أفغانستان والهند وسائر البلدان الاسلامية؟

يأتـي ردّ **لينين**: «نحن نساعد كل شعب على التطوّر المستقلّ والحرّ، وعلى إنماء أدبه ونشره بلغته، وقد مكّنا مثلاً الجماهير البشكيريّة من تأسيس جمهورية ذات حكم ذاتي داخل روسيا»[٣٤].

إن الموضوعـة الثقافية ستظلّ متحرّكة في المنظـور الماركسي، ولا تعرف السكون، إنها فلسفة الحركة... الحركة الخاضعة لقوانين الديالكتيك. ■

---

(٣٢) المصدر نفسه. ص ٦٧.
(٣٣) المصدر نفسه. ص ٧٦.
(٣٤) لينين: **المختارات**، المجلد التاسع، ص ١٣٠.



قضـــايا عربيّـة

في حوار بين د. جورج جبور* وأ. يوسف عبد الله محمود**

سؤال ١: ما زالـت الثنائيات الفكريّة التـي بلورها خطاب النّهضـة العربيّة تهيمن على منظومتنا الفكريّة. ما خطورة هـذه الهيمنـة في رأيكم؟ وهل هـذه الثنائيـات «كالأصالة والمعاصرة»، و«العلم والإيمان» مبرّرة؟

جواب: هـذه الثنائيات موجـودة في منظومتنا الفكرية لكن ليـس لها هيمنة. ومن الصحيـح أنّ بعضها ارتبط بخطاب النهضـة، إلّا أنها قديمة في تراثنـا الفكري، كما هي قديمة في الـتراث الفكريّ العالميّ. ولا ينكـر أحد أنها موجودة، وإنْ لم تكن مهيمنة في القيادات الفكرية الرّاهنة على صعيد العالم كلّه، وعلى صعيد ثقافاته المتعدّدة، ثم إنّ وجودها ليس خيارًا ضارًا، إنّه في المطلق ظاهرة طبيعيّة.

سؤال ٢: ألا تـرون أنّ التعدُّد الثقافيّ في عالمنا العربي يثير إشكاليات كثيرة في مجتمع لم يُنجز بعد وحدته القوميّة؟

جواب: نعم، إنه يثير إشكاليّات كثيرة لدينا كما يثيرها لدى غيرنا. المبالغـة في التعدّدية تفجير للوحـدات، والوسطيّة في التعدديـة غنـىً. بالنسبة «للعالم العربـيّ» أفضِّل تعبير «الوطن العربيّ» أو «البلاد العربيّة»، ولا استحسن تعبير «العالم العربيّ». أنظر ها هي أوروبا تتحّد، إلّا أنّ الدولة

د. جورج جبور: سيرة ذاتيّة

- ولـد في صـافيتـا (محافظـة طرطـوس) بسوريـة في ١٩٣٨/١٢/٢٨، ودرس فيها وفي دمشق والولايات المتحدة الأمريكية ومصر.
- مارس التدريس الجامعـي منذ عام ١٩٦٤ في أمريكا وسورية (جامعتي دمشق وحلب) ومصر، وحاضَر في جامعتـي أوكسفـورد وكيمـبردج وغيرهمـا من أبرز جـامعـات العـالم. كذلك تفـرغ بـين عـامي ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ليكـون أستاذًا ورئيسًا لقسم السياسة في معهـد البحوث والدراسات **العربية** بالقاهرة التابع للمنظمة العربية للتربية **والعلوم والثقافة**.
- عمـل قـاضي نيابة في اللاذقية بسورية عام ١٩٦٠، وموظفًا دوليًا في الأمم المتحـدة بأوروبا، ومستشارًا ومديـرًا لمكتـب دراسات رئيـس الجمهورية العربية السوريـة، ومستشـارًا في رئاسـة مجلس الوزراء السوري، وأستاذًا محاضرًا لمقـرَّر المذاهب السياسية في الدراسات العليا بكلية حقوق/ جامعة حلب.
- يتـم اختيـاره من بعض الجامعات العربيـة منذ عام ١٩٧٧ حتـى الآن، عضـوًا في لجـان تقييـم الإنتاج العلمـي لأعضاء الهيئـة التدريسية في كليـات العلوم السياسية بهدف ترقيتهم أكاديميًا.
- رشحته الحكومة السورية عـام ١٩٨٧ لشغل منصب مديـر **إدارة حقـوق الإنسان** في اليونسكـو، وأُدرج اسمه **مرتين مرشحًـا لمنصب** المفوّض السّامي لحقوق الإنسان **في الأمم المتحدة**.
- في عـام ٢٠٠٢ تم تعيينه، بفضل الجهود الدبلوماسية السوريـة، ممثـلاً للقارة الآسيويـة في مجموعة عمل مؤلّفـة من الخبراء في شـؤون المنحدريـن من أصل إفريقـي، وهـي هيئة تعمـل في نطاق لجنـة (والآن مجلس) حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- انتخب عام ٢٠٠٣ عضوًا في مجلس الشعب السوري، وكُلِّـف في ٢٠٠٤/٧/١ رئاسـة لجنة تضـم عددًا من أعضاء مجلس الشعب لتنقيـح كتاب **تاريخ المجالس التشريعية السورية**.
- انتخـب في تموز ٢٠٠٤ رئيسًـا لمجلس إدارة الرابطة السوريـة لـلأمم المتحدة، وهـي رابطـة أشهرت في ٢٠٠٥/٥/٣٠.
- عضـو الهيئة الاستشارية لعدد مـن الدوريات العلمية والثقافية والسياسية.

---

* عضو المنتدى/سورية.

** كاتب صحافي في جريدة **الدّستور** الأردنيّة.

التـي تحتضن عاصمتهـا الفكرة ومؤسّساتها الأوروبيّة، وهي بلجيـكا، في طريقها إلى التبعثر؛ بلجيكا لم تستطع بعد أربعة أشهر على انتخاباتها الأخيرة تأليف وزارة.

والحديـث يتصاعد عن طـلاق بين «الفلامان» و«الوالون»، ومن المضحـك المبكي أن وزير خارجية بلجيكا أخبرني صيف عام ٢٠٠٥، وكنت في عِداد بعثة للأمم المتحدة تزور بلده، أن الأمين العام للأمم المتحدة سأله تزويـده بأسماء خبراء دستوريّين بلجيكيّين لمساعدة العراق في صياغة دستوره. قلت: هل ليبعثروه؟! والآن يقوم مجلس الشيوخ الأمريكي بهذه المحاولة التي ما أظنها ستنجح. يُصّر العراقيون، في كلّ حال، على أنهم كتبوا دستورهم بأفكارهم وأقلامهم. وأصدّقهم.

سـؤال ٣: إن موضوع «حقوق الإنسان» في ظلّ النّظام العالميّ الجديـد، باتت قراءته تتم على أساس دينيّ أو إقليّمي، ما خطورة هذه القراءة على السيادة الوطنيّة للبلدان العربيّة؟

جواب: «حقوق الإنســان» موضوع مُخترقٌ بطبيعته للسيادة الوطنيّة. هـذه هي الحصيلة الأهمّ لمعركة العــالم ضد الأبارتايد في جنــوب إفريقيا. إلا أنّ خرق السيادة الوطنيّة باسم حقوق الإنسان أمر تتلاعب فيــه الدول ذات الشـأن القادرة على الخرق والتدخّل. وفي هذه القــراءة الانتقائية لحقوق الانسان التي تمارسها الدول الكبرى ضدّ البلدان العربيّة، والتي تتم على أساس دينيّ أو إقليميّ خطورة كبرى لا ريب. في معظم الأحيان تُثار مسائل حقوق الإنسان لغايات سياسية وليس لغايات خدمة حقوق الإنسان.

سـؤال ٤: رسّخت «الحداثة» نظريًا مفهـوم الحرّية بشتى قيمها، في حين أخفقـت في تفعيل هذا المفهوم اجتماعيًا وأخلاقيًا. ما سبب هذا الإخفاق؟

جواب: مسألة الحرية قديمة في الفكر الانساني، والتفعيل في مسألة الحرية أمر خاضع للظروف الاجتماعيّة والسّياسيّة. أما أثر «الحداثة» على الحرّيّة فيمكن النّظر إليه من حيث أنّ الحداثة الرّاهنة في جانبها الأجليّ حاليًا، إنما هي على ارتباط بالعولمة. بفضل «العولمة» ازداد علمنا بمسألة الحرّيّة آفاقًا وحدودًا.

سؤال ٥: المعالجة الحقيقية للأزمات القوميّة لا تتم إلّا بمهاجمة مسبّباتها. في رأيكم ما طبيعة هذه المسبّبات؟ ما رأيكم أيضًا بالمفكّرين الذين يعزون الهزائم العربيّة المتلاحقة إلى التركيب الفزيولوجي لدى الإنسان العربيّ أو إلى وجود نقص حضاري لديه؟

جواب: مـن العنصرية المقيتـه المرفوضة القـول إنّ الهزائم العربيّـة المتلاحقة إنما هـي نتيجة تركيب فيزيولوجـي لدى الإنسـان العربي أو نتيجة نقص حضاري لديـه، ولا أدري من هم المنظّرون الذين يقولون ذلك بجدية، وأحبّ أن تدلّني عليهم.

أمـا مسبّبات الازمات القومية، واقـدّر أنك تقصد الأزمات القوميّة العربيّة التي تندرج في مجموعتين: مجموعة «الضعف العربيّ» ومجموعة «المطامع الأجنبيّة». والمجموعتان متقابلتان تدوران معًا. فلولا

الضعف العربيّ لما كان ثمّة مطامع أجنبيّة. ولولا المطامع الأجنبيّة لما كان ثمّة ضعف عربيّ. في عملي نحو إنتاج ما أدعوه «العلم العربيّ للسّياسة» (أنظر كتابي: **نحو علم عربيّ للسّياسة**. دمشق وبيروت، دار النادي، ط٢، ١٩٩٣). أقول: إن ثمّة عِلمين إنْ أتقناهما كان لنا أن نفهم مسبّبات الأزمات القوميّة العربيّة، وأن نحاول نظرًا وعملاً تجاوزهما، هذان العِلمان هما: «علم الاستعمار الاستيّطاني» و«عِلم الوحدة العربيّة». وقد أثّرت مداخلاتي في إطار الجمعيّة العربيّة للعلوم السّياسيّة التي أطلقت فكرتنا في دمشق في آذار/مارس ١٩٧٧، وترأست اللجنة التحضيرية لإنشائها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ في القاهرة، وكنت آنذاك أستاذًا ورئيسًا لقسم السياسة في معهد البحوث والدراسات العربيّة التابع للمنظمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم. أثّرت مداخلاتي في إطار الجمعيّة على توجّهات كثير من أعضائها، إلّا أنّ الحاجة ما تزال ماسّة إلى مزيد من العمل العلميّ العربيّ المتكاتف من أجل إبلاغ العِلم العربي للسّياسة غايته.

أقول لك فكرة تُلحّ علي منذ مدة! لستُ أوّل من اكتشف العِلم العربيّ للسّياسة. اكتشفه قبل تبشيري به بدءًا من السبعينيات الاستعماريّ البريطانيّ **بالمرستون**، رئيس وزراء بريطانيا، الذي كَتَبَ في ١٨٤٠/٨/١١ إلى مندوبه في اسطنبول يأمره بالذهاب إلى الباب العالي ليقنعه بجلب اليهود إلى فلسطين لكي يكونوا حاجزًا بين **محمّد علي** وابنه **إبراهيم** وبين أطماعهما في سورية.

وفي ختام إجابتي عن هذا السؤال أقول: أرفض كلّ عنصريّة، ومنها تلك التي تحاول تصوير العرب على أنهم أدنى من غيرهم من البشر، وأبحث بالعلم عن مسبّبات الأزمات، وأحاول بالعمل تجاوزها، وهذا أمر كرّستُ له حياتي الفاعلة، وإني متفائل بالنتائج على الرغم من العثرات. ■

مؤلفات د. جورج جبور

إفريقيا وآسيا والأمم المتحدة (بالإنجليزية، ١٩٦٢)؛ **الاستعمار الاستيطاني** (بالإنجليزية، ١٩٧٠)؛ **العروبة والإسلام في الدساتير العربية** (طبعة١/١٩٧٦؛ ط٢/١٩٩٣؛ ط٣/١٩٩٥)؛ **فصول في تاريخ الفكر السياسي** (١٩٧٧)؛ **الأحزاب السياسية العربية** (١٩٧٨)؛ **مستقبل الوحدة العربية** (١٩٨٤)؛ **حافظ الأسد وقضية فلسطين** (١٩٨٧)؛ **الفكر السياسي المعاصر في سورية** (طبعة١/١٩٨٧؛ ط٢/١٩٩٣)؛ **نحو علم عربي للسياسة** (طبعة١/١٩٨٩؛ ط٢/١٩٩٣)؛ **العرب وحقوق الإنسان** (١٩٩٠)؛ **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر** (١٩٩٣)؛ **الأمم المتحدة والسياسة الدولية وما يخصّ العرب** (١٩٩٤)؛ **رسالة إلى قداسة البابا** (١٩٩٥)؛ **حقوق الإنسان العربي في عالم اليوم** (١٩٩٥)؛ **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** (١٩٩٨)؛ **حلف الفضول** (١٩٩٨)؛ **القرار ٣٣٧٩ ومؤتمر دربان** (٢٠٠١)؛ **مبادرات ثلاث من أجل حقوق وحضارة العرب والمسلمين** (٢٠٠٢)؛ **الأمم المتحدة والتعطيل في الأعياد الإسلامية** (طبعة١/٢٠٠٠؛ ط٢/٢٠٠٣)؛ **الحياة الحزبية في سورية ومستقبلها** (٢٠٠٤)؛ **نحو لجنة في مجلس الشعب للحريّات والحقوق والواجبات العامة** (دمشق، دار نينوى، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

– في شباط/فبراير ٢٠٠٥ كرّمته الجمعية العربية للعلوم السياسية كونه رائدًا في علم السياسة ضمن حفل أُقيم في جامعة القاهرة لتكريم الروّاد، وقد أصدر في هذه المناسبة كتابًا عنوانه: **الجمعية العربية للعلوم السياسية: ملامح من الجذور** (دمشق، ٢٠٠٥، ٦١صفحة).

اليســـــار الإســــلاميّ

إطـلالـة عـامّـة

تأليف: د. نصر حامد أبو زيد*
مراجعة: يوسف عبد الله محمود**

يقرأ المفكر العربي د. نصر حامد أبو زيد تاريخ الأديان قـراءةً غير تقليديّة، فهو - كمـا يراه - تاريخ ثورات فكرية كبرى توخّت «تحقيـق قيم العدل والمساواة بين البشـر، وإنْ كانت تحاول تحقيق هـذه القيم بالاستناد إلى مرجعيـة عليـا، وَوفقًا لمفاهيم أخلاقيـة تعتمد على معايير الثواب والعقاب في الآخرة.»

(د. نصر حامد أبو زيد «اليسار الاسلاميّ»، ص ١٠)

في كتابه «اليسار الاسلامي»، المكوّن من (٩٥) صفحة مـن القطـع المتوسـط والصـادر عـام ٢٠٠٤، يحدِّد الكاتب مصطلحين يقرأ من خلالهما الحركات السياسية والفكرية في الإسلام بدءًا من عصور الإسلام الأولى وانتهـاء بالعصـر الحديـث. هَـذان المصطلحـان هما مصطلح «اليسار» ومصطلح «اليمين». الأول أطلقه «على الحـركات السياسيـة والفكرية التـي تدافع عن حقوق الفقراء والمستضعفين المستغَلّين بصفة عامة.»

أما المصطلح الآخر «اليمين»، فأطلقه على «الحركات السياسيـة والفكرية التي تؤيد الحرية الفردية في مجال الاقتصـاد، وتقف ضدّ أي محاولـة لتوزيع الثروة أو لتقريب الفوارق بين الطبقات.»

(المرجع السابق، ص٩)

يستعرضـ الباحـث مِن خلال هذيـن المصطلحين واقع هـذه الحـركات، يحللها اجتماعيًـا وسياسيًـا، يرصد اتجاهاتهـا والظروف التي أوجدتهـا، لماذا كان هنالك احتقان اجتماعـي وسياسي هيمن علـى فترات طويلة من التاريـخ الإسلامي؟ ما الأسبـاب الموضوعية لهذا الاحتقان؟ وماذا كانت نتائجه؟

وفي تتبّعـه لهذا الرَّصد يميّز الباحـث بين تيّارين سادا الحيـاة العربية والإسلامية منـذ بواكيرها الأولى حتى الآن، تيّاران تجاذبا ومازالا يتجاذبان الواقع السياسي والاجتماعي للجماهير. وقد حدثت جرّاء هذا التجاذب الكثـير من الفـتن والثـورات، والكثير منهـا يطالب بترسيخ مفاهيم العدالـة الاجتماعية ووضع حدّ لتراكم الـثروة غـير المشـروع. «وفي سياق تلـك الثورات والحـروب ولـدت البـذور الأولى للفكـر اللاهوتيّ الإسلامـيّ، حيث أثـيرت الأسئلة حـول «السّلطة»، و«مشروعيتها.»

سُمّـوا «بالمعارضـين»، وعليـه، فقـد تعـدّدت «الأطروحات اللاهوتية» التي يبرّر بعضها مشروعيّة «السلطـة» فيمـا عُرف بقضيـة «الخلافـة» في الفكر السّني، أو الإمامة في الفكر الشيعي، في حين رفضت «المعارضـة» هذا التبرير بدعوى أنه يسكت عن الظلم الـذي طال الجماهـير العربية والإسلاميـة ابتداءًا من العصـر الأموي. وعليـه، يمكـن أن نصنِّف - وفق رؤية الباحث - الدّاعين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بأهل «اليسار»، والداعين إلى التشدّد، ممّن لا يرون سـوى «الخطأ» المطلق أو «الصـواب» المطلق، بأهل «اليمين».

مـن الفريـق الأوّل يمكـن أن نضـع «المعتزلـة» و«الفلاسفة» و«بعضـ المتصوفة وبعضـ الفقهاء»، ومـن الفريق الثـاني يمكـن أن نضـع «الحنابلة» من المتكلمـين والفقهاء؛ إضافـة إلى المفكرين الذين ناصبوا التفكير الفلسفي العداء» (ص١٣).

وهنـا علينـا أن نشـير إلى بـروز محـاولات توفيقية لإزالـة التناقضـ بـين مواقـف التياريـن المذكورين - تيـار اليسار وتيار اليمين- مـن قضايا العلاقة بين «الدّيـن» و«الفلسفة»، بـين «النبّـوة» و«الحكمة»، بين «الشريعـة» و«البرجوازية». وكما يبدو لم تنجح

---

* مفكر وأكاديمي/مصر.
** كاتب صحافي في جريدة الدستور الأردنيّة.

هـذه المحاولات في التخفيف مـن التوتـر والاحتقان الاجتماعـي والسياسـي بـين المسلمـين، فالمنطلقـات الأيديولوجيـة مختلفة لكل من التياريـن اللذين اعتمدا «صياغـات دينية» يـبرّران بهما فكرهمـا. ويبدو أن هذه «الصياغات الدينية» قد وُظفت بصورة أو بأخرى في «عصر النهضة»، فتيار «اليسار الإسلامي» يختار «الصياغات» التي تلائم أهدافه، في حين يلجأ «اليمين الإسلامي» إلى صياغـات أخرى منزوعة عن سياقها لتثبيت عقائده. إنـه المنحى نفسه الذي سـاد العصور الإسلاميـة السابقـة. هنالك يسـار إسلامي في توجهه وأهدافه، سلفـي في المنهج والإجـراءات على نحو ما نرى عند **الأفغاني** و**محمد عبده**. فبالرغم من دعوتهما إلى تحريـر الفكر من قيد التقليد، فإنهما وغيرهما ممن سمُـوا المصلحين قد فسروا تخلـف الشعوب الإسلامية بانحطاط الاهتمـام بالإسـلام، لا بتخلفها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

وعليـه، لا نستطيـع أن نضع هـؤلاء المصلحين في خانة «اليسار» بالرغم من تقدّميّتهم بمفهوم عصرهم، وإلى هذا يشير الباحث حين وصف خطابهم الإصلاحيّ بأنّه «كان سجاليًا حينًا واعتذاريًا في أغلب الأحوال» (ص٣٧).

كيـف يضعهـم، وهـذا حـال خطابهـم، في خانـة «اليسـار»؟! يلقانا بعـد ذلك تيّار جديـد أسماه الباحث «التيّـار الليـبرالي»، حيـث تتحـرّر «اليساريّة» من السلفيـة التـي لم ينجُ منها الـروّاد أمثـال **محمد عبده** و**الأفغـاني** ممّن استنـدوا إلى مرجعية الـتراث بشكل انتقائـي. من أصحـاب هذا الاتجـاه الليـبرالي **قاسم أمين** الذي استندت مرجعيتـه إلى «نمط من العقلانية لا تحتقـر التراث ولا تستهـين به، لكنهـا لا تتخذ منه مرجعية مطلقة» (المرجع نفسه، ص٣٩).

ومـن أصحاب هـذا التيار أيضًـا **منصور فهمي** الذي جاء في دراستـه للدكتوراة، في باريس، عن «**أحوال المـرأة في الإسـلام**» مـا عرّضـه لحملـة عنيفة من التقليديين الذين اتهموه بمضادّة الإسلام. ومنهم عميد الأدب العربـي **د. طه حسين** الذي خرج على ما ألفه عصره من تقديس للتراث، وهو الذي تابع دراسته في السوربـون بباريس، خرج على مألوف عصره حين استخـدم منهج التاريـخ المقارن الذي يقـول بالمتباين والمتشابـه في الحضـارات والأديـان» (د. فيصل دراج: **الحداثة المتقهقرة**، ص٨٨).

وقـد عُـدّ **طه حسـين** علمانيًـا بامتياز؛ بـل إن بعض منتقـديه قـالوا عنه باعـترافه أنه «شيوعي» (د. نصر أبو زيد، المرجع نفسه، ص٥٠).

إلى هـذا الحـدّ كانـت الحملة شرسـة علـى المصلحين الليبراليين المتأثرين بالحضارة والثقافة الغربيّة.

لم تكـن هـذه الحملة مـبرّرة على الاطـلاق، فهؤلاء المصلحـون الليبراليـون من المسلمين «مـع أنهم أكّدوا ضـرورة علمنة الحياة الاجتماعيـة، إلا أنهـم ظلوّا محتفظـين للدّين بالدور القيـادي في المجال الروحي» (ز. أ. ليفـين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث**، ترجمة: بشير السباعي، ص٢٥٩).

يبقى أن أقول في النهاية إن استخدام مصطلح «اليسار الاسلامي» في وصـف بعض رموز الإصلاح الديني في العصر الحديث فيه بعض المبالغة.

إن فكر هؤلاء أقرب إلى الليبرالية منه إلى اليسارية. وأنا هنـا أتفق مع أحد المعقبين على دراسة د. نصر أبو زيد حـين أشار إلى أن «الفكر التغييري في الفكر الإسلامي الحديث يمكـن اعتباره وطنيًا قوميًا؛ وليس بالضرورة يساريًا» (د. إياد البرغوثي، المرجع نفسه: ص٩٣).

صحيـح أن هـؤلاء المصلحين الدينيّـين حاولوا «عقلنة الديـن»، أو كما يشير المـؤرّخ **المصري الكبير أحمد أمين**: «إضفاء التديّن على العقل، والعقل على الدين»؛ غير أن ذلك لا يعد مؤشرًا على يساريّتهم.

كلمة أخـيرة تُقال في هذه الدراسـة، إنها ترتاد بجرأة مجـالات في الفكـر الإسلامي يـتردّد الكثـيرون من مفكّرينا في ارتيادها لسبـب أو لآخر. ليس هيّنًا عليهم أن يدفعـوا الثمـن كما دفعه هذا المفكـر الذي عانى من البحث في هذه المجالات الكثير.

لقـد حرصـن **د. نصر حامد أبو زيـد** في دراسته هذه وفي الدراسـات التي سبقتها أن يحاكـم حركة التاريخ الإسلامي محاكمة علميّة جدليّة مستخدمًا أدوات منهجية عصرية، يبدو أنها لم ترُق للتقليديين في عصره الذين راحـوا يطاردونه بتهمهم؛ مـا اضطره إلى الاغتراب عن وطنه مصر خشية على حياته. ■

اللقاءات الشهريّة

اللّقاء الشّهريّ الأوّل*

مناقشة كتاب **د. عزمي بشارة** الجديد

«**في المسألة العربية: مقدّمة لبيان ديمقراطيّ عربيّ**»



المتحدث: د. عزمي بشارة

المفكر العربي



مدير اللقاء: معالي د. طاهر كنعان

مدير عام المركز الأردنيّ لأبحاث وحوار السّياسات الوطنيّة؛ عضو المنتدى

استضاف اللقاء الشهريّ الأوّل لهذا العام (٢٠٠٨) المفكّر العربي د. عزمي بشارة لمناقشة كتابه الجديد الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بعنوان «**في المسألة العربية - مقدمة لبيان ديمقراطي عربيّ**».

وقد أدار هذا اللقاء د. طاهر كنعان، مدير عام المركز الأردنيّ لأبحاث وحوار السّياسات الوطنيّة وعضو المنتدى.

والكتاب محاولة فكرية علمية لبحث عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، لكنه تحول نتيجة للتعمق في بحث عوامل الاستثنائية العربية في مسألة الديمقراطية (وهي استثنائية

* عقد هذا اللقاء [رقم(١/٢٠٠٨)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٣/١/٢٠٠٨.

عربية وليست إسلامية بـرأي الكاتب). ويبحث فيه المؤلف تحديدًا ما يسميه «المسألة العربية»، التي لا يمكـن فهم فعل أي عامل مـن معيقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية من دونها.

يصـدر الكتـاب في خضـم التطـورات الجارية في العـراق ولبنـان وغيرهما، ما يطـرح أسئلة حول البنـى القطرية والقومية والهويات الطائفية وانتشـار سياسات الهوية. وينهل الكتاب من عدة مصـادر في العلـوم الاجتماعية والفكـر والمنهج والتجربـة الإنسانيـة، وهو أيضـا يتوجه صوب الواقـع العربـي بوصفـه حقـل تجربـة للنظرية السياسية والاجتماعية، وتعد استخلاصاته مقدمة لبيـان ديمقراطي عربـي. وكأن العنوان إشارة لكونه يبحـث عن تأسيس فكـري وعلمي لطرح البرنامـج الديمقراطـي في الـدول والمجتمعـات العربية.

ويقـول الكاتب في نهاية تلخيصـه لاستنتاجاته في الخاتمـة: «لا يمكـن تجاهل القومية حيـث نشأت وتسـود كقومية ثقافيـة تتوق للتحـول إلى قومية سياسيـة وإلى دولـة. وبنـاء المواطنـة الحديثـة أصلاً يتـم عبر القومية نحو الأمة أو عبر بناء أمة المواطنـين. ولا يمكـن تجاهل العنصـر الحداثي الكامـن فيها والـذي يهمش بنى ما قبـل الدولة. ومـن ناحيـة أخـرى، لم يعـد بوسـع القوميـة العربيـة أن تطبق ذاتها على أساس تجاهل الدول القائمـة، ولذلك لا بد مـن أن تلتقي مع البرنامج الديمقراطي، لكي تنتصر وتنفي ذاتها في المواطنة الديمقراطية المشتركـة في الأمة المدنية.» وينتهي إلى القـول: « تعني المسألة العربيـة فيما تعنيه أن نفـس العناصر التـي تمنع تحقق الأمـة في داخل الدولـة القطريـة وخارجها، هـي العوامل التي تعيق التحول الديمقراطي».

يقع الكتـاب في (٢٧٠) صفحة من القطع الكبير، وفي عشـرة فصول إضافـة إلى المقدمة والخاتمة: الديمقراطيـة الجاهـزة والديمقراطيـون؛ بؤس نظريـات التحـول الديمقراطـي؛ الديمقراطيـة والدولة الريعيـة؛ الثقافة كعائـق؛ إشكالية القبيلة والديمقراطية؛ القوميـة والدين وإشكالية الهوية؛ المواطنـة بـين التجانـس والتعدديـة الديمقراطية والجماعـة السياسيـة والهويـة؛ المسألـة العربية والديمقراطيـة؛ الديمقراطيـة كمسألـة سياسـة: خصوصية الإصلاح عربيًا.

يقـول الكاتب في المقدمـة إنه يعكف منـذ سنوات على كتابة مؤلف من جزءين، وإن جهده البحثي انقطع عدة مرات نتيجة لأزمـات سياسية إقليمية ونتيجة لملاحقتـه السياسية. وها هو الجزء الأول منهمـا يصدر بعـد أشهـر قليلة علـى وجوده في الخارج . أما الجزء الثاني فسيكون عن «**الإسلام وأنماط التدين والديمقراطية**».

حضر اللقاء حشد كبير مـن المثقفين والإعلاميين والمهتمين. ■

اللّقاء الشّهريّ الثّاني*

واقع العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلاميّ: تشبيك السّياسة مع السّياسات

العالم الإسلاميّ بحاجة إلى التّواصل بين السّياسيّين والعلماء لمواجهة التحدّيات الخطيرة للألفيّة الثّالثة



المتحدث: م. **منيف الزعبي**
المدير العام /أكاديميّة العالم الإسلاميّ للعلوم



مدير اللقاء: **معالي د. خالد الشريدة**
وزير الطاقة والثروة المعدنيّة السّابق/الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

دعا المهندس منيف رافع الزّعبي، المدير العام لأكاديميّة العالم الإسلاميّ للعلوم، إلى المزيد من التواصل بين السياسيّين والعاملين في مجالات العلم والتكنولوجيا في دول العالم الإسلاميّ، وإلى إيجاد شكلٍ من أشكال التوافق بين السياسيّين من جهة وسياسات العلوم والتكنولوجيا من جهة أخرى؛ مشيرًا إلى أنّ هنالك عدم فهم لدى الكثير من المؤسسات التشريعيّة والبرلمانيّة في الدول الإسلاميّة لجوانب السياسات التكنولوجيّة.

وأضاف في محاضرته «واقع العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلاميّ: تشبيك السياسة مع السياسات»: إنّ صانع القرار في الدول

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢/٢٠٠٨)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٥.

الإسلاميّة لديه إرث تاريخيّ حقيقيّ وممتدّ في العلوم والتكنولوجيا يمكّنه من المبادرة، من دون أن يكون الأمر مجرد بداية جديدة أو إعادة اختراع الدولاب من جديد، وذلك لمواجهة تحدّيات الفجوة الرقميّة، والصحة، والتعليم، والفقر، وغيرها من التحدّيات. وقال: إنّ أكاديميّة العالم الإسلاميّ للعلوم تهدف بشكلٍ أساسيّ إلى زيادة التفاعل بين العلماء من مختلف دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ، وتسهيل تبادل الآراء فيما بينهم حول الموضوعات والقضايا المعاصرة المهمّة ذات التأثير المباشر في التنمية المستدامة. كما تسعى الأكاديميّة لأن تكون مخزنًا للعقول الإسلاميّة في قضايا العلم والتكنولوجيا. ومهمّتها هي إيجاد هيكل مؤسسيّ فاعل يساعد في تطبيق الاستخدامات الأفضل لإمكانات العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية في العالم الإسلاميّ بشكلٍ خاص والتنمية الإنسانيّة بشكلٍ عام.

وتطرَّق في هذا السياق إلى التزام دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ بتحقيق الرؤية (١٤٤١) [عام ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م]، كما اقترحها مؤتمر المنظمة في كوالالمبور ٢٠٠٣، وهي رؤية تتعلّق بالإنفاق على البحث والتطوير والموارد البشريّة العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمساهمة في زيادة كم المنشورات العلميّة في العالم الإسلاميّ.

وكان المهندس الزعبي قد تحدّث في القسم الأوّل من محاضرته عن التطور الزمنيّ للفجوة العلميّة والتكنولوجيّة بين الجنوب والشمال منذ ألف عام، حينما كان الجنوب هو المتقدّم علميًّا والشمال هو المتأخر؛ عكس ما هو حاصل اليوم. ثم أخذت العلوم في العالم الإسلاميّ بالتراجع بسبب حروب الفرنجة [الحروب الصليبيّة] والغزو المغوليّ. وتلا ذلك بداية تقدّم الشمال علميًّا مع بزوغ النهضة الأوروبيّة والثورة الصناعيّة، وبروز أهميّة التكنولوجيا خلال الحربين العالميّتين في النصف الأوّل من القرن العشرين؛ فضلاً عن الحرب الباردة التي استمرّت حتى قبيل العقد الأخير من ذلك القرن. وبعد ذلك: التفات العالم إلى أهداف الألفيّة التنمويّة منذ عام ٢٠٠٠، لا سيما أن تحديات القرن الحالي تنذر بمشكلات خطيرة تعاني منها البشريّة، وفي مقدّمتها مشكلة النموّ السكانيّ.

وبيَّن المحاضر أن اكتشاف القارة الأمريكية أو العالم الجديد عام ١٤٩٢ ساعد في انحسار العلوم الإسلاميّة وتراجعها، مع أنّ إسهامات العلماء المسلمين القدامى ما تزال تحظى بالاعتراف بأهميتها ودورها في الإرث الإنسانيّ للعلوم والتكنولوجيا في العالم الغربيّ. كما أن السياسات الاستعماريّة في الدول الإسلاميّة كان لها تأثيرها

أيضًا على تراجع العلوم الإسلاميّة وفاعليتها في التقدّم والتنمية.

ورصد المحاضر التحديات الأهم في القرن الحادي والعشرين؛ مبيّنًا أنّ مناطق مثل شمالي الصين ووسطها وبنغلادش وأجزاء من باكستان وآسيا الوسطى وشمالي إفريقيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربيّة ستعاني من شح المياه أو الفيضانات. ويعد الأردن من أفقر عشر دول في العالم في مصادر المياه؛ فضلاً عن أنّ دولاً مثل مصر والأردن واليمن وعُمان تعاني من نقص الرقعة الزراعيّة في أراضيها.

وفي مقارنة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحليّ الإجماليّ بين بعض دول العالم الإسلاميّ وبعض الدول الأخرى، أظهرت إحصاءات قدّمها المحاضر أنّ ماليزيا تنفق ١٪، وستبدأ تونس ومصر بإنفاق ١٪ ابتداءً من العام المقبل بناءً على قرار سياسيّ، فيما إيران تنفق ٠,٦٧٪، وتركيا ٠,٦٦٪، والمغرب ٠,٦٢٪، وينفق الأردن ٠,٣٣٪، بما في ذلك الإنفاق على البعثات الخارجيّة. وبنسب أقلّ من ذلك تنفق كلٌّ من كازخستان وباكستان والكويت وسورية وإندونيسيا والسنغال. وفي المقابل تنفق إسرائيل ٤,٩٣٪، وكوريا الجنوبيّة ٢,٦٤٪.

وأظهرت إحصاءات مقارنة أخرى أنّ تركيا تحتل المرتبة الأولى في عدد البحوث العلميّة المنشورة لبعض دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ (٨٧٦٢٩ بحثًا)، تليها مصر وإيران. وتحتل إيران المرتبة الحادية والأربعين بين دول العالم في البحوث المبتكرة؛ فيما نسبة البحوث من دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ مجتمعةً هي أقل من النسبة التي تحظى بها فرنسا مثلاً، وتتقدّمها في هذا المجال اليابان والصين.

ويذكر أنّ الأردن يحتلّ المرتبة الأولى بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ في أعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير. ■

اللقاء الشّهريّ الثّالث*

تعثُّر عمليّة التحوّل الدّيمقراطي في الوطن العربيّ: محاولةٌ للتفسير



المتحدث: د. عمرو حمزاوي

الباحث الرئيسيّ في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي



مدير اللقاء: دولة أ. طاهر المصري

رئيس وزراء الأردن الأسبق؛ نائب رئيس مجلس أُمناء المنتدى

أوضح الأكاديميّ المصريّ المعروف والباحث الرئيسيّ في مؤسسة كارنيغي للسـلام الدوليّ د. عمرو حمزاوي أنّ ربيع التحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ الذي بدأ قبل بضع سنوات لم يقرِّب بين الحلم الديمقراطيّ والمجتمعات العربيّة؛ بل على العكس من ذلك باعد بينها وبين هذا الحلم، وأنّ المؤشرات تدلّ على صورة قاتمة في المستقبل لا تدعو للتفاؤل؛ إذ لم تحدث في حالات من الحياة السياسيّة في بعض الدول العربيّة، أية نقلات نوعيّة إيجابيّة أو جوهريّة نحو مزيدٍ من المشاركة السياسيّة أو تداول السلطة. والأخطر أن في حالات تعدّ الأقدم في تجارب التعدّديّة السياسيّة تشهد الساحة تراجعًا واضحًا عن مسار التحوّل الديمقراطيّ، ومن الصعب في أية مقاربة موضوعيّة لهذه الحالات أن تتم خارج سياق مؤشرات التراجع إذا قورنت بما شهدته

* عقد هذا اللقاء [رقم(٣/٢٠٠٨)] في مقر المنتدى بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٨.

تلك الدول من ديناميّة سياسيّة في السابق.

جاء ذلك في محاضرة د. حمزاوي، التي ألقاها في لقاء خاص ضمن برنامج اللقاءات الشهريّة للمنتدى، وعنوانها «تعثُّر عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ: محاولة للتفسير». وأدار اللقاء دولة الأستاذ طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردنيّ الأسبق ونائب رئيس مجلس أمناء المنتدى، الذي أشار في تقديم المحاضرة إلى أنّ الجدل الواسع الذي يدور في الأوساط الفكريّة والسياسيّة حول تعثُّر عملية التحوّل الديمقراطيّ يطرح أسئلة وتفسيرات عدّة حول هذا التعثُّر ومكامن المسؤوليّة عنه. لكن لا بدّ من وجود مستوىً معيّن من الفكر ومستوىً من الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة يفيان بمتطلّبات التفاعل مع الديمقراطيّة.

وكان د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، قد رحّب في بداية اللقاء بالحضور؛ مؤكّدًا أهميّة إثارة النقاش الفكريّ حول التعثُّر التحوّل الديمقراطيّ العربيّ وأسباب انتكاسته، لارتباط ذلك بالوعي النهضويّ العربيّ، ومشيرًا إلى أنّ الديمقراطيّة الصحيحة هي طريق نحو العمل الوحدويّ العربيّ، ومن دونها لا يمكن استشراف آفاق هذا العمل بشكلٍ موضوعيّ.

من جهته طرح د. حمزاوي في محاضرته مجموعة من المقاربات التحليليّة لتفسير ما حدث في بعض دول الوطن العربيّ من تراجع ديمقراطيّ، أعقب فترة قصيرة سابقة من الإعلانات الحكوميّة وغير الحكوميّة عن قرب الدخول في عمليّة التحوّل، رافقها انتخابات في عدد من الدول أدت إلى بروز ساحات سياسيّة لها حيويتها وديناميتها، على الرغم من أنّ الأنظمة والنُّخب الحاكمة ما زالت هي المسيطرة على إدارة العمليّات الانتخابيّة. كما أنّ الفترة نفسها شهدت اتساع المساحات المخصصة للمعارضات. فقويت المعارضات من أطياف سياسيّة مختلفة، دينيّة وليبراليّة ويساريّة، وزادت أيضًا مساحة الرقابة على السلطة التنفيذيّة، ومساحات الشفافيّة والنقاشات العامة حول العمليّات الانتخابيّة.

وصنّف المحاضر حالات الديمقراطية في الوطن العربيّ في أربعة أنماط، مستبعدًا كلٍّ من العراق وفلسطين ولبنان، بسبب ما أصاب مؤسسات الدولة فيها من فشل في وظائفها الرئيسية لظروف تعود إلى الأوضاع السياسيّة السائدة. وقال: إنّ النمط الأوّل يتمثّل في التحوّل إلى الإدارة الليبراليّة، من خلال التحوّل التدرّجيّ البطيء من التعدديّة السياسيّة المقيدة إلى توازن أفضل بين السلطات الثلاث: التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة، وإعطاء مساحة أكبر من الرقابة على أداء السلطة التنفيذيّة، وقيود أقلّ على إدارة العمليّة السياسيّة. وأعطى أمثلة على ذلك بما أفرزته الانتخابات المغربيّة عام ٢٠٠٧ من توازن أفضل بين السلطات الثلاث في الحياة السياسيّة في المغرب، وبالالتزام من مؤسسة الحكم، ولو كان التزامًا غير معلن، بتعيين الوزير الأوّل من داخل الائتلاف أو الحزب

الذي فاز بعدد المقاعد الأكبر في البرلمان، وبسلسلة الإصلاحات الإجرائيّة المغربيّة في اللوائح المنظّمة للعمل البرلمانيّ، وكذلك بمساحة من الفاعليّة الإضافيّة لأداء الدور الرقابيّ على أعمال الحكومة، وفاعليّة السلطة القضائيّة واستقلالها التي تجسّدت في تجربة هيئة العدالة والإنصاف المغربيّة، والتعامل بشفافيّة مع مجمل الحياة السياسيّة والبرلمانيّة، وتزايد في عدد الأحزاب والحركات الاحتجاجيّة، رغم ما لوحظ من تراجع في التنافسيّة السياسيّة ونسب المشاركة لدى الناخبين.

وأشار المحاضر إلى أنّ ما حدث في الجزائر من مشاركة أحزاب المعارضة في الائتلاف الحاكم، مع ظهور تنوع في الأطياف السياسيّة وتطوّر في الرقابة، خاصة ضدّ الفساد، يعدّ تحوّلاً مهمًا. وفي السياق نفسه ما حدث في الكويت من توازن أكبر بين السلطات الثلاث، والدور المهم للبرلمان الكويتيّ في عمليّة انتقال السلطة بعد وفاة الأمير السابق وحسم ملف هذا الانتقال؛ فضلاً عن الظواهر المتطورة للحياة البرلمانيّة الكويتيّة.

وأشار في الحالات التي تمثّل النمط الثاني من ديمقراطيّات الوطن العربيّ، والتي سمّاها الحالات شبه التعدّدية المتراجعة إلى نقاط البدء، إلى تراجع في الديناميّة السياسيّة، وإجراءات تقيّد حركة المعارضة ككل، والقمع الذكيّ للمعارضات بأدوات قانونيّة وأمنيّة، تشمل أحيانًا تعديلات دستوريّة وإدارة أحزاب بعينها من الداخل، والتعامل مع الانتخابات بمنطق التأجيل، وتقطيع الدوائر الانتخابيّة بشكلٍ يضمن إبعاد المعارضة، خاصة الحركات الإسلاميّة، عن الفوز أو الحصول على مقاعد بنسبة فاعلة.

وفي النمط الثالث الذي تمثّله السلطويّات الصريحة هنالك سلسلة من الإجراءات الشكليّة جلّها إصـلاحـات إداريّـة، لكن دون حياة سياسيّة أو ديناميّة سياسيّة تذكر، إنما تذهب الإصلاحات في اتجاه التحديث الإداريّ وليس إلى تفعيل المشاركة السياسيّة. وحتى الكيانات التي توجدها دول من هذا النمط على مستوى المجتمع المدنيّ تُدار من جانب السلطات بشكلٍ مباشر وصريح.

وفي النمط الرابع، وهو نمط الإصلاح المُدار من أعلى، تستثني السلطة مجالين حيويين من مجالات الإصلاح، هما: تداول السلطة، وحكم القانون في الحياة السياسيّة. وتصبح الكيانات التي تسمّى هيئات تشريعيّة كيانات بلا سلطات رقابيّة، ولا يتجاوز أداؤها الرقابيّ بعض الأمور الإداريّة. لكن الملاحظ في هذا النمط أنه لا توجد مطلبيات ديمقراطيّة من داخل المجتمعات نفسها؛ بل إنّ مثل هذه المطلبيات تأتي بضغوط خارجيّة كما في بعض دول الخليج العربيّ، التي يقوم تراكم الثروة بدوره في انتفاء المطلب الشعبيّ الديمقراطيّ.

وفي مجال بحث أسباب التعثُّر الديمقراطيّ عربيًا، عَرَضَ المحاضر لأربع مقاربات مطروحة

في هذا الجانب، هي: غياب أهليّة المجتمعات العربيّة للتحوّل الديمقراطيّ، ومسؤوليّة النظم والنخب الحاكمة التي تعلن الإصلاح لكنّها لا تضمر إصلاحًا، وغياب العناصر المؤسسيّة الرئيسيّة التشريعيّة والقضائيّة المستقلّة، التي يمكن لها إدارة عمليّة تحوّل ديمقراطيّ ناجحة، وضعف قوى المعارضة العربيّة، باستثناء الحركات الإسلاميّة، التي لم تستطع أن تجعل من الديمقراطيّة مطلبًا شعبيًا، أو على الأقل أن تحرِّك الشعوب في هذا الاتجاه؛ إذ بقيت مطالب المواطن العربيّ مطالب اقتصاديّة في الدرجة الأولى وليس مطالب تتعلّق بالحرّيات.

وأضاف د. حمزاوي مقاربة خامسة إلى المقاربات السابقة عنوانها «تفتيت المطلبيّة الديمقراطيّة»، تقوم على ما تحقَّق من نجاح للنظم الحاكمة في استراتيجيتها التفتيتيّة، التي تتحدّد ملامحها انطلاقًا من انحسار القواعد الشعبيّة لحركات المعارضة، باستثناء القواعد الشعبيّة للحركات الإسلاميّة، وغياب العقل الاستراتيجيّ لدى هذه الحركات؛ بمعنى عدم وجود تصوّر واضح المعالم لديها لكيفيّة إنجاز عمليّة التحوّل الديمقراطيّ، كما هو الحال لدى حركات المعارضة الناجحة في أمريكا اللاتينيّة وجنوبي أوروبا وجنوبي الصحراء. فما زال خطاب المعارضات العربيّة في معظمه يبحث عن تعظيم المكاسب، وما زالت هنالك حالة من التنازع والتناقض والصراعات بين قوى المعارضة نفسها؛ ما يدفع بعضها أحيانًا إلى التحالف مع النظم الحاكمة، ومن ثم تفتيت جبهة المعارضة.

وبيَّن المحاضر أنّ تكلفة الحكم السلطويّ تعدّ تكلفة منخفضة بالقياس إلى استراتيجيّات تفتيت المطلبيّة الديمقراطيّة، وهي: الاستراتيجيّة الأمنيّة التي تعطي للأجهزة الأمنيّة الداخليّة أدوارًا رئيسيّة في إدارة الحياة السياسيّة، من الخطأ اختزال أهميتها، والاستراتيجيّة القائمة على التنازل أو المهادنة خارج الساحة السياسيّة لصالح قوى اجتماعيّة رئيسيّة، للحيلولة دون انفجار الأوضاع الاجتماعيّة، مع عدم السماح بمزيدٍ من التعدديّة، لا سيما في المجتمعات المأزومة، ثم استراتيجيّة تفتيت المطلبيّة الديمقراطيّة خاصة في أيام الانتخابات، والمبنيّة على تقطيع الدوائر الانتخابيّة وسياسات الفصل والعزل بين المعارضات للحصول على النتائج الانتخابيّة المطلوبة. ويقوم خطاب «الإصلاح» الحكوميّ وبعض السياسات الإصلاحيّة بدورٍ مهم في التفتيت حينما يعملان على تجزيء قواعد اجتماعيّة معينة وتهدئة الرأي العام والقيام بدور المُقنِع في حالات الأزمات ووجود شبح عدم الاستقرار؛ إضافة إلى استراتيجيّة التفتيت في براعة تعدد مستويات تعامل الإدارة الحكوميّة مع المجتمع. ■

اللّقاء الشّهريّ الرّابع*

العُروبَةُ... إلى أين؟! أمّةٌ بلا قيادة

العرب في حاجة إلى ثورة اجتماعيّة تعيد التأسيس للتربية والمجتمع المدنيّ



المتحدث: أ. د. **محمّد علي الفرّا**

المفكر العربي؛ عضو المنتدى



مدير اللقاء: **معالي د. نبيل الشريف**

رئيس تحرير جريدة **الدستور**

حـذّر المفكّر العربيّ المعـروف أ. د. محمّد علي الفرّا من المحاولات المستمـرّة لتفكيك بنية الثقافة العربيّة الإسلاميّـة. وأشار إلى أنَّ هنالك بعض الكُتَّاب يُحسَبون على العـرب فيما هم يهاجمون العروبة ويحمّلونها وزر كل النّكبات التي أُصيبت بها الأمـة. وأضاف أنّ خلاص هذه الأمة من أزماتها يحتاج إلى القيادة الحكيمة والقادرة، وإلى إعادة النظر في البنية الاجتماعيّة ومنظومة القيم ومناهج التربية والتعليم من منظور الأمة نفسها والتخلُّص مـن الفرديّة، وتطبيـق الديمقراط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدنيّ، والاستفادة م تجارب نهوض الأمم الأخرى.

جاء ذلك في محاضرته التي ألقاها حول مضمو كتابه الجديد «العروبة ... إلى أيـن؟! أمّة با قيادة»، في اللقاء الشهريّ الرابع هذا العام.

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٨/٤)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩.

وكان د. نبيل الشريف، رئيس التحرير المسؤول لجريدة «الدّستور» الأردنيّة، الذي أدار اللقاء، قد أشار في كلمته التقديميّة إلى أنّ كتاب د. الفرّا يناقش قضايا في غاية الأهميّة، على رأسها طبيعة الأزمات التي تتخبّط بها الأمة؛ إذ يقدّم تشخيصًا صادقًا لأحوالها دونما تهويل أو تهويش، كما يناقش طرق الخلاص والخروج من هذه الأزمات.

من جهته أوضح د. الفرّا أنّه اتبع منهجًا استقرائيًّا مستمدًّا من نظريّة المعرفة (الابستمولوجيا) في معالجة موضوعات الكتاب، وبنى البحث على مجموعة من الفرضيّات حول الأسباب الكامنة وراء الوضع الذي وصلت إليه الأمّة وتوالي النكبات والنكسات والهزائم عليها؛ مؤكّدًا أنّه لا يدعو لليأس، وأنّه واثق بقدرة الأمّة العربيّة على التصدّي لجميع المخططات التي تعمل على تفكيكها. وقال: ما دامت هنالك مقاومة في أي قطرٍ عربيّ، فهذا دليل على أنّ هذه الأمّة لم تمت، وأنها لا تزال بخير.

ورفض د. الفرا أن تكون العروبة كبش فداء لمن يهاجمونها ويطعنون بالهويّة ويحمّلونها أسباب المآسي والمصائب؛ متسائلاً في هذا المجال: هل أصبحنا رجل الشرق المريض كما كانت الدولة العثمانيّة في القرن التاسع عشر رجل أوروبا المريض؟ فما يجري الآن هو أنّ الكلّ ينتظر تقسيم بلادنا ويمسك السكين ليقطّع جسدنا قطعة قطعة. وتساءل أيضًا عن دور العرب أنفسهم في انتكاساتهم وهزائمهم، وكيف يقرأون التاريخ إن كانوا يقرأونه فعلاً؟ ولماذا لم يحاولوا أن يدرسوا سبب كل نكسة أو نكبة أصيبوا بها كما تفعل الأمم الناهضة؟ ولماذا يحمّلون الآخرين سبب مصائبهم ويعفون أنفسهم من كلّ مسؤوليّة؟

كما تساءل عن تقاطع مصالح الأنظمة وتضاربها في انقسام الصفّ العربيّ، وقال إنّ هذا التضارب عمّق الفكر القطريّ على حساب الفكر القوميّ، وأدّى إلى ضعف الوعي القوميّ، بدليل أن البعض أصبح يبحث له عن هويّة أخرى؛ وإنّ الإعلام المضلّل أحدث خللاً في السلوك العربيّ الذي يتعامل مع الأمور بازدواجيّة. كما أنّ الطرح الحزبيّ للفكر العروبيّ أحاطت به مآخذ عدّة، من أهمها التعصّب، الذي جعل قوميّات أخرى كانت كامنة تتحرّك.

ودعا د. الفرّا إلى إعادة قراءة الحضارة العربيّة الإسلاميّة قراءة واعية لمفاهيمها الأصيلة، لأن الخلط الغربيّ بين العروبة والإسلام أوجد حالة عداء بينهما؛ فيما الإسلام هو تراث العروبة بمسلميها ومسيحييها.

وفي تناوله لمحاربة الغرب للنهضة العربيّة، أوضح أن حركة النهضة، التي أطلق شراراتها ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وعبد الرحمن

الكواكبي وغيرهم من كبار الروّاد المصلحين، ثم الحركة العربيّة بجمعياتها والثورة العربيّة الكبرى، تزامنت مع ميلاد الفكر الصهيونيّ، لكنّ الغرب كان ينظر إلى الحركتين بمنظارين مختلفين. فقد كان يرى في الحركة العربيّة وسيلة لضرب الدولة العثمانيّة، التي كانت تقوم على عمودين، هما: العنصر العربيّ، والعنصر التركي، من حيث إن السلاطين الأتراك كانوا يعدّون أنفسهم حُماةً للإسلام. لذلك كان دعم الغرب للحركة العربيّة دعمًا محدودًا جدًا بالقدر الذي يخدم أغراضه في هدم هذه الدولة.

أما الدّعم الغربيّ للحركة الصهيونيّة فكان بلا حدود، حتى أن القناصل البريطانيّين والفرنسيّين كانوا يذهبون إلى اليهود المهاجرين من أوروبا في عرض البحر ليعطونهم جوازات سفر يتمكّنون بها من دخول فلسطين تحت حماية الدّولتين.

وبيَّن د. الفرا أن نابليون بونابرت سبق بلفور في وعد اليهود بوطنٍ لهم في فلسطين. وكان أول من فتّح أذهان العالم على موضوع إنشاء دولة لليهود؛ إذ ادّعى اعتناق الدين الإسلاميّ في مصر. وحينما ذهب إلى فلسطين خاطب اليهود لكي يأتوا إليها لإحياء أمجادهم فيها، وهدفه من ذلك ضرب المصالح البريطانيّة. ثم إنّ بريطانيا نفسها عملت على ضرب وحدة بلاد الشام ومصر والسودان واليمن والجزيرة العربية، بعد أن تنبهت إلى خطر هذه الوحدة التي أراد إقامتها محمد علي باشا خلال القرن التاسع عشر. ومن أهداف إقامة إسرائيل في فلسطين جعلها عازلاً بين مصر وبلاد الشام وفق ما أشار به تقرير بنرمان؛ لأنّ بلاد الشام تشكّل مجالاً حيويًا لمصر.

في هذا السياق، تحدَّث المحاضر حول الوعي القوميّ العربيّ، الذي وصفه بأنّه لم يكن مستوردًا، وقال: إن المدّ القوميّ بلغ ذروته في عهد جمال عبدالناصر، خاصة مع نشوب الحرب الثلاثيّة على مصر عام ١٩٥٦. واستعرض التطورات القوميّة العربيّة وانتكاساتها منذ ذلك الحين، من قيام للوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، ثم فشلها، وبعدها هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي عدّها العرب مؤامرة وألصقوا أسبابها بغيرهم؛ وما تلا ذلك من حرب ١٩٧٣، التي كانت حرب تحريك لا تحرير؛ ومعاهدة كامب ديفيد، التي عدّها د. الفرا طامة كبرى أخرجت مصر من المعركة. ثم مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، الذي حوّل القضيّة الفلسطينيّة من قضيّة قوميّة إلى قضيّة قطريّة، وأصبح العرب نتيجة لذلك وسطاء بعد أن كانوا شركاء. كما أخذ المدّ القوميّ يتراخى إثر الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام ١٩٨٢، ووصل هذا التراخي إلى وضع مأساويّ بغزو الكويت.

وحذر د. الفرا من النعرات الطائفيّة والمذهبيّة والعرقيّة والجهويّة، التي بدأت تظهر في الوطن العربيّ متزامنةً مع حملة غربيّة هدفها تفكيك الثقافة العربيّة الإسلاميّة، كون هذه الثقافة ولغتها العربيّة تقف سدًا منيعًا أمام مخططات الهيمنة على المنطقة.

وقال في معرض حديثه عن سبل الخروج من حالة التشرذم التي تعيشها الأمّة: إنّ هذه الأمّة بحاجة اليوم إلى قيادة حكيمة وقادرة وكفؤة، ومخلصة في عروبتها، وغيورة على مصالح أمّتها، وتمتلك رؤية سليمة للعالم ومنفتحة عليه. وإنّ تطبيق الديمقراطيّة أمر أساسيّ، لكنّها وحدها لا تكفي لحلّ مشكلاتنا والنهوض بأحوالنا؛ إذ لا بدّ من إعادة النّظر في بنيتنا الاجتماعيّة وتطوير المجتمع العربيّ وتحديثه، بما في ذلك منظومة القيم والعادات والتقاليد والأعراف المسيطرة على السلوكات والأفعال، والمتحكّمة في التصرّفات، التي ألبسنا بعضها لبوسًا دينيًّا وخلطنا بينها وبين الدّين، فأضفينا عليها هالة من القداسة والدّين منها براء.

وأضاف: لا بدّ من التخلُّص من الفرديّة والذّاتية، وإقامة مؤسسات مجتمع مدني فاعلة وتنشيطها، وتفعيل القائم منها، وتحريرها من السيطرة الحكوميّة والتبعيّة الأجنبيّة، وتشجيعها على القيام بدورها الوطنيّ والقوميّ. ودعا إلى الاستفادة من تجارب الأمم التي نهضت ونفضت عن نفسها غبار التخلُّف، كاليابان التي رسَّخت ثقافتها الوطنيّة بالتربية والتعليم.

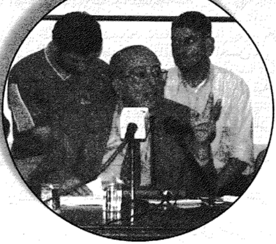
وختم د. الفرا محاضرته بالقول: نحن في حاجة إلى ثورة اجتماعيّة تؤسِّس إلى تربية جديدة، وتبدأ بتغيير بنية المجتمع، وتعيد النظر في منظومة القيم وفي المناهج التربويّة والتعليميّة بمنظورنا نحن لا بمنظور الغرب وبناء على طلبه. وعلى المفكّرين والمثقفين ورجال الدّين أن ينهضوا بدور فاعل في هذا المجال.

أعقب المحاضرة حفل توقيع لكتاب «العروبة... إلى أين؟! أمّة بلا قيادة». كما جرى نقاش شارك فيه الحضور حول موضوعات الكتاب التي تحدَّث عنها المحاضر. ■

اللّقاء الشّهريّ الخامس*

بمناسبة الذكرى الستّين للنكّبة: «نهاية الصهيونية»

الصهيونيّة أخفقت، وإسرائيل تهجس بنهايتها



المتحدث: د. **عبد الوهاب المسيري****
المفكّر العربيّ



مدير اللقاء: معالي د. **هشام الخطيب**
رئيس لجنة الإدارة في المنتدى سابقًا؛ عضو المنتدى

قال المفكّر العربيّ المعروف د. عبد الوهاب المسيري: إنّ الأيديولوجيّة الصهيونيّة أخفقت، ولم تعد مرجعيّة للإسرائيليّين. ذلك أنّ أحد أهمّ بنودها كان يقوم على أنّ فلسطين أرض بلا شعب؛ فيما ثبت العكس. فهنالك شعب ومقاومة؛ بل إنّ المقاومة أخذت تحسّن نفسها كمًّا وكيفًا على مدى السنين، واستمرارها غيّر الكثير من المعادلات داخل المجتمع الصهيونيّ، وترك أعمق الآثار فيه. وقال أيضًا: إنّ الصهيونيّة ليست حركة يهوديّة، وإننا أخطأنا حين صنفناها بأنها يهوديّة؛ فيما حقيقتها أنها حركة استعماريّة استيطانيّة إحلاليّة. والله لم يأمرنا بمحاربة اليهود؛ لكنّه أمرنا بإقامة العدل في الأرض. وما حربنا إلاّ ضد الظلم وضد من يحتلّون أراضينا.

جاء ذلك في محاضرته بمناسبة الذكرى الستين

* عقد هذا اللقاء [رقم(٥/٢٠٠٨)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١.

** فُجعنا بوفاة مفكّرنا الغالي في ٢٠٠٨/٧/٢ [أنظر ص ٢٣٥]. رحمه اللهُ رحمةً واسعة وأسكنَهُ فسيحَ جِنانِه [رئيس التحرير].

للنكبة، تحت عنوان «نهاية الصهيونيّة»، خلال اللقاء الشهريّ الخامس للمنتدى هذا العام، الذي أداره د. هشام الخطيب، رئيس لجنة الإدارة في المنتدى سابقًا وعضو المنتدى. وتحدَّث في بدايته د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى؛ مشيرًا إلى أنّ نكبة فلسطين، التي هي جريمة العصر الكبرى، بما أدّت إليه من سرقة وطن وتشريد شعب بأكمله، ليست منفصلة عما جرى ويجري الآن من نكبات في الوطن العربيّ، آخرها احتلال العراق وتدميره، ومحاولات ضرب لبنان والسودان والصومال. وأوضح أن هذا اللقاء، الذي يستضيف مفكّرًا عربيًّا ركّز جل جهوده على دراسة الصهيونيّة وأنجز موسوعة كبيرة حولها، ليس مرثيّةً بمناسبة النكبة لذرف الدموع على لبنها المسكوب، وإنما هو وقفة تأمل لطبيعة العدو الذي نواجهه، والذي نحاول أن نعرفه بشكل أفضل.

وفي مستهلّ حديثه، أكد د. المسيري أنه يرفض استخدام كلمة «النكبة»، ويفضّل استخدام مصطلح «التطهير العرقي»، الذي جاء به «ألان باتيه». ذلك أنّ «النكبة» تنطوي على ما يسمّى «نموذج الحرب»؛ بمعنى أن ضحاياها يُقتلون في أثناء حرب ليس إلاّ؛ فيما يعني «التطهير العرقي» أنه كانت هنالك خطّة مبيّتة. واستنادًا إلى الأرشيفات الصهيونيّة نفسها، فإنه يتبيّن حدوث مذابح ضد الفلسطينيّين قبل عام ١٩٤٨. كما أنّ الباحث الفلسطينيّ د. رشيد الخالدي كشف عن خطّة تطهير صهيونيّة كانت تسمّى «دالت»، بُدئ بوضعها في بداية الأربعينيات، هدفها تطهير الأرض الفلسطينيّة من سكّانها العرب لإقامة الدولة الإسرائيليّة عليها.

وبيّن د. المسيري أنّ الفكر الصهيونيّ في أساسه ليس نتاج مفكّرين من اليهود. فأهم المفكّرين الصهاينة، مثل اللورد شافتسبري ولورنس أودفانت، كانوا من العلمانيين الغربيّين، ومن الكارهين لليهوديّة واليهود. وما الصهيونيّة في منشأها إلاّ حركة غير يهوديّة لتخليص أوروبا من اليهود. وهذا ما كان يعرفه هرتزل وكلّ من يسمّون الآباء الأوائل للصهيونيّة.

وأضاف: إنّ هؤلاء المفكّرين الغربيّين كانوا يستخدمون عبارة «الفائض البشريّ اليهوديّ» في معجمهم السياسيّ للإشارة إلى كلّ العناصر الفاشلة اجتماعيًّا من المجرمين واللصوص والساخطين دينيًّا، الذين فشلوا في تسلّق السلم الاجتماعيّ. وكان الحلّ للتخلص منهم وللمسألة اليهوديّة برمتها تصدير تلك العناصر إلى خارج أوروبا، كما تصدّر البضائع البائرة، وتحويل المستعمرات إلى مصادر للمواد الخام؛ حلاً لجميع المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وهكذا، صُدِّر الساخطون دينيًّا إلى الولايات المتحدة، والمجرمون إلى أستراليا، والزائدون سكانيًّا إلى جنوب إفريقيا. وكانت مهمّة الجيوب الاستيطانيّة أن تمتصّ هذا الفائض البشريّ وتصبح قواعد للاستعمار الغربيّ. وإسرائيل تنتمي إلى هذا النمط من الجيوب؛ ولا علاقة لها باليهود ولا باليهوديّة.

وروى د. المسيري قصصًا من تجاربه الذاتية منذ كان يدرس في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، تكشف عن تحسُّب الإشكناز اليهود من

لحظة نهاية إسرائيل، وتوق الكثير من الشباب الإسرائيلي في الكيبوتزات للهجرة إلى الولايات المتحدة؛ بل إن اسحق رابين، بعد بناء خطّ بارليف الذي حطمه الجيش المصريّ في حرب ١٩٧٣، تنبأ بالنهاية حينما قال للجنرال بوف، الذي قاد الجنود الفرنسيين في حرب ١٩٥٦ على مصر: وماذا يعني كلّ هذا؟

وأشار د. المسيري إلى أنّ الحديث عن النهاية يتكرّر في الأدب الإسرائيليّ منذ الخمسينيات؛ وأنّ الإسرائيليّين ما زالوا يدرسون الغزو الفرنجي لفلسطين في الماضي كونه تجربة إحلاليّة استيطانيّة تمّت في الموقع نفسه، ولم يبق منها الآن سوى خرائب؛ وأنّ الغرب منذ البداية ربط بشكلٍ ما بين ذلك الغزو والغزو الصهيونيّ في العصر الحديث.

واستطرد إلى أنّ هنالك كمًّا هائلاً من المقالات في الصحف الإسرائيليّة يتحدّث عن نهاية إسرائيل؛ لكنه لا يجد طريقه إلى الصحف العربيّة. وفسَّر هذا التجاهل بأنه تعبير عن هزيمة الإعلام والنخب الحاكمة من الداخل، وعدم رغبتها في إظهار أنّ المقاومة تركت أثرًا عميقًا في إسرائيل. وقال: إنّ الخطاب التحليليّ العربيّ أخفق حين أسقط مفهوم «الخريطة الإدراكيّة» للإنسان، ولجأ إلى الحسابات الماديّة المصمّتة، وهي حسابات تنكر الإنسان وطريقة استجابته للواقع. وهي أيضًا مشكلة وقع فيها الأمريكان والإسرائيليّون معًا حين اعتقدوا واهمين أنّ بإمكانهم شراء فلسطين.

كما أشار إلى أنّ ثمة زيادة كبيرة لحركة الأشكناز من أجل الحصول على جوازات سفر أجنبيّة، وأنّ الولايات المتحدة أصبحت أرض الميعاد الحقيقيّة لهم وأكبر نقطة جذب للإسرائيليّين، والدياسبورا تحوّلت إلى أمريكا بدلاً من إسرائيل، وأنّ بعض الإسرائيليّين كوّنوا لوبيًا في أمريكا ضدّ الصهيونيّة.

هذا فضلاً عن أزمة الهويّة اليهوديّة، التي تؤكّد دراسات مؤرّخي ما بعد الصهيونيّة والمؤرّخين الجدد تداعياتها المتناقضة في اتجاه قضيّة تعريف من هو اليهودي، وأن اليهود لا يشكّلون شعبًا؛ فهنالك أحزاب دينيّة، وإثنيّة، وتجمعات الفلاشا وهم مسيحيّون وليسوا يهودًا، وإنما دخلت عليهم عناصر يهوديّة. والمفارقة أن لديهم رهبانًا وراهبات ومكان صلاتهم يسمّى المسجد. كما أنّ هنالك تجمّعات للعراقيّين اليهود، وهنالك زيادة في عدد العلمانيّين في إسرائيل الذين يرون في اليهوديّة شكلاً من أشكال الفولكلور. وعلماء الاجتماع في إسرائيل يعترفون بانقسام الإسرائيليّين إلى أمّتين أو ثلاث أو حتى أربع.

وأوضح د. المسيري أنّ ما بعد الصهيونيّة تعني نهاية الصهيونيّة، وعدم ظهور نموذج جديد يقود الإسرائيليّين، وهو تعبير عن الأزمة. وقال: إنّ العلماء الديموغرافيين الإسرائيليّين يخشون من مسألة العودة ويحذرون منها باستمرار، لا سيما أن الأنثى الفلسطينيّة منذ الثلاثينيّات من أكثر النساء خصوبةً في العالم، كما لو أنّ الشعب الفلسطينيّ شعر بشكلٍ غريزيّ أنّ الديموغرافيا سبيله للاستمرار والبقاء.

وعدّد د. المسيري مؤشرات أخرى على السقوط

الصهيونيّ، منها سقوط مقولة «إسرائيل من النيل إلى الفرات»، لأن إسرائيل ليست مستقلّة في اعتمادها على ذاتها من دون الدعم الأمريكيّ. وهنالك أزمة فساد مستشرية في أوساط النخبة الحاكمة الإسرائيليّة؛ إضافة إلى تغلغل عصابات المافيا والجريمة المنظّمة، والاستقطاب الطبقيّ للأثرياء نتيجة تأثيرات العولمة، وتصاعد النزعات الاستهلاكيّة بسبب هذه التأثيرات وبسبب الأمركة؛ ما أفضى إلى تقويض الانتماء الأيديولوجيّ للصهيونيّة.

وفي الجانب العسكريّ والأمني، تحدَّث د. المسيري حول تخثّر القوة العسكريّة الإسرائيليّة وفقدان الجنود الإسرائيليّين لقدراتهم القتاليّة، بأثر من استخدام الجيش النظاميّ في مواجهة الانتفاضات والمقاومة الفلسطينيّة؛ وكذلك حالات الفرار المتزايدة من الخدمة العسكريّة، خاصة بعد هزيمة الجيش الإسرائيلي في الحرب الأخيرة على لبنان؛ وعدم قدرة المؤسسة العسكريّة على حسم مشكلة المقاومة، حتى أصبح الشباب الإسرائيليّ لا يؤمن بالعقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة.

واختتم د. المسيري محاضرته بالقول إن الاهتمام بمثل كل هذه المؤشرات يحسّن من أدائنا في التعامل مع هذا العدو، داعيًا إلى الالتفات إلى الخريطة الإدراكيّة بمعزلٍ عن روح الهزيمة.

وقد شهد هذا اللقاء الشهريّ حضورًا كثيفًا من المهتمين، ودار نقاش مستفيض بين المحاضر وجمهور الحضور.

يذكر أنّ د. عبد الوهاب المسيري، الحائز على درجة الدكتوراة من جامعة رتغِرز في الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، يعد من أبرز المؤرخين العالميين المتخصصين في الحركة الصهيونيّة. وقد عمل أستاذًا في جامعة الملك سعود، وأكاديميّة ناصر العسكريّة، وجامعة ماليزيا الإسلاميّة. ويعمل الآن أستاذًا غير متفرّغ في كلية البنات بجامعة عين شمس؛ إضافة إلى عضويته في مجلس أمناء جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة بولاية فرجينيا الأمريكية، وعمله مستشارًا أكاديميًا للمعهد العالميّ للفكر الإسلامي بواشنطن، ومستشار للتحرير في عدد من الدوريات التي تصدر في ماليزيا وإيران والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا. كما تولّى في عام ٢٠٠٧ منصب المنسق العام للحركة المصريّة من أجل التغيير (كفاية). وله الكثير من الإصدارات الفكريّة والأدبيّة والنقديّة ودراسات الصهيونيّة، المنشورة بالعربيّة والإنجليزيّة، وإصدارات أخرى مترجمة. ومن أشهر أعماله: موسوعة **اليهود واليهودية والصهيونيّة: نموذج تفسيري جديد**، في ثمانية مجلدات صدرت عام ١٩٩٩، ونال عليها جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام ٢٠٠٠، وهي من أهم الأعمال الموسوعيّة العربيّة في القرن العشرين. ■

اللّقاء الشّهريّ السّادس*

القضيّة الفلسطينية في السياق العربي الراهن

أخطر ما تتعرض له القضيّة الفلسطينيّة فصلها عن سياقها العربيّ وتحويلها إلى قضيّة فلسطينيّين ومسألة إقامة دولة فلسطينيّة

الحديث عن حقّ العودة يجب أن لا يتم من دون اللاجئين



المتحدث: د. عزمي بشارة

المفكر العربيّ



مدير اللقاء: **أ.د. حسن نافعة**

الأمين العام للمنتدى

قال المفكّر العربي الفلسطيني د. عزمي بشارة: إن احتفال إسرائيل باستقلالها مؤخرًا ليس أمرًا جديدًا، وكلّ الجديد فيه هو المشاركة الدولية فيه بحضور الرئيس الأمريكي بوش وعدد من زعماء الغرب. لكنّ الجديد الإيجابي بالفعل هو إحياء ذكرى النكبة في فلسطين وعلى امتداد الوطن العربي، من المغرب إلى العراق، والمسيرات الجماهيرية والطلابية التي شهدتها بعض الأقطار العربية بمناسبة الذكرى، ما يعدّ ظاهرة إيجابية بدأت عجلتها تدور في الوعي العربي.

وأضاف في حديثه خلال اللقاء الشهري السادس للمنتدى لهذا العام: يجب التوقّف باهتمام كبير أمام تلك الظاهرة العربية الجديدة، لأنّ هنالك جيلاً عربيًا يعتقد أن القضية الفلسطينية وجدت

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٨/٦)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٣١.

عام ١٩٦٧، وأن فلسطين هي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعدّ د. بشارة أن حضور بوش احتفالات إسرائيل باستقلالها عرّى الإدارة الأمريكية أمام حلفائها في المنطقة؛ واصفًا ذلك «بستربتيز أمريكي». وعزا ما شهدته الساحة العربية إلى وجود سوق إعلامية عربية موحّدة ومفتوحة، على الرغم من القرارات والنوايا الإقليمية. وهذه السوق أخذت تطرح موضوع النكبة ضمن التنافس على رأي عام عربي واستقطاب المتفرّج العربي، بعد أن كان الإعلام في المنطقة يتجنب مثل هذا الطرح فيما مضى. وقال: من الأهمية بمكان أن يحسن العرب استثمار منطق السوق الإعلامية وتنافس الفضائيات ما دام أنها تتكلم باللغة العربية وبمضمون عربي، لا سيما أن الفاعلين السياسيين من دول وأحزاب لا علاقة لها بالأمر؛ بل إنه حدث من وراء ظهرها وأصبح الآن أمامها.

وتناول د. بشارة موضوع اللقاء «القضية الفلسطينية في السياق العربي الراهن» بالإشارة إلى أن القضية الفلسطينية قضية عربية في أصلها، وإذا توقّفت عن أن تكون كذلك فإنها تصبح قضية «الفلسطينيين»، وهذا موضوع آخر مختلف تمامًا، ويعني أنّ على الفلسطينيين أن يحلّوا مشكلتهم بأنفسهم. كما أشار إلى أن التحوّل نحو مفهوم قضية الفلسطينيين بدأ مع النزوع إلى حلول التسويات المنفردة عقب حرب ١٩٧٣، وأنّ من أراد هذه التسويات هو الذي شجّع الفلسطينيين وقيادتهم على ادعاء أنّ القضية الفلسطينية هي قضيتهم وليست قضية العرب. وبالمنطق نفسه جرى فصل الوفد الأردني الفلسطيني إلى وفدين في مؤتمر مدريد؛ مشيرًا إلى أنّ العلاقة الأردنيّة الفلسطينية لها خصوصيتها ومن الخطأ العبث بها.

وبيّن د. بشارة أنّ تبنّي الإدارة الأمريكية لشعار الدولة الفلسطينية هو في الأصل فكرة شارون بعد الانتفاضتين، والهدف منها أن لا يكون الشعب الفلسطيني رمزًا لقضية عربية شاملة، والدفع بالقيادة الفلسطينية لأن تشكّل نظامًا شبيهًا بالأنظمة العربية، على الرغم من أن رمزية الشعب الفلسطيني أكبر من يحملها أشخاص.

وقال: إن خلق نظام فلسطيني يتكلم باللغة السياسية نفسها التي لباقي الأنظمة العربية، ويتعامل بالطريقة نفسها التي تتعامل بها هذه الأنظمة، أوجد نظامًا قبل أن تقوم دولة فلسطينية، وأخرج الفلسطينيين من السياق العربي، وهو ما يتفق مع الرغبة الإسرائيلية الأمريكية في أن يتصرَّف العرب كأنظمة إقليمية منفصلة عن بعضها البعض، وفق النتائج التي كانت تمخّضت عنها اتفاقية سايكس بيكو، فيما يبقى التعامل مع إسرائيل وتركيا وإيران تعاملاً مع دول وليس أنظمة. وفي المجال نفسه أصبح الأمن القومي العربي مجرد أمن أنظمة.

وعلى أساس هذا المنطق كان من السهل تحويل قضية الفلسطينيين إلى مسألة القيادة الفلسطينية التي تمثّل الفلسطينيين، وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرير وطن إلى مسألة إقامة دولة، وقضية عودة اللاجئين إلى مسألة الحصول على جنسية. وقال: إنّ ما يتم التفاوض عليه الآن هو إقامة دولة فلسطينية وإعطاء الفلسطينيين في الخارج مواطنة فلسطينية لكن دون عودة إلى فلسطين، وإنما ليصبحوا رعايا للسفارات الفلسطينية. كما أن حلّ الدولتين بما ينطوي عليه من إقامة دولة فلسطينية بالمعنى التفاوضي لقضايا الحلّ الدائم،

وليس بالمعنى الوطني التحرّري، والترويج له، هدفه أيضًا تأكيد إخراج القضية الفلسطينية من سياقها العربي.

وقال: إنّ منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية نشأت بوصفها مجتمعةً حركة تحرّر وعلى أساس حقّ العودة، فهي حركة لاجئين حوّلوا هذا الحقّ إلى إطار سياسي. واللاجئون لم يكونوا يومًا موضوع مفاوضات. والقيادة الصهيونية التي كانت تتباهى بأنها قبلت قرار التقسيم عام ١٩٤٧، قبلت في الواقع بتركيب فلسطين الديموغرافي حينذاك من دون أن يخرج لاجىء واحد؛ فضلاً عن أنّ القرار الدولي (١٩٤) لم يكن للتفاوض وإنما هو قرار للتنفيذ؛ ما يعني أنّ حق العودة نشأ قبل أن توجد الذوات المتفاوضة الآن.

وأوضح أن أخطر ما حصل في هذا الخصوص تمثّل في تقاطع تشكيل نظام فلسطيني مع توجيه الضربة للحركة الوطنية الفلسطينية، والتركيز على نقل ثقل «الكيانية» الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، من أجل فصل هذه الكيانية عن السياق العربي. وتساءل د. بشارة: كيف يمكن الآن الحديث نظريًا عن حقّ العودة من دون أن يكون للاجئين دور ما دام أن القضية أصبحت قضية فلسطينيي الضفة والقطاع، والباقي مجرد متفرّجين، وغير منظّمين. فالمخيمات لم تعد حالة نضالية في انتظار الحصول على حقّ العودة، وإنما أصبحت أحياء فقر ومجمّعات بؤس وتعاسة كما هو الحال في مخيمات الفلسطينيين في لبنان.

وتطرّق د. بشارة في حديثه إلى المفاوضات الجارية؛ مؤكّدًا أن التشديد على الدور الأمريكي يزيد من رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل، مع ملاحظة أنّ الهيبة الأمريكية تراجعت تراجعًا كاملاً، لا سيما خلال الفترة بين احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وحرب تموز على لبنان عام ٢٠٠٦؛ بل إنّ إسرائيل لا تنصاع للرغبة الأمريكية في ذهابها إلى التفاوض مع سورية، ومن الخطأ الاعتقاد أن الحلّ بيد الإدارة الأمريكية في هذا الوقت بالذات.

وكان أمين عام المنتدى، د. حسن نافعة، الذي أدار اللقاء، قد تحدّث عن اهتمام منتدى الفكر العربي بتنظيم عدد من الأنشطة بمناسبة الذكرى الستين للنكبة؛ مبيّنًا أهمية استخلاص الدروس المستفادة من هذه الذكرى، وأن موضوع القضية الفلسطينية في السياق العربي الراهن لم يأخذ حقه تمامًا من النقاش في إطار الحديث المستفيض عن النكبة وتداعياتها. فما زال هناك، بعد هذه الأعوام الستين، مَنْ يعتقد أنه يمكن فصل القضية عن بُعدها العربي أو بُعدها القومي؛ بل ربما هنالك من يعتقد من بين العرب والفلسطينيين أنّ العرب أنفسهم هم سبب النكبة، ذلك أنهم دخلوا حرب فلسطين عام ١٩٤٨ متفرّقين، ولكلّ دولة عربية في ذلك الحين منطقها ورؤيتها ودوافعها وأسبابها الخاصة.

وأضاف د. نافعة: على الرغم من كلّ هذا يبقى الصراع صراعًا عربيًا صهيونيًا، وتبقى العلاقة قائمة محل تدبُّر وتفكّر بين القضية الفلسطينية وبُعدها العربي، حتى وإن تصوّر البعض أنه بالإمكان التوصُّل إلى تسويات منفردة.

يذكر أن بعض الشخصيات من الأراضي الفلسطينية حضرت هذا اللقاء، كما حضره جمهور من المعنيين. وجرى نقاش موسَّع حول النقاط التي أثارها المحاضر. ■

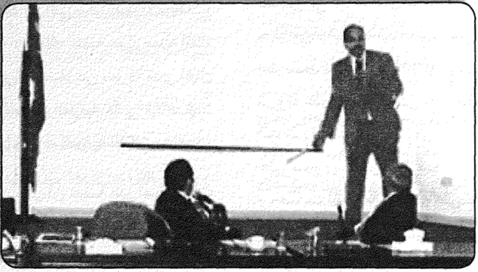
اللّقاء الشّهريّ السّابع*

«فضائية الجزيرة واستطلاعات رأي النّخبة العربيّة»

المتحدث: د. سامي الخزندار
مدير المركز العلميّ للدّراسات السّياسيّة؛ أستاذ العلوم السّياسيّة المشارك/الجامعة الهاشميّة
مدير اللقاء: د. فارس بريزات
باحث في المركز العلميّ للدّراسات السّياسيّة/الجامعة الأردنيّة

نتائج استطلاع آراء أساتذة العلوم السياسيّة والإعلام حول مهنيّة قناة «الجزيرة»

«الجزيرة» هي الأكثر مشاهدة لدى النخبة وتحظى بصدقيّة عالية



أظهرت نتائج استطلاع حول مدى مهنيّة قناة **الجزيرة**، شمل (٦١١) أستاذًا جامعيًا من (١٩) دولة عربيّة، أنّ هذه القناة حصلت على المرتبة الأولى بين القنوات الإخباريّة الأكثر مشاهدة، وأنّ ما نسبته ٩٨,٤٪ من أساتذة الإعلام والعلوم السياسيّة يشاهدونها بمعدّل (٣,٢) ساعة يوميًا، أي ما مجموعه (١١٦٨) ساعة سنويًا. كما أنّ البرامج الإخباريّة هي الأكثر متابعة لديهم بنسبة ٢٢,٣٪؛ إذ عدّها ١٧,٢٪ الخيار الأوّل لهم. ووصف ٤٦٪ من هؤلاء بأنّ صدقيّتها «عالية جدًا»، و٥٠,١٪ بأنها نسبيّة، وعدّ ٢,٦٪ هذه الصدقيّة بأنها «متدنيّة».

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٨/٧)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥.

وقال د. سامي الخزندار، رئيس مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي بعمّان، وأستاذ العلوم السياسيّة المشارك في الجامعة الهاشميّة، خلال العرض الذي قدّمه لنتائج الاستطلاع في اللقاء الشهري لمنتدى الفكر العربي، مساء الأربعاء ٢٠٠٨/٦/٢٥: إنّ أهميّة قناة الجزيرة، بوصفها الحدث الإعلامي الأبرز في الوطن العربي على مدى السنوات العشر الأخيرة، تقتضي تقييم مسيرتها المهنيّة من جانب أهم نخبة عربيّة متخصصة في مجالي الإعلام والعلوم السياسيّة. والأهداف التي سعى إليها الاستطلاع تتمثّل في معرفة آراء تلك النخبة حول مهنيّة القناة وتقييم هذه الآراء؛ فضلاً عن معرفة مدى إقبال النخبة في الجامعات العربيّة على مشاهدتها، وتحديد القناة الإخباريّة العربيّة الأكثر مشاهدة.

وبيّن د. الخزندار أنّ عينة الدراسة شملت (٢٩٨) أستاذًا جامعيًّا في تخصص الإعلام، و(٣٠٧) أساتذة في تخصص العلوم السياسيّة، و(٦) أساتذة لم يحدَّد تخصصهم. وقد بلغ حجم العينة ٤٨,٤٪، أي ضعفي العينة المطلوبة؛ وهي عيّنة كبيرة جدًا وممثّلة بشكل دقيق لمجتمع الدراسة الذي بلغ عدده الكلّي (١٢٥١) أستاذًا جامعيًّا. أما الدول التي شملها الاستطلاع فهي: الأردن؛ الإمارات المتحدة؛ البحرين؛ الجزائر؛ السعودية؛ السودان؛ العراق؛ الكويت؛ المغرب؛ اليمن؛ تونس؛ سورية؛ عُمان؛ فلسطين؛ قطر؛ لبنان؛ ليبيا؛ مصر؛ موريتانيا.

ويُظهر الاستطلاع أنّ ٣٧,٧٪ من العينة يعتقدون أن هنالك جهات تؤثّر بشكل سلبي على الأداء المهني في الجزيرة؛ فيما ٤٠,٦٪ يرون أنّ هذا التدخّل غير موجود، وإن كان موجودًا فهو «تدخّل إيجابي».

ويرى ٧٣٪ من العينة أن القناة «ستتراجع وتعتذر»، أو «ربما تعتذر» عن وجود خطأ في المعلومة؛ في حين نفى ذلك ما نسبته ١٧,٢٪.

فيما يتعلّق بالمهارات المهنيّة والمستوى الحرفي للعاملين في القناة، أظهرت النتائج أن هنالك تقييمًا عاليًا من جانب أساتذة العلوم السياسيّة والإعلام بمتوسط مقداره ٧٥,٦٪. وبلغ هذا التقييم ذروته على مستوى سرعة الانتقال إلى موقع الحدث؛ إذ بلغ ٩١,٣٪؛ وأدناه بنسبة ٥٥,١٪ على مستوى الالتزام باللغة العربيّة الفصيحة. وحصلت الترجمة الفوريّة على نسبة ٧٦,٩٪، والسبق الإعلامي على ٨٢,٥٪، والمستوى الفنّي للصورة على ٧٦,٥٪، والقدرة العلميّة للمذيعين ومقدّمي البرامج على نسبة ٧٢,٦٪، والقدرة الحواريّة لهؤلاء على ٧٤,٥٪.

ومن وجهة نظر أساتذة العلوم السياسيّة: إنّ العراق هي الدولة العربيّة التي تحظى بالعناية الأكبر من جانب الجزيرة بنسبة ١٥,٩٪، تليها مصر بنسبة ١٥,٦٪، وفلسطين في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٥٪، تليها لبنان بنسبة ٩,٦٪.

كما أنّ نسبة الذين عدّوا أنّ الجزيرة تولي

الاتجاهات الدّينيّة والإسلاميّة، بما فيها حركة «حماس» والإخوان المسلمون والقاعدة، عناية أكبر من غيرها، كانت ١٠,٨٪ من العينة الإجماليّة؛ علمًا بأن عدد الذين أجابوا عن هذا السؤال بلغ (٢٠٣) أساتذة جامعيين فقط (٣٣,٢٪ من العينة).

وفي ضوء نتائج الاستطلاع يلاحظ أن الحقبة الناصريّة في التاريخ العربي المعاصر هي الأكثر عناية لدى الجزيرة بنسبة ٤٧,٤٪؛ بمعنى أن هذه العناية تفوق بشكل كبير جدًا اهتمامها بالاتجاهات والحركات الإسلاميّة المختلفة من وجهة نظر عينة الدراسة.

وتنقسم العينة في تقييمها للجانب المتعلّق بتقديم الجزيرة مواد إعلاميّة فيها تشويه أو إساءة متعمدة؛ فهنالك ٣٧,٨٪ يقولون إنها تفعل ذلك أحيانًا، ويرى ٩,٣٪ أنها تقدّم مثل هذه المواد.

وكان د. حسن نافعة، أمين عام منتدى الفكر العربي، قد تحدث في بداية اللقاء مشيرًا إلى النقاش الدائر بين الأكاديميين حول الإعلام العربي، لا سيما بعد الوثيقة التي أصدرها وزراء الإعلام العرب مؤخرًا، حول إنشاء المراكز العلميّة وتحديد العينات ووضع المناهج لقياس الرأي العام العربي في قضايا عدّة، التي ما زلنا نفتقدها. كما أشار إلى الثورة الإعلاميّة العربيّة التي بدأت مع انطلاق قناة الجزيرة، والتي خلقت منافسة حادة بين الفضائيّات الإخبارية، شكلت تحديات في جوانب مختلفة سياسيًّا وإعلاميًّا.

أدار اللقاء د. فارس بريزات، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأردنيّة. وشهد اللقاء نقاشًا مستفيضًا حول نتائج الاستطلاع. ■

اللّقاء الشّهريّ الثامن*

العَلاقات الأمريكيّة العربيّة والعلاقات الأمريكيّة الإسلاميّة: ماذا يمكن أن نفعل لتحريك الأمور إلى الأمام؟

الحلول السلميّة في حاجة إلى أطراف عالميّة غير التقليديين

غزو العراق غلطة كبرى لا تجد لها مخرجًا





المتحدث: **الباحث الأمريكي د. بول سوليفان**
أستاذ الاقتصاد؛ جامعة الدفاع القوميّ، وأستاذ الدّراسات الأمنيّة، جامعة جورج تاون؛ واشنطن

مدير اللقاء: **الشريف فواز شرف**
عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء؛ المنتدى

وصف د. بول سوليفان، أستاذ الاقتصاد في جامعة الدفاع القومي وأستاذ الدراسات الأمنية في جامعة جورج تاون بواشنطن، النظرة العربيّة إلى الولايات المتحدة بأنها تمرّ في أسوأ مراحلها، ودعا إلى إيجاد قواسم مشتركة في العلاقة الأمريكية العربيّة والإسلاميّة؛ مشيرًا إلى أهمية الالتفات إلى المصالح المشتركة بين طرفي هذه العلاقة، وإلى أنّ التطرّف أيًا كان، وأنى كان مصدره، هو العدو المشترك للجميع.

كما دعا إلى إشراك أطراف عالميّة أخرى غير التقليديين من المنطقة العربيّة ومن الغرب لزيادة الضغط على الأطراف المتنازعة، من أجل التوصّل إلى حلول سلميّة شاملة.

* عقد هذا اللقاء [رقم(٨/٢٠٠٨)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٨.

جاء ذلك في حديث د. سوليفان خلال اللقاء الشهري الثامن لمنتدى الفكر العربي لهذا العام، الذي عُقد مساء الإثنين ٢٠٠٨/٧/٢١، تحت عنوان «العلاقات الأمريكيّة العربيّة والعلاقات الأمريكيّة الإسلاميّة: ماذا يمكن أن نفعل لتحريك الأمور إلى الأمام؟».

أدار اللقاء، الذي حضره عدد من أعضاء المنتدى وأصدقائه، الشريف فواز شرف، عضو لجنة الإدارة ومجلس الأمناء، وشهد نقاشًا مستفيضًا حول القضايا التي طرحها المحاضر الأمريكي، الذي أكّد أنه يتحدّث بصفته الشخصيّة ويقدّم وجهة نظره بوصفه باحثًا، ولا ينقل وجهة نظر حكومة بلاده أو يعبّر عن رأي تتبناه الجامعات التي يعمل فيها.

ووصف د. سوليفان الغزو الأمريكي للعراق بأنه غلطة كبرى منذ البداية، ترتّب عليه تساؤل كبير عما يمكن عمله الآن، وهو تساؤل لا يعرف أحد له مخرجًا إنسانيًا ملائمًا! وقال: إنّ الولايات المتحدة لا تستطيع حاليًا الانسحاب من العراق دون حدّ أدنى من الضمانات الأمنيّة والاستراتيجيّة لهذا البلد؛ كما أنها لا تستطيع البقاء فيه طويلاً في ظلّ الأجواء المحمومة وعدم الاستقرار.

وأشار المحاضر في حديثه إلى أنّ كثيرًا من السياسات الخارجيّة للولايات المتحدة تمليها السياسات الداخليّة، بما يمكن القول معه إنّ السياسة الأمريكيّة كلّها هي في نهاية المطاف سياسة محليّة. لكنه أنحى باللائمة على الدول العربيّة لعدم تمكّنها من التأثير على صنع القرار الأمريكي كما هو حال مجموعات الضغط الأخرى؛ متسائلاً: أين المواقف العربيّة؟ هل توجد مواقف موحّدة تعبّر عن العرب ومصالحهم؟ وفي الوقت نفسه أبدى أسفه الشديد إزاء عدم جديّة الأطراف المعنيّة بالقضايا الكبرى في منطقتنا، وعلى رأسها فلسطين والعراق؛ واصفًا الوضع بأنه لعبة قاتلة، وأنّ مصلحة بعض الأطراف تقتضي بأن تستمرّ في هذه اللعبة من دون حلول عادلة. بمعنى آخر قلما تُناقش القضايا بالعمق الذي تستحقه وبهدف إيجاد حلول ملائمة لها.

وأكّد د. سوليفان ضرورة الاهتمام بموضوع الأمن الإنساني، الذي يتحدّث عنه على الدوام سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، وكذلك قضايا الطاقة والمياه والغذاء والبيئة، وغيرها من القضايا التي تشغل البال في المنطقة، وتستحق العناية الحثيثة باستشراف مستقبلها؛ موضحًا أهمية العناية أيضًا فيما سمّاه «تكنولوجيا الكفاءة»، أي رفع درجة الكفاءة في توظيف التكنولوجيا، من أجل حل المشكلات المتعلّقة بالقضايا المشار إليها.

وشدّد على أهمية «القوّة الناعمة»؛ بمعنى الاعتماد على الثقافة والحوار والإنجازات الحضاريّة، بمنأى عن القوّة الصلبة الغاشمة. كما تحدّث باستفاضة عن أهميّة العدالة في التنمية لتعزيز الحلول السلميّة في القضايا الشائكة. ■

اللّقاء الشّهريّ التاسع*

المشهد الاقتصاديّ العربيّ الراهن

البطالة أخطر التحديات للسياسات الاقتصاديّة العربيّة

مكانة ضئيلة للاقتصاد العربيّ في الاقتصاد العالميّ بسبب عمق اختلالاته



المتحدث: أ.د. حميد الجُمَيْلي

أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة/أكاديميّة الدّراسات العُليا، طرابلس - ليبيا، عضو المنتدى



مدير اللقاء: **معالي د. جواد العناني**

نائب رئيس الوزراء سابقًا، عضو المنتدى

حذر د. حميد الجُمَيْلي، أستاذ الاقتصاد والعلاقات الدوليّة في أكاديمية الدراسات العليا بليبيا/ عضو منتدى الفكر العربيّ، من أن البطالة أصبحت تعدّ أخطر ظاهرة اقتصاديّة عربيًا، ومن أكبر التحدّيات التي تواجه السياسات الاقتصاديّة العربيّة حاليًا وفي المستقبل.

وقال خلال محاضرة له بعنوان «المشهد الاقتصاديّ العربيّ الراهن»، في اللقاء الشهريّ التاسع للمنتدى مساء الأربعاء ٢٠/٨/٢٠٠٨: إنّ معدّل البطالة الحالي في الدول العربيّة يتراوح بين ٢٠-٢٥٪، أي أن عدد العاطلين عن العمل يبلغ حوالي (٢٣) مليون عاطل، ٦٠٪ منهم (١٤ مليون عاطل) من الشباب المتعلّم.

ورصد د. الجميلي، في اللقاء الذي أداره معالي د. جواد العناني، نائب رئيس الوزراء الأردني سابقًا/ عضو المنتدى، مجموعة من الظواهر تؤكّد عمق الاختلالات في المشهد الاقتصاديّ العربيّ، وهي

* عقد هذا اللقاء [رقم(٩/٢٠٠٨)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٨.

ظواهر أشار إليها خبراء ومتخصّصون اقتصاديّون من العرب والأجانب، وتتلخّص في ظاهرة التنمية العصيّة، وظاهرة هواجس الافتراق والاختراق، وكذلك هاجس الإلحاق بين المتوسطيّة والشرق أوسطيّة، ثم ظاهرة التراجع والانكماش في مسيرة العمل العربيّ المشترك وفي ثوابت العمل الاقتصاديّ العربيّ المشترك بشكلٍ خاص، وظاهرة التمسُّك بأذيال الشركات المتعدّية الجنسيّة، وأخيرًا ظاهرة الاقتصاد السيء للبلدان النامية غير القادرة على مواجهة تحدّيات العولمة، ومنها البلدان العربيّة.

وقال د. الجميلي: إن المشهد الاقتصادي العربيّ غاب طويلاً، أو غُيّب، لانشغالنا أو إشغالنا بقضايا أخرى بعيدة كلّ البُعد عن هذا المشهد، مثل الانشغال بالسياسات الاقتصاديّة التحرّرية الجديدة، وبسياسات تغريب التنمية، وكيفيّة تحويل التنمية من تنمية بالأصالة إلى تنمية بالإنابة. ولعل أكثر ما شغلنا خلال الفترة الماضية هو تغيير تفكيرنا ومنهجنا الاقتصاديّ، وحتى تغيير تشريعاتنا الاقتصاديّة، من أجل مواكبة ما يسمّى هندسة الاقتصاد العالميّ الجديد، وذلك لكي لا نخرج - كما يقول خبراء صندوق النقد الدوليّ - عن السكّة؛ أي لكي نواكب ما يسمّى العصرنة الاقتصاديّة.

وأضاف: لكن لا بد من تأكيد أن اختلالات المشهد الاقتصاديّ العربيّ ليست وليدة السياسات الاقتصاديّة الحالية، أو سياسات محدّدة في فترة زمنيّة معينة، وإنما هي حصيلة تراكميّة لسياسات التنمية والتكامل؛ بل لضبابيّة الرؤية التنمويّة والرؤية التكامليّة خلال الستين سنة الماضية. وهذه الاختلالات تعمّقت وتشوّه البعض منها نتيجة متغيّرات البيئة الاقتصاديّة العالميّة المعاصرة.

وعزا المحاضر أبرز التحديات التي تعمّق الاختلالات الاقتصاديّة العربيّة إلى ما يسمّى «سياسات توافق واشنطن»، التي تدعو إلى السرعة في التخصيص والتوظيف والتحرير، بصرف النظر عن مدى توافر مقوّمات هذه السرعة، وكذلك تدعو إلى السرعة في التحوّل نحو اقتصاد السوق، بغض الطرف عن مدى توافر مقومات ثلاثة أساسيّة هي: الإعلام الاقتصاديّ، والتنافسيّة، ووجود الهياكل المؤسسيّة. وأوضح في هذا المجال أن العيب ليس في اقتصاد السوق، أو في التحرّر الاقتصاديّ، لكن في النتائج السلبيّة التي عمّقت الاختلالات والمتمثّلة في السرعة المطلوبة من الدول العربيّة في موضوعات التخصيص والتحرير والتوظيف والتحوّل إلى اقتصاد السوق.

كما أوضح أنّ ما تم إنجازه من منجزات تنمويّة وتكامليّة عربيًا ظلّ محدود الوزن والأثر، ولم يشكّل أثرًا تكامليًا أو إنمائيًا ملموسًا. فهذه المنجزات لم تساعد على الإطلاق في تصحيح اختلالات الناتج المحليّ الإجماليّ العربيّ، ولم تساهم في تصحيح مصادر القيمة المضافة ومصادر الصناعات التحويليّة، التي تعاني من تشوّه كبير. ولم تساهم المنجزات أيضًا في تخفيف ضغط تكاليف المعيشة، وتقليص خانات الفقر، ومكافحة البطالة، على الرغم بأنّ معدّل قوّة العمل الحالية في الأقطار العربيّة يبلغ ٣,٢٪، وهو من أعلى المعدّلات في العالم، وهنالك أربعة ملايين فرد يدخلون سوق العمل سنويًا في هذه الأقطار، ما يعني من جانب آخر أنّ هؤلاء يشكّلون تحديًا للسياسات الاقتصاديّة العربيّة في إيجاد فرص عمل لهم.

وأشار المحاضر إلى أنّ إحدى الإحصاءات الصادرة عن منظّمة العمل العربيّة تبيّن أنه إذا لم يتم تدارك هذه الأرقام المخيفة في موضوع البطالة، فإنّ عدد العاطلين عن العمل بعد عشر سنوات من الآن سيبلغ (٥٠) مليون فرد عاطل، أكثر من ٦٠٪ منهم هم من الشباب المتعلّم، مع ما يعنيه ذلك من تفاقم الأخطار الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

وقال إنه من أجل الإبقاء على معدّل البطالة في حدود

العشرين بالمئة، من دون تخفيضها إلى نسبة أقلّ، يُشترَط إن يكون معدّل النموّ الاقتصاديّ بالأسعار الثابتة بين ٦-٧٪، وأن ترتفع نسبة الاستثمارات من الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٣٠٪، وهي الآن لا تزيد عن ٢٠٪ مع كلّ الإمكانات النفطيّة العربيّة.

وقدّم د. الجميلي، بالاعتماد على مصادر رسميّة عربيّة ودوليّة، مجموعة من الجداول الإحصائيّة حول الهيكل القطاعيّ للناتج المحلّي الإجمالي تبيّن عمق الاختلالات الاقتصاديّة العربيّة، الذي انعكس على ضآلة موقع الاقتصاد العربيّ في الاقتصاد العالميّ؛ إذ إنّ نسبة قيمة الناتج المحلّي الإجمالي للدول العربيّة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ العالميّ لا تتجاوز ٢,٧٪، وباستبعاد قيمة ناتج الصناعات الاستخراجيّة ١,٦٪. ويبلغ وزن الصادرات العربيّة في الصادرات العالميّة ٥,٥٪، فيما وزن الواردات العربيّة في الواردات العالميّة ٣,٠٪.

وبيّن أن درجة الانكشاف في الاقتصاد العربيّ ارتفعت من ٥٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٨١٪ عام ٢٠٠٦؛ مشيرًا إلى أنّ درجة انفتاح أي اقتصاد تُقاس بنسبة التجارة الخارجيّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، وأن الأرقام المتوافرة عن قياس درجة الانكشاف في الاقتصاد العربيّ توضح أنها من أعلى الدرجات في العالم، وتكشف مقدار تأثُّر الاقتصاد العربيّ بالصدمات الخارجيّة.

كما تبيّن الجداول الإحصائيّة أن قطاعات السلع الإنتاجيّة، والصناعات الاستخراجيّة، والخدمات، تشكّل أعلى نسب مساهمة في الناتج المحلّي الإجماليّ للدول العربيّة عام ٢٠٠٦، وهي بالتوالي ٦٢٪ و٤٠٪ و ٣٦٪، فيما مساهمة قطاع السلع الانتاجيّة باستثناء الصناعات الاستخراجيّة لا تزيد عن ٢٢٪، والصناعة التحويليّة ٩,٥٪، والزراعة ٦,٢٪، والتشييد والكهرباء والغاز والماء ٦,١٪.

وأشار د. الجميلي إلى أهمية الحديث عن المشهد الاقتصادي العربيّ الراهن، لاسيما مع قرب انعقاد القمّة الاقتصاديّة العربيّة في الكويت في آذار/مارس ٢٠٠٩، التي يؤمّل أن تبحث التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العربيّ ومستقبله من ناحية، وأثر المتغيّرات الاقتصاديّة العالميّة على تعميق اختلالات هذا الاقتصاد.

وفي حديثه خلال اللقاء، أشار د. جواد العناني إلى عمق الأزمة الاقتصاديّة عربيًّا؛ مؤكدًا أنه من الضرورة بمكان أن تلتفت القمّة الاقتصاديّة العربيّة إلى الاستراتيجيّات الاقتصاديّة. وقال: إنّ الهمّ الاقتصاديّ في الوقت الحالي يحتلّ المكانة الكبرى، ودليل ذلك التناقض البادي في تضاعف حجم الدخل العربيّ خلال السنوات الأخيرة، وتراجع مستوى المعيشة في عدد من الأقطار العربيّة، ما يخلق تساؤلاً كبيرًا حول هذه المعضلة مؤدّاه: هل نحن ضحينا بكلّ ما كان من توافق في عملية انسياب الأموال عبر الحدود العربيّة، أم إنّ كل قطر عربيّ بات مشغولاً بهمّه الداخليّ والقطريّ، حتى أصبحنا في حالة تفتت وتشتت، فتأتي الثروة ولا تجد لها طريقًا من موطن عربيّ إلى آخر، وتتفاقم المشكلات!؟

شهد هذا اللقاء نقاشًا مستفيضًا حول الكثير من القضايا الاقتصاديّة وارتباطها بالأوضاع الإقليميّة وتطورات السياسات الدوليّة.

يذكر أنّ د. حميد الجميلي حاصل على الدكتوراة في الاقتصاد من الولايات المتحدة، وقد عمل أستاذًا ومحاضرًا في جامعات أمريكيّة وعراقيّة وفي الجامعة الأردنيّة، وكان رئيسًا لمكتب السياسات الاقتصاديّة في مجلس الوحدة الاقتصاديّة العربيّ، ورئيسًا للدائرة الاقتصاديّة متعددة الأطراف في وزارة الخارجيّة العراقيّة، وله أكثر من (١٢٠) بحثًا ودراسة و(١٤) كتابًا منشورًا. ■

التّاريخ الإسرائيليّ في مواجهة علم الآثار والدّراسات التوراتيّة الحديثة*

الكشوفات الأثرية تثبت تزوير إسرائيل تاريخ اليهود والسطو على تراث المنطقة

الدعوة إلى زيادة الاهتمام بتراث القدس وفلسطين الأثريّ عربيًا وإسلاميًا



المتحدث: أ. لطفي السُّومي

الباحث في تاريخ الشّرق الأدنى القديم؛ حلب – سورية



مدير اللقاء: معالي د. طاهر كنعان

مدير عام المركز الأردنيّ لأبحاث وحوار السّياسات الوطنيّة، عضو المنتدى

دعا الباحث في تاريخ الشرق الأدنى القديم الأستاذ لطفي السُّومي من سورية، إلى إنشاء مركز بحوث عربيّ يعنى بالدراسات الأركولوجيّة في فلسطين، وكذلك بالدراسات الكتابيّة. وقال: إنه على الرغم من التقدّم الكبير الذي تحقّق خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجال الأركولوجيا الفلسطينية وفي حقل الدراسات التوراتية، فإنّ هنالك الكثير مما يجب الكشف عنه؛ بل يجب إعادة التاريخ الفلسطينيّ بعد أن تمّ طمسه نتيجة تلفيق التاريخ الإسرائيليّ.

وناقش الباحث السُّومي في محاضرته التي استضافها منتدى الفكر العربيّ في اللقاء الشهريّ، مساء الأربعاء ٢٠٠٨/١٠/٢٢، عددًا كبيرًا من الدلائل التاريخيّة التي كشفت عنها دراسات الآثاريين الغربيين والإسرائيليين أنفسهم؛ مشيرًا إلى أنه تراكم في التفكير الإنسانيّ الكثير من المفاهيم التوراتيّة، التي تداخلت مع الديانات الأخرى وتحوّلت إلى جزء لا يتجزأ من التراث الفكريّ للبشريّة. ولم يقتصر الأمر على الجانب اللاهوتيّ

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٨/١٠)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢.

من التوراة؛ بل امتد إلى الجانب التاريخيّ بصورة جعلت التاريخ التوراتيّ حقيقة إلهيّة، وأصبح التصدّي لبعض جوانب هذا التاريخ الظاهر البُطلان يخرج عن كونه نقاشًا تاريخيًّا إلى كونه تصديًا للمقدّس، خاصة أن التاريخ الإسرائيليّ لا يُدرَّس في كليّات التاريخ بل يُدرَّس في كليّات اللاهوت، وأن إيمان اليهود بكونهم شعب الله المختار شكّل، وما يزال يشكّل، الخلفيّة الأسوأ للتمييز العرقيّ بينهم وبين «الغوييم»، الذين هم مرحلة متوسطة بين الإنسان والحيوان.

من جهته أشار د. طاهر كنعان، مدير المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنيّة، الذي أدار اللقاء، إلى تزييف الإسرائيليين لتاريخ يدركون هم أنه ليس من تاريخهم في شيء، وإلى سطوهم على الكثير من التراث الشعبيّ الفلسطينيّ وادعاء أنه من تراثهم القديم، كبعض الأطعمة والأزياء والرموز التراثية.

وتساءل د. حسن نافعة، أمين عام منتدى الفكر العربيّ، الذي شارك في تقديم اللقاء، عن الاهتمام العربيّ والإسلاميّ بنتائج الحفريات الأثرية في مدينة القدس، وضرورة الاهتمام بالأبعاد التي تكشف عنها تلك النتائج، بعد أن شهدت اليونسكو صراعًا طويلاً في هذا الجانب بين العرب والإسرائيليين، لا سيما أننا سنحتفل في العام المقبل بالقدس عاصمة للثقافة العربيّة. وأوضح أن الصراع مع إسرائيل والصهيونية سيظل يتخذ طابع الصراع التاريخيّ والحضاريّ، وليس الصراع السياسيّ والعسكريّ فحسب، وأن المنتدى يولي اهتمامًا خاصًا بمدينة القدس ومختلف النواحي المتعلّقة بعروبتها.

وقدَّم الباحث السومي موجزًا للتاريخ التوراتي الرسميّ وبعض المحاولات الخاصة بإثبات تاريخيته من جانب، ومحاولات نفي هذه التاريخية من جانب آخر، كما قدم دلائل على خرافية ما يسمّى القصص التوراتيّ، ومنها قصة الخروج، التي قام علماء الآثار الإسرائيليّون في أثناء فترة احتلال سيناء بمسح شامل للأماكن المحتملة في القصة، لكنهم خرجوا بخفي حنين، ولم يجدوا أي أثر يدلّ على مثل ذلك الخروج، على الرغم من أن وسائل علم الآثار الحديث قد أصبحت قادرة على الكشف عما هو أدنى بكثير من المخلّفات البشرية لما يقال إن مئات الآلاف من اليهود الهاربين تاهوا في صحراء قاحلة مدة أربعين عامًا، وهي إمكانية معدومة على أي حال في التاريخ.

وأوضح في هذا السياق أن اللطمة التي مُنيت بها الخيالات الصهيونية هو أن تنقيبات أورشليم لا تدل على أن المدينة كانت في يوم من الأيام عاصمة المملكة الموحدة لإسرائيلَ قديمًا، وفي أحسن الحالات لم تكن أكثر من مدينة صغيرة لا يمكن أن تكون عاصمة لامبراطورية، أو كما قال زائيف هيتزوغ «إن مملكة داود وسليمان العظيمة الموحّدة هي عبارة عن مغالطة تاريخيّة متخيّلة».

كما تحدث الباحث عن اكتشافات تتعلق بعبادات اليهود قديمًا وتأثرهم بالكنعانيين وغيرهم من شعوب المنطقة في هذا الجانب، وقال: إن كلمة إسرائيل تتكوّن من مقطعين هما «إسرا» و«إيل»، وإنه بحث لدى أمين المكتبة السريانيّة في مدينة حلب الأب شابو عن معنى الكلمة بالآرامية، فتبين له أن من بين معاني «إسرا» عهد أو ميثاق، وأن «إسرائيل» تعني «عهد الإله إيل» كبير الآلهة الكنعانية، وعدّ الأستاذ السومي هذا الأمر أحد أشكال السطو التي مارسها اليهود على تراث المنطقة.

شهد اللقاء، الذي حضره مثقفون وإعلاميون وأكاديميون، نقاشًا واسعًا حول القضايا التي تثيرها الدراسات التوراتية وكشوفات التنقيبات الأثريّة. ■

تقارير

المؤتمر الدّوليّ حول

«العولمة والإصلاحات الاقتصاديّة، والمعونات، والدّيمقراطيّة في العالم العربيّ»

٣ – ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨

مقرّ المنتدى؛ الجبيهة – عمّان



عُقد في مقرّ المنتدى بعمان يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالتّعاون مع كليّة الدّراسات الاستشراقيّة والإفريقيّة في جامعة لندن. وافتتح جلساته سموّ الأمير الحسن بن طلال بكلمة دعا فيها إلى تأسيس صندوق للتّعايش يُعنى بالقضايا الأساسيّة مثل النّموّ السكانيّ والصحّة ومحو الأميّة، وأن يتم اعتماد نهج عالميّ جديد يركّز على كسب السّلام وليس كسب الحرب، والحفاظ على الكرامة والسّيادة الوطنيّة.

شارك في المؤتمر (٣٢) باحثًا ومتحدّثًا، وقدّم (٢٨) من هؤلاء أوراقًا بحثيّة وجيزة قُبلت بعد تحكيم صارم. وكان التّوزيع الجغرافيّ للمشاركين كالآتي: ١٧٪ من الوطن العربيّ؛ ١٣٪ من المملكة المتحدة؛ ٤٣٪ من أوروبا الغربيّة؛ ٧٪ من أوروبا الشّرقيّة؛ ٧٪ من أستراليا.

أما المتحدّثون الرئيسيّون فهم: د. عبد العزيز ساشيدينا من جامعة فرجينيا/الولايات المتحدة؛ دة. جين هاريغين، رئيسة قسم الاقتصاد في كليّة الدّراسات الاستشراقيّة والإفريقيّة SOAS/جامعة لندن؛ د. حسن حنفي، المفكّر الإسلاميّ المعروف؛ أ. رامي خوري، المحلّل والصّحافيّ الأردنيّ(*).

(*) دُعي للمشاركة في هذا المؤتمر ضمن المتحدّثين الرئيسيّين د. حافظ ميرزا من فرع تحليل الاستثمار/أونكتاد UNCTAD، إلاّ أنه اعتذر في اللحظة الأخيرة.

بمشاركة سموّ الأمير الحسن بن طلال وعدد من المفكّرين العرب

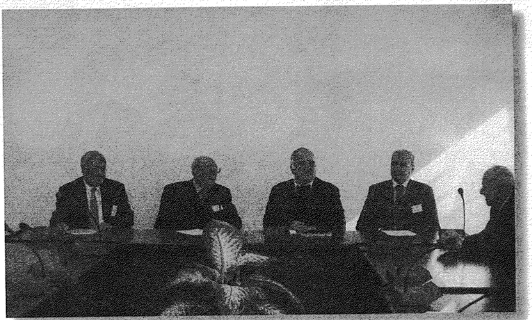
ورشة العمل الفكريّة

مستقبل العمل الوحدويّ العربيّ

بمناسبة ذكرى مرور نصف قرن على قيام الوحدة بين مصر وسورية

الخميس؛ ٢٠٠٨/٢/٢١

مقرّ المنتدى؛ الجبيهة – عمّان



أكد المشاركون في ورشة العمل الفكريّة «**مستقبل العمل الوحدويّ العربيّ**»، التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في مقرّه بعمّان يوم الخميس ٢٠٠٨/٢/٢١، في ذكرى مرور نصف قرن على قيام الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨/٢/٢٢)، أن المواطنة السليمة، مفهومًا وتطبيقًا، هي عنوان التقدّم المأمول، سواء على الصعيد القطريّ أو العمل العربيّ المشترك؛ وأنّ التطوّرات الدوليّة باتت تحتم المراجعة الفكريّة المستمرة لسبل العمل الوحدويّ، تأكيدًا لدور الأمّة ومكانتها وإسهاماتها في الحضارة الإنسانيّة.

سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، شارك بكلمةٍ في الجلسة الختاميّة للورشة، ركّز فيها على ضرورة الاعتناء بالإنسان حينما يدور الحديث في إطار الوطن والأمّة. وقال سموّه: إنَّ ذلك يرتّب علينا مسؤوليّات إنسانيّة مشتركة في الخطاب والحوار لها جوانبها الإيمانيّة، وإنَّ الحديث عن الإنسان العربيّ في موطنه أو في المهجر أصبح أمرًا في غاية الأهميّة من أجل النّهوض بعمليّة بناء تشاركيّة، ولإعطاء كلّ ذي حقٍّ حقّه.

وأشار سموّه إلى ما يحيق بالوطن العربيّ من تحدّيات وتهديدات نتيجة وقوعه وسط

الصراعات والنزاعات، إقليميًّا ودوليًّا؛ داعيًا إلى التّمكين للهويّة العربيّة ضمن محيطها الإنسانيّ، من خلال الكفّ عن الثرثرة حولها، والبحث عن مادّة متينة وصُلبة تخرجنا من المأزق الحالي إزاء ما يعتري هذه الهويّة. وأضاف: إنَّ السؤال الأساسيّ ليس كيف نطبّق الديمقراطيّة من فوق؛ بل كيف نشرع في التّعاون فيما بيننا؛ متّخذين من جريان نهر الأفكار موردًا لنا في المواءمة بين الفضاء الدينيّ والفضاء الاجتماعيّ، وفي توليد المزيد من التعاون، وفي تعزيز القدرة الاحتماليّة Carrying-capacity للأرض التي نحيا فوقها بالنظر إلى مواردها الطبيعيّة والإنسانيّة والاقتصاديّة.

وأشار سموّه إلى تصريح لمسؤول إسرائيليّ قال فيه إنه لا حلّ عربيًّا إسرائيليًّا شاملاً بسبب إيران، مُعقّبًا عليه سموّه بقوله: إذا كانت الدول الخليجيّة قريبة من بوشهر الإيرانيّة، فإنّنا على مقربة من مفاعل ديمونا الإسرائيليّ!

وبيّن سموّه أنَّ التركيز في ما يسمّى خريطة الشطرنج الدوليّة يبدو جليًّا على أوروبا وآسيا، من خلال النظر إلى روسيا والهند والصين على أنها الدول الواعدة؛ ومن ثم فإنَّ التركيز عليها يهدف إلى الاحتواء والتقسيم. وهنالك بعض التقارير الأمريكيّة التي تتحدَّث عن تقسيم روسيا إلى أقاليم ثلاثة، هي: سيبيريا، والبلطيق، والقفقاس. وأضاف: إنَّ ما يجري في باكستان ليس بعيدًا عن هذا الأمر؛ مشيرًا

في الوقت نفسه إلى ما كشف عنه أحد الوزراء البريطانيّين من أنّ مشاركة بريطانيا في العدوان الثلاثيّ على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن بهدف الحفاظ على الممرات الاستراتيجيّة، كما كان معلنًا؛ بل للتدخُّل إلى جانب فرنسا لتعزيز تطبيق معاهدة سايكس – بيكو، ومساندة إسرائيل لتتمكّن من بناء قدرتها النوويّة بدعم فرنسيّ. كذلك كان التاريخ الفلسطينيّ هدفًا من أهداف الاجتياح الإسرائيليّ للبنان ودخول بيروت عام ١٩٨٢ عبر السطو على مركز الدراسات الفلسطينيّة.

وربط سموّه في حديثه بين ما يواجه الأمّة من تحدّيات، وما تضطرم به الساحة الدوليّة من قضايا



مثل حريّة انتقال الشعوب والسلع والرساميل، وتهريب المخدرات والمواد الخطرة، والأمراض السارية التي لن تعرف حدودًا لانتشارها إلاّ بنظرة جماعيّة؛ مجدّدًا الدعوة إلى إقامة صندوق للتضامن غير المتوازي لتمكين الفقراء بشكل أساسيّ، بعد أن بلغ سعر برميل النفط المئة دولار، وبعد أن باتت المنطقة بحاجة إلى مئة مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٥، وبعد ما شهدناه من هجرة العقول والكفاءات العربيّة إلى

الغرب. وقال: إنَّ قضيّة الأمن تجاوزت الدولة القطرية؛ فالأفراد أصبحوا يُستهدَفون لأنهم أبرياء، مثل ما حدث في الفلوجة مؤخرًا وأصبح مادّةً للعروض المسرحيّة في لندن. وتساءل في هذا الصدد: أين التهذيب العربيّ في توضيح أنَّ من ينال منّا عليه أن ينظر إلى معيارية واحدة تجاه الفضاء الدينيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ؟ فالفقر ليس فقرًا اقتصاديًّا معيشيًّا وحسب، وإنما هو فقر الحماية أيضًا؛ وأنَّ الأمثلة لحملات الإغاثة في أوروبا والغرب لا تطبَّق علينا. وذكر سموّه في هذا المجال بحملة الإغاثة لبرلين عام ١٩٤٩؛ متسائلاً: أين حملات الإغاثة إلى دارفور وغزة؟

كما دعا إلى إعادة أموال تتجاوز العشرة مليارات دولار من أموال الشعب العراقيّ في البنوك الأمريكية لتودع في صندوق عراقي خاص لمساعدة هذا الشعب. وأشار إلى أنَّ جدار برلين الحديديّ سقط عام ١٩٨٩ ليقوم مكانه «الستار الذهبيّ» بهدف توفير الحماية للمليار ونصف المليار من المستهلكين الغربيّين. فالمسألة ليست ما بعد العراق وأفغانستان وكوسوفو والبوسنة، لأنَّ هنالك توترات ما زالت قائمة في فلسطين وباكستان والهند وبعض الدول العربيّة.

وقال سموّه في إشارته إلى الأُسس التي تقوم عليها المواطنة السليمة: إنَّ الاعتناء بالصحة والتعليم العالي يؤدّيان إلى مستوى معيشيّ لائق، وإنَّ حريّة الاختيار تخلق رفاهية عالية.

وأوضح سموّه أنَّ الندوة السنويّة لمنتدى الفكر العربيّ، التي تستضيفها المملكة المغربيّة خلال شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٨، تحت عنوان «المواطنة في الوطن العربيّ»، ستشهد إطلاق مشروع الميثاق الاجتماعيّ لمواطني الدول العربيّة (إعلان المواطنة العربيّ)، الذي يؤكِّد عدم الفصل بين السِّلم الأهليّ وحقوق الإنسان، مع الأخذ في الحسبان ضرورة المشاركة الاقتصاديّة والتميُّز الإيجابيّ لتلثم فجوات الفروقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تكشف عنها نسب الدّخول ونسب الأميّة وحالات التهجير القسريّ. وأوضح أيضًا أنَّ استمارة هذا الميثاق ستوزَّع على هيئات المجتمع المدنيّ العربيّ متضمنةً نمطًا موضوعيًّا من الأسئلة وليس سياسيًّا، من أجل تأسيس قاعدة معلوماتيّة دقيقة، حتى لا نبقى تحت تأثير ما تبثه إلينا وسائط الإعلام الغربيّ عن الانتهاكات المتعلّقة بالإنسان العربيّ وحقوقه. كما أنَّ شهر آذار/ مارس ٢٠٠٨ سيشهد لقاءً بين المنتدى وجامعة الدول العربيّة لتناول مشروع عقد التنمية العربيّة من جديد، بهدف الخروج بصيغة للتعاقد بين الحكومات والشعوب العربيّة، لا بين الحكومات والرساميل.

وكشف سموّه النقاب عن مشروع قدَّمه إلى الاتحاد الأوروبيّ، ووصفه بأنّه ثورة صناعيّة صغيرة تهدف إلى توفير الطاقة المكثَّفة من الشمس لأغراض تحلية المياه والكهرباء، ونقل هذه الطاقة من منطقة الخليج إلى باقي دول المشرق وصولاً إلى شمالي إفريقيا.

وأعاد سموّه في ختام كلمته تأكيد أهميّة كليّة التعامل مع قضايا الإنسان والمواطنة؛ داعيًا إلى بلورة استراتيجيّات الاستقلال المتكافل،

والاهتمام بأنسنة التنمية كما العمل على أنسنة العولمة.

وفي كلمته التقديميّة للورشة، أشار د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، إلى أنّ الوحدة الاندماجيّة بين مصر وسوريّة قبل نصف قرن، كانت حدثًا تاريخيًا نقل الحلم القوميّ إلى واقع معاش وأطلق الأمل في إمكانيّة تغيُّر حال الأمة العربيّة من التجزئة والفرقة إلى آفاق الدولة العربيّة الموحَّدة. غير أنّ هذا الحلم الجميل لم يعش طويلاً. كما أشار إلى مشروعات وحدويّة أخرى متنوعة الأشكال طرحتها الحركة القوميّة العربيّة، بعضها صمد واستمرّ، وبعضها الآخر تعثَّر أو تجمَّد أو انهار.

وقال أمين عام المنتدى: إنّه في ظلّ التحدّيات الرّاهنة التي تواجه الأمّة العربيّة وتهدّدها بالمزيد من الانقسام والتجزئة والتفتت، رأى المنتدى في ذكرى الوحدة المصريّة السوريّة فرصة لتبادل الرأي بين عدد من المفكّرين والسياسيّين العرب حول آفاق الوحدة العربيّة ومستقبلها في ضوء الدروس المستفادة من التجارب السابقة، الناجحة منها والفاشلة على حدّ سواء، وما الذي يتعيّن عمله لإطلاق عمليّة تكامليّة أو وحدويّة جديدة غير قابلة للتقهقر أو الانتكاس.

وكان أ. طاهر المصري، رئيس وزراء الأردن الأسبق ونائب رئيس مجلس أمناء المنتدى، الذي نابَ عن سموّ الأمير الحسن في افتتاح أعمال هذه الورشة الفكريّة، قد أوضح في كلمته أنّ الوحدة السوريّة المصريّة تعد تجربة مهمّة لكنّها لم تستمرّ لظروف قاهرة، داخليّة وخارجيّة، أدّت إلى فشلها بعد ثلاثة أعوام من قيامها؛ مشيرًا إلى أنّ وحدة الضفتين بين الأردن وفلسطين آلت إلى الفشل بسبب احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينيّة عام ١٩٦٧. وأضاف: أنه على الرغم من أحلام العرب وتطلعهم إلى تحقيق الوحدة ووجود الكثير من عوامل الوحدة بين أجزاء الوطن العربيّ والتفاعل بين الإنسان العربيّ وأخيه فيما نشهده من أحداث على الساحة، مثل حصار غزة، فإنّ المفهوم الوحدويّ يتراجع بسبب تطوّر مفاهيم القطريّة، مع أنّ قيام الدولة القطريّة الحديثة يعد طريقًا لقيام الوحدة.

واختتم أ. المصري كلمته بالمطالبة بتفكير وحدويّ يحقّق لأبناء الوطن العربيّ ما يصبون إليه. ذلك أنّ التجمُّع والتوحُّد سياسيًّا واقتصاديًّا باتا سمة العصر، ولا يمكن أن يبقى العرب على حالهم من التشرذم والفرقة فيما العالم يشهد تجمُّعات فاعلة في مقدّمتها الاتحاد الأوروبيّ.

وفي الجلسة الأولى للورشة، التي ترأسها أ. محسن العيني، رئيس وزراء اليمن الأسبق، والتي دار البحث فيها حول «العروبة بين الفكر والممارسة: ملامح التطوّر وإمكانات الحاضر»، قدّم د. علي محافظة، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنيّة، مدخلاً للمناقشة استعرض فيه المراحل التاريخيّة الحديثة للفكر القوميّ العربيّ، ومواقفه من الاستعمار والصحوة الإسلاميّة والحريّة والديمقراطيّة والاشتراكيّة. وبيَّن أنّ القوميّين العرب ركّزوا على مسألة التحرُّر السياسيّ ولم يتعمّقوا فكريًّا في مسألة الديمقراطيّة والحريّات الفرديّة والعامّة.

وبيَّن د. محافظة أنَّ من النقائص والعيوب التي تؤخذ على الفكر القوميّ خلوّه من النّقد الذّاتيّ، وتركيزه في كثير من الأحيان على الجانب العاطفيّ، وكذلك على الجانب النّظريّ وإهماله الجانب العمليّ والواقع العربيّ بما فيه من صراعات وتناقضات كالعصبيّة العشائريّة أو المذهبيّة أو الطائفيّة، والابتعاد عن التنبوء العلميّ والعناية بالدراسات المستقبليّة.

وقال د. محافظة في ختام حديثه: إنَّ الفكر القوميّ بحاجة إلى أن يجدِّد ذاته ويعالج النواقص التي تعتريه من دون تهيُّب أو وجل، وأن يبيِّن أثر المتغيّرات الدوليّة على الأمّة، وأن يكون ذلك كلّه ابتداءً من حقل التربية والتعليم.

وفي الجلسة الثانية، التي بحثت موضوع «التجارب والمحاولات الوحدويّة الفاشلة: دروس مستفادة» وترأسها أ. أحمد حمروش، رئيس اللجنة المصريّة للتضامن، قدَّم د. خير الدين حسيب، مؤسس مركز دراسات الوحدة العربيّة في بيروت، مراجعة شاملة لتلك التجارب والمحاولات؛ مؤكِّدًا ضرورة النّقد الذاتيّ للفكر الوحدويّ ودراسة التجارب دراسة علميّة موضوعيّة. كما تحدَّث عن محاولة وحدويّة كان قد شارك في صياغتها عام ١٩٩١ في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لتشمل اتحادًا بين العراق وسورية والأردن ومصر؛ إلاّ أنّها لم تجد قبولاً لها لدى بعض القيادات العربيّة.

ورأى د. حسيب أنّ الخطأ في المحاولات والتجارب الوحدويّة كان التغييب الاجتماعيّ؛ ما جعل التناقض واضحًا بين التطوير الاجتماعيّ والتغيير والديمقراطيّة. وقال: صحيح أنَّ الوحدة العربيّة ضرورة، لكنّها ليست حتميّة؛ فهي خيار ضمن خيارات أخرى مختلفة، لكلٍّ منها متطلباتها التي تعتمد على رغباتنا وقدراتنا نحن العرب. وعلى الرغم من التجزئة التي فُرِضَت علينا وفشل القطريّة في تحقيق التنمية، فإن انطلاقة مشروع الوحدة العربيّة لا بدّ أن يبدأ بالدولة القطريّة، ولا يتناقض معها. ومن أجل تحقيق الوحدة يجب على كل دولة قطريّة أن تتنازل عن جزء من سيادتها فيما يتعلَّق بالمسائل المشتركة.

وحذَّر د. حسيب من وضع العمالة الأجنبيّة أو غير العربيّة في دول الخليج، التي تشكِّل نسبة عالية من عدد السكان في هذه الدول؛ معربًا عن الخشية من نشوء مشكلة أشبه بمشكلة فلسطين بسبب اختلال التوازن الديمغرافيّ في منطقة الخليج، لا سيما مع وجود مشروعات وضغوطات غربيّة لتجنيس هؤلاء الأجانب، ومع وجود توجُّه أمريكيّ لفصل الخليج عن الأمّة العربيّة. وطالب د. حسيب بقبول اليمن في مجلس التعاون الخليجيّ للمساعدة في حلّ مشكلة العمالة لدى دول المجلس.

وفي الجلسة الثالثة، التي خُصِّصت لمناقشة موضوع «التجارب الناجحة: الدروس المستفادة»، وترأسها أ. إبراهيم عزّ الدين، الوزير ورئيس المجلس الأعلى للإعلام السابق في الأردن، قدَّم أ. عبد الملك المخلافي، الأمين العام للتنظيم الشعبيّ الوحدويّ الناصريّ في اليمن، عرضًا تاريخيًا لمراحل الوحدة بين شطري اليمن؛ مبيِّنًا

أنَّ وعي الوحدة ظلَّ قائمًا في كل مراحل التاريخ اليمنيّ، وأنَّ من أهم ممهدات الوحدة تعمُّق المجتمع الأهلي، فيما كان العامل الحاسم في تحقيق الوحدة واستمرارها متمثِّلاً في وحدة المؤسّسات، وفي مقدمتها الجيش، على الرغم من عوامل كان يمكن أن تحول دون تحقيقها مصدرها إقليميّ أو دولي. ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة أيضًا أنَّ الديمقراطيّة هي الضمانة الأكيدة للوحدة. ذلك أنَّ أي حكم عشائريّ أو فئويّ سيواجه بتمزقٍ عشائريّ أو فئويّ.

من جهته، قدَّم المتحدِّث الثاني د. يوسف مكي، رئيس تحرير موقع «التّجديد العربيّ» في السعوديّة، تحليلاً لتجارب الوحدة في الجزيرة العربيّة ومنطقة الخليج، وأثر العوامل المحليّة والدوليّة في نشوء بعض هذه التجارب، ثم أثر التطورات الإقليميّة التي ألقت بظلالها على المنطقة وكيفية التعامل معها من جانب القوى الدوليّة وصولاً إلى مفاصل التحول، ومنها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التي مهّدت لإزاحة الاستعمار التقليديّ لصالح الهيمنة الاقتصاديّة.

وأوضح د. مكي أنَّ تلك الأحداث ساعدت في تسعير الجوانب الطائفيّة والمذهبيّة والقبليّة، كذلك في بدء الحديث عن حقوق الإنسان. وطالب في هذا الصدد بأن تضغط الدول العربيّة لحماية الدول الخليجيّة من الآثار المستقبليّة لتدفق العمالة الآسيويّة عليها بالشكل الذي هو عليه الآن، والحثّ على إحلال العمالة العربيّة محلّها.

وناقشت الجلسة الرابعة، التي ترأسها أ. سمير حباشنة، وزير الثقافة ووزير الداخليّة الأردنيّ الأسبق، «التجارب الإقليميّة الأخرى: النموذج الأوروبيّ هل هو قابل للتطبيق في الواقع العربيّ؟». وقدَّم د. حسن نافعة في هذه الجلسة تحليلاً لتجربة الاتحاد الأوروبيّ؛ مؤكِّدًا أنَّ التباين في الواقع الأوروبيّ لا يختلف عن التباين في الواقع العربيّ، لكنّه لا يفسِّر نجاح التجربة الأوروبيّة وفشل التجربة العربيّة. وقال: إنَّ الوحدة الأوروبيّة لم تنجح إلاّ بعد الحرب العالميّة الثانية، وكان الشعور الأوروبيّ بخطر التهديد السوفييتيّ سببًا من أسباب التوحُّد في مواجهة هذا الخطر، لكنّه بالقطع ليس السبب الوحيد.

ورصد د. نافعة مجموعة عوامل أساسيّة في قيام الاتحاد الأوروبيّ: أولها منهج التجربة نفسها، الذي قام على حلّ مشكلة الأمن وليس الاقتصاد، من خلال وضع قطاع الصلب والفحم، الذي يتحكَّم في تصنيع الأسلحة، تحت سلطة الاتحاد الأوروبيّ. والعامل الثاني البنية المؤسسيّة المركَّبة والمعقَّدة للاتحاد من حيث صيغ مشاركة المجتمع المدني في البرلمان الأوروبيّ، وآلية اتخاذ القرارات ومستوياتها وتوازناتها، وترسيخ الديمقراطيّة قاسمًا مشتركًا لجوانب هذا الاتحاد.

شهدت الورشة مناقشات مستفيضة، شارك فيها مفكّرون وسياسيّون من أقطار عربيّة مختلفة إضافة إلى المتحدِّثين. ■

المنتدى يستضيف اجتماعًا تحضيريًّا للشبكة الإلكترونيّة للتفاهم العربيّ الغربيّ وتوقيع مذكّرة تفاهم مع مركز تقارب الثّقافات والترجمة في القاهرة

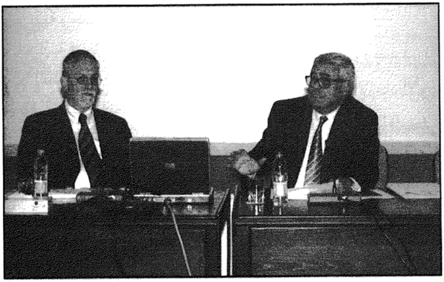
الثلاثاء: ٢٠٠٨/٣/١٨

مقرّ المنتدى: الجبيهة - عمّان

استضاف منتدى الفكر العربيّ في مقرّه يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٣/١٨ اجتماع مشروع الشبكة الإلكترونيّة للتفاهم العربيّ الغربيّ (ENAWA)، التي تهدف إلى تأسيس شبكة معلومات متخصّصة بلغات عدّة، تساهم فيها مراكز الفكر والمعرفة والمكتبات في العالم من أجل بناء علاقات إيجابيّة وحوارٍ مثمر بين العرب والمسلمين والغرب.

وكان د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، قد رحب في كلمته التي ألقاها في افتتاح الاجتماع بالمشاركين والقائمين على الشبكة؛ مؤكّدًا اهتمام المنتدى بإطلاق هذه الشبكة كونها تنطوي على أهدافٍ تتلاقى وأهداف المنتدى ورسالته في تعزيز الحوار والتفاعل الفكريّ بين العرب والعالم، والعمل من خلال ذلك على إزالة الصور النمطيّة المشوهة عن الآخر لدى الطرفين؛ ومشيرًا إلى عناية سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، بفتح قنوات الحوار بين المواطنين في الشرق والغرب وبناء علاقات قائمة على الفهم المتبادل والعمل المشترك نحو إنسانيّة القضايا العامة في المجتمعات المدنيّة؛ فضلاً عن الدّور المهم للمؤسسات الفكريّة ومراكز المعرفة في التشبيك لخدمة هذه القضايا.

من جهته قدَّم د. كورنيليس هولسمان، المدير المشارك للمشروع من هولندا ومدير مركز



تقارب الثقافات والترجمة في القاهرة/رئيس تحرير «تقارير العرب والغرب»، شرحًا عن الشبكة؛ موضحًا أنها ستعمل على تزويد شرائح مختلفة من مستخدمي الإنترنت، مثل الدبلوماسيين والصحافيين والطلاب والباحثين والجمهور عمومًا، بمعلومات موثوقة ودقيقة

يمكنهم استعمالها في أعمالهم، على نحوٍ يؤدّي إلى تحسين الفهم العام للعرب والعالم الإسلاميّ لدى الغرب وغير المسلمين؛ والعكس أيضًا.

وبيّن د. هولسمان أن الشبكة، التي تضم عددًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدنيّ في الأقطار العربيّة وأوروبا، وتستعد لإعلان الانطلاق في عمّان برعاية سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ ستعمل على تقوية التحليلات المتعلّقة بالقضايا الرئيسيّة التي تهمّ العرب والغرب معًا وتوسيع مجالات نشرها، بما في ذلك القضايا الدينيّة والثقافيّة، لكن بعيدًا عن المجادلات الانفعاليّة والمبالغات والتشويه المتعمّد؛ معربًا عن الأمل في تطوير أدوات فاعلة للحدّ من التضليلات التي تحيط بصورة العرب والإسلام، وكذلك الغرب، واطلاع الجمهور في كلا الجانبين على الحقائق واتاحة الفهم الصحيح لتلك القضايا من دون تحيُّز أو مغالطات.

وقد ناقش المشاركون في الاجتماع، من مسؤولي الشبكة ومسؤولي المكتبات والمعلومات في هيئات ومراكز دراسات وجامعات أردنيّة مختلفة، عددًا من المقترحات المتعلّقة بضبط قاعدة بيانات الشبكة ومضامينها، ومن ذلك تهجئة الأسماء وترجمتها، وتصنيف الموضوعات، وتغذية الشبكة بالمقالات والتقارير؛ إضافة إلى أمور تتعلّق بآليّات التشبيك والتبادل. كما قُدّم خلال الاجتماع تسجيل صوتيّ لمستشار تقنية المعلومات في الشبكة من ألمانيا الأستاذ ديتريش ميلور إيبرهارد تضمن شرحًا حول الأمور التقنيّة الخاصة بالشبكة.

من جهة أخرى، تمّ توقيع مذكرة تفاهم بين المنتدى ومركز تقارب الثقافات والترجمة في القاهرة، تنصّ على تعميق العلاقات بين الجانبين وتطوير التعاون بينهما، والقيام بأعمال بحث وتدريب وعقد مؤتمرات وندوات وحلقات دراسيّة مشتركة؛ فضلاً عن تبادل المنشورات.

وقع المذكّرة عن المنتدى أمينه العام د. حسن نافعة، وعن المركز الأستاذة سوسن جبرا، المديرة المشاركة لمشروع الشبكة الإلكترونية للتفاهم العربيّ الغربي من مصر. وحضر توقيع المذكرة وشارك في الاجتماع كلٌّ من: د. هُمام غَصِيب، مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال ونائب أمين عام المنتدى، والأستاذ نك تروسكوت، المدير المشارك لمشروع الشبكة، والأب د. سمير خليل، مؤسس مركز التوثيق والبحوث عن المسيحيين العرب «سيدراك»/ لبنان ومدير المركز.

أما المشاركون من الأردن فمثّلوا مجلس الحسن، والمعهد الملكيّ للدّراسات الدينيّة، والجمعيّة العلميّة الملكيّة، وجامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا، ومركز الدراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأردنيّة، وجامعة اليرموك، والجامعة الهاشميّة، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة البترا، ومؤسسة عبد الحميد شومان، ومركز الشرق الأوسط للثقافة والتطوير، ومركز الأردن الجديد، والملتقى الإعلاميّ العربيّ؛ إضافة إلى المنتدى. ■

نـــدوة «التسلُّح والأمن في الشرق الأوسط كما يعكسها الكتاب السنويّ لـ SIPRI»

١-٢/٤/٢٠٠٨

مقرّ المنتدى؛ الجبيهة - عمّان

عُقدت في مقرّ المنتدى بعمّان بالتعاون بين المنتدى والمعهد السويديّ/الإسكندريّة خلال الفترة (١-٢/٤/٢٠٠٨)، وقد بدأت أعمالها بكلمة افتتاحيّة لسموّ الأمير الحسن بن طلال. كما ألقى أمين عام المنتدى و د. جان هننغسون، مدير المعهد السويدي، كلمتين في الجلسة الافتتاحيّة.

ناقشت الجلسة الأولى «التهديدات الأمنيّة في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا»، وتحدَّث فيها كلّ من: د. دانييل نورد من المعهد السويديّ، و د. مصطفى علوي من المجلس المصريّ للشؤون الخارجيّة.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع «التسلُّح ونقل الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط: الاتجاهات والتطوّرات»، من خلال ورقة عمل قدَّمها د. بيتر ويزمان من المعهد السويديّ.

وبحثت الجلسة الثالثة «دور الفاعلين غير الحكوميّين في النزاعات المسلّحة وتأثيرها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط»، من خلال أوراق قدَّمها: د. غازي ربابعة، أستاذ العلوم السياسيّة في الجامعة الأردنيّة، ود. جان هننغسون، ود. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربيّة في بيروت، الذي تحدَّث حول بناء شبكات من العلوم السياسيّة والاجتماعيّة مستوحاة من تجربة عمل مركز دراسات الوحدة العربيّة.

وناقشت الجلسة الرّابعة، التي عُقدت في اليوم الثاني للندوة، موضوع «تدفُّقات السلاح وأثر ذلك على المنطقة»، وتحدَّث فيها: د. مصطفى علاني، ود. مصطفى حمارنة، المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأردنيّة.

وفي الجلسة الخامسة قُرئت ورقة مقدّمة من السّفير محمّد شاكر من المجلس المصريّ للشؤون الخارجيّة بالنيابة عنه(*)، وتحدث السفير سابقًا د. بسام قاقيش من الأردن، حول «أسلحة الدّمار الشامل في الشرق الأوسط: في اتجاه الانتشار أو الاحتواء».

أما الجلسة السادسة فقد دار البحث فيها حول



«التكتلات والاستقطابات في منطقة الشرق الأوسط وعمليّات حفظ السلام ودور المنظّمات الدوليّة»، وتحدَّث فيها: السفير علي ماهر، مدير عام مركز دراسات السلام، و د. دانييل نورد.

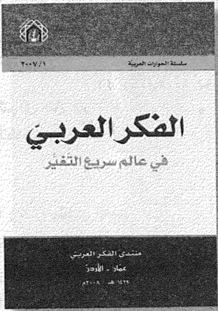
واختُتِمَت الندوة بجلسة مائدة مستديرة أدارها أمين عام المنتدى، وكان موضوعها «رؤى السلام والاستقرار في المنطقة». ■

(*) لم يتمكّن السّفير محمّد شاكر من حضور الندوة واعتذر في اللحظة الأخيرة.

المنتدى يصدر كتابًا جديدًا بعنوان:

«الفكر العربيّ في عالمٍ سريع التّغيُّر»

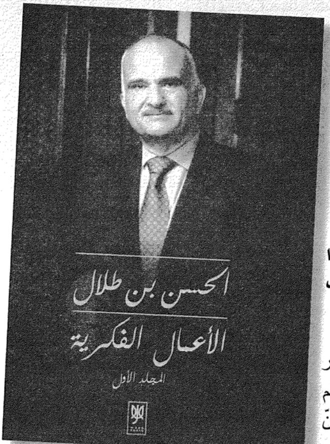
ساهم في دراساته سموّ الأمير الحسن بن طلال وعدد من المفكّرين والأكاديميّين العرب



أصدر منتدى الفكر العربيّ ودار جرير للنشر والتوزيع بعمّان كتابًا جديدًا ضمن سلسلة «الحوارات العربيّة» بعنوان «الفكر العربيّ في عالمٍ سريع التغيُّر»، يشتمل على تسع دراسات تناقش جوانب مختلفة من التحدّيات التي أفرزتها تغيّرات العصر ومواقف الفكر العربيّ منها. وكانت هذه الدراسات قد قُدِّمت في الندوة الفكريّة السنويّة للمنتدى التي عُقدت بالعنوان نفسه في عمّان (٨-٩ أيّار/مايو ٢٠٠٦)، وهي:

«الفكر العربيّ بين الثابت والمتحوّل» لسموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه؛ «الفكر العربيّ في عالمٍ سريع التغيُّر» للدكتور أحمد ماضي، أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنيّة؛ «الفكر العربيّ وأسئلة الرّاهن» للدكتور أحمد برقاوي، أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق؛ «الفكر . . . الفريضة الغائبة» للدكتور راشد المبارك، أستاذ كيمياء الكم في جامعة الملك سعود سابقًا؛ «المحليّ والكونيّ في الثّقافة العربيّة المعاصرة: تاريخ لا يُعيد نفسه» للدكتورة فهمية شرف الدين، أستاذة علم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانيّة؛ «العربيّ بين الثقافة السريعة والفكر البطيء» للدكتور الطاهر لبيب، المفكّر التونسيّ المعروف ومدير عام المنظمة العربية للترجمة في بيروت؛ «الفكر العربيّ المعاصر في عالم سريع التغيّر» للدكتور عبد الأمير الأعسم، أستاذ تاريخ الفلسفة والمنطق في جامعة عدن؛ «الفكر العربي المعاصر وتأثيرات التغيُّر السريع» للدكتور عبد المنعم سعيد، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة في القاهرة؛ «إشكاليّة العولمة والفكر العربيّ المعاصر» للدكتور حسين باسلامة.

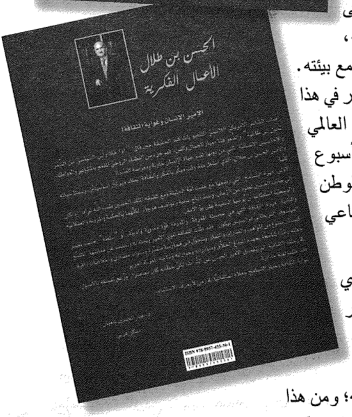
كما يشتمل الكتاب، الذي أشرف على إعداده وقام بمراجعته الأستاذ الدكتور هُمام غَصيب، وأعدّه وحرّره كايد هاشم، على مداخلات وتعقيبات لكلٍّ من: سمو الأمير الحسن بن طلال؛ الدكتورة منى مكرم عبيد، أستاذة العلوم السياسيّة بالجامعة الأمريكيّة في القاهرة؛ الأستاذة فاتنة حمدي، من قسم الفلسفة بكليّة الآداب في جامعة بغداد؛ الأستاذ عبدالله كنعان، أمين عام اللجنة الملكيّة لشؤون القدس. ■



سموّ الأمير الحسن بن طلال في الحفل الخاص بمناسبة صدور

المجلّد الأول من أعماله الفكريّة

يدعو إلى استلهام حكمة الإشراق من تراثنا العريق وإلى أن يسبق التفهُّم التفاهم بين العرب أنفسهم والعالم



دعا سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، إلى إيلاء الاهتمام بمفهوم السلم الاجتماعيّ بين أبناء الوطن العربي والعالم؛ مؤكدًا أنّ التفهُّم يجب أن يسبق التفاهم بين الأفراد والجماعات على السواء، ومشيرًا إلى مبادرة القواسم الإنسانيّة المشتركة، التي تتعامل مع الإنسان وعلاقته مع أخيه الإنسان ومع بيئته. كما دعا سموّه إلى إقامة يوم عالمي لقانون السلم. وأشار في هذا الصدد إلى الذكرى الستين هذا العام ٢٠٠٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والندوة الفكريّة التي ينظمها المنتدى الأسبوع المقبل في العاصمة المغربيّة الرباط بعنوان «المواطنة في الوطن العربي»، التي يؤمل أن ينبثقَ عنها إعلان الميثاق الاجتماعي العربي (إعلان المواطنة).

وأضاف سموّه في الكلمة التي ألقاها في الحفل الخاص الذي أقامه المنتدى، بالتعاون مع دار ورد الأردنيّة للنشر والتوزيع، مساء يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٤/٩، بمناسبة صدور المجلّد الأوّل من «الأعمال الفكريّة» لسموّه:

إن حكمة الإشراق أتت من الشرق الذي ننتمي إليه؛ ومن هذا الشرق انبثقت جميع مفاهيم العدالة الإنسانيّة، التي غذت البشريّة جمعاء على مدى الدهر.

وإنّ عقيدة الشرق وأفكاره راسخة منذ عشرات القرون بدءًا من حضارات سومر وحمورابي، والأنبياء منذ إبراهيم وموسى والمسيح والنبي محمد عليهم السلام؛ ما شكّل سيلاً لا ينقطع من الرسالات العقائديّة التي تعجز عنها أية عقيدة مستحدثة. وإنّ من يمتلك هذا التراث الجبّار المرتكز إلى أكمل الثقافات الإنسانيّة لا يحتاج إلى تقليد غيره.

وتمنّى سموّه لو أنّ هذا اللقاء كان للحديث عن نشر مئة كتاب من أمهات الكتب، لا للحديث عن جهد المقلّ؛ مشدّدًا على أنّ الأدب الحي أُحيط بسورٍ محكم، لا يشرف الأديب منه إلاّ على جثث صماء، وأفئدة غُلف. وتساءل سموّه هنا: ألهذا خُلق الأدب؟ أليس هو الثروة التي يزدان بها العقل وتتحلّى بها النفس؟

كما تساءل عن دور المجامع والمنتديات الفكريّة في إحياء مَنْ كُتبَ عليهم الصمت، ومصير الإنجازات العلميّة الكبرى ورسائل الماجستير والدكتوراة التي تُقدَّم في الجامعات العربيّة وغيرها؛ داعيًا إلى ضرورة الاهتمام بالمفكّرين والمبدعين العرب وعدم التخلّي عنهم للغرب، الذي يعاملهم أحيانًا معاملة عنصريّة. وأشار إلى وجود سبعة أساتذة جامعات لكلّ ألف تلميذ في الولايات المتحدة، ٦٠٪ من هؤلاء الأساتذة أصولهم من خارجها، ونسبة كبيرة منهم من أصول عربيّة.

وقال سموّه: إنّ الإصلاح السياسي يجب أن ينبثق عن الشباب، على أساس برنامج محدَّد، وأن يكون هنالك حزب منظَّم وفق منهاج، لأن تنظيم الشعب هو الأساس. ذلك أنّ المشكلة تكمن وتتفاقم بوجود أحزاب محليّة من دون تنظيم شعبي، ومنظّمات شبابيّة من دون أحزاب، ومجالس وأحزاب من دون تمثيل محلي.



وطالب سموّه بالتوقُّف عن التيه في المصطلحات، مثل رجعيّة وتقدميّة ويساريّة ويمينيّة، والتركيز على ما يخدم الأمّة في إنهاء التفرقة بين الأخ وأخيه، وإنصاف الكفؤ والمؤهل، وزرع بذور التفهم لنحصد حصيلة ما نزرع. وقال: إنه يجب التجرُّد من كلّ مركب نقص عند الحديث عن هذه التسميات. وأكد أنّ المشكلة تكمن في غياب الحوار الداخلي؛ مطالبًا في السياق نفسه أن تكون الحكومات وليدة الرغبة الشعبية، ومحمّلاً الشعوب مسؤولية تقصير أولي الأمر في مجال تطبيق القوانين. ذلك أنّ التذمُّر لا يكفي، ولا بدّ من الانتقال من الحديث عن السياسة إلى السياسات.

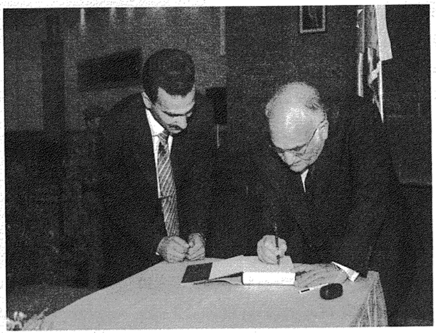
وحذّر سموّه من احتمال تنفيذ إسرائيل مشروع «الترانسفير» الذي بدأ الحديث عنه في سبعينيّات القرن العشرين؛ موضحًا أنّه أسهم في إعداد وثيقة معاهدة وادي عربة، التي وقعت مع

إسرائيل عام ١٩٩٤، وأنّ هذه المعاهدة كانت لدرء الأذى ليس إلاّ.

وكان د. حسن نافعة، أمين عام منتدى الفكر العربي، قد أشاد بالقيمة الفكريّة العالية لمؤلفات سموّ الأمير الحسن؛ معربًا عن الأمل في صدور المجلدين الثاني والثالث من كتاب «الأعمال الفكرية». وقال: إنّ هذه الأعمال تستمدّ قيمتها من قيمة صاحبها الذي جمع سمات عدّة يندر اجتماعها في شخص واحد. وهي التعليم الجاد في أرقى المؤسسات الأكاديميّة في العالم، والخبرة السياسيّة وخبرة الحكم من خلال توليه ولاية العهد لأكثر من ثلاثين عامًا، واتصاله مع زعماء العالم وصانعي القرار فيه، وكذلك الرؤية الثاقبة والعميقة في التحليل، التي استمدها من ولعه بالقراءة والاطلاع، وهمّه الموصول بقضايا أمّته والقضايا الإنسانيّة.

كما ألقى السيد محمّد الشرقاوي، مدير دار ورد الأردنيّة للنشر والتوزيع، كلمةً عبَّر فيها عن سعادة الدار بتشرفها بنشر «الأعمال الفكريّة» لسموّ الأمير الحسن، وقال: إنها «فرصة لإغناء المكتبة الإنسانيّة بهذا الجهد التنويري الخلاق، الساعي إلى إضاءة كثير من المناطق القاتمة في عالمنا»، وأنّ المجلّد الأوّل من هذه الأعمال اشتمل على عدد من كتب سموّه الغنية بأسئلة القلق والوجود، التي أسهمت في خلق مسار جديد في الفكر العربي والإنساني. وإذ ندشن اليوم الإعلان عن صدور المجلّد الأول، فإننا ندشن لحظةً مهمة في تاريخنا الفكري والثقافي، نأمل جميعًا أن تسهم في صياغة وعي جديد يتحقّق من خلاله نبض جديد للمستقبل.

وتناول د. عبد الكريم غرايبة، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنيّة، في كلمته بعض ذكرياته مع سموّ الأمير الحسن منذ عرفه في منتصف الخمسينيّات من القرن الماضي، واهتمامات سموّه بالبحث التاريخيّ وتاريخ الأردن؛ فضلاً عن العمل الدؤوب لسموّه في قضايا التنمية محليًا وعربيًا ودوليًّا، واهتمامه بتطوير البنى التحتية لمؤسّسات الدولة وتحديثها لتؤدي دورها في التنمية. ووصف د. غرايبة مؤلّفات سموّه بأنّها تزخر بالأفكار والمعلومات؛ مشيرًا إلى ما يتصف به سموّه من نظرة موسوعيّة شاملة في ميدان البحث والتأليف.



وتحدّث د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق لمنتدى الفكر العربي، عن الإنسان في فكر الأمير ومواقفه، كون الإنسان يشكّل القاعدة المتينة التي تُبنى عليها حضارة الأمة وتقدّمها، والهدف

في كلّ ما يدعو إليه سموّه من مبادرات وأعمال عربيّة مشتركة أو إقليميّة أو دوليّة. وذكر د. عتيقة في حديثه الجهود الحثيثة التي بذلها سموّه في مواجهة أزمة إنسانيّة كادت تتحوّل إلى كارثة بشريّة كبرى، حينما تدخّل سموّه بشكلٍ سريع وحاسم لإنقاذ حوالي مليون إنسان من جنسيات مختلفة من خطر التشرُّد وحتى الموت تحت شدّة حرارة الصحراء في آب/ أغسطس ١٩٩٥، بعد غزو العراق للكويت. وقد عمل سموّه في ذلك الحين باتجاهين: الأول في تحريك إمكانات الدولة الأردنيّة لمواجهة هذه الأزمة بمساندة من المغفور له الملك الحسين بن طلال، وتوفير الماء والغذاء والمأوى والرعاية الصحية للفارين من جحيم الحرب الذين وصلوا الحدود الأردنيّة، وحثّ المنظمات الدوليّة على القيام بدورها في أعمال الإغاثة. والثاني تمثّل في اهتمام سموّ الأمير بدور الإعلام في ظل تلك الظروف؛ إذ استطاع أن يحدث التغيير المطلوب في اهتمامات وسائل الإعلام العالميّة إزاء أزمة الفارين من رجال ونساء وأطفال والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وتوعية المجتمع الدولي بخطورة هذه الأزمة الإنسانيّة التي كادت تهمَل أو تُنسى في خضم الانشغال بالتطورات السياسيّة والاستعدادات الحربيّة.

واستذكر د. علي محافظة، رئيس جامعتي اليرموك ومؤتة سابقًا وأستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية حاليًا، جهود سموّ الأمير الحسن في العمل على رفع مستوى التعليم العام والعالي في الأردن، من خلال الإصلاح والتحديث. وقد بدأت هذه الجهود بتأليف «لجنة سياسة التعليم في الأردن» عام ١٩٨٥، وجولات سموّه على مدارس المملكة لإطلاع المسؤولين على واقع التعليم العام ومستوى المعلّمين والأبنية المدرسيّة؛



ومن ثم عقد المؤتمر العام للتطوير التربويّ، الذيّ أقرّ توصيات اللجنة المذكورة. وقال د. محافظة: لقد «كان سموّه يدرك أهميّة التعليم بمراحله المختلفة في بناء الأردن الحديث، ويسعى إلى رفع مستواه والتميُّز في فروع المعرفة والتكنولوجيا، وقد بذل جهودًا كبيرة من أجل تحقيق ذلك».

وتناول د. قاسم أبو عين، وزير الثقافة الأسبق، بعض الومضات الثقافيّة والإنسانيّة في شخصيّة سموّ الأمير الحسن. وأشار إلى أنه في الوقت نفسه الذي دعا فيه صموئيل هنتنغتون إلى صِدام الثقافات أو صراعها، كان سموّه يدعو إلى حوار الثقافات. ومن ذلك الحوار بين

أتباع الأديان، لأن للأديان قيمها المشتركة، التي هي قيم إنسانيّة، ومن خلالها يكون الإخاء الإنساني حقيقةً وأكثر عمقًا، ويدحض الصِدام والصراع. وأضاف: فلا عجب «أن يكون سموّه رمزًا للمثقّفين والمفكّرين الموسوعيّين على المستوى العالمي؛ فهو يمتلكُ نفسًا توّاقة للمعرفة إلى الحدود القصوى للعقل البشري».

من جهته تحدّث د. هشام الخطيب، وزير الطاقة الأسبق، عن عناية سموّ الأمير الحسن بقضية القدس منذ ستينيّات القرن الماضي. وأشار إلى أنّ سموّه تحدَّث بنظرةٍ ثاقبة عن المستوطنات الإسرائيليّة والمخططات التي وُضعت لتهويدها في كتابه «القدس: دراسة قانونيّة». كما كان سموّه أوّل من نبّه في هذا الكتاب إلى أهميّة الديمغرافيا في معركة الدفاع العربي عن هذه المدينة، خاصة في ما يتعلّق بخروج الكثير من العائلات المقدسيّة المسيحيّة من ديارهم.

وكانت عريف الحفل الأديبة الكاتبة ليلى الأطرش، قد أشارت في كلمتها إلى أن الاحتفاء بصدور المجلد الأوّل من الأعمال الفكريّة لسموّ الأمير الحسن، إنما يأتي لنجزي لسموّه بعضًا مما يستحقه من تقديرٍ وفخر بمفكّر أردني عربي إسلامي عالمي قاده قدره إلى السياسة. فاشتغل بها مخلصًا مُنجزًا مؤثّرًا إلى جانب شقيقه المغفور له الملك الحسين بن طلال، تدفعه رؤية إنسانيّة. فمن بُعده العربي والإسلامي العميق وانتمائه إلى أشرف السلالات، مدَّ جسورًا من التسامح والرؤى والقبول مع العالم، لتتوافر للشعوب حقوقها في العيش والعمل بكرامة وحرية؛ فيما ينبض قلبه ويحمل في عقله قدسه الشريف، واعتزازه ومعرفته بعروبته وإسلامه، كما يجب أن تكون العروبة وأن يكون التسامح والوسطيّة الإسلامية والحوار بين أتباع الديانات، وكذلك البحث العلمي لمعرفة كل آخر، والصدقيّة التاريخيّة، والتطوير الاجتماعي والتعليمي. وأشارت إلى دور سموّه في تأسيس عدد من الهيئات والمنظمات الفكريّة والإنسانيّة على المستوى الأردني والعربي والعالمي؛ موضحةً أنّ إيمان سموّه ينطلق من أنّ الإنجاز الإنساني الباقي إنما هو جهد جماعي متفاعل يعطي ويقبل ويحاور ويختلف ويلتقي من دون ذوبان أو فرض أو هيمنة.

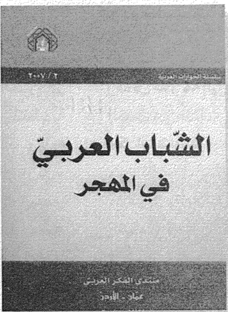
حضر الحفل جمهور غفير من المثقفين والإعلاميين والأكاديميين؛ فضلاً عن عدد من أعضاء المنتدى في الأردن.

يذكر أنَّ المجلّد الأول من «الأعمال الفكريّة»، الذي أشرف على إعداده وقام بالتنسيق العام لإنتاجه د. هُمام غَصيب، يضم سبعة كتب من مؤلّفات سموّ الأمير الحسن، بعضها مُترجَم إلى العربيّة، وهي: «القدس – دراسة تاريخيّة»؛ «حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير – دراسة للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة»؛ «السعي نحو السلام – سياسة الوسطيّة في الشرق العربيّ»؛ «المسيحيّة في العالم العربيّ»؛ «الاستمراريّة والإبداع والتّغيير، مقالات مختارة»؛ «المسألة العراقيّة – في ذكرى رحيل فيصل الأوّل»؛ «سين وجيم – قضايا معاصرة». ■

إصـــدارات جـديـدة للمنتــدى

الشّبــاب العــربيّ في المهجــر وأربع مطبوعات شبابيّة

صـدر ضمن منشـورات منتدى الفكـر العربيّ ودار جرير للنشر والتوزيع كتاب «الشّبـاب العربيّ في المهجر». وقد أعـدّ استنادًا إلى وقائع المؤتمـر الشّبابيّ الثاني، الـذي عقده المنتدى بالعنوان نفسه في عمّان ٢-٢٠٠٦/٤/٣ برعايـة سمـوّ الأمير الحسـن بن طلال، رئيـس المنتـدى وراعيه، وبمشاركة ممثّلين لفعاليّات اجتماعيّـة وثقافيّة وسياسيّة في الوطن العربيّ والمهاجر الأوروبيّة والأمريكيّة.



يشتمـل الكتاب على ثلاثـة أبـواب؛ إضافة إلى الملاحـق. يتنـاول البـاب الأوّل موضـوع «المشاركة السياسيّة والاجتماعيّة للشباب العرب في المهجـر»، وساهـم في كتابـة فصولـه: دة. نسريـن الشمايلـة/ الأردن حـول «الاغتراب لــدى الشـبــاب العرب: أشكالـه وأزمتـه»، ود. خليفة الشاطر/تونس عـن «الهُويّة الثقافيّة في المهجـر»، وأ. عـدوان طالـب/ ألمانيا الذي بحث موضوع «الهُويّـة الثقافيّة للشباب العربيّ في المهجر من خلال ملاحظات من واقع التجربة الشخصيّـة»، وأ. زاهي عـلاوي/ ألمانيا حول «المشاركة السياسيّة والاجتماعيّة للشباب العرب في ألمانيا».

وحمـل البـاب الثـاني عنـوان «التواصل والتشبيـك بين الأوطان والمهاجريـن»، وضـم فصـولاً لكلّ مـن: أ. خلدون ضيـاء الدين/ سويسرا: «مشـروع شبابيّ للتعامل مـع الإعـلام الغربـيّ»؛ د. مسعد عويس/ مصـر: «دعـوة للتواصل مع الجيـل الثاني والثالث مـن أبناء المهاجريـن»؛ أ. ريـاض عبداللـه حلّاق/سورية: «التواصل والتشبيك بـين المهاجرين والأوطـان: نماذج من أدب المهجر»؛ أ. هشام بحري/ السويد: «دار الحمراء ودور الكتاب في تواصل الحضارات»؛ أ. محمّد النبهان/ كندا: «الأدب المهجريّ الجديد: جذور نموذجًا».

واشتمـل البـاب الثالث «تجـارب شبابيّة» على عروض لمجموعة من التجارب الشبابيّة العربيّة الناجحـة في مجالات مختلفة، وهـي: أ. سامرة ضاهر/ السويد: «مهاجرة إلى السويد»؛ أة. هدى الزعبـي/ السويد: «تجربة جمعيّة الثقافة العربيّة في السويـد»؛ أ. نضال ربيع/ الولايات المتحدة: «العمـل التطوعـيّ لخدمة الجاليـات العربيّة في شيكاغو»؛ أة. مهبان جوادي/ البحرين: «شبابنا في المهجر»؛ أة. ضياء العوايشة/ الأردن: «من واقع الإعلام الشبابيّ»؛ وأة. دينا الخالدي وأة. منى صالـح و أة. هبه سعد/ بريطانيا: «مدرسة صندرلاند العربيّـة في بريطانيا»، وهي تجربة

قام بتقديمها خلال المؤتمر د. وائل عزت، و د. محمّد لطفي/ بريطانيا.

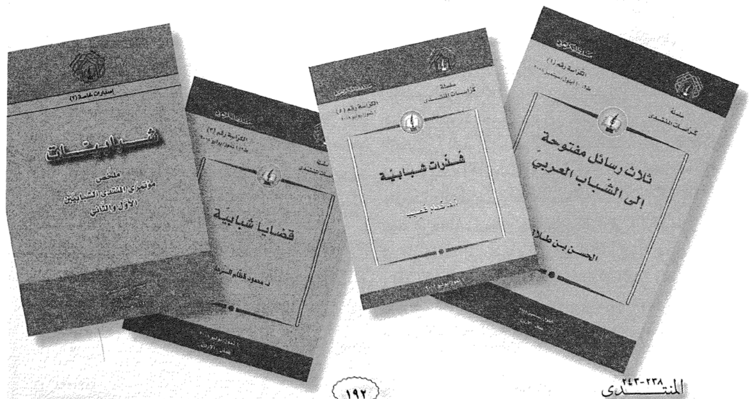
كما قدّم أ. نضال العضايلة/ الأردن عرضًا حول «مشكلات الهُويّة والاستقلال المبكّر لدى الشّباب العربيّ في المهجر»، وقدّم د. محمود قطّام السرحان عرضًا لمراحل إعداد «الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب في الأردن» وإطلاقها.

واشتملت ملاحق الكتاب على نصوص الكلمتين الافتتاحيّة والختاميّة لسموّ الأمير الحسن بن طلال في المؤتمر؛ وكذلك كلمة اللجنة التنظيميّة للشريف فواز شرف، رئيس اللجنة، وكلمة المشاركين للأستاذة مها نمر من البرازيل، وقصيدة عنوانها «المهاجرون» للشاعر أ. رياض حلاّق من سورية؛ إضافة إلى خلاصة بحصاد المؤتمر، وملحق رسوم كاريكاتيريّة عن موضوعات المؤتمر قدّمها هديّة الفنان أ. محمّد عفّت من مصر، وقائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر، وقائمة بعناوين مطبوعات المنتدى.

يقع الكتاب في (٢٧٦) صفحة من القطع الكبير، وقد راجعه وأشرف على إنتاجه أ. د. هُمام غصيب، وأعدّه وقام بتحريره أ. كايد هاشم.

كما أصدر المنتدى بمناسبة انعقاد المؤتمر الشبابيّ الثالث «نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ» في عمّان مؤخرًا ١٤-٢٠٠٨/٧/١٥ أربع مطبوعات أخرى هي:

الطبعة الثانية من الكرّاس رقم (١) «ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربيّ» لسمو الأمير الحسن بن طلال، والكرّاس رقم (٥) من سلسلة «كراسات المنتدى»، بعنوان «شذرات شبابيّة»، من تأليف أ. د. هُمام غصيب، ويشتمل على مقالتين: «تأملات شبابيّة» و«ما المفقود في عملنا الشبابيّ؟»، والطبعة الثانية من الكراس رقم (٣) من السلسلة نفسها وعنوانه «قضايا شبابيّة» للدكتور محمود قطّام السرحان، وإصدار خاص بعنوان «شبابيّات» تضمّن ملخّص مؤتمري المنتدى الشبابيّين الأوّل والثاني. ■



مركز دراسات الشرق الأوسط/الأردن

تقرير حلقة نقاش

«تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح»

عمّان؛ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨



نظم مركز دراسات الشرق الأوسط/عمّان حلقة نقاش بعنوان «تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح» يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٢/٢٦م في مقره بمشاركة عدد من الباحثين والسياسيين والخبراء والمحللين من الأردن وفلسطين.

مثلت الحلقة محاولة لرسم آفاق المستقبل والتوجهات الأساسية فيها لإنهاء حصار قطاع غزة، وفتح معبر رفح أمام السكان والبضائع وفق أسس وقواعد جديدة تحقق المصلحة للشعب المحاصر في القطاع.

وتركز النقاش أثناء الحلقة على المحاور الآتية:

في بداية الحلقة أكد الأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، أن الحصار شكل نقطة تحوّل مهمة في التعامل مع غزة، بعد ما آلت إليه الأمور بين حماس وفتح في القطاع في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، علمًا أن الحصار واقع منذ فوز حماس في انتخابات ٢٠٠٦.

وأشار إلى تداعيات الحصار وآثاره السيئة على الجوانب الإنسانية كافة من اقتصاد وزراعة وصحة مرئية وتعلُّم وغيرها، وأن أهالي القطاع

قامـوا بمجابهة الحصـار حتى وصلـت الأمور إلى الفتح الشعبـي لمعبر رفح ودخول الأراضي المصرية، ثـم انتقلت الأمور بعـد ذلك إلى عدة لقاءات بين الجانب المصري والجانب الفلسطيني تتمثـل بحكومة حماس؛ لأن السلطـة رفضت الحوار مع حماس والجلوس معها في مصر إلا بشروط. أما عن آثار معبر رفح فيعتقد أنه شكّل إنهاءً عمليًا للحصار، ما سبب قلقًا لدى الأطراف التـي تسعى إلى إسقاط حماس سياسيًا وعمليًا؛ إذ إن فتح المعبر يعني فوزًا استراتيجيًا لحكومة حماس على الصعد كافة.

وعـدّ الأستـاذ الحمـد مجريـات الأحـداث في القطـاع رافعـة جديـدة للقضيـة الفلسطينية؛ إذ توحّدت قـوى القطـاع السياسيـة والمجتمعية، وعـاد موضوع الحـوار، وأدى إعـادة النظر في الخلاف الفلسطيني إلى تحقيق إنجازات على صعيد مشـروع التحرير الوطني، وعلى صعيد الدعم العربي الدولي.

وحول واقـع الحصار وتداعياتـه على مختلف الصُعـد، أشـار د. جمـال الخضـري، رئيس اللجنة الشعبيـة لمواجهة الحصار وعضو المجلس التشريعـي الفلسطينـي في غـزة، إلى الآثـار المترتبـة على الشعب الفلسطيني جرّاء الحصار، حيث تراجع دخل الفـرد الفلسطيني إلى(٦٥٠) دولارًا سنويًـا فقط، أي أن دخله يوميًا يقل عن دولارين؛ إضافـةً إلى توقف(١٤٠) ألف عامل عن العمل وتوقف قطاع البناء كليًا.

ومن جهة أخرى، فقد أشار إلى آثار نفسية على أهـالي القطاع خصوصـاً الأطفـال؛ إضافة إلى آثـار صحية سلبية على المرضى، خصوصًا الذين ينتظرون العلاج خارج القطاع ولا يتمكنون من ذلك، وقـد بلغ عددهـم (١٥٠٠) مريض، مات منهم (١٠٣) عقب الحصار، والآخرون ما زالوا ينتظرون الموت.

وعلى صعيد التوجهات الشعبية والعربية والعالمية لفـك الحصار وقدرتهـا على الفعل أكّـد المهندس علي أبو السكر، عضو البرلمان الأردني السابق، أهميـة الدور الـذي تؤديه الفعاليـات الشعبية في تخفيف المعانـاة ورفع الحصـار، وازدياد أهمية الفعل الشعبـي في غياب الفعل الرسمي أو ضعفه؛ مشـيرًا إلى أن الفعاليات المقصـودة هي الفعاليات الفلسطينيـة الضاغطـة في اتجاه رفـع الحصار، والعربيـة والإسلامية والدولية التي تُعزّز الدور التضامني مع الشعب المحاصر وتُظهر بشاعة هذا الحصار إعلاميًا وسياسيًا وإنسانيًا.

وقـد ناقش الدكتور أنيس القاسـم، أستاذ القانون الـدولي والمحامي الـدولي، التداعيـات القانونية للحصار وفتـح معبر رفح علـى كل المستويات، والسيناريوهـات المحتملة، حيـث أشار إلى أن ما يسمّى اتفاقات المعابر هي ترتيبات إجرائية تحكمها إسرائيل ولا ترقى إلى مرتبة اتفاقيات.

وأضـاف بأن حصار غـزة والعدوان عليها بهذه الصـورة ما هـو إلاّ كشف لحقيقـة إسرائيل بأنها دولـة مارقة وفـق القانون الـدولي، واعتبارها دولة فوق القانون.

وألمـح القاسـم إلى أن إسرائيـل أرادت من وراء إعلان غزة كيانًا معاديًا أن تسوّغ لنفسها العدوان

على هذا القطاع، علمًا بأن القانون الدولي يعدّ قطاع غزة والضفة الغربية مناطق محتلة ولا يجوز للمحتل التسويغ والاحتجاج بمبدأ الدفاع عن النفس للعدوان عليهما.

ورأى الدكتور خالد عبيدات، أستاذ العلوم السياسية، أن الحصار سلاح فعّال تستخدمه الدول الظالمة للوصول إلى مبتغاها، فهو غير شرعي، ويمثل نوعًا من «إرهاب الدولة» للشعوب المقهورة؛ فإسرائيل تقوم بإرهاب الشعب الفلسطيني للرضوخ والاستسلام إلى ما تريده. ومن هنا لا بد من الوقوف- فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا- في وجه هذا الاحتلال وأعماله الإرهابية.

ودعا د. عبيدات إلى تشجيع الأطراف السياسية الرسمية العربية وحثها على أن تتطابق مواقفها مع المواقف الشعبية المؤيدة للقضية.

وحول الخروج من الحصار وحل أزمة المعابر، قدّم الدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة بيت لحم في الضفة الغربية - جملة من الاقتراحات والتوصيات، أهمها:

الأول: العودة إلى الحوار والوحدة- على النطاق الوطني الفلسطيني- على أنهما ضرورة للقوة في العلاقات الدولية.

الثاني: المحافظة على العلاقات مع العالم العربي، والدعوة إلى أهمية طمأنة الأطراف العربية بأن الشعب الفلسطيني وقضيته لا يشكلان عبئًا أو تهديدًا لها؛ فضلاً عن أن حل هذه القضية لصالح الشعب الفلسطيني يخدم تلك الدول على أعلى المستويات.

الثالث: انفتاح الفلسطينيين على العالم، والعمل على تقليل الأعداء، والتوجه إلى تفعيل القانون الدولي، ودعوة الجمعية العامة لبحث الحصار وإدانته؛ إضافة إلى الطلب من محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا حول هذا الحصار.

أما د. أحمد الخلايلة، مدير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، فقد قدم سلسلة من الإجراءات والأعمال التي يجب على الأطراف المتضررة أن تقوم بها للوصول إلى حلول تخدم القضية الفلسطينية، فقد اقترح على الصعيد الشعبي فلسطينيًاوعربيًا أن تسهم في إثارة إعلامية لمشكلة الحصار على المستوى الدولي، لا سيما في تقديم حقائق صارخة عن نتائج الحصار، وأن تثير الوازع الإنساني في نفوس العالم في اتجاه وجوب فك الحصار.

أما عن القوى الشعبية الفلسطينية في الداخل، فدعا إلى إعادة تنظيمها لتصب في خدمة القطاع، وتوفير الجو النفسي المعنوي لتحمُّل الحصار- إن طال- وللتكيف معه حتى لا يصل أهل القطاع إلى حالة من اليأس تجعلهم يستسلمون للأهداف الإسرائيلية. ولذلك رأى د. الخلايلة أن على العقلاء والحكماء من أبناء الشعب الفلسطيني أن يتحركوا لرأب الصدع وتوحيد القوى والجهود في خدمة القضية الفلسطينية أمام صلف الاحتلال وأعماله الوحشية غير الإنسانية.

وفي مداخلته أكد الدكتور أحمد سعيد نوفل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، أن التقصير العربي الرسمي واضح في عدم الوقوف سياسيًا وعمليًا في وجه الحصار ومساعدة الأشقاء في غزة، وإن كانت هناك بعض المساعدات العينية إلا أنها لا ترقى إلى درجة الوقوف أمام حصار غاشم هدفه القضاء على الشعب الفلسطيني في غزة.

وأشار د. نوفل إلى أن تعامل أهل غزة - حكومة وشعبًا - مع الحصار وفتح معبر رفح أوضح كفاءة حركة حماس في قيادة القطاع وتوظيفها لهذا الحصار وتداعياته، وأعطى انطباعًا إيجابيًا عن قدرتها على التعامل مع مثل هذه الأحداث بما يخدم المصلحة الفلسطينية.

أما عن ربط فك الحصار بوقف المقاومة وإطلاق الصواريخ فقد بيّن د. نوفل سطحية هذا الربط؛ لأن الاحتلال فرض الحصار مرات ومرات من دون إطلاق الصواريخ، وأن من يربط بين وقف إطلاق الصواريخ أو إبقاء الحصار مفروضًا فإنه يسعى إلى تحقيق ما تريده إسرائيل من تسويغات لإبقاء الحصار.

وأخيراً تساءل د. نوفل عن دوافع المساعدة التي تقوم بها بعض الأطراف العربية الفلسطينية لإبقاء الحصار على الضفة وغزة، مع أن ذلك غير قانوني حسب القانون الدولي.

وفي نهاية الحلقة قدم المشاركون عددًا من التوصيات، أبرزها:

١- تشكيل «الهيئة العربية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني»، وتفعيل دور الشارع العربي في مختلف الدول.

٢- عقد محكمة عربية لمحاكمة قادة إسرائيليين مسؤولين عن الحصار بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

٣- دعوة الحكومات العربية إلى فتح المجال أمام الشعوب لتقديم الدعم السياسي والتضامني، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والمالية للشعب الفلسطيني المُحاصر.

٤- دعوة الأطراف الفلسطينية والفرقاء السياسيين الفلسطينيين إلى توحيد الموقف تجاه الاحتلال وممارساته، وإلى دفع الجهود لخدمة القضية بعيدًا عن الفئوية أو الأهداف الشخصية.

٥- فضح الاحتلال بتجاوزه للقانون الدولي، وتخليه عن مسؤولياته القانونية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٦- زيادة حجم الوعي والتوعية (عبر الشارع والإعلام) بأخطار الحصار وتداعياته؛ لما في ذلك من تأثير على القرار السياسي الدولي والعربي والسياسي الشعبي. ■

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور

أعمال المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول:

دور المرأة المغاربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية

د. عبد الجليل التميمي*

كانت المرأة أحد المحاور الرئيسية للخطاب الإصلاحي خلال الفترة الاستعمارية في المغرب والمشرق العربيين على حد سواء؛ إذ أثيرت حولها الكثير من القضايا والمسائل الجوهرية، ويأتي على رأس الاهتمامات بالمرأة، مسألة تعليمها. وبالفعل عُدَّ التعليم مفتاحا للنهوض بالمرأة وبالمجتمع في عمومه، وإنه في ضوء ذلك أنشئت وتعددت المدارس لتعليم البنات، وقد قام الأهالي بإدخال بناتهم إلى المدارس المحلية ثم الالتحاق بالمعاهد الدولية. ولنا في الحكيمة توحيدة بن الشيخ، أول طبيبة تونسية على مستوى المغرب العربي، حينما تخرجت من جامعة باريس سنة ١٩١٩، ما يعدّ مثالاً بارزًا على مدى أهمية إيمان بعض العائلات في تعليم البنت المسلمة. وكانت النتيجة أن هذه الحركة أعطت ثمارها في ذلك العهد نفسه، وقد سجلنا العشرات بل المئات من النساء في عديد التخصصات في العلوم الصحيحة والاجتماعية والإنسانية.

وإلى جانب ذلك لم تكن المرأة غائبة عن النضال الوطني من أجل حركة التحرير، سواء بمساهمتها في الأحزاب السياسية أو مشاركتها في المظاهرات والإضرابات، وكذا المساهمة في الكفاح المسلح، وإن بقيت هذه المسألة -بطبيعة الحال- في حدودها الرمزية، نتيجة ثقل الإرث التاريخي ورواسب الماضي وهيمنة النزعة الذكورية، التي سعت إلى تغييب أدوارها المتعددة في بناء الدولة الوطنية، ذلك أن المرأة أصبحت اليوم عنوان التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أي خطوة جديدة وفاعلة على هذا الصعيد إن بقيت تؤدي دورًا ثانويًا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويبدو أنها لن تتأخر في قطع خطوات أخرى، تبدو اليوم مرتبطة بمدى رسوخ عقليات سائدة موروثة ووجوب تجاوزها، استجابة لمختلف المتغيرات المحلية والدولية. وعليه يندرج مؤتمرنا حول

* مدير عام ومؤسس مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات/تونس.

مساهمات المرأة في الحركة الوطنية المغاربية وبناء الدولة الوطنية، الجزائرية منها بصفة خاصة، حينما تحققت بطولات رائعة في سجل المنظومة التحررية للبلدان المغاربية وساهم ذلك في تأطير هذا الدور وإبرازه لجيلنا وللأجيال القادمة.

أما في عهد الاستقلال، وإن اختلفت الوضعيات من بلد مغاربي إلى آخر، فقد اتجهت عمومًا نحو التحسُّن، ولعل المفتاح في ذلك يعود أساسًا إلى انتشار التعليم. وهكذا، نجد أنفسنا من جديد في حدود الخطوط الكبرى التي رسمها الخطاب الإصلاحي. ولا شك أن صدور مجلة الأحوال الشخصية بتونس في فجر الاستقلال، أحدث ثورة حقيقية في العقليات والسلوك، وعُدَّ ترسيخًا لمسار الحركة الإصلاحية، وتجسيمًا للخطاب التحرري للمرأة ودفاعًا عن حقوقها الأساسية.

لقد احتلت المرأة، وما زالت محورًا رئيسيًا في ظل الدولة الوطنية، خاصة مع التحولات العميقة التي يعرفها العالم اليوم. وفي هذا الإطار، فإن مؤتمرنا يكتسي صبغة راهنية، حقيقية وعميقة، حيث إن المطالبة بالديمقراطية اليوم لا يمكن أن تكون ذات صدقية، من دون تمكين المرأة المغاربية من إدارة شؤون المجموعة من خلال المؤسسات التنفيذية والتمثيلية، البرلمانية مثلاً. ولا غرو، فقد حققت على مدى جيل واحد فقط، الكثير من الاختراقات والنجاحات الثابتة، من خلال بروزها الفاعل في العديد من المجالات، ليس فقط الأدبية والمسرحية والفنية، لكن أيضًا في المجالات الاقتصادية وفي سلك المحاماة والقضاء وبقية القطاعات الحيوية للمجتمع المغاربي، هذا فضلاً عن وجودها المحوري في قطاعات التعليم والصحة.

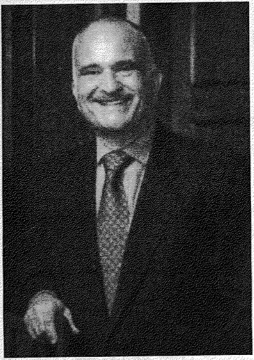
* * * *

فالشكر عاليًا إلى كل الباحثات والباحثين من المغرب والمشرق العربيين الذين شرفونا بحضور المؤتمر، وساهموا في مناقشاته وحواره العلمي البناء، وتلك هي الرسالة السامية التي تعمل من أجلها مؤسستنا في تعزيز الحوار المغاربي مغاربي، والمغاربي مشرقي. كما أقدم الشكر لمؤسسة كونراد أديناور التي قامت بدعم المؤتمر على جميع المستويات وإلى ممثلها الدكتور هاردي استري، الذي وجدنا لديه دومًا التفهم والدعم الفاعل والحقيقي، وتلك هي الغاية البناءة التي تعمل لها مؤسستانا في تصحيح الشراكة الأوروبية المغاربية على صعيد البحث العلمي الهادف، وإضفاء طابع الاستمرارية والجدية والروح العلمية في كل المبادرات التي أنجزناها منذ عشرين سنة حتى اليوم، بعيدين عن تبني الشعارات المضللة التي أساءت إلينا جميعًا. ■

جـولة العـدد

الأمير الحسن يتسلم جائزة نيوانو للسلم في طوكيو

منحت مؤسسة نيوانو اليابانية للسلام «جائزة نيوانو الخامسة والعشرين للسلام» إلى سمو الأمير الحسن بن طلال تقديرًا لجهوده الدؤوبة في سبيل بناء السلام والعدالة في العالم.



وفي كلمته خلال حفل تقديم الجائزة، قال سموه: «أنا هنا اليوم لأقدّم تقديرًا متواضعًا للإنسانية، وللإدراك بأن الأزمات في عالمنا تشغل فكر الجميع على أسس أخلاقية وسياسية اقتصادية، أنا هنا لكي أؤكّد أن الانسانية المشتركة هي حيث يمكننا أن نبدأ؛ أن نمنح صوتًا مسموعًا للفقراء والضعفاء، أن نلتمس الوحدة في التنوع وأن نعبّر عن منظور إنساني يتماشى مع المجتمع العالمي».

وأقيمت مراسم تقديم الجائزة لسموّه في نادي صحافة المراسلين الأجانب في طوكيو، يوم الأربعاء الماضي، السابع من أيار/مايو الحالي.

من جهة أخرى، وخلال زيارة سمو الأمير الحسن لمدينة كيوتو اليابانية خاطب سموه المشاركين في ورشة دراسية حول التحديات التي تواجه المتدينين في القرن الجديد. وأكّد سموه خلال الورشة أهمية تطوير معايير مشتركة من الإدراك تقود إلى الفهم المشترك. ■

الاجتماع الحادي والثلاثون لمجلس أمناء المنتدى

القاهرة؛ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

وافق مجلس أمناء منتدى الفكر العربي في اجتماعه الحادي والثلاثين في فندق غراند حياة/القاهرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على قبول ترشيح الآتية أسماؤهم للعضوية العاملة:

الأردنّ

١- د. حمزة حداد — مرشح من د. عدنان بدران
- وزير سابق/ومدير مركز القانون والتحكيم
- مجال التخصص: حقوق

٢- أ. عبد الكريم الملاحمة — مرشح من د. عدنان بدران
- وزير سابق/رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء
- مجال التخصص: علم اجتماع وحقوق

٣- د. نبيل العتوم — مرشح من الأمانة العامة
- محاضر في العلوم السياسية في الجامعات الأردنية
- مجال التخصص: الآداب والعلوم السياسية

٤- المهندس جميل محمد نصر — مرشح من د. أسعد عبد الرحمن
- كبير الإداريين التنفيذيين/شركة أحمد ناصر البنعلي القابضة
- مجال التخصص: هندسة وإدارة مشروعات

٥- أ. يعقوب ناصر الدين — مرشح من د. أسعد عبد الرحمن
- رئيس هيئة المديرين في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
- مجال التخصص: الآداب والعلوم السياسية

السودان

٦- أ. عبد الباسط عبد الماجد أحمد — مرشح من د. عز الدين موسى
- وزير سابق/عضو في عدة منظمات إقليمية
- مجال التخصص: اللغة العربية

لبنان

٧- د. جوزيف جبرا — مرشح من د. جميل جريسات
- رئيس الجامعة الأمريكية اللبنانية
- مجال التخصص: العلوم السياسية

٨- أة. مها سعيد الدمشقي علم الدين مرشحة من سمو الأمير الحسن

- لجان المرأة اللبنانية
- مجال التخصص: اللغة العربية والفرنسية/العلوم الاجتماعية

مصر

٩- د. توفيق علي أحمد الفيل مرشح من الأمانة العامة

- أستاذ جامعي
- مجال التخصص: اللغة العربية وآدابها

عُمان

١٠- د. عدنان بن أحمد بن عبد الله الانصاري مرشح من م. سعيد الصقلاوي

- رئيس مكتب التحليل السياسي بمكتب معالي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية
- مجال التخصص: علوم سياسية

المغرب

١١- د. محمد المالكي مرشح من الأمانة العامة
و د. عدنان السيد حسين
ودة. فاطمة لحبابي

- رئيس مركز الدراسات في جامعة القاضي عياض
- مجال التخصص: علوم سياسية

موريتانيا

١٢- د. المهابة محفوظ ميارة مرشح من د. عبد الله الكبيسي
و د. عبد الله بن تركي السبيعي

- أستاذ الآداب العربية وعلومها بجامعة نواكشوط وباحث أكاديمي بمركز البحوث والدراسات بقطر
- مجال التخصص: اللغة العربية وآدابها

اجتمــاعات لجنــــة إدارة المنتدى

الاجتماع رقم (١/٢٠٠٨)

الرباط/المملكة المغربية؛ ٢١نيسان/إبريل ٢٠٠٨

عقدت لجنة إدارة منتـدى الفكر العربي اجتماعها الأول لهذا العام في فنـدق هيلتون/الرّباط بـرئاسة د. عدنان بدران، وحضور أعضاء اللجنة: سيادة الشريف فواز شرف، ود. عدنان السيد حسين، وأ. حسن الأنباري، وأ. إيهاب سرور، ود. حسن نافعة (الأمين العام). كما حضر من الأمانة العامة: د. هُمام غصيب (نائب الأمين العام)، والسيد كايد هاشم (المساعد التنفيذي)، والسيد هيثم الدّهان (مسؤول المحاسبة)، والآنسة هنيدا القرالة (مسؤولة الشؤون الإدارية وأمانة سر اللجان).

وتضمن جدول أعمال اللجنة: الإطلاع على محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ وإقراره؛ الإطلاع على تقرير الأمين العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ الأنشطة المقترحة للمنتدى؛ الموقف المالي للعام ٢٠٠٧.

الاجتماع رقم (٢/٢٠٠٨)

عمّان؛ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

عقدت لجنة الإدارة اجتماعها الثاني في مقرّ المنتدى، بحضور صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه. وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع متابعة تنفيذ القرارات السابقة للجنة، وتقريرًا للأمين العام د. حسن نافعة حول أنشطة المنتدى وأنشطة الأمين العام، ومتابعة الأنشطة المقترحة حتى موعد انعقاد الندوة السنوية المقبلة؛ إضافة إلى عدد من الأمور المالية المتعلقة بالمنتدى.

الاجتماع الثاني والثلاثون لمجلس أمناء المنتدى

الرباط/المملكة المغربية؛ ٢٢نيسان/إبريل ٢٠٠٨

عقد مجلس أمناء منتدى الفكر العربي اجتمـاعه الثـاني والثـلاثين في فندق هيلتـون/الـرّباط، برئاسة أ. طاهر المصري/نائب سموّ رئيس مجلس الأمناء، وحضور السادة أعضاء المجلس.

وتضمن برنامج العمل عددًا من النقاط أبرزها: إقرار محضر اجتماع مجلس الأمناء السابق في ٢٠٠٧/٩/٨؛ تقرير الأمين العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ الأنشـطة المقتـرحــة للمنتدى؛ الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٨.

وقد وافق المجلس على قبول ترشيح الآتية أسماؤهم للعضوية العاملة:

البحرين

١- الشيخة مي سليمان آل عتيبي — مرشحة من د. هُمام غَصِيب

- عضو اللجنة الأساسية للجامعة الأميركية/بيروت
- مجال التخصص: إعلام

سورية

٢- أة. ابتسام الصمادي — مرشحة من د. هُمام غَصِيب

- محاضرة في قسم اللغة الإنجليزية-كلية الآداب/جامعة دمشق
- مجال التخصص: اللغة والأدب الإنجليزي

ليبيا

٣- دة. أم العز الفارسي — مرشحة من د. علي عتيقة ود. هُمام غَصِيب

- عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة قاريونس
- مجال التخصص: الاقتصاد والعلوم السياسية

٤- د. محمد حسن البرغثي — مرشح من الأمانة العامة

- سفير ليبيا في الأردن
- مجال التخصص: علم الاجتماع السياسي

الأردن

٥- أ. عبد المهدي علاوي — مرشح من د. مصطفى بوطورة

- مدير إقليمي للبنك العربي في ليبيا
- مجال التخصص: محاسبة

٦- د. «محمد علي» عمر الفرا — مرشح من الأمانة العامة

- مستشار أكاديمي
- مجال التخصص: جغرافيا

تونس

٧- د. فؤاد القرقوري — مرشح من د. مصطفى المصمودي

- أستاذ جامعي
- مجال التخصص: الأدب المقارن/علم الخطاب الأدبي

السعودية

٨- د. تيسير الخنيزي — مرشح من د. هُمام غَصِيب

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الأندلس للاستشارات والتدريب
- مجال التخصص: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي

٩- د. يوسف مكي — مرشح من الأمانة العامة

- رئيس تحرير التجديد العربيّ
- مجال التخصص: سياسة مقارنة

السودان

١٠- د. الصادق بخيت الفقيه — مرشح من الأمانة العامة

- مستشار لعدد من الجامعات
- مجال التخصص: علوم سياسية

سورية

١١- د. محمد خلف — مرشح من د. هُمام غَصِيب

- أستاذ جامعي
- مجال التخصص: الحقوق

مصر

١٢- أ. عادل إمام — مرشح من سمو الأمير الحسن بن طلال

- فنان

١٣- د. محسن العبودي — مرشح من د. إيهاب سرور

- أستاذ ورئيس قسم القانون العام بأكاديمية الشرطة
- مجال التخصص: قانون

الصومال

١٤- د. عبد الرحيم يحيى حاج عبدالله — مرشح من د. عز الدين عمر موسى

- مدير تحرير المجلة العربيّة للدراسات الأمنية والتدريب
- مجال التخصص: البلاغة والنقد

ما المفقودُ في عملنا الشّبابيّ؟*

عمّان؛ ٢٤–٢٦ كانونَ الثّاني/يناير ٢٠٠٨

أ. د. هُمام غصيب**

– ١ –

ما المفقودُ أو الغائبُ أو المغيّبُ في منتدياتنا الشّبابيّة وعملنا الشّبابي؟ أهو المضمونُ أم المنهج؟ أم كلاهما؟

سؤال كبير مترامي الأطراف. ذلك أنّ «المسألةَ الشّبابيّة» لا تَعني الشّبابَ وحْدَهم، وإنّما تَعنينا جميعًا. فاختلاجاتُهم وانفعالاتُهم، وانكفاءاتُهم وفتوحاتُهم، وإبداعاتُهم وبدَعُهم، إنّما تَهزُّ أركانَ المجتمع بأكمله. ولئن كان الشّبابُ طاقةَ الأمّة ومخزونَها المتجدِّد – حقيقةً لا مَجازًا أو شعارًا – فإنَ التّصدّي لهذه المسألة يُمثّل عُنصرًا من عَناصر مشروعِنا التّنويريّ النّهضويّ المنشود. ألمْ أقُلْ إنّه سؤالٌ كبير؟

والسّؤالُ الكبير يَستدعي إجابةً كبيرة تَشْفي الغليل: تُفكّك وتُحلّل وتُحرّك المياهَ الآسنة. وهذا لا يَعني أنْ تكونَ الإجابةُ منظومةً جامعةً مانعة، أشبهَ بالمنظومات الفلسفيّة الكبرى [كانْت؛ هيغل؛...] أو حتّى الموسيقيّة [بيتهوفن، باخ؛...]. ذلك أنّ عصرَنا أعقدُ من أنْ تُحيطَ به منظومةٌ واحدة أو بضعُ منظومات. وقد يكمنُ المنهجُ القويم أو المقاربةُ الفاعلة (ولا أقول المقاربة المُثلى) في رَتَل من الوَمَضات التي تُضيء الطّريق وتَشحذُ الهمم وتُفتّقُ الأذهان. ولنْ تتأتّى هذه الوَمَضات بالفكر المجرّد وَحْده؛ فلا بُدّ أيضًا من مُعايشةِ المشكلات بجُزئيّاتها ودقائقها ورقائقِ الفكرةِ الواحدة. المهمّ أنْ ننأى عنِ التّزمُّت والتّحجُّر، وعن الأفكار «المُعلّبة» والأُطر الفكريّة المنغلقة والمنهجيّات الإقصائيّة. لِنَدَعْ نسائمَ الحُرّيّةِ المسؤولَة والموْضوعيّةِ الخالصة والانفتاحِ الذّهنيّ تسودُ حياتَنا.

والأهمّ أنْ تستندَ مقاربةٌ كهذه إلى برامجَ ومشروعاتٍ عمليّة تُخرجُنا من دائرة الأقوال إلى الأفعال. فالبرامجُ والمشروعاتُ الحكيمة الواضحة تُساعدُنا في مناهضة آفة الإنشاء وفتنةِ الكلام. وأفضلها تلك التي تُشذَّبُ وتُهذَّب بالتّجربة والخطأ؛ أي بالممارسة.

– ٢ –

واضحٌ، إذًا، أنّني أدعو إلى فكْر عمليّ: يتفاعلُ مَعَ الشّباب في الميْدان، ويُصوّبُ نفسَه بنفسه؛ فيتطوّرُ تراكميًّا خطوةً خطوة. والعنصرُ التّراكميّ غاية في الأهمّيّة؛ لكنْ كثيرًا ما يكونُ

---

* ورقة قدمت في لقاء المائدة المستديرة «**تكوين**»، عمّان؛ ٢٤–٢٦ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٨.

** مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال؛ نائب أمين عام منتدى الفكر العربيّ؛ أستاذ الفيزياء النظريّة/الجامعة الأردنية.

غائبًا في تجاربنا الشّبابيّة وغير الشّبابيّة. مثلُه مثلُ النّفَس الطّويل. فهل يُمكنُ أنْ يُثمرَ مَجْهودُنا ويَزدهرَ ويَمكثَ في الأرض من دون هذا وذاك؟

وغنيّ عن القوْل إنّ التّركيزَ على الفكْر العمليّ لا يَنفي أهمّيّةَ التّنظير. فقضايانا أكبرُ من أنْ تُختزلَ إلى «إمّا أوْ». وستبقى الحاجةُ مُلحّةً دوْمًا إلى الأطر النّظريّة، وإلى سَبْر المفاهيم والقراءة فوقَ السّطور وتحتَها وما بيْنها. نعم! ستبقى الحاجةُ مُلحّةً حتّى إلى جوامعِ الكَلِم وإلى الكلامِ الطيّبِ المؤثّر.

العنصرُ المفقودُ هنا هو في الأُسلوب والنّهْج والمَنْهج. فهنالك كمٌّ هائل من الاستعراض والسّطحيّة، والتّصنُّع والتّحذلق. والسّؤال الذي يجب أنْ يُشغلَ بالَنا هو: كيف نستطيع أنْ ننقلَ الفكْرَ السّامق وأدواتِ التّدبُّر والتّفكّر إلى النّاشئة، وهُمْ على ما هُمْ عليه من سَذاجة وفَجاجةٍ وهَشاشة؟ كيف يُمكنُ أنْ نُنمّي وجْدانَهم وذائقتَهم الذّهنيّة؟ أجيب: بالتّبسيط غيْرِ المُخلّ؛ بالدراما الرّفيعة؛ بالفنون الرّاقية؛ بالقراءة الجمَاعيّة؛ بالمناظرات الشّبابيّة. والعِبرةُ في التّنفيذ.

كيف ننفّذ؟ علينا أوّلاً أنْ نَتَجَنّبَ التّقعُّرَ والفَذْلكة، والإيقاعَ البطيءَ المُنفّر، والوْعظَ والإرشاد. نُريدُ الأسلوبَ الرّشيق، وما يَجْمعُ ولا يُفرّق، وما يُعزّزُ الغَيْريّةَ والخَيْريّة، ويدعمُ الهُويّة والانتماءَ من دون انكفاء أو تعصُّب. نريدُ أنْ تُوضعَ في مُتناول الجميع - بالصّوْت والصّورة والكلمة - ذخائرُ تُراثنا وكنوزُ الإرثِ الإنسانيّ والنّفائسُ العالميّة بلسانٍ عربيّ مُبين. وحتّى لو وَصَلتْ هذه إلى أقلّ الأعداد، فإنّ التّجربةَ النّاجحة تَسْري بيْن العِباد كالنّار في الهَشيم.

وأقترحُ أن نبدأ بغَرْبلةِ الموْجود ونَقْده وتقويمه، ومن ثمّ إتاحةِ أجْوَده للشّباب في سلسلةٍ لا تنقطعُ من الأعمالِ الشّامخة. وهذا ممكن إذا توافرت الإرادةُ والإدارةُ والنّظرةُ النّقديّةُ الواعية. ولا أكتمُكم أنّ أكثرَ ما يُقلقني في هذه المعادلة هو غيابُ النّقْدِ الموْضوعيّ البَنّاء في كلّ مجال. فلا تقدُّمَ من دون نَقْد حَقّ؛ ولا تمييزَ بيْن الغَثّ والسّمين. والنّقدُ الرّفيع مقرونٌ بالنُّضج الحضاريّ، بكلّ ما يَعنيه ذلك من أخلاقيّاتٍ وقِيَمٍ ومعاييرَ قبل أيّ شيء آخر.

- ٣ -

وحتّى لا نغرقَ في جَدَلٍ بيزنطيّ لا طائلَ تحْتَه حوْل الدّين والدّنيا، وحوْل شتّى الثّنائيّات والأضداد والنّقائض والمفارقات والمتاهات، فإنّني أرى أنْ ننطلقَ مباشَرةً إلى البرامج والمشروعات. وقد تشملُ هذه المؤسّساتِ المعنيّة؛ إضافةً إلى الشّبابِ أنفسِهم.

ولا بُدّ من كلمة هنا عن ضرورة التّشبيك Networking مَعَ مثلِ هذه المؤسّسات ومَعَ بعضِ الشّخصيّاتِ المؤثّرة، سواء بسواء. ومفهومُ التّشبيك، الذي أصبحَ يتردّدُ الآن على كلّ شَفة ولسان، أكبرُ بكثير من مجرّد الإلكترونيّاتِ والفوتونيّات. فهو يَقْتضي شيئًا من التّناغُم أو الرّنين أو الكيمياء بيْن الجهات المُشبّكة أو المُشبَّكة؛ أي أنّه يتطلّبُ استراتيجيّةَ تواصُل، ولا أقولُ اتّصال. ويَحضُرُني في هذا السّياق مُلاحظةٌ ذكيّة لسُموّ الأمير الحسن

بن طلال – حفظَهُ اللّهُ ورعاه – حوْل أهمّيّة «الشّبكة الجوّانيّة Innernet» بيْن المُشبّكين أو المُشبّكين، بمعنىً يكادُ يكونُ صُوفيًّا!

إنّ التّشبيكَ الفَاعلَ الفعّال يَعني تواؤمًا في الرُّؤى وتكامُلاً في العمل. ولا ينشأ هذا ويتحقّق بيْن ليلةٍ وضُحاها؛ بل لا بُدّ أنْ يكونَ انتقائيًّا وأنْ يُبْنَى خطوةً خطوةً بتأنٍّ وحَصافة، وبعيونٍ وأذهانٍ مفتوحةٍ تمامًا.

لكنْ ماذا عن المضامين والمنهجيّات؟ (وهل مِنْ فكاك لهذهِ عن تلك؟)

أرى أنّ الأوْلويّةَ يجبُ أنْ تُعطى لتنميةِ المَهارات بشكلٍ ملموسٍ ومَحْسوس.

أيُّ مَهارات؟

ذكرْتُ قبْلَ قليل المناظرات الشّبابيّة. ولنا فيها تجاربُ متفرّقة؛ إلاّ أنّها غيْرُ كافية، كمًّا ونوْعًا. وهي ليستْ كلامًا فوْق كلام؛ إذْ إنّها تَحْفِزُ وتُحَفّزُ وتُؤثّرُ وتستثيرُ وتولّدُ حَرَاكًا. كما إنّها خيْرُ تدريب للذّهن والبديهة، ووسيلةٌ من وسائل نُضجِ الشّخصيّة.

ثمّ إنّ هنالك المهاراتِ القانونيّة. وليس الهدفُ هنا منافسةَ المقرّراتِ الجامعيّة؛ وإنّما تدريبَ الشّباب وتوعيتَهم قانونيًّا. وبذلك يَستفيدون ويُفيدونَ غيْرَهم في الأرياف والبوادي، قبْلَ الحواضر. والنّجاحُ في هذا المضمار يعتمدُ على التّخطيط والتّنفيذ بإبْداع وتجديد؛ مثْلُهُ مثْلُ أيّ اقتراحٍ آخر ذُكرَ في مُساهمتي هذه.

كما أنّ المهاراتِ اللّغويّةَ تزدادُ أهمّيّةً في حياتِنا المعاصرة. وكذا المهاراتُ الإعْلاميّة ومهاراتُ الاتّصال. فبعْدَ قليل، سيُصبحُ الحاسُوب الشّخصيّ أشبهَ بالقناة الفضائيّة!

وعلى ذلك قِيسوا!

المهمّ أنْ لا نَرْضى إلاّ بأجْودِ البرامجِ والمشروعات. كذلك يُمكنُ – في كلّ ما نفعل – أنْ يُدعى مُحاضِرون مرموقون من كبارِ الأساتذة والعلماء والمفكّرين والمثقّفين للتّحدُّث عن تجاربهم الشّخصيّة؛ فلا شيءَ أكثر استثارةً وتَحْفيزًا للشّباب من التّجاربِ الشّخصيّةِ لهؤلاءِ الكِبار.

ولا ضَيْرَ في أنْ يُصاغَ برنامَجٌ محدود، بالتّعاون مَعَ أحدِ البنوكِ المتنوّرة، لمَدّ الشّباب بالمعوناتِ الماليّة. فهذا من شأنِه أنْ يمنحَهم شعورًا بالكرامةِ والأمْنِ الدّاخليّ. وفي ذِهني الآن اقتباسٌ مبْتكَر لفلسفة بنك غرامين Grameen، بنك الفقراء، الذي أسّسَهُ الأستاذ الدّكتور محمّد يونس في بنغلادش. ومن دون الدّخول في التّفصيلات، فإنّ برنامَجًا كهذا بمقدوره أنْ يكتفيَ بربحٍ رمْزيّ على كلّ مُعاملة، لأنّ عملاءَه الشّبابَ كُثُر. هي مجّردُ فكرةٍ عمليّةٍ أخرى بحاجةٍ إلى بلورةٍ ووضْعِ النّقاطِ على الحروف.

– ٤ –

بقيَ أنْ ألفتَ النّظر إلى ما لاحظَهُ بالتّأكيد سامعو هذا النّصّ وقرّاؤه: أعني أنّني لمْ أُقدّمْ هنا ورقةً علميّةً أو دراسةً أو بحثًا. لكنْ إنْ هي إلاّ شذراتٌ وإلماعاتٌ حتّى لا أناقضَ نفسي! وللحديثِ صلةٌ؛ بل صِلات. ■

الأهداف الإنمائيّة للألفيّة في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي



تصدير

يصادف عام ٢٠٠٧ منتصف الفترة بين اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية بأهدافه الإنمائية الثمانية، وبين التاريخ المستهدف لتحقيق هذه الأهداف، وهو عام ٢٠١٥. ورغم أن المنطقة العربية ككل قد قطعت خطوات حثيثة في هذا الصدد، فإن التقدم الذي أحرزته لم يكن موزعاً بالتساوي، فما زال التفاوت كبيراً سواء بين الأقاليم الفرعية أو بين البلدان الفردية. لذلك فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج إلى بذل جهود اقوى وأكثر تضافراً، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل أيضاً على مستوى الأقاليم الفرعية وعلى مستوى البلدان. كما أن البلدان العربية الأقل نمواً بالذات تحتاج إلى دعم إضافي دولي وإقليمي، لأن الفقر المدقع يتفشى فيها، ولا تزال معدلات الوفاة بين الأمهات، والأطفال، والرّضع مرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان العربية قد قيدته عقبات خطيرة بسبب النزاعات العنيفة التي تجري فيها، ومن ثم، فإن استتباب السلام والاستقرار في المنطقة العربية مسألة لا مفر منها.

إن تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي" الذي جاء محصلةَ جهود تعاونت فيها وكالات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية، ونسقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يقدم لنا استعراضاً للاتجاهات الراهنة وللتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي. وهو في ذلك يركز تركيزاً خاصاً على تعقيدات وحجم القضايا التي تواجه الشباب من الجنسين في الفئة العمرية ١٥-٢٤ في العالم العربي. فهذه الفئة شهدت أكبر زيادة سكان من كل الفئات الديمغرافية الأخرى، فهي تضم في الوقت الراهن أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع السكان. ويهدف هذا التقرير على وجه التحديد إلى وضع إطار للسياسات يكون مناسباً للشباب وللجنسين معاً، ويعمل على ألا يكون الشباب مستفيدين فحسب، بل يعمل على أن يكونوا عناصر فاعلة في التنمية والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويولي التقرير أهمية خاصة لثلاث قضايا ملحة تؤثر على تنمية الشباب في المنطقة العربية، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه القضايا هي: العمل والتعليم؛ والمشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ والصحة والبيئة.

ولعلنا نوصي بهذا التقرير لواضعي السياسات، وخبراء التنمية داخل المنطقة العربية وخارجها، وكذلك لعامة الجمهور، باعتباره أداة للمراقبة، وزيادة الوعي، والدعوة من أجل العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

بدر الدفع	عمرو موسى
الأمين التنفيذي	الأمين العام
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	جامعة الدول العربية

* ننشر فيما يلي الصّفحات الأولى من هذا التّقرير المهمّ، الذي صدرَ لتوّه باللغتيْن العربيّة والإنجليزيّة [رئيس التحرير].

نمواً، إلى جانب ضعف المهارات الإدارية في المدارس العامة؛ ونقص المدرسين المؤهلين، وخصوصاً نقص المدرِّسات في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى انخفاض نسب التحاق الفتيات بالتعليم. يضاف إلى ذلك أن عدم وجود نظام سليم للحوافز يطرح في حد ذاته تحدياً خاصاً. فبالنسبة للآباء المنتمين إلى أسر محدودة الدخل، يتضافر الفقر مع ما يشاهدونه من انخفاض نسبة العودة الى التعليم، لجعل تكلفة فرصة إرسال الطفل الى المدرسة تكلفة مرتفعة. ولقد حاولت المملكة المغربية واليمن حل هذه المشاكل، عن طريق برامج التغذية المدرسية، مثلاً. وفوق ذلك، فإن الارتقاء بنوعية المناهج التعليمية يعد أداة مهمة في تعزيز الحوافز التي تشد الأطفال نحو البقاء في المدارس. كما أن الاعتماد على أفكار مبتكرة وعلى منهج أكثر توجها نحو الجانب العملي، شبيه بما تم تطبيقه في إصلاح المناهج في تونس والمملكة المغربية، يمكن أيضاً أن تكون له آثار ايجابية على رغبة الأطفال في التعلم. كما أن القضايا الأمنية تطرح بدورها تهديداً خطيراً أمام تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الثمانية في البلدان التي تعاني من النزاعات، مثل العراق، وفلسطين، والصومال، والسودان. ولا يستطيع لا المدرسون ولا التلاميذ أن يصلوا الى المدارس بسبب تهدم البنية التحتية، وغير ذلك من العراقيل التي تمنع حرية الحركة، بل ربما ينضم بعضهم الى أحد أطراف النزاع أو يفر هاربا من البلد.

وفيما يتعلق بالهدف ٣، فقد شهدت المنطقة مؤخراً جهوداً كبيرة من جانب الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، للتصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعناية بقضايا المرأة على نطاق واسع. وأما من ناحية التعليم، فقد اقتربت المرأة العربية من مستوى المساواة، حيث أن مؤشر التساوي بين الجنسين المقاس بالنسبة الإجمالية للبنات إلى البنين في الالتحاق بالمدارس قد زاد زيادة كبيرة في كل مستويات التعليم خلال الفترة من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٥. والواقع أن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين كان كبيراً فعلاً سواء في المشرق أو المغرب أو في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن البلدان العربية الأقل نمواً قد سجلت أكبر قدر من التقدم في التعليم الابتدائي بين كل المجموعات الفرعية، فإنها ما زالت تواجه تحدياً كبيراً من حيث ضمان المساواة للبنات في الحصول على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

على ان المكاسب التي حققتها المرأة العربية في الحصول على التعليم لم تترجم حتى الآن الى مزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية. فنسبة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي قد ظلت في الغالب ثابتة في كل الأقاليم الفرعية منذ عام ١٩٩٠. أما بالنسبة للمنطقة ككل، فقد بقيت عند ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، أي أنها انخفضت قليلاً عن ١٨,٥ في المائة كما كانت في ١٩٩٠؛ غير أن الإحصاءات الرسمية التي تقيس مشاركة الإناث في أسواق العمل لا تعكس الواقع بدقة لأنها تستبعد كل أشكال العمل غير المدفوع الأجر. أما النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس النيابية في بلادها فلم تزد سوى زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٠. وظلت نسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية بالمنطقة العربية عند ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهي نسبة تعد من أدنى النسب في العالم. لذلك يتعين على السياسات التي تسعى إلى إزالة الفوارق بين الرجال والنساء أن تتصدى لقضايا البطالة وقضايا المشاركة السياسية لتظل البلدان العربية على الطريق الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بكل أبعادها.

ملخص تنفيذي

يصادف عام ٢٠٠٧ منتصف الفترة بين عام ٢٠٠٠، عام اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، بموجب إعلان الأمم المتحدة للألفية، وبين عام ٢٠١٥، العام المحدد لتحقيق هذه الأهداف. ومنذ اعتماد الأهداف الثمانية، حققت المنطقة العربية تقدماً في كثير من مجالات العمل، تشمل التقدم بخطوات حثيثة في مجالي الصحة والتعليم. لكن رغم الجهود التي بذلتها البلدان العربية لتحقيق الأهداف المنشودة، كانت هناك بعض الانتكاسات والعراقيل التي تُعزى لعدد من العوامل، منها الأداء الاقتصادي الضعيف نسبيا في التسعينيات وعند منعطف القرن، والقصور في تمويل السياسات الاجتماعية، والافتقار إلى الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتزايد التوترات السياسية والنزاعات. فما زالت المنطقة العربية تتميز بوجود عدد من التباينات الشديدة بين أجزائها المختلفة، خصوصا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، وبين البلدان العربية الأقل نمواً. وهذه التباينات ليست كبيرة من حيث مستوى التنمية فحسب، بل كذلك من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى حين يبدو أن بلدان مجلس التعاون سائرة في الطريق الصحيح نحو تحقيق معظم الأهداف المنشودة، فإن البلدان العربية الأقل نمواً، وكذلك البلدان التي تمزقها النزاعات كالعراق وفلسطين، ما زالت متأخرة تأخراً كبيراً يتعذر معه تحقيق معظم الأهداف المنشودة بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كانت الخصوصيات الوطنية مسؤولة جزئياً عن تلك التباينات، فمن الممكن ملاحظة عدد من القضايا المشتركة الواضحة بين كافة البلدان العربية وفي داخل كل مجموعة من المجموعات الفرعية من هذه البلدان.

ويركز هذا التقرير تركيزاً خاصاً على تعقيدات القضايا التي تواجه الشباب من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة في العالم العربي وعلى حجم تلك القضايا. فهذه الفئة العمرية شهدت أكبر زيادة سكان من كل الفئات الديمغرافية الأخرى منذ ١٩٥٠، فهي تضم في الوقت الراهن ما يزيد على ٢٠ في المائة من مجموع السكان. وإزاء هذا العدد غير المسبوق من الشباب يتعين على الحكومات العربية أن تُعنى عناية خاصة باحتياجات هذه الفئة الديمغرافية وأولوياتها.

ويغطي الفصل الثاني من هذا التقرير كل هدف من الأهداف الثمانية، فيقيّم الإنجازات والتقدم المحرز على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، كما يحدد أهم العقبات التي حالت دون تحقيقها. ففيما يتعلق بالهدف ١، فإن الاتجاهات في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر في بلادهم توضح لنا أن المنطقة العربية ككل لم تشهد أي تقدم يذكر نحو تقليص الفقر في الدخل. واستناداً إلى بيانات عن ١٦ بلداً عربياً، يتضح أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في أوطانهم لم تشهد سوى انخفاض ضئيل في كل المنطقة. وتؤكد البيانات كذلك أن الفقر قد ازداد زيادة هائلة في كل من العراق وفلسطين. أما نسبة سوء التغذية في المنطقة فقد انخفضت بخطوات ثابتة، بما يشير إلى أن جهود التنمية قد شابتها عيوب قوية. فنسبة الأطفال دون الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن الطبيعي كانت لا تزال مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٠، دون أن يطرأ عليها أي تحسن ملحوظ عن مستواها في عام ١٩٩٠، مع وجود فروق كبيرة بين التقدم الذي أحرزه كل بلد على حدة. أضف إلى ذلك أن البيانات الخاصة بكل بلد على

حدة تشير إلى وجود تباينات كبيرة في نسبة الأطفال ناقصي الوزن. ففي اليمن، بلغت نسبة الأطفال الذين تقل أوزانهم عن الطبيعي في عام ٢٠٠٣ نحو ٤٥,٦ في المائة، في مقابل ٣,٣ في المائة في لبنان عام ٢٠٠٢. يتضح كذلك من البيانات أن عدد الأشخاص المحرومين من الغذاء قد ارتفع من حوالي ٢٠ مليون في عام ١٩٩١، إلى حوالي ٢٣,٣ مليون في عام ٢٠٠٢. وإذا أريد مكافحة الفقر في المنطقة، فلا بد من التركيز على الاندماج الاجتماعي، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى السياسات التي تخلق فرص العمل وتحقق التعاون البيني. كما يتعين على السياسات أن تتوجه بالذات إلى المناطق الريفية، حيث إن معدلات الفقر في هذه المناطق تفوق كثيراً معدلات الفقر في المناطق الحضرية في معظم البلدان العربية. كذلك فإن الالتزام السياسي مسألة لا غنى عنها لضمان حشد الموارد الكافية وتخصيصها للتدخل في صالح الفقراء، وفي نهاية المطاف، حماية كل حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن أسواق العمل في معظم البلدان العربية تتسم بتفشي العمل الناقص، وبالارتفاع الشديد في نسب البطالة بين الشباب، حيث بلغت نسبة العاطلين بين الشباب العرب في عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٢٥ في المائة، وتزداد الحالة خطورة بوجه خاص بالنسبة للشابات، حيث بلغت نسبة البطالة بين الشابات ما يقدر بنحو ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وإزاء هذا الموقف، فإن الكثير من الشباب العرب يلجأون إلى الهجرة، بما يوحي بوجود مشكلة هجرة أدمغة خطيرة سواء في المغرب أو المشرق أو في البلدان العربية الأقل نمواً. وتشمل أولويات السياسة الاهتمام بجودة التعليم، وبالتوفيق بين تعليم المهارات وبين احتياجات سوق العمل، وإشراك الشباب في اتخاذ القرار، والجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين أسواق العمل المحلية ومساعدة القطاع الخاص على التطور بهدف تحسين قدرته على استيعاب الأيدي العاملة.

وفيما يتعلق بالهدف ٢، فإن المنطقة العربية ككل قد حققت تقدماً كبيراً من حيث توفير التعليم، رغم التزايد السريع في النمو السكاني، مما يُعد تحدياً كبيراً أمام توفير التعليم الأساسي. لكن بسبب الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين المناطق الفرعية الأربع، لم يكن التقدم المحرز متجانساً بين البلدان العربية. ويتمثل ذلك في أن المنطقة لديها نحو ٧,٥ مليون طفل خارج المدارس، وأن نحو ثلثيهم يعيشون في أقل البلدان نمواً. وإذا كان عدد الأطفال الموجودين خارج المدارس في بلاد المغرب قد انخفض فعلا بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٥، ليصبح حوالي مليون طفل، فإن أقل البلدان نموا تحتاج إلى مضاعفة جهودها لتعميم التعليم الابتدائي. فرغم الإنجازات الكبيرة التي حدثت، كان حوالي طفل من بين كل طفلين خارج المدرسة في البلدان العربية الأقل نمواً عام ٢٠٠٥. يضاف إلى ذلك أن نسبة التعليم بين الشباب في البلدان العربية الأقل نمواً قد تحسنت بحوالي ١١ نقطة مئوية فقط منذ عام ١٩٩٠، حيث بلغت ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبعبارة أخرى، فإن شاباً واحداً تقريباً من كل ثلاثة شبان في البلدان العربية الأقل نمواً لا يزال أمياً. يضاف إلى ذلك أن نسبة ٧٣ في المائة من الأطفال الموجودين خارج المدارس في البلدان العربية الأقل نمواً، كلها من الفتيات.

إن التحديات التي تواجه تحقيق التعليم الابتدائي الشامل ومستويات مرتفعة من محو الأمية في المنطقة العربية كثيرة ومتنوعة، ومنها صعوبة الحصول على التمويل اللازم، خصوصاً في البلدان العربية الأقل

والواقع أن هناك تركيبة متداخلة من العوامل القانونية، والتعليمية، والاجتماعية، والسلوكية، والاقتصادية التي تحول دون دخول المرأة العربية في سوق العمل، كما تحول دون مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية. فمن ناحية العمل، لا بد للسياسات أن تتناول العمل وشتى القوانين والقواعد المتصلة بالأسرة والتي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وأن تمنح المرأة منزلة خاصة. اما من ناحية المشاركة السياسية، فإن الحواجز تكون أساساً حواجز اجتماعية. فالمواقف العامة كثيراً ما تعبر عن وجود تعصب مسبق واضح ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، فمن الممكن اتخاذ بعض الإجراءات، منها مثلا تطبيق نظم الحصص، التي أثبتت أنها تجلب كثيراً من النساء إلى المجالس النيابية.

وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال، وهو محور تركيز الهدف ٤، لا تزال المنطقة العربية متسمة بوجود عدد من التباينات الكبيرة بين الأقاليم الفرعية الأربعة، وكذلك فيما بين كل بلد وآخر. ولا توجد أية منطقة أخرى في العالم فيها هذا القدر الهائل من التناقضات في هذا المؤشر. فرغم أن المنطقة قد أحرزت تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، ورغم أنها ليست بعيدة عن الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المنشود وهو تقليص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بما يعادل الثلثين خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١٥، فإن أكثر من طفل من بين كل عشرة أطفال يموتون قبل اتمام عامهم الخامس في البلدان العربية الأقل نمواً. يضاف إلى ذلك ان حوالي ٧٥ في المائة من الوفيات التي تحدث قبل سن الخامسة في المنطقة العربية انما تحدث في السنة الأولى من العمر. وفي البلدان العربية الأقل نمواً يموت حوالي طفل واحد من بين كل ١٢ طفلاً قبل إتمام عامه الأول.

وكثير من البلدان العربية في حاجة إلى تحسين وصول الناس الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين مستوى الرعاية. كما أنها في حاجة إلى تعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية وممارسات الرعاية، ومنها تغذية الطفل، وتحسين النظافة الصحية، ورعاية الأم، وتوفير التغذية التي تستهدف تحسين زيادة الوزن بين الحوامل. كما أن هذه البلدان في حاجة إلى دعم خاص للتوسع في توفير المناعة وفي استخدام المياه الآمنة وتوفير أسباب النظافة من جانب الأسر التي تعيش في البلدان العربية الأقل نمواً أو التي تعاني من النزاعات. كما أن تحسين ظروف العيش للفئات السكانية الأفقر، وتحسين حصول الشباب على التعليم، من شأنهما المساهمة في تخفيض معدلات الوفاة. والواقع أن قدرة الشباب على تخطيط الحمل بأمان وعلى تنشئة أطفال سليمين صحياً لا تحتاج فقط الى استثمار مباشر في خدمات الصحة الإنجابية والرعاية، بل تحتاج أيضاً إلى التدخل في التعليم وفي التواصل بما يعالج قضية الزواج المبكر والحمل المبكر وسوء المباعدة بين الولادات، خصوصاً من خلال مشاركة الفتيات وتمكينهن، وبما يعالج عدم المساواة من شتى جوانبه.

أما الحد من وفيات الأمهات، المنصوص عليه في الهدف ٥، فيتطلب حصول الجميع على الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وفي المنطقة العربية، انخفض المعدل المتوسط لوفيات الأمهات بحوالي ٣٤ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٢٧٢ طفلاً بين كل ١٠٠ ألف ولادة حية. وبذلك تكون المنطقة ككل ماضية في طريقها لكي تصل في عام ٢٠١٥ الى تقليص معدل وفيات الأمهات بما يعادل ثلاثة أرباع ما كان عليه في عام ١٩٩٠. ويرتبط هذا الانخفاض في معدل وفيات الأمهات بالزيادة الكبيرة في عدد الولادات

التي تجري على أيدي متخصصين مدربين. والواقع أن الولادات التي يشرف عليها متخصصون صحّيون أكفاء، قد زادت بأكثر من ١٦ نقطة مئوية فيما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠. لكن هناك تذبذبات كبيرة في مستوى وفيات الأمهات بين دول المنطقة، وتتراوح هذه التذبذبات بين ١٠ وفيات من كل ١٠٠ ألف ولادة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى حوالي ١٦٠٠ حالة من كل ١٠٠ ألف ولادة في الصومال في عام ٢٠٠٠. أما مشكلة وفاة الأمهات في المنطقة العربية فتمس في المقام الأول البلدان العربية الأقل نمواً، ثم العراق والمملكة المغربية ولكن بدرجة أقل. كذلك يمكن أن يعزى الانخفاض في وفيات الأمهات بالمنطقة العربية إلى انخفاض نسبة الحمل بين المراهقات. فالمراهقات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ١٩ سنة تتضاعف احتمالات موتهن أثناء الولادة. أما اللاتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة فاحتمال وفاتهن أثناء الولادة يزيد خمس مرات عن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ سنة و٢٩ سنة. ومن التحديات الكبرى أمام تلبية الاحتياجات التثقيفية، والإرشادية، والطبية للمراهقات في المنطقة العربية، القضاء على التحيزات الاجتماعية والثقافية ضد صغيرات السن. ولذلك يجب التعامل مع احتياجات المراهقات الحوامل من خلال وجهة نظر شاملة وليس من خلال نظرة بيولوجية طبية فحسب. وأية سياسة تؤثر تأثيراً إيجابياً على صحة الأمهات يجب أن تنطوي على الأولويات التالية: زيادة الوعي بأعراض الحمل وعلاماته، وبتعقيدات الولادة؛ توفير اختبارات الحمل، وإسداء المشورة، والكشف المبكر، والدعم النفسي والغذائي؛ والرعاية قبل الولادة، بما فيها علاج الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية؛ ورفع مستوى الرعاية بعد الولادة، خصوصاً بالنسبة للمراهقات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يعد واحداً من اهتمامات الهدف ٦، فرغم أن انتشار هذا الفيروس لا يزال منخفضاً نسبياً في البلدان العربية، فإن المخاطر واحتمالات الإصابة مرتفعة، نظراً لأن الوباء في تزايد. واستناداً إلى بيانات عن ١٠ بلدان عربية، كان عدد المصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٦ يقدر بنحو ٦٨ ألف شخص، وبذلك أصبح العدد المقدر للأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بالفيروس نحو ٤٦٠ ألف شخص حيث أن جيبوتي والسودان لديهما أعلى معدلات انتشار لفيروس نقص المناعة بين العامة في المنطقة العربية. ولقد أظهرت كثير من المسوح التي أجريت مؤخراً أن البلدان الأكثر إصابة من غيرها يكون فيها مستوى المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية، خصوصاً بين الشباب، منخفضاً انخفاضاً شديداً، وكذلك النسبة المئوية للذين يتبعون الأساليب الوقائية. كما أن الحصول على العلاج من الفيروس غير متاح إلا لجزء ضئيل من السكان الحاملين للفيروس في البلدان العربية. وتقول تقديرات منظمة الصحة العالمية بالنسبة إلى ١٥ بلداً عربياً، إن الذين يحتاجون إلى العلاج من الفيروس لم يتلق منهم هذا العلاج بالفعل سوى ٦,٥ في المائة فحسب. وإذا أريد وقف انتشار هذا الفيروس في المنطقة العربية فلا بد من زيادة الخدمات المتصلة بالوقاية زيادة كبيرة، ولا بد من توفير المعلومات وزيادة القطاعات المشاركة، وأن يكون ذلك مقترناً بالارتقاء الملحوظ بنوعية هذه الخدمات.

أما بالنسبة للملاريا، فرغم أن معظم البلدان العربية تقريباً قد قضت عليها، لا يزال هذا المرض متوطناً بدرجة كبيرة في البلدان العربية الأقل نمواً، حيث سُجلت ٣٣١٣ حالة بين كل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٥. وكانت جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن تضم نحو ٩٨ في المائة من الحالات المبلغ عنها

في المنطقـة. وعلـى ذلك، فإن تحقيق الغاية المرجوة من الأهداف الإنمائية للألفية، في هذه المجموعة من البلدان، وفي المنطقة ككل، انما يعتمد اعتماداً كبيراً على التقدم الذي يمكن إحرازه في هذه البلدان الأربعة. ومن العوامل التي حالت دون تحقيق تقدم في البلدان العربية الأقل نمواً: التغطية المحدودة بخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ ضعف الخدمات اللازمة لتشخيص الملاريا؛ الافتقار الى الآليات اللازمة لتقديم العلاج المعتمد على تركيبة "أرتميزنين" (ACT) على مستوى المجتمعات المحلية؛ ارتفاع تكلفة الأدوية الجديدة؛ ضعف نظام الانتقال والتوريد اللازم لتوصيل الأدوية في الوقت المناسب؛ قلة التزام القطاع الخاص بالإرشادات العلاجية المستجدة؛ ووجود أدوية مغشوشة في الأسواق.

أما مرض السل، فلا يزال يطرح مشكلة كبيرة على الصحة العامة، وهو يعتبر، على الأرجح، السبب الرئيسي للوفيات التي تحدث بسبب الأمراض المعدية بين الكبار في العالم العربي. وتذهب التقديرات إلى إنه في عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الذين أصيبوا بمرض السل في المنطقة ٢٤٠ ألف نسمه، وأن ٤٣ ألف ماتوا بهذا المرض في نفس السنة، وهو ما يعادل حالات إصابة وحالات وفاة بنسبة ٧٥ في كل ١٠٠ ألف و١٣ في كل ١٠٠ ألف على الترتيب. وقد انخفض المعدل المتوسط للإصابة في المنطقة بنسبة ٢٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠، ثم إلى ١٠٧ في كل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٠٥. ومما يذكر أن البلدان العربية الأقل نمواً هي الأكثر تأثراً بهذا المرض حيث بلغ مجموع الذين مرضوا به في عام ٢٠٠٥ نحو ١٣٤ ألف نسمة، وهو رقم يعادل تقريباً ٥٦ في المائة من جملة حالات السل الجديدة التي شهدتها المنطقة بأسرها. ومن أجل التعجيل بتقليص عبء مرض السل، وضعت البلدان بعض الخطط الاستراتيجية التي تتفق مع الخطة العالمية لوقف مرض السل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وهذه الخطط ترمي إلى رفع مستوى الرعاية ضد مرض السل، لا سيما من خلال الارتقاء بالقدرة على كشف حالات الإصابة. كما أنها تشير أيضاً إلى المتطلبات المالية اللازمة للأنشطة المقررة.

وفيما يتعلق بالهدف ٧، فإن كل البلدان العربية تشترك، ولو بدرجات متفاوتة في مواجهة تحد كبير هو تحسين إدارة البيئة، وإدراج تنظيم الموارد البيئية ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وضمن خطط التنمية الوطنية. وجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من المشاكل البيئية التي تواجهها المنطقة يتصل بسوء التنظيم، وضعف القدرات المؤسسية، وقلة الإنفاق العام على قضايا البيئة. ولقد ارتفع مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة الى ١,٢ تريليون طن متري في عام ٢٠٠٣، وفي ذلك زيادة بنسبة ٨١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وتُعزى هذه الزيادة في بعضها الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان بنسبة ٣٥ في المائة. يضاف إلى ذلك أن نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد زاد أيضاً، مما ساهم في زيادة الانبعاثات الاجمالية.

وأما فيما يتعلق بالمياه، فإن المنطقة ككل تواجه مشكلة خطيرة في الموارد المائية. ومما يذكر أن سبعة من بلدان المنطقة تُعد من بين أكثر ١٠ بلدان ندرة في المياه في العالم، ومعظم البلدان العربية تحصل على جزء كبير من مواردها المائية من خارج حدودها، أو تشترك في مواردها مع بلدان أخرى. وفي عام ٢٠٠٤، كان الطلب على المياه قد تجاوز بالفعل موارد المياه المتاحة في المنطقة بحوالي ٤٦ في المائة. أما خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٤، فإن نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة من مياه الشرب في المنطقة

العربيـة قد ظلت ثابتة عند حـوالي ٨٣ في المائة. ومنذ عام ١٩٩٠، عملت المناطـق الفرعية تدريجياً على الارتقاء باسـتفادة سـكانها من المرافق الصحية. لكن نسبة السـكان الذين كانوا يستخدمون المرافق الصـحية المحسـنة في البلدان العربية الأقل نمواً كانت لا تزال منخفضـة لا تتجاوز ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتقول التقديرات انه اذا ظلت البلدان العربية تسـير على هذا المنوال البطيء، فسـوف يبقى نحو ١٢٤ مليون نسـمة دون الحصـول على الخدمات الصحية الأساسية في عام ٢٠١٥، وسيكون نصف هؤلاء من البلدان العربية الأقل نمواً. بل تذهب التقديرات أيضـاً الى أن حوالي ٥٧ مليون نسـمة كانوا يعيشـون في الأحياء الفقيرة من مدن المنطقة العربية في عام ٢٠٠١. أما في البلدان العربية الأقل نمواً، فكان سـكان الأحياء الفقيرة يمثلون ٧٠ في المائة من سـكان الحضر في عـام ٢٠٠١. وبالتالي، لابد للحكومات ان تضـع سياسـات عامة وان تعتمد على اسـاليب متعددة القطاعات تستهدف الارتقاء بتوفير السكن المناسب لمحدودي الدخل، وتضمن المساواة في الوصول الى الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية.

أما عن الهدف ٨، تحتاج المنطقة العربية بأسرها إلى مزيد من التكامل مع الاقتصـاد العالمي، وإلى تحسين التعـاون في مجـال التجارة البينية، كما جـاء في الهدف ٨، لما لذلك من أهمية خاصـة. حتى الآن كان أثر التجارة على اقتصادات البلدان العربية أقل منه في سائر بلدان العالم. حيث ان التجارة البينية لا تشكل سـوى ١١ في المائة تقريباً من مجمل التجارة العربية، وهي نسـبة تقل كثيراً عن مثيلاتها في سائر أقاليم العـالم. ويمكـن أن يعزى هـذا الأداء البطيء إلى عدد مـن العوامل، منها عدم التكامل بين الاقتصـادات العربية، وعدم وفاء كثير من البلدان العربية بالتزاماتها في ظل الاتفاقات التجارية، وانعدام المصداقية في الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات، وارتفاع تكاليف التعاملات، وكثرة القوانين والتشريعات. ومع ذلك، فإن معظم البلدان العربية قد اتخذت خطوات جادة نحو تحرير التجارة وإدخال إجراءات تسـهل تكاملها مع الاقتصـاد العالمي. واعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أصـبح ١٢ بلداً عربياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية، بينما كانت ستة بلدان أخرى تقوم بمفاوضات للحصول على العضوية.

كذلك فإن الهدف ٨ يركز أيضاً على الجهود المالية المطلوبة من جانب البلدان المتقدمة لتعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً. ومما يذكر أن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية قد انخفضت خلال التسـعينيات، ويرجع ذلك في بعضه إلى انتشار الشك في الدور الذي تؤديه المعونات الأجنبية في التنمية. والواقع أن المسـاعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة العربية قد انخفضت بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ بنسـبة كبيرة بلغت ٥٨,٦ في المائة. لكن منذ ذلك الحين اتخذت اتجاهاً تصـاعدياً ثابتاً، وكان ذلك في الغالب نتيجة بعض منح التسامح في قدر كبير من الديون من جانب أعضـاء لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي للعراق في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥. أما توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية فيما بين الأقاليم الفرعية العربية وفيما بين البلدان فهو بعيد كل البعد عن الإنصاف، حيث إن الأسباب الجيوسياسية، والمصالح الاقتصـادية والروابط الاستعمارية القديمة كثيراً ما تتغلب علـى الاحتياجات الإنمائية عند اتخاذ قرارات تتعلق بتخصـيص المعونة من جانب كبار المانحين. وفي ظل هـذه الخلفية، لابد للمانحين أن يلتزموا بإعلان باريس بشـأن فاعلية المعونات، الذي تمت الموافقة عليه في شـهر آذار/مارس ٢٠٠٥، والذي يحدد خريطة طريق عملية لتحسين نوعية المعونات وتحسين تأثيرها على التنمية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد ازداد باطراد في البلدان العربية الـ ٢٢ منذ عام ١٩٩٠، مع بعض الاستثناءات القليلة. ومع ذلك، فرغم التقدم الذي أحرزته المنطقة ككل، فإنها مازالت متأخرة كثيراً وراء المتوسط العالمي من حيث عدد خطوط الهاتف الثابتة، والحواسب الشخصية ومستخدمي الإنترنت. وعلاوة على ذلك مازالت التباينات بين البلدان العربية كبيرة جداً. وتبدو الفجوة الرقمية واضحة عند المقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين كثير من البلدان العربية الأكثر فقراً.

ويتطرق هذا التقرير أيضاً إلى الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين القضايا التي تمثل أولوية للشباب في المنطقة العربية، وهو يلقي الضوء على عدم الاستقرار السياسي، وعلى التغيرات الديمغرافية، وعلى التباينات الكبيرة بين كل الأقاليم الفرعية، وعلى التباينات المنتشرة بين الذكور والإناث باعتبارها قضايا بارزة تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، وهو يبين الكيفية التي تؤثر بها هذه القضايا على الشباب بوجه خاص في إطار التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والصحة، والبيئة.

لما كان التعليم والعمل المنتج من بين العناصر الأساسية في تنمية الشباب في المنطقة العربية، فإن التقرير يقدم نظرة عامة عن الوصول إلى التعليم وعن نوعيته، وكذلك عن إمكانيات التعليم في بناء الدولة. يضاف إلى ذلك، أنه يقيّم بطالة الشباب وانتقالهم إلى قوة العمل، وبالتالي، فهو يلقي الضوء على الهجرة الداخلية والدولية، ويكشف عن مختلف أنماط الهجرة في كل الأقاليم الفرعية العربية. كما يلقي الضوء فضلاً عن ذلك، على أهمية اشتراك الشباب في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وعلى القيود المفروضة على الشباب في معظم البلدان العربية. ورغم الفروق الواضحة بين الأقاليم الفرعية بالمنطقة، فإن استغلال الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والتوسع العمراني تعتبر من العناصر المشتركة، وبالتالي فإن التقرير يخصها بالاهتمام الواجب. والواقع أنه مع معدلات الزيادة السكانية القريبة من ٣ في المائة، رغم أنها تتناقص، ومعدلات البطالة التي تربو على ٢٠ في المائة، ومعدلات التوسع العمراني التي تزيد عن ٦٠ في المائة، فسوف تظل الضغوط الديمغرافية تشكل مشكلة أساسية من مشاكل التنمية وتحدياً كبيراً أمام البيئة في المستقبل. وأخيراً، يتطرق التقرير إلى قضايا الصحة والتعليم بين الشباب، ودور الشباب في الترويج للصحة. وكما هي الحال في معظم البلدان العربية، مازالت الأمراض المزمنة هي السبب الرئيسي للوفيات، مما يؤكد الحاجة إلى الثقافة الصحية لتسليح الشباب بالمعلومات التي يحتاجونها لتحسين فرصهم في أن يكونوا مواطنين أصحاء ومنتجين.

ويختتم التقرير بتقديم إطار لسياسة شبابية في المنطقة العربية، يقوم على ان الشباب من الجنسين ليسوا فقط مستفيدين، بل انهم عوامل ناشطة في التحول الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. ويرتكز هذا الإطار على هدف مزدوج هو تحسين التعليم، وتحسين فرص الترفيه والعمل أمام الشباب، وخلق بيئة تشجعهم على المشاركة في الحياة العامة وفي عملية اتخاذ القرار، ويكيّف التقرير التوصيات المتعلقة بالسياسات من خلال مراعاة الأبعاد الأربعة التالية: المستويات المتوسطة للدخل في أي بلد وتوزيع هذا الدخل؛ ومرحلة الانتقال الديمغرافي، التي لها أهمية في تحديد التطبيقات المالية للسياسات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل؛ تقييم مهارات، وقدرات، وفرص الشباب من الجنسين في أي بلد؛ والمدى الذي يستطيع معه الشباب أن يشترك اشتراكاً فعلياً في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار.

واستناداً إلى تقييم هذه الأبعاد الاربعة في المناطق الفرعية المختلفة، يمكن وضع إطار لسياسة شبابية تسترشد بثلاثة أهداف رئيسية. الهدف الأول هو خلق بيئة مؤسسية تمكينية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث إن تحسين فرص الشباب في الحياة يتطلب ظروفاً مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي كما يتطلب بيئة مؤسسية تفضي إلى تنمية الشباب وتطوره. أما الهدف الثاني فهو توسيع نطاق المعرفة، والكفاءات، والقدرات بين الشباب من الجنسين. فغالباً ما تنظر المنطقة العربية إلى التنمية التعليمية على أنها ممارسة كمية يمكن علاجها بتمويل المزيد من المدارس، والمعلمين، والكتب المدرسية، ولا بد للسياسات التعليمية أن تركز على الارتقاء بمؤهلات المعلمين وعلى خلق حوافز أفضل سواء لهم أو للطلاب أو لمديري المدارس. أما الهدف الثالث فهو إعطاء الفرصة للشباب من الجنسين للتعبير عن آرائهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات العامة، وفي تحديد الأولويات المجتمعية والخدمات.

إن احراز أي تقدم في المستقبل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية انما يعتمد إلى حد بعيد على نجاح الحكومات في تلبية احتياجات الشباب بالقدر الكافي، وفي تحسين الاستفادة من الطاقات التي تطرحها "طفرة أعداد الشباب". وفي الوقت نفسه فإن التفاوت الكبير في الظروف المعيشية سواء بين الأقاليم الفرعية أو بين البلدان الفردية في المنطقة العربية، وهو التفاوت الذي يبرزه التقرير في كل أجزائه، يتطلب نشاطاً اقليمياً مكثفاً ونشاطاً تعاونياً بين الجنوب والجنوب. وفي منتصف الفترة بين اعتماد إعلان الألفية والتاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات تحتاج إلى إحراز تقدم اسرع بكثير على مدى السنوات المقبلة لكي تتمكن من تحقيق الأهداف الثمانية وغاياتها بحلول عام ٢٠١٥. ولا يتطلب ذلك جهوداً سياسية مكثفة في هذه البلدان نفسها، بل يتطلب مساعدات مالية أكثر سخاء وفاعلية من جانب البلدان المتقدمة ومزيداً من تعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان العربية. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الدرجة المنخفضة من التكامل الإقليمي تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق نمو أرقى وأكثر إنصافاً. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة البينية أسهمت إسهاماً كبيراً في هجرة الأدمغة الذي شهدته كثير من بلدان المغرب والمشرق والبلدان العربية الأقل نمواً. ولا شك أن الاهتداء إلى حلول مستدامة لهذه القضايا يتطلب حواراً جديداً وشراكة أكثر تقارباً. كذلك فإن التعاون الإقليمي قادر على أداء دور كبير في تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبيئية. كما أن المشاركة في أفضل الممارسات والخبرات في التعليم وفي الصحة بين البلدان العربية من شأنها أن تسهم في تحقيق تحسن كبير في هذه المؤشرات. وفيما يتعلق بالبعد البيئي، فإن دراسات التنمية المستدامة كثيراً ما أبرزت الحاجة إلى زيادة التنسيق بين سياسات المياه والطاقة في البلدان العربية والارتقاء به. وفوق ذلك فإن الإستراتيجيات المشتركة لا غنى عنها في معالجة القضايا البيئية العابرة للحدود كالتلوث والتصحر. وعلى ذلك، فإن تشجيع التعاون والحوار بين البلدان العربية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، يجب أن يحتل مكانا متقدماً على أجندة التنمية.

- ١ -

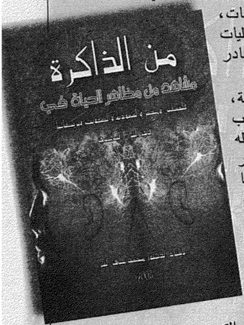
أ. د. محمد علي الفرا

من الذاكرة

مشاهد من مظاهر الحياة في
فلسطين ومصر والسعودية والكويت وبريطانيا في القرن الماضي

المؤلف: أ.د. محمد علي الفرّا
مكان النشر وتاريخه: عمّان، ٢٠٠٨
عدد الصفحات: (٢٣٨) صفحة

هذا كتاب لم أركز فيه على سيرتي الذاتية، ولا مسيرتي الشخصية، رغم ما تحظى به كتب السير الذاتية من أهمية، التي من خلالها يستطيع الشخص، المهتم بالدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التعرف على سمات الأزمنة التي عاصرها كتاب السير الذاتية، وأحوال الأمكنة التي عاشوا فيها، والأحداث الهامة التي كانوا شهودًا عليها، أو ساهموا في صنعها.



إن ماتحويه كتب السير الذاتية من معلومات قيمة مثل وصف أنماط الحياة في المجتمعات، وما ساد فيها من قيم وعادات وتقاليد وأعراف، وما ظهر فيها من مناشط وفعاليات اقتصادية وسياسية، ونظم ثقافية وتعليمية وعلمية، تُعد اليوم مصدرًا هامًا من مصادر الدراسات في حقول متعددة، وبخاصة الإجتماعية والأنثروبولوجية، كما قلنا.

إن من أهم الأسباب التي جعلتني لا أركز، في هذا الكتاب، على سيرتي الذاتية، لقناعتي بأن قرّاء كتب السير يهتمون بالشخصيات الكبيرة والهامة، كأن يكون كاتب السيرة الذاتية سياسيًا مرموقا، أو دبلوماسيًا بارزًا، أو عالمًا متفوقًا، أو شخصًا له منجزات تفوّق بها على غيره ويمكن الاستفادة منها. أمّا أنا فإنسان عادي كسائر الناس لا أتميز عن غيري بشيء. صحيح إنني عصامي، لكن العصاميين في الدنيا كثيرون. وصحيح أن العصامي، حينما يكتب عن نفسه، ويبيّن كيف شق طريقه إلى النجاح، يبعث الأمل في نفوس الكثيرين الذين لم يفقدوا الثقة بأنفسهم.

لهذا السبب ولغيره، فقد ركزت اهتمامي على الزمان الذي عاصرته، وعلى المكان الذي عشت فيه. ومما ساعدني على ذلك أنني -والحمد لله- لا زلت احتفظ بذاكرة قوية استطيع استحضارها منذ وعيت، وإني كنت لا أعي متى بدأت أعي.

لقد ساعدتني هذه الذاكرة على وصف الأمكنة التي عشت فيها وطبيعة المجتمعات التي كنت جزءًا منها، فبدأت بإعطاء صورة عامة وشاملة لمسقط رأسي، وبلدي الذي ترعرعت في كنفه، وحبوت على أرضه، واكتحلت عيناي بنوره، وعشقت ترابه، واستنشقت هواءه، وشربت ماءه، وأكلت من ثمراته وخيراته.

قمت بوصف الحياة في مسقط الرأس، وسجّلت ما كان سائدًا من قيم وعادات وتقاليد. وهي تعكس ما كان سائدًا في فلسطين، وبخاصة في عقد الأربعينيات من القرن الماضي. وذكرت الأحداث الكبرى التي تعرض لها وطني، وكنت شاهدًا عليها قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، في الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٨، وما نجم عن ذلك من تداعيات، كان أهمها نكبة فلسطين، التي أدت إلى طرد الفلسطينيين من وطنهم وتشردهم وتشتتهم في الآفاق.

حاولت في هذا الكتاب أن أكون - كما قلت - شاهدًاعلى زمان عاصرته، ومكان عايشته، أملاً أن أكون قد ساعدت القارىء من أبناء جيلي على استرجاع حياة عاشها، ونسي بعضها أو معظمها. وفي الوقت نفسه، أردت أن أعطي الأجيال من بعدي صورة لحياة مجتمع آبائه وأجداده التي ربما يجهلها، ويود معرفتها. ■

(من مقدمة المؤلف)

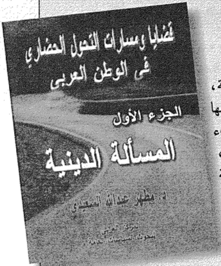
ـ ٢ ـ

د. مطهر عبد الله السعيدي

قضايا ومسارات التحول الحضاري في الوطن العربي

الجزء الأوّل: المسألة الدينيّة

المؤلف: د. مطهر عبد الله السعيدي
الناشر: المركز العربيّ لبحوث السياسات العامة
مكان النشر وتاريخه: القاهرة، ٢٠٠٨
عدد الصفحات: (٢١٢) صفحة



يهتم الكتاب بتحديد قضايا التحوّل الحضاريّ والتنمويّ الأساسيّة في المجتمعات العربيّة، وتحليلها، لا سيما في الجانب المتعلق بالخصائص والظواهر والسمات، التي تشكّل فيما بينها أهم التحدّيات والصعوبات، التي تحول دون انطلاق عمليّة تحوّل تنمويّ وحضاريّ كفء وشامل، يؤمّن لمختلف هذه المجتمعات الفرص الواقعيّة للاندماج الفعّال في الإطار العالميّ، واختطاط مسارات صحيحة نحو اكتساب مقوّمات النديّة والتنافسيّة والمواكبة الحضاريّة في مختلف مجالاتها، ما يحقّق للأمّة حقها للرخاء، ويحفظ كرامتها، ويعزّز مقوّمات الاستقرار والسلم الاجتماعيّ والسياسيّ لديها.

يشتمل الكتاب على اثني عشر فصلاً؛ إضافة إلى المقدّمة، ويتضمن الفصل الأوّل مدخلاً تحليليًّا، والفصل الثاني إطارًا نظريًّا، وتتناول موضوعات الفصول الباقية: العزلة الشعوريّة والمنهجيّة؛ مبدأ الكليّة في الفكر الإسلاميّ المعاصر؛ الحاكميّة؛ الفتاوى؛ المقولات؛ الوسطيّة كمنهج؛ رؤية في المنهج؛ مصادر التشريع؛ الحركات السياسيّة الإسلاميّة؛ حوار الأديان. ■

(من مقدمة الكتاب)

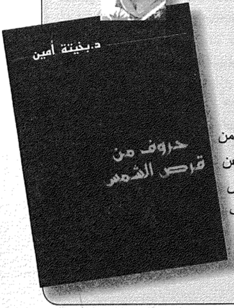
ـ ٣ ـ



دة. بخيتة أمين

حروف من قرص الشمس

المؤلف: دة. بخيتة أمين
الناشر: المركز العربيّ لبحوث السياسات العامة
مكان النشر وتاريخه: دمشق ٢٠٠٦
عدد الصفحات: ٣٥٠ صفحة



«بدأت في مطلع الثمانينيات بجريدة الصحافة بزاد فيه من التصميم نصيب وفيه من التنوع طرف وبرؤية قاطعة تتدثر بالتزام جانب الموضوعية وجانب الحق بعيداً عن الإثارة والتطرف وبعيداً جداً عن الهتار، وأكذب لو زعمت أن (الجرة) لم تتعرض لهجوم ناعم أو سافر ولجولات ترصد أو تربص حتى قبل أن يشتد عودها وتشب عن الطوق. فوصفه أحد رموز الإتحاد الإشتراكي في نظام مايو بأنها (شخبطة قلم) وحاربها لما رأى فيها خطرًا عليه أو تهديدًا لموقعه، لكن كان المتعاطفون والمتجاوبون

مع (الجرة) هم الأغلب والأصلب. ولهذا لم يتوقف مسارها أوتتوقف مسيرتها وإن اختفت لحين أو أحايين، وظلت (الجرة) أبدا حفيه بالوطن ماقدمت عليه شيئًا ولا غلبت عليه شأنًا وذلك كان مصدر قوتها واستمرار... ها صحيح أن أوجاع الوطن وشؤونه وشجونه كانت هي سمة الجرة الغالبة، ولكن في الوقت نفسه عالجت (الجرة) اجتماعيات وتناولت أسماءًا ورموزًا رحلت عن دنيانا بايقاع خاص وتعرضت لمشاكل وظواهر كما تجاوبت مع قرائها بوتيرة عاليه إثر اتصالات هاتفية أو شخصية أو عبر رسائل وفاكسات. ومحصلة ذلك كله تمثلت في رصيد يتمدد فوق قرابة ربع القرن من الزمن. كان لكل (جرة قلم) خلال مراحل زمانية ومكانية وانعكاسات لحركة ناس ومجتمع.» ■

(من مقدمة الكتاب)

ـ ٤ ـ

أ.د. هُمام غَصيب*

الــرأي والـــرأي الآخــر**

لا «رأي» من دون «رأي آخَر». والأصحّ أنْ نقول: «آراء أُخرى». ذلك أنّ الأصل أنْ تشكّلَ مجموعةُ الآراء حوْل أيّ موْضوع طيْفًا متكاملاً، بالمعنى الفيزيائيّ للكلمة. حتّى «الرّاي الواحِد» هو قوْس قُزَحٍ من الظِّلال المتباينة والرّقائق المتعدّدة.

والرّأي الآخَر يختلفُ عن «الرّأي»؛ لكنّه ليس بالضّرورة ضديدَ «الرّاي». وقد يَخزُنا وَيحفزُنا ويَستثيرُنا؛ فيعملُ على تطويرنا وإنضاجنا.

وهدفٌ من أهداف التّربية والتّعليم الكبرى أنْ تعزّزَ الثّقة بالنّفس، فتقوى وتكبُر؛ ومن ثَمّ تستطيع أنْ تتقبّلَ الرّأي الآخر حتّى حين يُداهمُها ويَصدمُها. والحقّ أنّ معيارًا من معايير الرّقيّ – على مستوى الأفراد والجماعات سواء بسواء – أنْ يتحاوروا وتتحاور ضمن «إطار حضاريّ للاختلاف» [وهذا تعبيرٌ لسموّ الأمير الحسن بن طلال]. فالأصل هو الاختلاف، وليس التّوافق. حتّى أبناء المِلّة الواحدة والبيت الواحد يَختلفون؛ بل قد يَختلفونَ أكثرَ من سواهم.

لكن يبدو أنّ الإنسان لا يوْلد «حضاريًّا»؛ بل تَسودُه منذ نعومة الظّفر الأثَرةُ والأنانيّة، ربّما من باب حماية الذّات. فعليْه أنْ يعملَ بجدّ على صقْل نفسه وتهذيب وجْدانه وتشذيب عقله وقلبه – أي «أنْ يتعبَ على نفسه» – حتّى يُحقّقَ، ولو من قبيل أضعف الإيمان، مقولةَ الإمام الشّافعي رحمه الله: «إنّ رَأيي صحيح يحتَملُ الخطأ؛ ورأيُ غيْري خطأ يَحتملُ الصّواب». ■

---

* مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال؛ نائب أمين عام منتدى الفكر العربيّ؛ أستاذ الفيزياء النظريّة/الجامعة الأردنية.

** نُشرت في جريدة الرأي الأردنيّة بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٨.

- ٥ -

أ. كمـــال القيــسي

معايير الحرية الاقتصادية*

في عام ١٩٩٥ اعتمد رقم قياسي كمحاولة لقياس «الحرية الاقتصادية» للدول. وتوصل بعض الدراسات الاقتصادية المعتمدة لـه، إلى وجود علاقة بين الرقـم القياسي والنمو الاقتصـادي في الكثير من الدول. في إطـار هذا المؤشر، وضـع تعريف للحرية الاقتصاديـة بأنها «حرية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، والمتاجرة بها من دون استخدام «القـوة» أو «الاحتيال» أو «السرقـة»، وأن مؤسسات تحقيق الحرية الاقتصادية تتمثـل في: حكم القانون، حقوق الملكيـة الخاصـة وحرية التعاقد. المقصود بحكـم القانون أن تحكم الدولة بالقانون وتحتكـم إليه في ضوء قيم اجتماعية مشتركـة واسعة، ومعايير أخلاقية تحكمها حركة المجتمع الدينامية؛ إضافة إلى شمولية القانون والمساواة في الوضعية والفرص المتاحة من دون التدخل في الجانب المادي لكونه سيحد من الحرية الاقتصادية ذاتها.

وتتمثـل حقوق الملكية بحق السيطرة علـى الملكية والاستفادة منها وحق تحويل الحقـوق بوسائل طوعية تحقق للناس الاستقلال الذاتي وفق معاييرهم وأهدافهم، من دون اللجوء الى القوة أو الاحتيال أو السرقة. أما حرية التعاقد فتكمن في حريـة الناس لإبـرام عقودهم وفق قواعد قانونية تتـلاءم مع ظروفهم الخاصة لكن في إطـار الدستور، وفي أن يتوافر للمتعاقدين حرية الاحتكام للقضاء.

لـذا، فإن تعريـف الرقم القياسي للحرية الاقتصادية جاء جامعًا للشروط الأساسيـة المذكورة، ونص على أنه يعكس « درجـة الحرية الاقتصادية التي يتوافر عندها الحـق المطلق في التملك وانتقال العمل ورأس المال والسلع في شكل لا يتعرض للحدود اللازمة لحماية المواطنين وضمان استدامة الحرية نفسها».

يضم الرقم القياسي للحرية الاقتصادية عشرة بنود: حرية الأعمال؛ حرية التجارة؛ الحرية النقدية؛ الحريات الممنوحة من الدولة؛ حرية التمتع بأموال الدولة؛ حقوق الملكية؛ الحرية الاستثمارية؛ الحرية المالية والتمويل؛ التحرر من الفساد وحريـة العمـل. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن مكونات الرقم القياسي غير كافيـة لتأشير حسن أداء اقتصاد ما، وأن الاقتراب من أعلى درجات الحرية (١٠٠٪) لا يعني بالضرورة أن السياسات والبيئة الاقتصادية لبلد ما، تُعدّ الأكثر ملاءمـة لحفز الحرية الاقتصادية. وعزز بعض الدراسات التطبيقية القياسية ذلك، بالتوصل إلى عدم وجود ارتباط قوي بين الرقم القياسي وبين الأداء الفعلي للاقتصاد الوطني.

وهذا العام تصدرت الدول العشر الآتية جدول الحرية الاقتصادية: هونغ كونغ؛ سنغافورة؛ إرلنده؛ إستراليا؛ الولايات المتحـدة الأميركية؛ نيوزيلندا؛ كندا؛ شيلـي؛ سويسرا؛ بريطانيا. ويلاحظ أن دولاً مثل الصيـن أو اليابان أو فرنسا، غابـت عن اللائحة، وسجّل كل من الكويـت (٦٨,٣) والأردن (٦٣,٠) والسعودية (٦٢,٨) والإمارات (٦٢,٨) وقطـر(٦٢,٢) أرقامًـا قياسية، أعلى مما حققه كل مـن الصين (٥٢,٨)، والهنـد (٥٤,٢)، وباكستان (٥٦,٨)، وروسيا (٤٩,٩)، وسورية (٤٦,٦)، وإيران (٤٤). فسويسرا سجلت رقمًا قياسيًا (٧٩,٨) فيما اقتصادها يتعثر، والصين رقمًا منخفضًا فيما اقتصادها في نمو قوي متسارع.

وأثبتـت التجـارب الإنسانية وجـود علاقة وثيقة بين الحرية السياسيـة في بلد ما وحريته الاقتصاديـة. كما أثبتت أن الأداء الاقتصـادي الناجـح وضمان النمـو لمجتمع ما وتنميته المستدامـة، وتحقيق العدالة والرفاهيـة الاجتماعية، لا يحققها فقط حريـة انتقال رأس المال ودينامية السوق (الليبرالية الاقتصادية). وأن تصحيح الخلل البنيوي يعتمد على القدرة الإبداعية للقيادات التنفيذية في إيجاد الصيغ الملائمة في تعبئة عناصر التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وتفعيلها في كل بلد.

إن مـدى كفاءة الرقم القياسي تمثيلـه للحرية الاقتصادية ومكوناته يعتمد على دقة المعلومات وصيغ معالجتها، ومدى تمثيلها للظاهرة التي يراد قياسها ومعرفة درجة ارتباطها وتأثيرها على متغيرات أخرى مرتبطة بها. كما أن القياس الإحصائـي الإيجابي لعلاقة ارتباطية بين متغيّرين، لا يعني بالضرورة أنهـا تعكس حقيقة ارتباطهما فعلاً والأرقام أعلاه خـير دليل على ذلك. فالحريـة الاقتصادية نتاج عمليات تفاعـل إنساني ومادي معقّديـن يقضي تحققها توافر شروط مسبقة، أهمها القضاء على الجوع والفقر والمرض والبطالة. ■

* نُشرت في جريدة **الحياة** اللّندنيّة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٤.

- ٦ -

دة. أم العز علي الفارسي

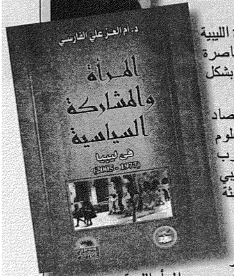
المرأة والمشاركة السياسية

في ليبيا

(١٩٧٧ - ٢٠٠٥)



المؤلف: دة. أم العز الفارسي
الناشر: مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز الحضارة العربية
مكان النشر وتاريخه: القاهرة، ٢٠٠٨
عدد الصفحات: (٢٨٨) صفحة



كتاب دة. أم العز علي سعد الفرسي «أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة الليبية في الفترة من ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٣» إضافة علمية رائدة وأصلية في الدراسات السياسية المعاصرة عن تحليل وتقييم المشاركة السياسية بشكل عام وأثره على دور المرأة الليبية وردود فعلها بشكل خاص في الدراسات الليبية.

دة. أم العز هي أستاذة محاضرة للعلوم السياسية في قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة قاريونس في بنغازي ليبيا. والكتاب قدم لرسالة دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٢٠٠٦ تحت إشراف د. كمال المنوفي أحد أهم علماء السياسة العرب المتخصصين في موضوع التنشئة السياسية، شارك في امتحان الدكتوراة الدكتور الليبي زاهي المغربي أحد أهم علماء السياسة الليبيين في موضوع التنشئة السياسية وأستاذ الباحثة خلال فترة دراستها الجامعية في بنغازي.

يعد الكتاب رائدًا للأسباب الآتية:

أولاً: لقلة الدراسات الكمية والنوعية عن موضوع المشاركة السياسية وتقييم تأثير التحولات السياسية على دور المرأة الليبية خاصة أن الباحثة ركزت بشكل مقنع جدًا على دور وعي المرأة الليبية في مواجهة مجتمع ذكوري أبوي.

ثانيًا: الوضوح المركب لرؤيتها المنهجية التي شملت التحليل القانوني والسياسي، تحليل مضمون الخطاب الرسمي، والأهم ترجيح رؤية المرأة من ناحية التمكين والتفصيل في مواجهة العوائق الواقعية في المجتمع الليبي والتركيبة السياسية التي تقول وتشجع دورًا فعالًا للمرأة، لكن الحصاد الواقعي من وجهة نظر الكاتبة كان متناقضًا ومخالفًا للطموحات والتشريعات والشعارات الجماهيرية.

ثالثًا: الباحثة دة. أم العز أديبة وشاعرة معروفة استطاعت أن تقدم لغة عربية سردية واضحة وسلسة وأيضًا مبهجة، خاصة أننا نجد في الكتب العربية الأكاديمية لغة جافة ومليئة بالأخطاء النحوية والسرد اللغوي المحنط وكأنه كتب في زمن سحيق.

هذا الكتاب ليس رائدًا فحسب ولكن يقدم إضافية علمية أصيلة.

■

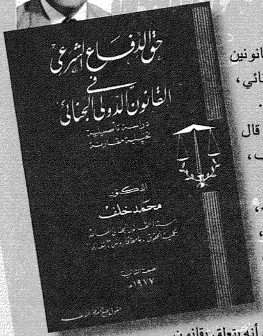
(د. علي عبد اللطيف حميدة؛ من تقديم الكتاب)

- ٧ -

د. محمد خلف

حق الدفاع الشرعي
في القانون الدولي الجنائي





المؤلف: د. محمد خلف
تاريخ النشر: ١٩٧٧
عدد الصفحات: (٥٩٣) صفحة

لقد عولج موضوع حق الدفاع الشرعي كثيرًا في نطاق كل من القانونين الجنائي والدولي، إلا أنه لم يعالج بعد في ظل القانون الدولي الجنائي، الأمر الذي دفعنا إلى دراسته في ظلّ نظرة تأصيلية تحليلية مقارنة.

ومن المعلوم أن موضوع البحث، يعدّ موضوعًا هامًا وحيويًا. وقد قال البروفسور جان جرافن، أستاذ القانون الجنائي في جامعة جنيف، بصدده الآتي:

«لقد راجعت مع المؤلِّف خطة هذا الكتاب والأفكار الواردة فيه، وإنني أقر بأن موضوع هذا المؤلَّف صعب جدًا وذو أهمية بالغة، لأنه يتعرض لمسائل ذات جدل كبير ولم يوضع لها حلول بعد، لكنني أؤكد بأن المؤلِّف قد قام بدراسة عميقة جدًا، وأتى بمحاكمات سليمة وممتازة».

ونحن بدورنا أدركنا صعوبة هذا الموضوع منذ البداية، لا سيما وأنه يتعلق بقانون حديث النشأة، لذلك عمدنا إلى مقارنته مع قرينه في القانون الجنائي الداخلي الأكثر تطورًا، لتكون الفائدة أجدى وأنفع، وحاولنا تذليل الصعاب، ووضعنا الحلول لكافة النقاط التي كانت مثار جدل، وذلك عن طريق الدراسة العلمية الموضوعية البعيدة عن العاطفة والاستهواء.

ومن الجدير بالذكر أن الطبعة الأولى لهذا الكتاب قد صدرت قبل وضع تعريف العدوان من قبل منظمة الأمم المتحدة. ■

(من مقدّمة الكتاب)

مجلــة شــؤون الأوســـط

العدد ١٢٧؛ **خريف** ٢٠٠٧



صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية (بيروت) العدد ١٢٧ من فصلية «**شؤون الأوسط**» (خريف ٢٠٠٧). كتب **الإفتتاحية** رئيس التحرير تحت عنوان «الفكرة الإستعمارية في لحظة الغياب العربي»، وكتب سيد حسين موسوي حول ازدواجية أميركا حيال الإرهاب».

ندوة العدد كانت حول «حزب العدالة والتنمية ومشروع التغيير» وشارك فيها كلٌ من رسول طوسون، فائق بولوت وسمير صالحة.

وتمحور **ملف العدد** حول «الخطاب الإعلامي» وفيه: دور الإعلام في التفريق بين الكفاح الوطني والإرهاب (فيصل المقداد)، الإعلام الغربي وقضية فلسطين (بلال الحسن)، صورة المقاومة في الإعلام الإسرائيلي (تحسين الحلبي).

حوار العدد أجراه محمد نور الدين مع المؤرخ اللبناني منير إسماعيل حول المكونات الأساسية للكيان اللبناني.

وفي **باب دراسات**: ميتا - ستراتيجيا المقاومة (محمود حيدر)، النهوض العربي وحوار الحضارات (عبد الله أبو هيف)، العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية وتداعياتها على الوطن العربي (جاسم الحريري)، الإدارة الأميركية والإرهاب: تحليل محوسب (حسن مظفر الرزو)، دور العلوم والتقانة في رسم مستقبل العالم (باسيل بهجت الخوري)، تركيا والأكراد بعد انتخابات ٢٠٠٧ (نظام مارديني).

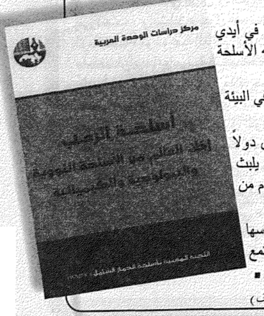
وفي **باب الوثائق**، القرار ١٧٧٣ والتمديد لـ «يونيفل». ■

منشورات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ٢٠٠٨

أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)

إن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية هي أشد الأسلحة وحشية. وهي تسمى، بحق، أسلحة الدمار الشامل وأسلحة الرعب.



في وسع هذه الأسلحة، المُصمَّمة لبث الرعب فضلاً عن الدمار، وفي حال وقوعها في أيدي دول أو ارهابيين، أن تسبب دمارًا على نطاق واسع يفوق كثيرًا ما يمكن أن تحدثه الأسلحة التقليدية.

إنها تملك القدرة على قتل آلاف وآلاف من البشر في هجوم واحد، وقد تستمر آثارها في البيئة وفي أجسامنا إلى أجل غير محدد في بعض الحالات.

وما دامت أي دولة تملك مثل هذه الأسلحة - وخصوصًا الأسلحة النووية - فإن دولاً أخرى ستنشد حيازتها. وما دام أي من مثل هذه الأسلحة باقيًا في ترسانة أي دولة، يلبث خطر أنها ستُستخدم يومًا ما، بصورة متعمدة أو بصورة عَرَضية. وسيكون أي استخدام من هذا القبيل كارثيًا.

في هذا الكتاب، تتصدى اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، التي يرأسها الدكتور هانز بليكس، لهذا التحدي العالمي، وتقدم ستين توصية بشأن ما يستطيع المجتمع الدولي - الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية - أن يفعله وما يجب أن يفعله. ■

(د. سامية الفرا؛ من كلمة الغلاف)

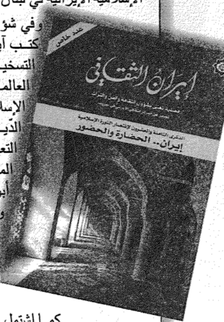
إيـران الثّقـافـيّ

مجلّة فصليّة تعنى بشؤون الثقافة والفنّ والتراث

تصدر عن المركز الثقافي الإيراني في بيروت

العدد الأوّل – شباط/ فبراير ٢٠٠٧

يشتمـل هذا العـدد على افتتاحيّـة بعنوان «إيـران اليوم، الحضـارة الممتدّة والحضور الفعّـال»، وأخرى عنوانها «إيـــران المتكاملة مـع العرب والمسلمين»، كتـبـها أ. محمّـد رضـا رؤوف شيبانـي، سفيـر الجمهوريّـة الإسلاميّة الإيرانيّة في لبنان.



وفي شؤون الثّقافـة والأدب والفنّ، كتـب آيـة اللـه الشيـخ محمّـد على التسخيـري، أميـن عـام المجمع العالمـيّ للتقريب بيـن المذاهـب الإسلاميّـة، عـن «مولانا [جلال الدّيـن]، نبراس العشق، داعية التعدّديّـة والحـوار والقيمـة المعنـويّة»، وكتب د. محمود أبو الهدى الحسينـي، الطبيب والباحث في العلوم الإسلاميّة والتاريخ؛ خطيـب جامـع العادليـة فـي حلـب مقالـة بعنـوان «الإنسـان الجامع مولانا جلال الدّين».

كمـا اشتمل العدد على ملـفّ مصوّر عن صناعـة السجاد فـي إيران وتحـوّل الصُّـوف والحرير إلى ذهـب، واستطلاع حول «مؤسسـة دائرة المعارف الإسلاميّـة؛ موسوعـة العالـم الإسلامـيّ»، وآخـر عن «أصفهـان ... عاصمـة ثقـافيّـة للعـــالـم الإسلامـيّ» بقلـم أ. سيد ضيـاء ناجي، ومقالة حـول محمّد بن جرير الطبري مؤرِّخًا ومفسِّرًا وفقيهًا، وحاور أ. سمير أرشدي البروفيسور فيكتور الكك حـول التواصل الثقافيّ العربيّ الإيرانـي، كما حـاور أ. محمّد الأميـن الشاعر الإيرانيّ موسى بيدج حول نظريّة ترجمة الشعر.

يقع العـدد في (٦٤) صفحة، ويتولـى أ. محمّد سعد مهمّة المديـر التنفيذي لهذه المجلّة، التي جـاء في افتتاحيتها أنها جسـر للتواصل بين إيـران والعالم العربيّ ضمن فضاء التكامل الحضاريّ للثقافة الإسلاميّة المشتركة. ■

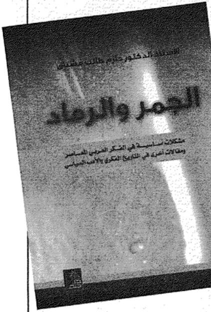
الجمـــر والرمـــاد

المؤلف: أ.د. حازم طالب مشتاق

الناشر: دار دجلة

مكان النشر وتاريخه: عمّان،

مـن الفكر ما يشبـه الجمر، فيبقـى متوقدًا متأججًـا متوهجًا، محتفظًـا برونقه وبريقـه وعنفوانه إلى وقـت طويل قـادم، وكأنـه سهـم مضيء ينطلق فـي ليل بهيم إلـى مستقبل بعيد، يخاطب أجيالاً في ضمير الغيب لم تولد بعد.



ومن الفكر أيضًـا ما يشبه الرمـاد، فيثبت وجوده ويلعـب دوره ويخاطب إنسانه في زمانه ومكانه، وكأنه شهاب يلتمع برهة وجيـزة ولحظة خاطفة فـي ظـلام دامس، ثم ينطفـىء إلـى الأبد، ويتحول إلى حبة رمل في كثبـان متحركة، وظاهـرة عابرة في صيرورة دائمة.

وهذا الكتـاب يضم باقـة صغيرة وحفنـة قليلة من الجمر والرماد بهذا المعنى.

ويتألـف من مجموعة مـن المقالات التي كتبتهـا ونشرتها في مجلـة **جمعية العروة الوثقى** بالجامعـة الأمريكية في بيروت في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وأرفقتها بأغلفة المجلة وفهارس كل عـدد، استكمالاً للصـورة التاريخيـة والفائدة الفكريـة، وتشمـل أيضًا مجموعـة من المقالات التـي كتبتها بعـد حضوري إلى عمان مقيمًا فـي الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٧، وأسعدتنـي وشرّفتنـي وأكرمتني بنشرهـا الصحافة الأردنية التـي أصبحت عن جدارة واستحقـاق مؤسسة وطنية بارزة، ومدرسـة إعلامية متألقة. وليس للإنسـان إلا ما سعى، وأن سعيـه سوف يرى. ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنـون ﴾ مهمـا أفسد المفسـدون، وكـره الكارهون، وأرجف المرجفون. ■

(من مقدّمة المؤلّف)

الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح

المؤلف: د. مهند مبيضين
الناشر: الدار العربية للعلوم
مكان النشر وتاريخه: بيروت،

أُنجزت قراءة الكواكبي، وأنجز مشروع الوعي والنهوض العربيين انطلاقًا من مقولة التأثير والتأثر والمحاكاة للغرب التاريخي المتقدم، في زمن قيل إنه كان مظلمًا عربيًا، وهذا التأثير صنعته المطبعة الأوروبية والإرساليات التبشيرية وأدب السفارات في لحظة الافتتان التي عاشها كل من الطهطاوي وخير الدين التونسي وابن أبي الضياف وغيرهم، أو عبر الترجمة والدور الكبير الذي أحيطت به المسيحية العربية عبر دورها في نمو الفكرة القومية.



كل ذلك مقبول، لكنه ليس البداية حتمًا، والعرب لم يأنسوا الطاعة، ولا قبلوا بها خيار عيش في الزمن العثماني الممتد من ١٥١٦ - ١٩١٨م، وهذا ما تكشفه قراءة التاريخ العربي الحديث من مصادره المتنوعة.

استقر البحث العربي في مسألة الاستبداد على أن عبد الرحمن الكواكبي يُعدّ مهندسًا معماريًا لنبذ الاستبداد، ومقاومة السلطة أو إرشادها و«التعقيل» عليها في ممارسة الحكم. ويبدو أن الباحث العربي ألِف المقدمات واعتاد البناء على ما تم درسه دون العودة مرة أخرى ومعاينة مصادر جديدة يمكن لها أن تميط اللثام عن حقائق جديدة في مجال البحث عن العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الثقافية وما بينهما نبذ الاستبداد.

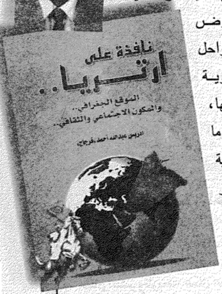
أوجدت معادلة الحكم العربي لحظات اصطدمت فيها الثقافة مع السياسة، وهذه اللحظات بالرغم من تباعدها زمنيًا إلا أنها تؤكد حقيقة وجود العلماء كتلة موازية لكتلة أخرى، هي السلطة، وكان مرد ذلك إحساس جهاز العلماء والمثقفين بمكانتهم ودرهم المجتمعي، لا كما هو الحال عليه اليوم. ■

(من كلمة الغلاف)

نافذة على إرتــريـــا..

المؤلف: ادريس عبد الله أحمد «قرجاج»
إصدار: مؤسسة أسمرا للدراسات والأبحاث العلمية
عدد الصفحات: (٢٤٧) صفحة





في هذا الكتاب أقدم في فصله الأول إطلالة على الموقع الجغرافي الذي تتميز به إرتيريا... وأهميته الجيوستراتيجية التي جذبت أنظار قوى العالم بأن تتقاطع على أرضها تأمينًا لمصالحها وبسطًا لنفوذها منذ حقب التاريخ القديمة والحديثة التي شهدتها إرتريا الأرض والسكان؛ متناولاً أبرز المراحل التاريخية للثورة الإرترية بكل صراعاتها، وخلافاتها، وانقساماتها، وإسقاطاتها وما نتج عنها من إفرازات سياسية كان لها دورها في تغيير موازين القوة لصالح طرف دون الآخر.

وفي الفصل الثاني استعرض الكتاب إشكاليات اللغة، والجذور الثقافية، والتعليم، والحريات العامة، وحقوق الانسان كقضايا أساسية تفرض نفسها على المجتمع الإرتري في مرحلة ما بعد الاستقلال في ظل نظام (الجبهة الشعبية) باعتبارها قضايا تتصل بالحقوق المشروعة التي لا مناص من التوقف عندها لمكانتها وأهميتها في تأصيل قيم الحرية، والعدل، والمساواة والاختيار، بالنسبة للمجتمع الإرتري كضرورة حياتية في البناء المستقبلي للمجتمع والدولة. ■

(من مقدّمة الكتاب)

فصـــول من النــقــد



المؤلف: أ. إبراهيم العجلوني
الناشر: أمانة عمّان الكبرى
مكان النشر وتاريخه: عمّان ٢٠٠٨

يشتمل الكتاب على ثمانية فصول في جوانب مختلفة من النّقد الأدبيّ؛ إضافة إلى المقدّمة. والفصول هي: **قراءات وخطرات؛ في النّقد والنظريّة النقديّة؛ في النظر النّاقد؛ مفاهيم ومصطلحات؛ رواية وروائيون؛ مع نجيب محفوظ؛ سينما وتلفزيون؛ آفاق.** وفيها يرصد المؤلف ظواهر عدة على الساحة الثّقافيّة المحليّة والعربيّة، يضعها تحت مجهر النّقد في محاولة لتحليلها واكتناه أبعادها.

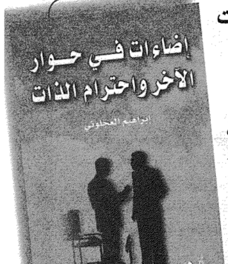
يقول المؤلّف في المقدّمة:

«إن مما لا ريب فيه أننا اليوم في منقطع الثرى من أصول علم الأدب ومن دواوينه الحسان، على الرغم من توافرها وسهولة الحصول عليها، وأن أجيالنا الجديدة ذاهلة عن كنوز تراثنا العظيم، يعزب عنها جلاله وجماله جملة وتفصيلا، ويغيب عنها - على افتقارها وإدقاعها - ثراؤه الموضوعي الباذخ في شتى صنوف المعارف والآداب، وتعشى عنه - لشقوتها - وتضل كثيرًا وتتلدّدُ وتحار.

وإن مما لا ريب فيه، أن هذه الأجيال مأخوذة بتهاويل سماسرة الأفكار والمذاهب، يسوقونها إلى حيث لا تعرف غاية أو تبيّن طريقًا. وأن ثمة في هذه الأغباش مسترادًا للشطار والعيارين الأوباش، يأخذون سمت الحكماء والفصحاء، ويسحرون أعين الناس ويسترهبونهم، ولا يعدون في كل أحوالهم طور مجانين الجاحظ أو متعاقليه، وإن كانوا أكثر منهم أذى، وأشد بوعي العالمين تنكيلا.

وإذا أمكن لهذا الكتاب أن ينبه الأذهان إلى خطورة ما يخوض فيه هؤلاء المتعاقلون، فقد سوغ نفسه، والتمس سببًا إلى أن يُبثّ في الناس، وذلك هو المطلوب». ■

اضـــاءات في حـــوار الآخـــر واحتـــرام الـــذات



المؤلف: أ. إبراهيم العجلوني
الناشر: دار المأمون
مكان النشر وتاريخه: عمّان ٢٠٠٨

يرى المؤلّف أنَّ مما يخلص إليه المراقب المتدبِّر لكثير من مؤتمرات الحوار مع الغرب وملتقياته أنها لا تستقيم وشروط سلامة التحاور، من حيث أن لا يكون ثمة اعتداء، أو ظلم، أو تفريط بعقيدة، أو تنازل عن حقّ، كما قال بذلك أ. د. ناصر الدّين الأسد. ويضيف أ. العجلوني: أن معظم هذه المؤتمرات والملتقيات مسكون بمقاصد مضمرة، وأن وراء ظاهر ما فيها من أدب العلاقات العامة وألوان المجاملات أطاريح حضاريّة متعالية، وهي أمور تتأدى بمن وقفوا عليها إلى الاستيئاس من مثل هذه المؤتمرات، وإلى البحث عن أسلوب مختلف للتحاور يتوافر فيه شرطان ضروريّان هما: (فهم الآخر)، الذي لا سبيل لتفهّمه، و(احترام الذات)، الذي لا سبيل إلاّ به لتوقّي الاستلاب والتبعيّة.

يضيء المؤلّف هذه المسألة الشائكة عبر عناوين يشتمل عليها كتابه، وهي: **في حوار الذات والآخر؛ فهم الآخر بما هو شرط للحوار معه (في أصول الفلسفة الأمريكيّة)؛ دوائر متداخلة في مسألة الذات والآخر؛ المعرفة والسلطة في جدل الذات والآخر.** ■

قبول الآخر في اليهودية
«حقيقة أم سراب»؟

المؤلف: د. كامل العجلوني
الطباعة: مطبعة الجامعة الأردنية
مكان النشر وتاريخه: عمّان، ٢٠٠٨

يقول المؤلف في مقدّمة كتابه هذا: «حيث إنَّ تعاملنا مع اليهود جزءٌ من مسؤولياتنا، أصبحت معرفة عقيدتهم واجبًا علينا؛ بل ضرورة قصوى، ليس لمعرفة التعامل معهم ولكن لتفادي كثير من عدم الفهم لسوء أعمالهم. والقارىء للتوراة بتمعن يعلم بأن تعاليم التوراة وما جاء بها من أخلاق حميدة هي محصورة باليهود أنفسهم، ولا تطبق بل هي ليست محبذة مع الآخرين، لأن الديانة اليهودية تقسِّم بني البشر إلى قسمين: اليهود، وغيرهم (الأغيار) الذين عدّوا في التلمود خارج حدود الإنسانية. ولو أن هناك بعض الإيماءات في التوراة إلا أن ما جاء في التلمود فاضحٌ لهذه المواقف والمعتقدات».





«ومع أن تصرف اليهود منذ بداية القرن العشرين وما سبقه من تحضيرات لإقامة دولة في فلسطين فيه الكثير من الدلائل المباشرة على تلك العنصرية، حيث قتل وتشريد الفلسطينيين قبل وأثناء وبعد سنة ١٩٤٨ شاهدًا عمليًا على ذلك، إلا أن بعض الكتابات التي بدأت تظهر من كثير من المؤرخين اليهود، أصحاب الضمير، كشفت الكثير عن ذلك، فمن فمه ندينه. ولذلك قمت بجمع كل ما استطعت من مراجع بأقلام يهودية وغربية، ومن الموجع والمؤلم أن كثيرًا من وقائع القضية الفلسطينية لم يؤرِّخ لها تاريخًا بمستوى القضية، وأن كثيرًا من المواقع على الشبكة العنكبوتية يحتاج إلى عناية جادة وجهود جبارة لكي لا تضيع المواد الهامة التي تتضمّنها».

يشتمل الكتاب على فصول عدّة في بحث موضوع قبول الآخر في اليهوديّة، ومقارنة مع الديانتين المسيحيّة والإسلاميّة، وتعريف بالأسفار اليهودية، ودراسات حول التلمود وغيره من الأسفار، وكذلك النسب والدّين عند اليهود، وغيرها. ■

القـدس
امتحـان البقـاء وهويـة الوجـود

المؤلف: المرحوم أ. جمعة حمّاد جهامة
تقديم: دولة أ. أحمد اللوزي
الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر
مكان النشر وتاريخه: عمّان، ٢٠٠٨

«تمثل مقالات هذا الكتاب متابعة فكرية ووجدانية حثيثة للوقائع السياسية المحزنة التي عاشتها القدس المشرّفة على مدى أكثر من ثلاثين عامًا؛ وذلك عبر قلب نابض بحبّها، وعقل مؤرق بقضاياها، ومن هلال قلم أوتي رشده، ومُتّع بالبلاغة وحُسْن البيان ودقة التعبير، وذلك هو قلم الصديق الراحل الحاج جمعة حماد، رفيق المسيرة الوطنية الذي افتقدناه، ورجل المواقف المضيئة، سواءً أكان ذلك في الصحافة الأردنية التي كان واحدًا من أبرز مؤسسيها وروّادها الأوائل أم في الاتحاد الوطني العربي الذي أوكل إليه الراحل الباني الحسين بن طلال – رحمه الله – أمانته أوائل السبعينيات في أيام بالغة الصعوبة، أم في مجلس الأعيان الذي ضمّني فيه وإياه صحبة فريدة ماجدة».



«إن في صفحات هذا الكتاب لدعوة جهيرة لمن يقرأ في أمتنا ولمن يقرّر في آن؛ حتى تظل القدس وهجًا يتماوج في القلوب وإرادة تتوثب في السواعد، وحتى لا ينقطع منا العمل دائبًا لكي تعوج لهذه المدينة الخالدة عباءتها العربيّة الضافية ولواؤها العربي الخفّاق، ولكي لا تظلّ وهي التي تسكن منا الأفئدة بعيدةً كل هذا البعد عنّا؛ نرى إليها وهي تتفطرُ أسىً لضياعنا وتشتتنا، ولما يجري في أكنافها من صراع الإخوة الذي يخدم الأعداء ويمكّنُ لهم تمكينًا، ونتحّرق لاستعادتها كاظمين، ولأنْ نعمُرَ مساجدها وكنائسها أعزّة ظافرين» (من مقدمة الكتاب لدولة أ. أحمد اللوزي).

يشتمل الكتاب على سبعة أبواب بالعنوانات الآتية: **القدس ... ملامح وذكريات؛ القدس أولاً؛ في ساحات الأقصى؛ في معترك السياسات؛ خزائن التاريخ؛ أيام في تاريخنا؛ في دفع اليأس والقنوط.** ■

مواقع مهمّة على الإنترنت

ببليو إسلام . نت

تعريف الموقع

هو أول موقع أكاديمي على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية يقدم خدمات معلوماتية وبحثية وفكرية وتواصلية متكاملة لخدمة الدارسين والباحثين والمثقفين والمفكرين في المجالات التي تخدم منظومة «القيم والهوية» في العالم العربي والإسلامي. ولا يوجد على الإنترنت العربية أو الإنجليزية ما يشبه هذا الموقع في أهدافه.

هدف الموقع

يسعى هذا الموقع لتحقيق قيمة شرعية ودنيوية مهمة، وهي دعم البحث العلمي وتوفيره للباحثين بالمجان قدر الإمكان وذلك من خلال تجميعه وتنظيمه، ولذلك فهو يمثل:

- بنية تحتية للمؤسسات البحثية لتقديم أعمالها من خلال واجهة واحدة تساعد في تركيز الجهود وعدم تكرارها وتوفير الوقت والمال.
- ذاكرة الأمة لحفظ التراث الفكري عن الإسلام والمسلمين، سواء ما كُتب بأقلامهم أو بأقلام غيرهم للقرن العشرين وما يليه.
- ملتقى فكريًا كبيرًا لكل الكتاب والمفكرين من خلال ما يقدمه من مادة ببليوغرافية ومستخلصات ونصوص؛ إضافة إلى الخدمات المختلفة التي تحيط الباحثين بما هو مستجد على الساحة العالمية الأكاديمية.
- ملتقى للحضارات من خلال بوابته العربية والإنجليزية والفرنسية، وما يليها من لغات أخرى.

خدمات الموقع

يقدم الموقع العديد من الخدمات المتميزة وغير المسبوقة لزواره من الباحثين والأكاديميين، مثل:

خدمات بحثية

- الرسائل الجامعية
- الدوريات
- بحوث المؤتمرات
- سلاسل الكتب والأطروحات
- المحاضرات المسموعة

خدمات تفاعلية

- إحاطة جارية ونشرة إخبارية
- استشارات أكاديمية
- ساحة حوار

خدمة نصية

- أعلام الفكر
- دراسات معاصرة
- عروض ومراجعات

خدمات مساعدة

- خدمة المستخلصات
- خدمة النص الكامل
- خدمة الجوائز والمسابقات
- خدمة المؤلف في سطور
- خدمة مؤتمرات قادمة
- خدمة معارض الكتب
- خدمة مراجع متخصصة

محتوى الموقع (حتى يونيو ٢٠٠٧)

تبلغ حجم المادة المتاحة على الموقع العربي ما يزيد على (١٣٠) ألف مادة موزعة على النحو الآتي:

الأعمال العامة
- ثقافة إسلامية (٢٤٤٨) مادة
- سير وتراجم (١٥٤١٧) مادة
- مدن وأقاليم (١٢٨٩) مادة

العلوم الاجتماعية
- علم الاجتماع (٦٢٨١) مادة
- الاقتصاد (٥٧٢٨) مادة
- الخدمة الاجتماعية (٧٣٤)مادة

العلوم السلوكية
- الإدارة (١٨٤٠)مادة
- التربية (٦٠٤٨) مادة
- علم النفس (٣٤٧٧) مادة
- التصوف (٨٩١) مادة

علوم المعلوماتية
- علم المصطلح (٧٢٤) مادة
- الدعوة والإعلام (٥٠٥٧) مادة
- المعلومات والمكتبات (١٧٧٠) مادة

حجم المادة النصية
- نصوص كاملة (٢٥٠٠) نص كامل
- عروض ومراجعات (٤٠)مراجعة
- أعلام الفكر (٤٠)مفكرًا وأديبًا
- مستخلصات (٢٥٠٠٠) مستخلص

العلوم الإستراتيجية
- علوم سياسية (٧٩١٨) مادة
- علوم أمنية (٤٧٩٣) مادة
- قانون (٤٧٩٣) مادة

العلوم البينية
- البيئة (٢٨١)مادة
- الطب والصحة (١٧٦٤) مادة
- الترجمة والتعريب (١٧٩) مادة

علوم الشريعة
- العقيدة (٥٩٩٠) مادة
- القرآن وعلومه (٦٤٠٤) مادة
- الحديث وعلومه (٥٤٩) مادة
- الفقه وأصوله (١١٤٧٣) مادة

علوم الحضارة
- الآثار (٦٤٦) مادة
- التاريخ (١٣٣٠٠) مادة
- السيرة النبوية (٤٨٤) مادة

علوم العربية
- أصول اللغة (١٢٠٨) مادة
- الأدب والبلاغة (١٤٧٩٩) مادة

عـــــزاء

برحيل الشّاعر الكبير محمود درويش

فخامة الأخ الرّئيس محمّود عبّاس حفظَهُ اللهُ ورعاه

تحيّة الأخوّةِ والمحبّة:

أُسطّرُ هذه الكلماتِ بتأثُّرٍ عميق وأسىً بالغ. فنحن نبكي جميعًا مَعَ الشّجرِ والحَجَر في فلسطين؛ مَعَ الزّنبقِ والقرُنفل؛ مَعَ التّينِ والزّيتون؛ مَعَ الأنسامِ والأنوار. نبكي عندليبَ فلسطين وشاعرَ الأمّة.

لقد فقدْنا ساحرَ الكَلِم والنّغَم الذي غرّدَ لأرضه وشعبهِ سنينَ وسنين؛ باعثًا الرّجاءَ والأملَ في النّفوس، وحاملاً روحَ فلسطينَ ورسالتَها إلى الإنسانيّةِ جمعاء. فلا عجبَ أنْ يترنّمَ بقصيدهِ الصّافي الرّقراق الشّرقُ والغرْب، والشّمالُ والجنوب.

كان الصّوتَ الشّجيّ الحقّ لبلادِهِ الجريح وأرضِهِ الطّهور. ولنْ ننسى حنينَهُ الجارفَ لأمّهِ وأهلِهِ، ولحيفا والكرمل وكلّ ذرّةٍ من ذرّاتِ فلسطين.

لنْ يموتَ محمود درويش لأنَهُ حيٌّ فينا حتّى أعمق الأعماق. وسيبقى يصدحُ جيلاً بعْدَ جيل: رمزًا خالدًا ونبْراسًا وهّاجًا.

نُعزّيكم يا فخامةَ الأخ، ونُعزّي فلسطينَ والأمّة، ونُعزّي أنفسَنا. فقد كان الفقيدُ الغالي ابنًا وأخًا لنا جميعًا. أسألُ المولى العليّ القدير أنْ يتغمّدَ شاعرَنا الكبير بواسعِ رحمتِه ويُسكنَهُ فسيحَ جِنانِه، وأنْ يُلهمَنا جميعًا جميلَ الصّبر وحُسنَ السّلوان.

حفظَكم الله ورعاكم، وأسبغَ على حِماكم العزيز نِعمَ السّلامِ والأمْنِ والاستقرار. إنّه سميعٌ مُجيب.

أخوك

الحسن بن طلال

عمّان في ٨ شعبان سنة ١٤٢٩ هجريّة

الموافق ١٠ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٨ ميلاديّة

عـــــزاء

إلى الرّاحلين الكبار

الدّكتور

عبد الوهاب المسيري

والشاعر

محمود درويش

وجرّاح القلب العالميّ

مايكل دبغي

ناموا قريري العينْ في جنّات الخلد.

فعطاؤكم السّامق سيبقى زادًا غنيًا لنا جميعًا.

رحمكم الله رحمةً واسعةً.

منتدى الفكر العربي

تتقـدم أسرة منتدى الفكر العربيّ

من

الأستاذ الدكتور هُمام غصيب

نائب الأمين العام

بأصـــدق مشـــاعر العـــزاء بـوفـاة المرحـومـة

والـدتــه

سائلة الله العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته

عـــزاء

تنعى أسرة منتدى الفكر العربيّ
بمزيد من الحزن الأسى عضو المنتدى

معالي العين الدكتور

كمال عبده الشاعر

سائلة الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته

تنعى أسرة منتدى الفكر العربيّ
بمزيد من الحزن الأسى

الأستاذ **فتحي أسعد قدورة**

شقيق السيدة إنعام المفتي، عضو المنتدى

سائلة الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته

كُتّاب هذا العدد

(ألفبائيًّا)

أ.د. خديجة عرفة محمد

كاتبة وباحثة/مصر

البريد الإلكتروني

khadigaarafa@yahoo.com

د. سليمان الأزرعي

ناقد وأستاذ جامعي/الأردنّ

خلوي: ٧٣٨٧١٢٨ (٧٧ ٩٦٢+)

أ. عدنان أبو عودة

كاتب ومحلل سياسيّ؛ عضو المنتدى/الأردنّ

البريد الإلكتروني

adnans1@hotmail.com

أ. كمال القيسي

مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى/الأردنّ

خلوي: ٦٤٤٦٠٨٥ (٧٩ ٩٦٢+)

البريد الإلكتروني

k_kaisi@wanadoo.jo

أ. د. محمد الرميحي

أستاذ علم الاجتماع/جامعة الكويت

خلوي: ٧٢٠٧٤٨٢٠ ٩٦٥+

mohammad.rumaihi@awan.com.kw

أ. محمد جميل خضر

مدير تحرير مجلة "**أقلام جديدة**"

الجامعة الأردنيّة/عمّان

أ. يوسف عبد الله محمود

كاتب صحافي في جريدة **الدستور** - عمّان

هاتف: ٥١٥٥٠٥٠ (٦ ٩٦٢+)

منتدى الفكر العربيّ
حصـــاد العـــام ٢٠٠٨

اجتماعات لجنة الإدارة

رقم (٢٠٠٨/١/١)
الرباط؛ الإثنين ٢٠٠٨/٤/٢١

رقم (٢٠٠٨/٢)
عمّان؛ الخميس ٢٠٠٨/٧/٣١

اجتماعات مجلس الأمناء

الاجتماع الثاني والثلاثون
الرباط؛ الثلاثاء ٢٠٠٨/٤/٢٢

الندوات والمؤتمرات

المؤتمر الدولي حول: **«العولمة، والإصلاحات الاقتصاديّة، والمعونات والديمقراطيّة في العالم العربيّ»**
عمّان؛ ٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨

ورشة عمل فكريّة بمناسبة الذكرى الخمسين للوحدة بين مصر وسورية
«مستقبل العمل الوحدويّ العربيّ»
عمّان؛ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

اجتماع الشبكة الإلكترونيّة للتفاهم العربيّ الغربيّ
عمّان؛ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨

ندوة **«التسلّح والأمن في الشّرق الأوسط كما يعكسها الكتاب السّنويّ لـ SIPRI»**
بالتعاون مع المعهد السويدي
عمّان؛ ١-٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

النّدوة الفكريّة السنويّة
«المواطَنـة في الوطـن العـربيّ»
الرّباط/المملكة المغربيّة؛ ٢١-٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

المؤتمر الشّبابيّ الثّالث
«نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ»
عمّان؛ ١٤-١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨

منتدى الفكر العربيّ
حصـــاد العـــام ٢٠٠٨

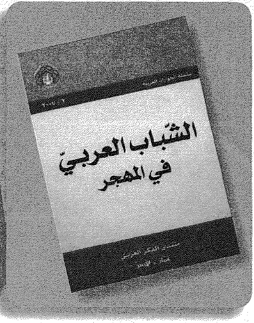
سلسلة اللّقاءات الشّهريّة

رقم اللقاء	تاريخ اللقاء	الموضوع	اسم المحاضر
اللقاء الأول	٢٠٠٨/١/٣	في المسألة العربيّة: مقدّمة لبيان ديمقراطيّ عربيّ	د. عزمي بشارة/مفكر عربيّ
اللقاء الثاني	٢٠٠٨/٣/٥	واقع العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلاميّ: تشبيك السّياسة مع السّياسات	أ. منيف الزّعبي/المدير العام/أكاديميّة العالم الإسلاميّ للعلوم
اللقاء الثالث	٢٠٠٨/٣/٩	تعثُّر عمليّة التحوّل الدّيمقراطي في الوطن العربي: محاولة للتفسير	د. عمرو حمزاوي/الأكاديميّ المصريّ، والباحث الرّئيسيّ في مؤسّسة كارنيغي للسّلام الدّوليّ
اللقاء الرابع	٢٠٠٨/٣/١٩	العُرُوبَةُ... إلى أين؟! أمّةٌ بلا قيادة	أ. د. محمّد علي الفرّا/مفكر عربيّ
اللقاء الخامس	٢٠٠٨/٥/٢١	بمناسبة الذكرى السّتّين للنّكبة: «نهاية الصهيونية»	أ. د. عبد الوهاب المسيري/مفكر عربيّ
اللقاء السادس	٢٠٠٨/٥/٣١	القضيّة الفلسطينية في السياق العربي الراهن	د. عزمي بشارة/مفكر عربيّ
اللقاء السابع	٢٠٠٨/٦/٢٥	«فضائية الجزيرة واستطلاعات رأي النّخبة العربيّة»	د. سامي الخزندار/مدير المَرْكز العلميّ للدّراسات السّياسيّة؛ أستاذ العلوم السّياسيّة المشارك/الجامعة الأردنيّة
اللقاء الثامن	٢٠٠٨/٧/٢١	العَلاقات الأمريكيّة العربيّة والعلاقات الأمريكيّة الإسلاميّة: ماذا يمكن أن نفعل لتحريك الأمور إلى الأمام؟	الباحث الأمريكي د.بول سوليفان/ أستاذ الاقتصاد؛ جامعة الدفاع القوميّ، أستاذ الدّراسات الأمنيّة، جامعة جورج تاون؛ واشنطن
اللقاء التاسع	٢٠٠٨/٨/٢٠	المشهد الاقتصاديّ العربيّ الراهن	أ.د. حميد الجُمَيْلي/أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة/أكاديميّة الدّراسات العُليا؛ طرابلس-ليبيا
اللقاء العاشر	٢٠٠٨/١٠/٢٢	التّاريخ الإسرائيليّ في مواجهة علم الآثار والدّراساتِ التّوراتيّةِ الحديثَة	أ. لطفي السُّومي/ الباحث في تاريخ الشرق الأدنى القديم؛ حلب - سورية

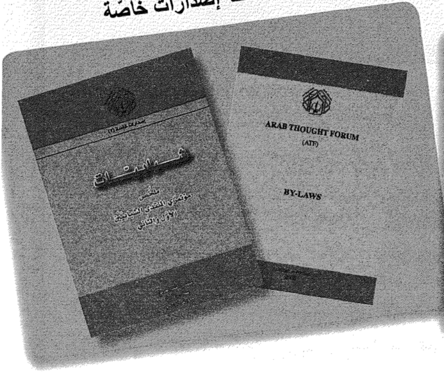
حصـــاد العـــام ٢٠٠٨

المطبـــوعـــات

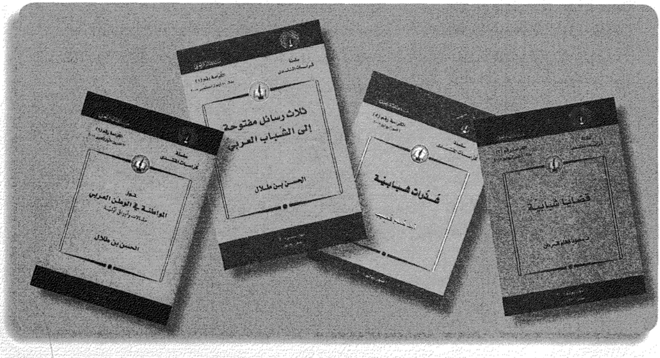
سلسلة الحوارات العربيّة



سلسلة إصدارات خاصّة



سلسلة كراســات المنتدى



منتدى الفكر العربيّ
محتويات المجلّد الثّالث والعشرين ٢٠٠٨

العدد السّنويّ (٢٣٨+٢٤٣)

ملفّ خاصّ -٢-

مقالات

دراسة العدد

حـــــوارات

مراجعة كتاب

اللقاءات الشّهريّة

تقـــــارير

أخبار

شبابيات

مع أعضاء المنتدى

من مكتبة المنتدى

كلمة أخيرة

منتدى الفكر العربي

برنامج الحوارات العربية ١٩٨٦ - ١٩٨٧

تشمل الحوارات العربية المقترحة عدداً من الموضوعات التي اقترحت في اجتماع الهيئة العامة عام ١٩٨٥ الماضي، اضافة الى موضوعات اخرى طرح فكرتها اعضاء المنتدى في الشهور الأخيرة وفي اجتماعهم العام في ابريل/نيسان ١٩٨٦. تقتصر الحوارات العربية، كما حدث خلال هذا العام، اساساً على مفكرين ومسؤولين عرب. باستثناء اللقاء الفكري الذي يعقد بمناسبة الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمنتدى، ويدعى له جميع أعضاء المنتدى، فان الدعوة لهذه الحوارات تقتصر على اعضاء اللجان المتخصصة في المنتدى طبقاً لموضوع الحوار الى جانب آخرين من غير اعضاء المنتدى من صنّاع القرار وذوي الاختصاص او الاهتمام بالموضوع. وطبيعي، يستطيع كل اعضاء المنتدى المشاركة في اي من الحوارات بمجرد ابداء الرغبة في ذلك سواء بادرت الأمانة العامة بدعوتهم أم لم تفعل.

وفيما يلي قائمة بموضوعات سلسلة الحوارات العربية في موسم النشاط ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧:

١ ـ مشروعات اساسية للأمن الغذائي العربي (عمان ٢١ ـ ١٩٨٧/٨/٢٤)

استكمالا لأعمال الندوة التي عقدها المنتدى حول موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي، والتي ارسلت مداولاتها وتوصياتها لكل الرؤساء والملوك العرب والمنظمات العربية المختصة، قام المنتدى بتكليف مجموعة صغيرة من ذوي الخبرة باعداد ورقة عمل خلال صيف ١٩٨٦ تحتوي على مشروعات الحد الادنى الأساسي المطلوبة لمجابهة المخاطر التي تحيط بالأمن الغذائي العربي. وستعقد ورشة عمل مكثفة يحضرها حوالي عشرة متخصصين في مجالات الزراعة والاستثمار الزراعي والمال لمراجعة وتنقيح ورقة العمل هذه، توطئة لتقديمها لمؤتمر وزراء المال والاقتصاد والزراعة العرب الذي سيعقد في عمان بعد ذلك باسبوعين

٢ ـ صناعات السلاح العربية (القاهرة او عمان: ٢٥ ـ ١٩٨٦/١٠/٢٧

تمخض عن النقاش الذي دار في ندوة الأمن القومي العربي (٢١ ـ ٨٦/٤/٢٢) والندوة التمهيدية حول المديونية العربية (٢٣ ـ ١٩٨٦/٤/٢٤) مسائل هامة أوصت الهيئة العامة للمنتدى بضرورة بحثها بشكل متعمق. ومن هذه المسائل موضوعا تجارة وتصنيع السلاح في الوطن العربي. لذلك خطط المنتدى في برنامجه لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ عقد ورشة عمل مكثفة يحضرها ١٠ ـ ١٥ خبيراً عربياً في الشئون العسكرية والاستراتيجية وفي شئون التصنيع والاستثمار. على ان يسبق التئام ورشة العمل هذه مجموعة من الأوراق التي تتناول الجوانب المحددة للموضوع، بحيث تخرج ورشة العمل بصياغة للبدائل الواقعية المتاحة للتوسع في تصنيع السلاح عربياً، ودمجه تكاملياً في برامج التنمية والتصنيع العربية، وبحيث لا يستمر عبئاً على ومصدراً لاستنزاف الاقتصاديات العربية التي تواجه حالة من التراجع بالفعل، ربما تستمر لعشر سنوات قادمة.

٣ ـ الجامعة المفتوحة: التعليم والتعلم عن بعد (عمان ٦ ـ ١٩٨٦/١٢/٨)

تدخل هذه الندوة كحلقة في مجهودات المنتدى لمراجعة نظام التعليم العربي برمته، والذي يقوم المنتدى بمشروع بحثي كبير حوله بعنوان «مستقبل التعليم بالوطن العربي في القرن الحادي والعشرين». وتركز هذه الندوة اساساً على استكشاف الامكانيات الهائلة في عالم الاتصالات الالكترونية والفضائية، وامكانية توظيفها لمجابهة الطلب المتزايد على التعليم العالي والفني في الوطن العربي. ان تضاعف حجم السكان العرب خلال العقدين القادمين، الى حوالي ٣٥٠ مليونا، وما يترتب عليه من ضرورة تقديم الخدمات التعليمية لما لا يقل عن ١٧٥ مليوناً منهم، ينطوي على نفقات مالية باهظة وجهود تنظيمية هائلة، قد لا تقدر عليها الاقطار العربية، اذا استمرت في نهجها الحالي في الاعتماد فقط على مؤسسات التعليم النظامية التقليدية. لذلك يصبح استكشاف اليات وقنوات جديدة لتوصيل الخدمات التعليمية امراً ملحاً.

وانطلاقا من التراكمية والتكامل في حوارات ودراسات المنتدى، فان ندوة التعليم والتعلم عن بعد ستستفيد من الندوتين السابقتين اللتين عقدهما المنتدى في الموسم الماضي - وهما ندوة التكنولوجيا المتقدمة وندوة القمر الصناعي العربي. ويشارك المنتدى في التنظيم والاعداد لهذه الندوة جامعة القدس المفتوحة، وعدد من المنظمات العربية الأخرى ذات الاهتمام بالموضوع وستقدم فيها ثمانية أوراق عمل، ويشارك في اعمالها حوالى اربعين شخصاً من المنتدى ومن خارجه.

٤ ـ التكنولوجيا البيولوجية ومشروعات انتاج الغذاء (عمان او الكويت ٢٠ ـ ١٩٨٦/١٢/٢٢)

كشفت ندوة «التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمارها»، التي عقدها المنتدى في يناير/كانون الثاني ١٩٨٦، عن ان المجالات المتاحة أمام العرب في هذا المضمار هي «المعلوماتية»، (بما في ذلك الاليكترونيات) و «التكنولوجيا البيولوجية» (Bio-technology). واستبعد المشاركون في الندوة امكانية دخول العرب في الميدان التكنولوجي الثالث الذي سيشهد مزيداً من التقدم الهائل في العقود الثلاثة القادمة وهو تكنولوجيا الفضاء. وأوصى المشاركون بأهمية تخصيص ندوات وورش عمل مكثفة

- ٢٠ -

لتدارس مسائل محددة في المجالين التكنولوجيين المذكورين، على أن يشارك في مثل هذه المجهودات الى جانب العلماء والمهندسين كل من رجال الصناعة والمال والأعمال. واخذاً بهذه التوصيات ينظم المنتدى ورشة عمل مكثفة حول التكنولوجيا البيولوجية وانتاج الغذاء في الوطن العربي، وذلك لارتباط الموضوع بأحد الحاجات الأساسية لأبناء الأمة من ناحية، ولكي تتكامل اعمال هذه الورشة مع مجهودات المنتدى الأخرى في مجال الأمن الغذائي. يشارك في أعمال هذه الورشة ١٥ خبيراً عربياً.

٥ ـ المديونية للخارج والأرصدة العربية في الخارج (الكويت او عمان ١٠ ـ ١٢/١/١٩٨٧)

ويقترح أن يشارك في الندوة تنظيمياً مع المنتدى كل من: صندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويدعى له وزراء المالية والاقتصاد ومحافظو البنوك المركزية في الوطن العربي. وقد عقد مجلس الوحدة الاقتصادية مع المنتدى ندوة تمهيدية مصغرة حول الموضوع نفسه في أعقاب اجتماعات الهيئة العامة للمنتدى في عمان (٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٦).

وسترسل أوراق تلك الندوة التمهيدية (التي طبعها بالفعل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) الى المشاركين في الندوة المكبرة، وتكون بمثابة «أوراق خلفية» (Background Papers) بحيث تركز أوراق الندوة المكبرة والحوار فيها على صياغة البدائل والسياسات. سيشارك في أعمال الندوة حوالي خمسين شخصية عربية من المسئولين والمختصين.

٦ ـ الانتلجنسيا والمجتمع والسلطة في الوطن العربي (القاهرة: ٢٤ ـ ٢٦/١/١٩٨٧)

منذ انشاء منتدى الفكر العربي (في ربيع ١٩٨١) واحد أهدافه الرئيسية هو تجسير الفجوة بين أصحاب القرار وأصحاب الأفكار. وكانت هذه المسألة هي موضوع الحوار الفكري في الاجتماع الأول للهيئة العامة للمنتدى (عمان: ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٤). وقد جرى نقاش واسع بين المثقفين العرب حول الأطروحات التي عرضت في الاجتماع ونشرت في مجلة **المستقبل العربي**، ثم في كتاب اصدره المنتدى بعنوان **«تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب»**. لذلك رحب المنتدى بمبادرة من الجمعية العربية لعلم الاجتماع (ومقرها تونس)، بعقد ندوة مشتركة تتناول جوانب الموضوع بشكل اكثر عمقاً وتفصيلاً. ويدعى للندوة ٥٠ مشاركاً من الجهتين.

٧ ـ الصحوة الاسلامية والقومية (القاهرة او عمان: ٣١/١ ـ ٢/٢/١٩٨٧)

تثير ظاهرة «الصحوة الاسلامية»، التي اتسعت وتصاعدت في العقدين الأخيرين العديد من التساؤلات في داخل الوطن العربي وخارجه، ومن هذه التساؤلات ما ينطوي على مخاوف، ومنها ما ينطوي على اشكاليات فيما يتعلق بالانتماء القومي، وحقوق المواطنة وخاصة بالنسبة للعرب غير المسلمين. ولما كان الشباب هم عماد ظاهرة الصحوة الاسلامية وبعض تداعياتها المتطرفة، فان هذه الندوة والندوتين التاليتين تعتبر حلقات متصلة نحو فهم اعمق لهذه الظاهرة الهامة من ناحية ولأكثر قطاعات المجتمع العربي حيوية ـ وهم الشباب ـ من ناحية اخرى. ويقترح ان يشارك في الندوة تنظيمياً كل من: مؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية)، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، ومركز دراسات الوحدة العربية. وتدعى له قيادات الأحزاب السياسية والحركات الدينية الكبيرة في الوطن العربي، الى جانب المهتمين من أعضاء المنتدى. سيكون المشاركون حوالي خمسين شخصا.

٨ ـ العنف والسياسة في الوطن العربي (عمان او القاهرة: ١٤ ـ ١٦/٢/١٩٨٧)

اختلطت في السنوات الأخيرة ظواهر «الكفاح المسلح» و «النضال السياسي» و «الارهاب». ورغم ان الوطن العربي لا يحتكر هذه الظواهر الثلاث ولا الخلط بينها، الا ان هناك موجة اعلامية، لا تخلو من العنصرية، في الدوائر الرسمية والاعلامية الغربية ضد العرب. وليس من مصلحة الأمة العربية لا ان تبرر أو تشجع أو تعتذر عن ظاهرة «الارهاب». ولكن علينا ان نفهم هذه الظاهرة في ترابطها بالظاهرتين الأخيرتين بشكل موضوعي وعقلاني، بهدف صياغة موقف عربي موحد، مؤصل نظرياً وقانونياً واخلاقياً، ويكون هذا الموقف صالحا لممارسته داخلياً ولعرضه والدفاع عنه في المحافل الدولية. ويعقد المنتدى ندوة لهذه الغرض، بمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، واتحاد المحامين العرب. كما يدعى له عدد من المهتمين بالشئون السياسية والاستراتيجية والقانون الدولي وبعض وزراء الداخلية العرب. يشارك في الندوة ٣٠ شخصا.

٩ ـ الشباب العربي وامراض العصر (الكويت او عمان: ٧ ـ ٩/٣/١٩٨٧)

نتيجة الأحوال العربية المتردية من ناحية، ونظرا للانفتاح الهائل على العالم الخارجي من ناحية ثانية، والاختراق الثقافي الأجنبي للوطن العربي من ناحية ثالثة، يتعرض الشباب العربي لمجموعة من الظواهر المرضية الخطيرة ـ منها جنوح بعضه الى التطرف والعنف، وجنوح البعض الآخر للسلبية والانسحابية وضعف الانتماء الوطني والقومي. كما انتشرت بين قطاعات من هذا الشباب ظواهر استخدام المخدرات بكل أنواعها وبعض الأمراض الجنسية الجديدة. لذلك ينظم المنتدى هذه الندوة لتحديد حجم هذه الظواهر، وتحليل أسبابها، وبلورة استراتيجيات وسياسات لمواجهتها. ويدعو المنتدى للمشاركة في الندوة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، واتحادي الاطباء والصيادلة العرب، والمنتدى الانساني (الشبابي)، وعدد من وزراء الشباب والتربية والشئون الاجتماعية والصحة والداخلية العرب. يقدر المشاركون بحوالي ٥٠ شخصاً.

١٠ ـ التعليم للقرن الحادي والعشرين في الوطن العربي (البحرين او عمان: ٢٨ ـ ٣٠/٣/٨٧)

يناقش هذا اللقاء أوراق العمل والتقارير الأولية للمشروع البحثي الكبير الذي يقوم به منتدى الفكر العربي. ويمثل هذا

٧١

اللقاء حلقة في سلسلة المجهودات التي بدأها المنتدى بالفعل في العام السابق (ورشة عمل في ١٠ ـ ١١/٣/١٩٨٦، وندوة التعليم والتعلم عن بعد ٦ ـ ٨/١٢/١٩٨٦). ويدعى لهذا اللقاء كل من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية لدول الخليج العربي، وعدد من المهتمين بشئون التربية والتنمية والتكنولوجيا والمستقبليات. يشارك في هذه الندوة حوالي ٣٠ شخصاً.

١١ ـ الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية في الوطن العربي: (عمان او صنعاء ١٨ ـ ٢١/٤/٨٧)

كان سمو رئيس المنتدى قد اقترح هذا الموضوع لندوة عربية كبرى تعقد في عاصمة عربية. ويأتي اقتراح سموه حول الموضوع، كاستكمال لأعمال ندوة أزمة الديموقراطية في الوطن العربي الذي كان مركز دراسات الوحدة العربية قد نظمها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أما الإصرار على عاصمة عربية، فهو محاولة لتصحيح الخلل الفكري الذي اضطر المفكرين العرب للبحث عن مكان لعقد ندوتهم عن الديموقراطية خارج الوطن العربي. ذلك ان ندوة أزمة الديموقراطية كانت قد عقدت في مدينة ليماسول بقبرص. ويشارك المنتدى في تنظيم الندوة مركز دراسات الوحدة العربية. ويسبق الندوة مباشرة (يوم ١٧/٤) اجتماع الهيئة العامة السنوي الرابع. لذلك ينتظر ان يحضر الندوة حوالي ٧٠ مشاركا.

١٢ ـ نحو اعادة البناء الوطني في لبنان (قبرص او عمان: ٩ ـ ١١/٥/١٩٨٧)

رغم استمرار الحرب الأهلية اللبنانية لأكثر من احد عشر عاماً، ورغم تعدد المحاولات اللبنانية والعربية والدولية لتسوية هذا الصراع الداخلي المدمر. الا ان المفكرين اللبنانيين من مختلف الطوائف لم تتح لهم الى الآن فرصة اللقاء والحوار معا في جو ديموقراطي عقلاني، وبعيداً عن أصوات المدافع. لذلك رحب المنتدى بمبادرة عدد من المثقفين اللبنانيين الذين تمنوا على المنتدى ان ينظم لهم حواراً يتحدثون فيه معاً، ويحاولون من خلاله صياغة اجماع وطني لبناني جديد، وكذلك اعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات اللبنانية. وسترتكز أوراق العمل في هذا الحوار على الحاضر والمستقبل، ولن تعود الى الماضي البعيد أو القريب الا بقدر ما يكون ذلك ضرورياً لاستخلاص الدروس والعبر للتعامل مع مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. وسيقتصر دور الأمانة في هذا الحوار على الجوانب التنظيمية والادارية والفنية. كذلك فان المشاركين في الحوار سيكونون جميعا من لبنان، بما في ذلك اعضاء المنتدى اللبنانيين. ينتظر ان يسهم في هذا اللقاء خمسون مشاركاً.

كلمة أخيرة

القدس: عاصمة الزمن والزهرة الطالعة من الكتب العتيقة*

أ. محمد جميل خضر**

القدس- كرؤيا مقدسة، كانت لحظة ولوجي باب الزاهرة في اتجاه باب العامود، وصولاً إلى باب الخليل؛ ومن ثم فضاءات القدس الغربيّة. وبين البلدة القديمة، ومحيطها في الاتجاهين الشرقي والغربي، رحلة زمن ممتدّ وقصة تاريخ وصراع أزلي وحكايات ناس وأرض معتقدات خضراء وغفوات أنبياء ومعراج وجد وإسراء حقائق لا تموت.

وانطلاقاً من مطعم «أبو علي» الشعبي للحمص والفول والفلافل والفتة، وصولاً إلى بائع عرق السوس والخروب والتمر هندي (أبو رامي)، ثم دخولاً من باب الزاهرة (أو الساهرة كما في لفظ المقادسة له) في اتجاه باب العامود، قاد العم أبو جبر الرحلة منذ الصباح الباكر.

وجاءت اللحظة المتصاعدة نبضًا وخفقانًا طالعًا كما المعراج نحو العلى، عند انكشاف وهج قبة الصخرة، أول معالم الرحلة، وقبالتها كان المسجد الأقصى بالانتظار والمسجد المرواني والتحتاني والمكتبة الختنية.

وقبل هذا وبعده، امتدت طريق الآلام مثل درب ينبض بالحب والحدب والعتبات القديمة و(السناسل) الطالعة من عبق التاريخ وتفاني الأنبياء.

وليس بعيدًا عن كل ما رأت العين، جاء من البعيد القريب صوت الشاعر الشاب تميم البرغوثي:

«في القد س بائع خضرة من جورجيا، برم بزوجته، يفكّر في قضاء إجازة أو في طلاء البيت.

في القدس توراة وكهل جاء من منهاتن العليا، يفقه فتية البولون في أحكامها.

في القدس شرطي من الأحباش يغلق شارعًا في السوق ... رشاش على مستوطن لم يبلغ العشرين... قبعة تحيي حائط المبكى... وسياح من الإفرنج شقر لا يرون القدس إطلاقا! تراهم يأخذون لبعضهم صورًا مع امرأة تبيع الفجل في الساحات طول اليوم.

في القدس دبّ الجند منتعلين فوق الغيم ... في القدس صلّينا على الأسفلت ... في القدس، مَنْ في القدس إلا أنت؟!

وتلفّت التاريخ لي متبسمًا. أظننت حقًا أن عينك سوف تخطئهم وتبصر غيرهم، هاهم أمامك متن نصّ أنت حاشية عليه وهامش...

أحسبت أن زيارة ستزيح عن وجه المدينة يا بني حجاب واقعها السميك لكي ترى فيها هواك؟

في القدس كل فتىً سواك، وهي الغزالة في المدى، حكم الزمان بينها، ما زلت تركض خلفها مذ ودعتك بعينها.

فارفق بنفسك ساعة، إني أراك وهنت ...

في القدس من في القدس إلا أنت».

وفي قلب جولة العبور داخل أسواقها القديمة المسقوفة بالتميُّز والسلام والأمان، يحضر، الخليفة عمر بن الخطاب وعهدته التاريخية، ويمرّ في الوجدان صلاح الدين بمنجزه العظيم، ليس التحرير فقط، لكن التسامح والعفو ومحاولة فهم الآخر.

وليس بعيدًا عن شوارع روما، ومقاهي الرصيف في باريس، وحجارة الرخام في الفاتيكان وفلورنسا، وعراقة الأمكنة وشموخ المعنى والحضن والذاكرة، كانت القدس الغربية، التي على الرغم من مختلف أشكال التهويد، ظل ألقا نابضًا بالذاكرة يشهق ببعض نفس من جميع شوارعها، ويعلن وجوده الأزلي وبقاءه الذي لا يموت.

وفي شوارع القدس الغربية، يتجاور القديم مع الجديد بتناغم عبقري فذ؛ بيت حجري قديم بطراز معماري إسلامي أو روماني، وتحته أو أمامه وفي مختلف الجهات حوله شوارع حديثة مرصوفة برخام ومرمر وحجارة بما يشبه شوارع في فلورنسا أو روما.

وفي قلب هذا التناغم، شكّل الحفاظ على سمات المكان الأولى وهويته المعمارية الحضاريّة فعلاً جماليًا محمّلاً بالدلالات والذكاء الميداني الذي لا يمكن التنكر له.

وفي تفاصيل الأمكنة والشوارع هناك ما يغري بالسير على الأقدام، والتقليل قدر المستطاع من وسائل النقل على اختلافها. وفيها عبق ينطق بأصالة عصية على المحو والاحتواء.

ومن قلب التأمّل المغمور بدهشة بكر، يطلع صوت فيروز «مريت بالشوارع، شوارع القدس العتيقة قدام الدكاكين اللي بقيت من فلسطين، حكينا سوى الخبرية، وعطيوني مزهرية، قالوا لي هيدي هدية من الناس الناطرين»، إلى أن تصل الأغنية إلى المقطع الأكثر حزنا: «كان في أرض وكان في إيدين عم بتعمّر، عم بتعمّر تحت الشمس وتحت الريح، وصار في بيوت وصار في شبابيك عم بتزهر، صار في ولاد وبإيديهم في كتاب، وبليل كله ليل صار الحزن سيد البيوت، والإيدين السودة خلعت الأبواب، وصارت البيوت بلا أصحاب». ■

---

* ننشرُ هذه الكلمة بمناسبة قرب حلول «القدس عاصمة للثقافة العربيّة ٢٠٠٩»، وستكون ندوتُنا الفكريّة السّنويّة حوْل هذا الموْضوع [رئيس التحرير].

** مدير تحرير مجلة «أقلام جديدة»؛ الجامعة الأردنيّة / عمّان.